



مي عبد الرحمن محمد غيث

دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية:
دراسة لحالة السلفادور (1992، 1996)

تأليف:

مي عبد الرحمن محمد غيث

دور الأمم المتحدة

في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية:

دراسة لحالة السلفادور

(1992، 1996)

**Mai Abd El Rahman
Mohammed Ghaith**

**The role of the United
Nations in peacebuilding
after the end of civil wars: A
case study of El Salvador
1992-1996.**

رقم التسجيل : VR.33806.B
الطبعة الأولى : 2019



Germany:
Berlin 10315
Gensinger.Str: 112
[http:// democraticac.doc](http://democraticac.doc)

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies



**دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية:
دراسة لحالة السلفادور (1992-1996)**

العنوان بالإنجليزية:

**"The role of the United Nations in
peacebuilding after the end of civil
wars: A case study of El Salvador
1992-1996".**

تأليف: مي عبد الرحمن محمد نيث

اللجنة الفنية والمراجعة

- ✓ المصطفى بوجعوب، المركز الديمقراطي العربي . برلين - ألمانيا
- ✓ كريمة الصديقي، المركز الديمقراطي العربي . برلين - ألمانيا
- ✓ زيار حاميد، المركز الديمقراطي العربي . برلين - ألمانيا
- ✓ ماهير حكيم، المركز الديمقراطي العربي . برلين - ألمانيا .

طبعة الأولى

2019



رئيس المركز: أ. عمار شرعان

المؤلف: مي عبد الرحمن محمد غيث

عنوان المؤلف: دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية:

دراسة لحالة السلفادور (1992-1996)

رقم تسجيل الكتاب: **VR.33806.B**

عدد صفحات الكتاب: 338 صفحة

الطبعة: الأولى 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين - ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين - ألمانيا.

2019

All rights reserved No part of this book may be reproduced. Stored in a retrieval System or transmitted in any form or by any means without prior Permission in writing of the publisher

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobitelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

ملخص الرسالة:

تناولت الدراسة تحليل دور الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية وذلك في إطار فرض ومقولات كل من المدرسة الليبرالية والمدرسة الواقعية في بناء السلام. وتم اتخاذ دور الأمم المتحدة في بناء في السلفادور كدراسة حالة لتحليل دور الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية التي شهدتها الدولة لمدة اثني عشر عاماً وذلك في ضوء مقولات وفروض كل من المدرسة الليبرالية والواقعية في إطار ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

وتناول الفصل الأول؛ البحث في الاتجاهات النظرية المختلفة في إنهاء الحروب الأهلية، والمبررات التي يسوقها كل اتجاه لاستدامة ترتيبات إنهاء الحروب الأهلية استقرار السلام بعد انتهاء الصراع المسلح، ثم يبدأ لإخبار تلك الفروض النظرية وتطبيقها على حالة الدراسة "السلفادور" ومدى استقرار عملية السلام عقب توقيع اتفاق السلام في 1992، فضلاً عن تناول الأفكار النظرية المتعلقة ببناء السلام لإزالة الاختلاف بينها وبين المفاهيم الأخرى.

أما الفصل الثاني فقد تناول الأساس القانوني لدخول الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية، وتقييم أداء تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.

وعرض الفصل الثالث الحالة التطبيقية حيث تناول أسباب اندلاع الحرب الأهلية ثم تحليل آليات الأمر المتحدة في بناء السلام في السلفادور وتوقيع اتفاق السلام النهائي في 1992. وأخيراً؛ تقييم دور الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور في ضوء مقولات النظرين الليبرالية والواقعية وتداعيات عملية السلام وبناء السلام في السلفادور عقب انتهاء بعثات الأمم المتحدة في السلفادور في أبريل 1995، إلا أنها استمرت من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

ويمكن القول إنه على الرغم من استمرار جذور الصراع من عدم المساواة وزيادة معدلات البطالة وزيادة معدلات الهجرة، إلا أنه يمكن تقييم دور الأمم المتحدة في السلفادور بالنجاح في إعادة بناء المؤسسات وعدم العودة إلى حالة الصراع المسلح بين طرفي الصراع مرة أخرى وذلك لعدم مرغبة طرفي الصراع في العودة إلى حالة الحرب مرة أخرى، وكذلك إلى أي العام في السلفادور على عكس حالات أخرى مثل سيراليون ورواندا حيث عادت الصراعات مرة أخرى، إلا أن الوضع الأمني والنحديت الاقتصادية من القضايا الهامة التي لا بد من تداركها .

وأخيراً؛ فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على مقولات إحدى النظريتين دون الأخرى، وإنما هناك تداخل فيما بين فرض ومقولات كلا من النظريتين. كما أظهر التحليل وجود العديد من المتطلبات اللازمة لتفعيل دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في القيام بدورها ببناء السلام. وفي هذا السياق تم طرح عدد من النوصيات لتطوير عمل الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية، مع التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصية كل حالة في عمليات بناء السلام، حيث اختلاف الظروف الداخلية من حالة إلى أخرى، فضلاً عن تأثير الدول الإقليمية ودول الجوار الجغرافي وعلاقتها بأطراف الصراع الداخلي، وأخيراً؛ تأثير هيكل النظام الدولي على تفعيل دور الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين.

توقيع المشرف

أ.د. أحمد مرشدي

د. علي جلال معوض

مستخلص الرسالة (Abstract)

باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة البحث في دور الأمر المنحدرة كمنظمة دولية في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية، وتناولت دراسة حالة السلفادور في الفترة (1992-1996)؛ إذ انتهى دورها رسمياً في 1996، إلا أن الدراسة تناولت بالبحث تداعيات عملية بناء السلام والأوضاع الحالية في السلفادور وتأثيرها على استقرار الأوضاع واستدامة السلام وعدم العودة لحالة الحرب مرة أخرى، وذلك في إطار دراسة مقولات النظرية الواقعية والليبرالية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على مقولات إحدى النظريتين دون الأخرى، وإنما هناك تداخل فيما بين فرض ومقولات كلا من النظريتين. كما أظهر التحليل وجود العديد من المتطلبات اللازمة لتفعيل دور الأمر المنحدرة والمنظمات الدولية في القيام بدورها ببناء السلام. وفي هذا السياق تم طرح عدد من النوصيات لتطوير عمل الأمر المنحدرة في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية، مع التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصية كل حالة في عمليات بناء السلام، حيث اختلف الظروف الداخلية من حالة إلى أخرى، فضلاً عن تأثير الدول الإقليمية ودول الجوار الجغرافي وعلاقتها بأطراف الصراع الداخلي، وأخيراً؛ تأثير هيكل النظام الدولي على تفعيل دور الأمر المنحدرة حفظ السلم والأمن الدوليين.

الكلمات الدالة:

الأمر المنحدرة، بناء السلام، الحروب الأهلية، السلفادور، أمريكا الوسطى.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ
مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي
عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5).

صدق الله العظيم

سورة القلم: (1-5)

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ الحبيبين نبع
القيم والمبادئ، ونبع الحنان والحب والطيبة؛ اللذين لم
يبخلا عليّ يوماً بشيء،

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون
ذاتها...

إلى والديّ الحبيبين اللذين لم تكف كل الحروف والعبارات
لتعبر عن جهدهما معي.. أقول لكما أنتما من
منحاني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع
والمعرفة، وعلماي الصمود وقول الحق دائماً.
أهدي إليكما هذا الجهد المتواضع جزءاً من تعبيرتي
عن امتناني والاعتراف بالجميل.

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أسناذي الكريمن اللذين تشرفت بإشرافهما على هذه الرسالة واستفدت دوماً منهما على المستوى الشخصي والعلمي. أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأسناذ الدكتور / أحمد الرشيدي لما قدمه لي من استفادة علمية وأخلاقية. فلم يدخل عليّ من النوجيه العلمي وترشيح العديد من المراجع للاستفادة منها .

كما أتوجه بخزير الشكر إلى الدكتور والأخ والصديق العزيز المجهد الذي يعتبر خير خلف لخير سلف الدكتور على جلال معوض، الذي لم تسنطع الكلمات أن تعطيك حقك في توجيهك ونصيحتك لي دوماً وجهدك العظيم الذي ساعد على إنجاز هذا العمل وخروجه إلى النور. . فلقد شرفت بإشراف سيادتكما عليّ وعلى هذا العمل وتعلمت منكما الكثير .

وإحفاقاً للحق والعرفان بالجميل أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أسانذتي لجنة الحكم والمناقشة إلى الأسناذ الدكتور / محمود إسماعيل- الأسناذ المتشغ بكليته الاقصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والأسناذ الدكتور / عبد السلام نور- عميد كلية التجارة بجامعة أسيوط، فقدت تشرفت بكونهما أعضاء لجنة الحكم والمناقشة، واستفدت من ملاحظتهما القيمة التي تعتبر إضافة لهذا العمل وتطور ليخرج في أفضل صورة له. جزيل الشكر والتقدير لشخصكما الكريمين .

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أسانذتي الجليلة الأسناذة الدكتورة / نازلي معوض، والأسناذة الدكتورة / سعاد محمد اللذين لم يألوا جهداً في الإشراف على هذا العمل منذ بدايته وتوجيه الباحثة، وإن حالت الظروف دون اسنارهما في الإشراف، لكن يظل الاعتراف بفضلهما واجباً .

واسنمراماً للاعتراف بالجميل، أتوجه بالشكر الخاص لأستاذي وأبي الروحي الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد الذي كان دوماً يساندني ويقدم لي النصيحة على جميع المستويات وتعلمت منه الرقي والالتزام في جميع التعاملات والنواضع والبساطة الذي تميز بهما دوماً .

كما أتوجه بتقديري واحترامي وشكري لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ صفى الدين خربوش - رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - على ما قدمه لي من دعم على جميع المستويات العلمية والاخلاقية والادارية.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى موظفي مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بجامعة القاهرة - الذين كانوا خير معاون لي في توفير المصادر المتاحة بالمكتبة.

وأتوجه بخزير الشكر والتقدير إلى أصدقائي الكرام الذين كانوا خير معاون وسند لي.

جزيل الشكر والتقدير لكم جميعاً.

الفهرس

4	ملخص الرسالة:
8	الإهداء
9	شكر وتقدير
14	فهرس الجداول والأشكال
15	قائمة الاختصارات
18	مقدمة
36	الفصل الأول: الاتجاهات النظرية في دراسة بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية
37	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي
37	المطلب الأول: مفهوم الحرب الأهلية:
39	المطلب الثاني: مفهوم بناء السلام
45	المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بمفهوم بناء السلام
53	المبحث الثاني: النظرية الواقعية وبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية
55	المطلب الأول: دوافع التدخل من منظور النظرية الواقعية
60	المطلب الثاني: فرضيات النظرية الواقعية
66	المطلب الثالث: معوقات/تحديات التدخل في المنظور الواقعي
71	المبحث الثالث: النظرية الليبرالية وبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية
74	المطلب الأول: دوافع التدخل الدولي من منظور النظرية الليبرالية

- 78المطلب الثاني: فرضيات النظرية الليبرالية.
- 90المطلب الثالث: معوقات/تحديات التدخل في المنظور الليبرالي.
- 93الفصل الثاني: دور الأمر المنحدر في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.
- 94المبحث الأول: الأساس القانوني لتدخل الأمر المنحدر لبناء السلام.
- 95المطلب الأول: التدخل الدولي والحروب الأهلية.
- 100المطلب الثاني: التدخل الدولي ومبدأ السيادة الوطنية.
- 105المطلب الثالث: التدخل الدولي لبناء السلام ومبدأ السيادة الوطنية.
- 116المبحث الثاني: آليات وأشكال تدخل الأمر المنحدر لبناء السلام.
- 117المطلب الأول: آليات تدخل الأمر المنحدر في بناء السلام.
- 124المطلب الثاني: أشكال تدخل الأمر المنحدر لبناء السلام.
- 133المبحث الثالث: تقييم أداء الأمر المنحدر في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.
- 134المطلب الأول: معايير تقييم أداء الأمر المنحدر في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.
- 139المطلب الثاني: تقييم الأسس النظرية لإعادة بناء السلام.
- 147المطلب الثالث: تقييم الجوانب التنظيمية لدور الأمر المنحدر في بناء السلام.
- 152المطلب الرابع: تقييم دور الأمر المنحدر في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.
- 156الفصل الثالث: دور الأمر المنحدر في بناء السلام في السلفادور عقب انتهاء الحرب الأهلية (1992-1996).
- 157المبحث الأول: أسباب الحرب الأهلية في السلفادور.
- 160المطلب الأول: استنظام نظام الحكم العسكري وسياساته التمهية.

169	المطلب الثاني: التفاوت الطبقي وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية
174	المطلب الثالث: فشل مبادرات الإصلاح
177	المطلب الرابع: دور الأطراف الخارجية
181	المبحث الثاني: آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور عقب انتهاء الحرب الأهلية
184	المطلب الأول: المحاولات السابقة لتوقيع معاهدة السلام في يناير 1992
205	المطلب الثاني: آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور
211	المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ الاتفاق
237	المبحث الثالث: تفسير أداء آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور
240	المطلب الأول: تقييم عملية بناء السلام في السلفادور على المستوى السياسي
259	المطلب الثاني: تقييم عملية بناء السلام في السلفادور على المستوى الأمني
269	المطلب الثالث: تقييم عملية بناء السلام في السلفادور على المستوى الاقتصادي
277	خاتمة الدراسة
290	ملاحق الدراسة
308	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول والأشكال

رقم الصفحة	رقم واسم الجدول والأشكال
(165)	(جدول 1) - معدلات الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج القومي
(176)	كل رقم (2) - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1995-2018)
(177)	شكل رقم (3) - معدل عدد سكان من يعيشون 3.20 دولار في اليوم في السلفادور (معدل الفقر في السلفادور)
(178)	شكل رقم (4) - العلاقة بين معدلات نمو الناتج القومي ومعدلات الفقر في السلفادور
(179)	شكل رقم (5) - معدل صافي الهجرة في السلفادور

قائمة الاختصارات

DDR	Disarmament, Demobilization and Reintegration
R2P	Responsibility to Protect
PBC	Peacebuilding Commission
PBSO	Peacebuilding Support Office
PBF	Peacebuilding Fund
ONUSAL	United Nations Observer Mission in El Salvador
MINUSAL	United Nations Mission in El Salvador
COPAZ	Commission for Consolidation of Peace
ONACA	UN's Nicaraguan Observer Mission
OIE	State Intelligence Office
ANSP	National Public Security Academy
PNC	National Civilian Police
ONUUV	UN Verification Office
DEI	National Intelligence Directorate
SIU	Special Investigative Unit
UEA	Anti-Narcotics Executive Unit
NCJ	National Council of the Judiciary

PDDH	Program in Disparities and Diversity in Health
FUSADES	Salvadoran Foundation for Economic and Social Development
PRUD	Revolutionary Democratic Unification Party
PCN	The National Conciliation Party
MNR	Social Democratic National Revolutionary Party
UDN	The National Democratic Union
UNO	National Opposition Union
FPL	Farabundo Marti Popular Forces for National Liberation
ERP	People's Revolutionary Army
RN	Armed Forces for National Resistance
PRTC	The Worker's Revolutionary Party of Central America
CUTS	United Worker's Confederation
UGB	The Fighting White Union
FMLN	Farabundo Marti National Liberation Front

ARENA	Nationalist Republican Alliance
FGR	General Prosecutor of the Republic
PDC	Christian Democracy Party
PCN	Party of National Conciliation
CD	Democratic Change
GAUN	Grand Alliance for National Unity
CN	National Conciliation Party
PE	Party of Hope

مقدمة

على الرغم من أن الصراعات الداخلية تشتهر بالكثير من الخصائص الذاتية التي تميزها عن الصراعات بين الدول، وتطلب بالنالي آليات ومناهج مختلفة للتسوية والحل، فإنها ظلت على الدوام مكوناً صغيراً في حقل دراسات تسوية الصراعات، إذ كان الاهتمام الرئيس في هذا الحقل يركز على تسوية الصراعات الدولية، حيث ظلت تسوية الصراعات الداخلية تفتقر دائماً إلى اهتمام مماثل. وبالنالي لم يصبح حقل دراسات تسوية الصراعات الداخلية حقلاً مستقلاً، وإن كان قد قطع خطوات مهمة في هذا الطريق، خاصة مع ازدياد تلك النوعية من الصراعات منذ تسعينيات القرن العشرين.

وقد ظلت آليات النظام الدولي لفترة طويلة لا توفّر مجالاً كبيراً للاهتمام بتسوية الصراعات الداخلية، لاسيما داخل الأمر المنحدّة، إذ كان الاهتمام ينجم فقط خو حالات الإخلال بالأمن والسلام الدوليين، خاصة الحروب بين الدول، حيث لم يكن نظام الأمن الجماعي يعتبر أن الصراعات الداخلية تمثل تهديداً للأمن والسلام الدوليين، إلا في حالتيين رئيسيتين هما: أن تتصاعد الحرب الأهلية لتصبح حرباً دولية، أو أن تتضمن هذه الحرب التهديد بل والانتواء بالفعل على هنج الإبادة الجماعية للسكان الذي يُعدّ فعلاً إجرامياً، وقد تسبب هذا المنهج في تجاهل هذه الصراعات وعدم الأكرات لها حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين حيث تعود بدايات تطور حقل دراسات حل وتسوية الصراعات الداخلية إلى أواخر النصف الأول من القرن العشرين، وذلك ضمن الاهتمام الذي برز منذ ذلك الحين في مجال الدراسات التي تناولت الصراعات الاجتماعية المختلفة، ومن بينها الصراعات الإثنية، وكيفية حلها، وكان التركيز الرئيس ينصب على العلاقات الإثنية داخل الولايات المنحدّة، وبالذات بين الأغلبية البيضاء والأقلية السوداء في المجتمع الأمريكي، ثم بدأت الدراسات المتعلقة بالصراعات الداخلية تشهد تنوعاً في أساليب التحليل، وبالذات من حيث دراسة أسباب نشوب الصراعات الداخلية، وسبل إنائها،

وقد كان جزء مهم من تطور حقل تسوية الصراعات الداخلية مرتبطاً بالجهود التي قامت لها أو مرعها الأمر المنحدة بصفتها الجهة المنوطة بحفظ السلم والأمن الدوليين، بعد أن أصبحت هذه الصراعات أحد أشكال التهديد الأكثر خطورة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومن ثم اهتمت الأمم المتحدة بنظير منهج شامل لتسوية هذه الصراعات. ثم شهدت دراسات تسوية الصراعات الداخلية قدراً ملموساً من النوسع في الأوساط الأكاديمية، وارتبط ذلك باتساع نطاق ظاهرة الصراعات الداخلية من ناحية، وبالاجتهاد الدولي المتزايد نحو اعتبار الصراعات الداخلية العنيفة بمثابة تهديد للأمن والسلم الدوليين من ناحية أخرى، وفي هذا الإطار ثار جدل بين المنظرين حول أبعاد تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد توقف الصراعات الداخلية من أجل تحقيق السلم الدائم، ففي حين مركز أنصار المدرسة الليبرالية على تأثير الاعترافات الاقتصادية والسياسية وقضايا الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة، وذلك من خلال إعطاء أهمية كبرى لعملية الإنتاج الاقتصادي والديمقراطية والتي تخلق المنافع بين طرفي الصراع بما تحقق الاستقرار المنشود من خلال عنصرين رئيسيين هما: الحرية الاقتصادية والنخصص الإنتاجي، حيث يتيح النخصص الإنتاجي النميز في مجال محدد، بينما الحرية الاقتصادية تساعد على تيسير النبادل التجاري بين الدول، وكذلك بين الأطراف المنصارعة داخلياً، في نفس الوقت الذي أعطت أدبيات المدرسة الليبرالية وزناً كبيراً لدور الديمقراطية في تحقيق الاستقرار واستمراره، وذلك عبر نقل افتراضات نظرية السلم الديمقراطي التي تقوم على أساس تضائل احتمالات نشوب الصراعات بين الدول الديمقراطية من المستوى الدولي إلى المستوى الداخلي، حيث يفترض أنصار هذا الاجتهاد أن إعادة تنشئة أطراف الصراع الداخلي وفقاً للقيم الديمقراطية يؤدي إلى انخفاض احتمالات تجدد الصراع فيما بينهم، بما يؤدي في النهاية إلى بناء السلم والاستقرار، في مقابل ذلك يرى أنصار المدرسة الواقعية أهمية فرض السلم بالقوة، أو أهمية التدخل المباشر من قبل أطراف خارجية لتسوية الصراع وإن تطلب ذلك

الندخل العسكري لفرض الإجراءات الأمنية. ومن ثم فإن الاختلاف فيما بين المنظور الليبرالي والواقعي في حل الصراعات الداخلية هو القضية التي تحتل قمة الأولويات لدى كل اتجاه في حل وتسوية الصراعات الداخلية، إذ أن الواقعية تعطي أولوية كبرى لقضية المعضلات الأمنية، في حين تعطي الليبرالية أولوية لقضية التحول الديمقراطي والديمقراطية والنحرص الاقتصادي.

أولاً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

يبد أن دور الأمر المنحلة الذي نشأت من أجله في حفظ السلم والأمن الدوليين وهو ما يمثل دائماً دافعاً قوياً لتطوير آليات الأمر المنحلة ودورها لتتلاءم مع التغيرات في هيكل النظام الدولي لتصبح المنظمة الدولية ذات دورٍ أكثر فاعلية في حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق وتطور أبعاد الحروب الأهلية وتدابيرها على السلم والأمن الدوليين وهو ما يدعونا للبحث في دور المنظمة الدولية في ضوء تلك التطورات. وفي هذا السياق تنبؤ المشكلة البحثية في دراسة دور الأمر المنحلة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية بغرض استكشاف أبعاد هذا الدور ومدى نجاحه بما يسمح باستخلاص دروس صالحة للتطبيق في حالات أخرى مشابهة، ويمكن ترجمة ذلك في تساؤل رئيس مفاده:

"إلى أي مدى نجحت الأمر المنحلة في بناء السلام في السلفادور بعد انتهاء الحروب الأهلية وما محددات فاعلية هذا الدور؟"

ويشع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية الممنثلة في:

- 1) ما الإطار القانوني المنظم للإدارة الدولية لتسوية الصراعات الداخلية؟ وما الأنماط المختلفة للإدارة الدولية لتسوية الصراعات الداخلية؟
- 2) أيهما أكثر فاعلية في الإدارة الدولية لتسوية الصراعات الداخلية: المنظمات الدولية المعنية أم سياسات الدول الكبرى؟
- 3) ما مدى تحقق ودقة فرض النظرية الواقعية والليبرالية في تسوية الصراعات الداخلية واستقرار الأوضاع الداخلية عقب وقف إطلاق النار؟
- 4) ما مدى نجاح الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية بصفة عامة وما مدى نجاحها في السلفادور؟
- 5) ما محددات فاعلية دور الأمم المتحدة في تسوية الصراع الداخلي في السلفادور؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

1- أهمية الدراسة التطبيقية والعملية:

أولاً: تنبع أهمية الدراسة التطبيقية والعملية في دراسة الإدارة الدولية لتسوية الصراعات الداخلية بطريقة سلمية، حيث تصاعدت وتيرة الصراعات الداخلية في العالم، وتساعد تأثيرها على السلم والأمن الدوليين؛ مما أدى إلى الاهتمام بدراسات تسوية الصراعات الداخلية والعمل على حلها في إطار جهود دولية لتسوية هذه الصراعات الداخلية، التي قد تؤدي إلى صراعات دولية ومن ثم تؤدي إلى زيادة التوترات على المستوى الإقليمي، ما يعطي أهمية لدراسة هذا الموضوع.

ثانياً: تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية لاختيار السلفادور على اعتبار أنها إحدى الحالات التي ينضج فيها دور المجتمع الدولي -ممثلًا في الأمم المتحدة- في تسوية الصراعات الداخلية سلمياً والمساعدة في بناء مؤسسات ديمقراطية، مما يسهم في استخلاص دروس مستفادة قد تصلح للتطبيق على الصراعات الداخلية

في منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى، هذا فضلاً عن فقس المكثبات العربية، والتي تركز على الصراعات الداخلية في القارة الأفريقية فقط مقارنة بمناطق أخرى.

2- أهمية الدراسة العلمية:

ما زالت الدراسات النظرية باللغة العربية في مجال تسوية الصراعات الداخلية فقيرة إلى حد ما، وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتطوير، فقد بدأ الاهتمام بتسوية الصراعات الداخلية منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، هذا فضلاً عن زيادة حدة وعدد حالات الصراعات الداخلية وتأثيرها على السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب تطوير الكتابات والدراسات النظرية في هذا الإطار بما يساعد في إيجاد سبل لتسوية هذه الصراعات وإيجاد آليات يمكن من خلالها تسوية الصراعات الداخلية بما تحفظ السلم والأمن والاستقرار الداخلي واستمرارهم دون نشوب تلك الصراعات مرة أخرى وتجديدها مستقبلاً.

كما تفتقر المكثبات العربية للدراسات النظرية في هذا الشأن، وخاصة في مجال بناء السلام الذي ينم تناوله من منظور قانوني، على الرغم من أنها تشهد العديد من حالات الصراع الداخلي بمنطقة الشرق الأوسط والتي تحمل العديد من الآثار السلبية على السلم والأمن الدوليين والإقليمي. وبالتالي فإن هذه الدراسة تُعد إسهاماً واضحاً ومهماً في مجال تسوية الصراعات الداخلية بصورة سليمة والحفاظ على استمرار السلام الداخلي عبر تطوير آليات نظرية جديدة لتسوية هذه الصراعات بما يساعد على تحقيق الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت للإطار النظري الخاص بالرسالة حول التدخل الدولي في تسوية الصراعات الداخلية، وسينظر العرض لها بشكل تفصيلي في الإطار النظري الذي يتناوله الفصل الأول من هذه الدراسة. أما فيما ينصل بحالة الدراسة -السلفادور- فيمكن تصنيفها إلى محورين كالتالي:

أولاً: دراسات تناولت حالة السلفادور في سياق مقارنة مع حالات أخرى:

- يتناول كتاب *El Salvador: Implementation of the peace Accords*، الذي قامت بتحريره Margarita S. Studemeister وتم نشره في 2001⁽¹⁾، مفاوضات التسوية بين الحكومة والمتمردين الممثلة في جبهة التحرير الوطنية (لمارتي فارابونديو) برعاية الأمم المتحدة، وعمليات التسوية السلمية، ووقف إطلاق النار ونزع السلاح، ودور قوات الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور، وكذلك الدروس المستفادة من عمليات بناء السلام والتسوية السلمية للحروب الأهلية في السلفادور وكولومبيا، مما يعتبر ذا صلة مباشرة بالدراسة التي ينظر تناوؤها، خاصة فيما يتعلق بحالة الدراسة، والتي تهتم بدراسة وتحليل دور الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور.

- وهناك أيضاً كتاب بعنوان: "Post conflict Elections, Democratization and International Assistance"، الذي شارك فيه العديد من الكتاب وحررته Krishna Kumar وتم إصداره عام 1998⁽²⁾، وقد تناول في اثني عشر جزءاً، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ما يلي: (1) انتخابات ما بعد الصراع والمساعدة الدولية، (2) السلفادور من الاستناد الرجعي إلى الديمقراطية، والذي تناولت فيه Enrique A. Baloyra بالتفصيل ظروف ما قبل الحرب والمساعدة

(1) Margarita S. Studemeister (ed.), *El Salvador: Implementation of the peace Accords*, Washington DC, United States Institute of peace, January 2001.

(2) Krishna Kumar (ed.), *Post Conflict Elections, Democratization & International Assistance*, London, Lynne Rienner Publishers, 1998.

الدولية للانتخابات وعدم الثقة في النظام المؤسسي الانتخابي، الذي شمل التسجيل للنصوت وتنظيم عملية الاقتراع ونتائج انتخابات 1994 سواء الرئاسية أو البرلمانية - التي تعتبر أول عملية انتخابية عقب توقيع اتفاقيات السلام في 1992 - في مايو ويوليو على التوالي من العام ذاته، ثم تناول الآثار المترتبة على الديمقراطية والحكم والمصالحة، ثم الانتخابات ودور المفاوضات على سير وإتمام الانتخابات وسيادة القانون وقوات الأمن ودور وسائل الإعلام في عملية إجراء الانتخابات، وأخيراً الدروس المستفادة ودراسة كفاءة العملية الانتخابية والإطار العام الذي تم إجراء الانتخابات فيه، والقضايا الأمنية وتأثيراتها والنماذج السياسية والانتخابات والمصالحة، كما تناول الكتاب كذلك حالات أخرى بالتركيز على الانتخابات في تلك الحالات مثل: نيكاراغوا، وهاييتي، وكمبوديا، وإثيوبيا، وأرجنتين، وموزمبيق، وليبيريا، ثم تناول جزء عن مشاركة اللاجئين في العملية الانتخابية ما بعد الحرب بصفة عامة وقضايا وعواقب النحول الديمقراطي ثم خاتمة.

- فيما تناول كتاب بعنوان: "Keeping the peace: Multi-dimensional U.N. Operations in Cambodia and El Salvador" الذي حرره كل من Michael W. Doyle, Ian Johnstone and Robert C. Orr، الذي تم إصداره في 1997⁽¹⁾، وتناول هذا الكتاب عبر ثلاثة أقسام تتضمن الآتي: الحرب الأهلية في كمبوديا ودور الأمم المتحدة في بناء السلام وحفظه وآليات التدخل بصورة تفصيلية، ثم تناول حالة السلفادور بشكل تفصيلي حيث تطور الأوضاع الداخلية والحرب الأهلية في السلفادور، ثم صناعة السلام في السلفادور ودور جهود الدول الإقليمية والأطراف الدولية، والتي طورت اتفاقيات السلام التي مرت بعدة مراحل سيرد تفصيلها في فصول الدراسة لاحقاً إلى أن توصلت إلى اتفاق تشابولينييك برعاية الأمم المتحدة، ثم تناول آليات تنفيذ

(1) Michael W. Doyle, Ian Johnstone and Robert C. Orr, "Keeping the peace: Multidimensional UN Operations in Cambodia and El Salvador", United Kingdom, Cambridge University Press, 1997.

هذه الاتفاقية من الإصلاحات المؤسسية المنطلبة في بناء السلام، وأخيراً يتناول القسم الثالث والأخير من هذا الكتاب خاتمة تتضمن الدروس المستفادة من الحالين، وعوامل النجاح والفشل في بناء السلام.

ثانياً: دراسات تناولت بشكل حصري حالة السلفادور مثل:

- تناولت الكاتبة Elisabeth Jean Wood في كتابها الصادر في 2003⁽²⁾، عمليات التمرد الجماعي ودراسة التركيبة الإثنية والعرقية في السلفادور، وأثرها على الحروب الأهلية هناك، والأسباب التي أدت إلى عمليات التمرد المسلحة، كما قامت الكاتبة بدراسة أسباب نجاح عمليات التسوية السلمية للحروب الأهلية في السلفادور، ونجاح دور الأمم المتحدة في تسوية الحرب الأهلية بصورة سلمية، وإعادة ظهور مؤسسات المجتمع المدني عقب انتهاء الحرب الأهلية في السلفادور ونزع السلاح من المنصردين.

- تقوم الدراسة التي قام بها كل من David Holiday and William Stanley وتم نشرها في 1993⁽³⁾، بدراسة عمليات بناء السلام والدروس المستفادة من عمليات بناء السلام في السلفادور بصفة خاصة ونجاح دور الأمم المتحدة في إنهاء الحرب الأهلية في السلفادور، ونجاحها في عمليات نزع السلاح من المنصردين. كما تعتبر هذه الدراسة ذات صلة مباشرة ووثيقة الصلة بالحالة التطبيقية "السلفادور".

- أما مقال Mihcael Wilkerson الذي نشره في 2008⁽¹⁾، فقد تناول دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحرب الأهلية في السلفادور ونزع سلاح المنصردين ودور الأمم المتحدة في مساعدة

(2) Elisabeth Jean Wood, *Insurgent Collective and Civil War in El Salvador*, First Published, New York, Cambridge University Press, 2003.

(3) David Holiday and William Stanley, *Building the Peace: Preliminary Lessons from El Salvador*, Journal of International Affairs, Winter 1993, Vol. 46, Issue 2.

(1) Mihcael Wilkerson, *Security Democracy in El Salvador: Andeniable connection*, Stanford Journal of International Relations, Fall/ Winter 2008.

الأطراف الداخلية في الصراع على إقامة حكومة ديمقراطية، وهو أمر وثيق الصلة بموضوع هذه الدراسة التي تبحث دور الأمم المتحدة كطرف دولي فيما بعد انتهاء الحرب الأهلية والنسوية السلمية لها، كذلك اختبار مدى صحة فرض نظرية السلام الديمقراطي.

- هذا وقد تناول Jeff Pugh في ورقته البحثية المقدمة في 2006⁽²⁾، الحرب الأهلية بصورة نظرية وقام بالتطبيق على الحرب الأهلية في السلفادور، وكيفية تعامل الحكومة مع المعارضين "جبهة التحرير اليسارية"، وكيف تصاعدت الأمور إلى أن وصلت لمرحلة تدخل المجتمع الدولي لنسوية الصراع الداخلي سلمياً؛ بل وتدخل القوى الكبرى "الولايات المتحدة الأمريكية"، بحكم الجوار الجغرافي، لنسوية ذلك الصراع وإنهاء الحرب الأهلية في السلفادور. وكذلك تناول حجم الخسائر البشرية التي تكبدها كل من طرفي الصراع في هذه الحرب. وقد انتهت الحرب من خلال دور الأمم المتحدة وأصدقائها الأربعة: (الولايات المتحدة، المكسيك، فنزويلا، البرازيل)، سيرد بالتفصيل في هذه الدراسة بتوقع طرفي الصراع -الحكومة والمتمردين- اتفاق سلام شامل عام 1992 برعاية الأمم المتحدة ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، كما قد أوضح الباحث في هذه الورقة آليات ومفاهيم النوصل إلى اتفاق سلام شامل حيث حاول هذا الاتفاق إعادة هيكلة المجتمع، وحاول إجراء عدد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية الشاملة التي تساعد على تغيير الهوية وثقافة المجتمع في السلفادور، وقبول طرفي الصراع الداخلي في السلفادور بمشاركة الطرف الآخر في العملية السياسية.

وفي نهاية عرض الدراسات السابقة يمكن توضيح الإضافة العلمية والتطبيقية للدراسة، حيث إن تلك الدراسات السابقة تناولت حالة السلفادور في سياق مقارن، وأخرى تناولت السلفادور في إطار حصري، إلا أن الدراسة هنا سنتناول التحليل المقارن لمقولات النظرية الليبرالية والواقعية، ومدى

⁽²⁾ Jeff Pugh, El Salvador's Negotiation to Civil War, Working Paper, January 2006.

صلاحية كل منهما في تحليل وتفسير أدوار الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية بصفة عامة، وكذلك تطبيق ذلك على دور الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور بعد انتهاء الحرب الأهلية ومدى تحقق مقولات كل من النظرية الواقعية والليبرالية في حالة الدراسة.

مراجعا: اقتراب الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على اقتراب الاختيار الرشيد Rational Choice Approach، ونظرية الدور. أما فيما يتعلق باقتراب الاختيار الرشيد فإنه يمكن تطبيق ونقل هذا النموذج من نموذج "Wittman" في إنهاء الحروب بين الدول إلى الصراعات الداخلية، فكما أن هناك مؤشرات يمكن مرصدها لإنهاء الصراع بين الدول فإنه يمكن تطبيق هذا المنهج واستخدام تلك المؤشرات في الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، ودراسة مؤشرات لجوء أطراف الصراع الداخلي لإنهاء الصراع. وفي ذات الإطار يمكن استخدام اقتراب الاختيار الرشيد وتطبيقه فيما يتعلق بقرارات الأطراف الخارجية/ الثالثة للتدخل في إنهاء الصراعات الداخلية والمشاركة في عملية بناء السلام، وذلك من خلال تحليل محددات فاعلية هذا التدخل. ومن ناحية أخرى، يتمثل نموذج الاختيار الرشيد في أن كلا من الحكومة والمتمردين يفتقان على أهمية التوصل إلى تسوية للصراع من خلال مفاوضات التسوية وقبول هذه المفاوضات عن الاستمرار في الحرب والصراع. وهذا ينوقف على عدة عوامل من أهمها تقدير الأطراف لاحتمالية تحقيق النص، وتكاليف الاستمرار في الصراع، طول مدة الصراع، دور الطرف الثالث، مخاطر الصراع واستمراره.

وينضمّن هذا المنهج عدداً من المؤشرات التي تتمثل في الآتي:

1) دور الطرف الثالث:

ينمثل تدخل الطرف الثالث في مساعدة أطراف الصراع الداخلي في حل الصراع وتسويته من خلال قدرته على تحسين فرص نجاح مفاوضات التسوية السلمية للصراع، وإطالة مدة الصراع ومنع أحد الجوانب من السقوط والهزيمة في ساحة المعركة.

ويرى "هول" "Holl" في هذا الإطار أن هناك قاعدتين لتدخل الطرف الثالث في الحروب الأهلية هما: الأولى: عندما تنوسع الحرب الأهلية لتمتد إلى الدول المجاورة والأمم الأخرى، وبالتالي تقرر الدول الأخرى التدخل.

الثاني: هو مشاركة الطرف الثالث لدعمه لأحد أطراف الصراع مثل قوة استعمارية سابقة، حيث من الممكن أن ينمّر احترام تدخل الطرف الثالث في الحروب الأهلية على أساس أخلاقي.

وبصفة عامة يمكن أن يتدخل الطرف الثالث عسكرياً منحيزاً لأحد الأطراف لمنع هزيمته في ساحة القتال وتحسين فرص تحقيقه للنصر. وقد يتدخل الطرف الثالث بطرق غير عسكرية من خلال الوساطة لتسهيل مفاوضات التسوية السلمية. ومن هنا يرى "والتر" "Walters"، أنه يجب على الطرف الثالث تقديم حزمته من الضمانات والمحفزات لكلا الطرفين في الصراع لحثهما على تفضيل مفاوضات التسوية عن الاستمرار في الحرب.

وبالتالي تقول الفرضية الأولى: "إذا تدخلت أطراف أخرى عسكرياً إلى جانب أحد الأطراف في الحرب الأهلية، فإن فرص مفاوضات التسوية السلمية ستخفّض".

2) مخاطر الصراع:

وهذه تعتبر من العوامل المهمة التي على أساسها يقوم أطراف الصراع بتحديد اختيارهم بصورة مرشدة.

حيث "إن فرص مفاوضات التسوية ونجاح دور الأمر المتخذة في التسوية السلمية تكون أعظم للصراعات الانفصالية عن الثورات".

كذلك "احتمال اللجوء إلى مفاوضات التسوية ونجاح دور الأمر المتخذة في التدخل لتسوية الصراع تكون أقل في الثورات ذات الأساس الإثني عن غيرها"⁽¹⁾.

(3) إمكانية تحقيق الانتصار في الحرب:

حيث من أهم الأمور التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار تقديرات الأطراف لاحتمالية تحقيق الانتصار في الحرب. حيث يرى "زارمان" و"وينمان" "Zartman" and "Wittman" وآخرون يقترحون أنه عندما تكون احتمالات أحد الأطراف في تحقيق الانتصار عالية في حين تكون منخفضة للطرف الآخر، فإن احتمالات اللجوء إلى مفاوضات التسوية تكون منخفضة من جانب الطرف الذي يرى أن احتمالات تحقيق الانتصار عالية. ومن هنا تنطلق الفرضية الثالثة والتي تقول: "إن حجم القوات المسلحة التي تمتلكها الحكومة ذو علاقة عكسية مع اللجوء لمفاوضات التسوية وتدخل الأمر المتخذة لتسوية الصراع".

وذلك يعني أنه كلما زادت الحكومة من حجم القوات العسكرية التي تمتلكها، كان هناك احتمالات أكثر لإبادة حركات التمرد منذ البداية، وبالتالي الامتناع عن اللجوء إلى مفاوضات التسوية في وقت لاحق. بمعنى آخر إن امتلاك أحد الأطراف لقوات عسكرية كبيرة يؤثر سلباً على إمكانية اللجوء إلى مفاوضات التسوية السلمية للصراع ونجاحها. أي أن العلاقة علاقة عكسية.

(1) David Mason & Patrick J. Fett, How Civil Wars End: A Rational Choice Approach, *The Journal of Conflict Resolution*, Vol. 40, No. 4, (Dec., 1996), PP: 547-555.

4) التكاليف المترتبة على استئثار الصراع:

من الأمور التي تؤثر على إمكانية تسوية الصراع بطرق سلمية هي تكاليف استئثار الصراع. ومن ثم تأتي الفرضية الرابعة: "إن معدل الضحايا في الصراع ينماشى طردياً مع احتمالية اللجوء إلى مفاوضات التسوية السلمية وتدخل الأمر المتخذة في تسوية الصراع".

بمعنى آخر، فإنه كلما زادت معدلات الضحايا في الصراع وارتفاع تكاليف استئثار الصراع، كان تفضيل أطراف الصراع اللجوء إلى التسوية السلمية للصراعات واللجوء إلى مفاوضات التسوية في ذلك الوقت عن الاستئثار في الحرب وتوقعات تحقيق انتصار في المستقبل أكبر. بما في ذلك بالنسبة للطرف الذي يتوقع تحقيق نص في المستقبل ومع ذلك يقوم بحساب الحسائ التي تخنيها نتيجة استئثار الحرب. وهنا يُفضل اللجوء إلى مفاوضات التسوية السلمية للصراع.

5) مدة الصراع:

حيث تنطلق الفرضية الثالثة من أن طول مدة الصراع ينماشى طردياً مع احتمال لجوء أطراف الصراع إلى مفاوضات التسوية السلمية للصراع.

حيث تقول الفرضية: "إنه كلما طالت مدة الصراع، كان هناك احتمال أكبر لسعي الأمر المتخذة وأطراف الصراع الداخلي لمفاوضات التسوية".

وتلعب هذه العوامل دوراً رئيساً في تعزيز الاتجاه نحو التسوية أو تؤدي إلى استئثار الصراع. كما أن هناك مسارين محتملين لتطور الصراع حسب ما تفرزه هذه العوامل على النحو التالي:

- المسار الأول: وينمثل في مسار التسوية، حيث تؤدي هذه العوامل إلى تعزيز الاتجاه نحو التسوية، وبدء المفاوضات، ولكن من الممكن أن يشهد هذا المسار انكسارات متعددة، إذ من المحتمل أن

تفشل المفاوضات. مما يؤدي إلى تجدد الصراع، كما أنه من الممكن أن تنجح المفاوضات في الوصول إلى اتفاق للشوية.

- **المسار الثاني:** مسار استمرار الصراع الداخلي، حيث من الممكن أن تسبب العوامل المذكورة السابقة إلى تعزيز الدافع لدى بعض الجماعات لرفض خيار الشوية، ومواصلة الصراع المسلح. ومن الممكن الخروج من دوامة التصعيد العسكري، وبدء المفاوضات، في حالتي رئيسين، إما حدوث تحولات في ميزان القوى بين أطراف الصراع أو تكثيف دور الطرف الثالث لبدء مفاوضات للشوية، وهو ما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف للوصول إلى اتفاق للشوية.

ووفقاً لهذا النموذج، فإنه من الممكن أن تتكرر بعض المراحل، بمعنى آخر أن دخول أطراف الصراع في مفاوضات للشوية، ثم تفشل هذه المفاوضات، قد يؤدي إلى استئناف الصراع، ويستمر الأمر كذلك إما لحين تحقيق الحسم العسكري بواسطة أي من أطراف الداخلي، أو استئناف المفاوضات بين هذه الأطراف. وحتى عندما تسأنف هذه المفاوضات، فمن الممكن أن تفشل مرة أخرى، ويعود التصعيد مجدداً، ولا يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة إلا في حالة حدوث حالة من الإضعاف المتبادل لهذه الأطراف، بحيث تدرك جميعها أن استمرار الصراع لن يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال العنف، وهو ما يمكن أن يساعدها في الوصول إلى الشوية.

ويركز هذا النموذج على تحليل مدى قدرة اتفاق الشوية على تحقيق التوازن بين مطالب وتوقعات أطراف الصراع، خاصة من حيث المكاسب أو الخسائر التي تحققها أطراف الصراع من خلال الشوية، ولا سيما من حيث ما تحققه الشوية لها من نصيب في عملية تقاسم السلطة، وهي مسألة محورية في تحديد درجة الرضا عن الأهداف المنحقة من جانب الأطراف المعنية.

ومن المتصور أن حسابات المكسب والخسارة لكل جماعة، لدى تقييمها لجوهس اتفاق السوية، تلعب دوراً محورياً في تحديد قبولها أو رفضها لهذا الاتفاق، إذ تشير معظم النجارب إلى أن أطراف الصراع تراجع تماماً عن عملية السوية إذا لم تحقق لها هذه السوية مطالبها بالكامل. وكان الكثير من اتفاقات المصالحة الأفريقية تضمن الاعتماد على آية الانخابات الرئاسية والبرلمانية باعتبارها آية موضوعية لتداول السلطة، إلا أن الكثير من أطراف الصراع كانت تراجع عن الالتزام بالسوية إذا جاءت نتائج الانخابات غير مرضية لها، على غرار ما حدث في حالات مثل: أنجولا، وبوروندي، وسيراليون، وغينيا بيساو⁽¹⁾.

وعلى الرغم من ارتباط هذا المنهج بالأطراف الداخلية إلا أنه ذو علاقة وثيقة بقرار الطرف الخارجي/ الثالث في التدخل في إنهاء الصراع الداخلي وبناء السلام. حيث بناء القرار يعتمد على مدى ارتباط الصراع ذي الشأن بمصالح الطرف الخارجي/ الثالث من ناحية، ومدى تأثيره على السلم والأمن الدوليين من ناحية ثانية، وكذلك علاقة بعض أطراف الصراع الداخلي بالطرف الخارجي/ الثالث والتغير في ميزان القوى الداخلية بين أطراف الصراع الداخلي.

وأخيراً؛ يقوم مفهوم الاختيار الرشيد على أن هناك عدداً من المتطلبات الرئسية لضمان فعاليتها، وأبرزها: وفرة المعلومات بشأن السياسات أو الخيارات البديلة، واحتمال معدل التكلفة إلى العائد بالنسبة للقرار محل الاهتمام، ووجود نظام مؤسسي لصنع القرار لضمان الرشادة في اختيار البدائل. وعلى الرغم من أهمية هذه العناصر والمتطلبات، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن الواقع العملي يشير إلى وجود العديد من العقبات أمام توفير هذه المتطلبات في معظم الحالات⁽²⁾.

(1) أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005)، ص 56، 57.

(2) السيد عليوة، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية، في علي عبد القادر (تقديم)، اتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1987)، ص 155.

أما فيما يتعلق بنظرية الدور، فإنها مرتبطة بالأساس بالسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وهذه النظرية يمكن الاستفادة منها في محددات تدخل الطرف الثالث/الخارجي في تسوية الحرب الأهلية وحث أطراف الحرب الأهلية لإنهاء الحرب ومن ثمّ يُميّز دور الوحدة الدولية الخارجي بثلاثة أبعاد رئيسية كالآتي:

- تصور صانع القرار والسياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي، والموقع الجغرافي لهذه الوحدة بما يفرضه عليها من دور إقليمي محدد، وهو ما ينضج هنا في تحديد الطرف الثالث/الخارجي أو الأمر المنحدر في التدخل لإنهاء الحرب الأهلية وبناء السلام.

- تصور صانع القرار والسياسة الخارجية للوحدة للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، هنا تتباين تلك الدوافع ما بين دوافع تعاونية وصراعية، وهي مرتبطة بصورة أكبر بالطرف الثالث/الخارجي.

- توقعات صانع القرار والسياسة الخارجية لحجم التغير المتوقع في النظام الدولي نتيجة دوره، مثل تصديق الثورة، وأدوار أخرى تتعلق بالنصرف كدور رجل الشرطة العالمي.

هذا وقد تقوم الوحدة الدولية في النظام الدولي بعدة أدوار في آن واحد وهو وضع شائع، وهذا الأمر ينماشى مع دور الأمر المنحدر في التدخلات لإنهاء الصراعات المسلحة والحروب الأهلية سواء واختلف آليات ومحددات التدخل، فضلاً عن دورها في التميّة والعدالة الاجتماعية داخل الدول بغض النظر عما إذا كانت تلك الدول تشهد حرباً أهلية أم لا وذلك عبر وكالاتها وأجهزتها المختلفة.

من ناحية أخرى؛ قد لا ينسق هذا الدور مع المصالح المباشرة للوحدة الدولية، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنفاق الناتج عن التوسع في دور الوحدة الدولية⁽¹⁾ وهو ما ينضج لنا من معاناة الأمر المنحدر

(1) لمزيد من التفصيل انظر: محمد السيد سليم، "التطورات المعاصرة في دور مصر الإقليمي"، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس والعشرين للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 30-31 ديسمبر سنة 2008.

بصورة دائمة من الموارد المالية نتيجة توسع الدور الذي تقوم به من ناحية، وانتشار وتوسع الصراعات والحروب الأهلية التي تتطلب تدخلاً آمياً لحفظ الأمن والسلم الدوليين من ناحية أخرى.

هذا ويمكن استخدام هذا المنهج وتطبيقه في الرسالة بصفة خاصة عند تناول الحالة النظرية - السلفادور في الفصل الثالث من هذه الدراسة - حيث إنه يتم تناول بداية أوضاع السلفادور وأسباب اندلاع الحرب الأهلية والحسائر المترتبة على هذا الصراع، ثم يتم تناول العوامل التي ساهمت في إنهاء الصراع وقبول أطراف الصراع الداخلي إنهاء الحرب الأهلية والقبول بتدخل الأمر المنحدة ومساعدة الأطراف الإقليمية، فضلاً عن تغيير هيكل النظام الدولي الذي كان له شديد الأثر في تطور مجريات الحرب الأهلية، وتناول آليات تدخل الأمر المنحدة لإنهاء الصراع والحرب الأهلية وبناء السلام، ثم أخيراً تقييم لأداء دور الأمر المنحدة في بناء السلام ومدى التزام الأطراف الداخلية بتنفيذ بنود الاتفاقية وعدم العودة إلى الصراع مجدداً وهو ما سيوضح خلال فصول الدراسة.

خامساً: تفسير الدراسة:

ووفقاً لما سبق فقد انقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث يتناول:

الفصل الأول: الاتجاهات النظرية في دراسة بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية:

وقد انقسم إلى ثلاثة مباحث تناول الأول منها مفهوم بناء السلام وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة وكذلك مفهوم الحرب الأهلية، أما المبحثان الثاني والثالث فقد تناولاً أبعاد بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية وفقاً للنظريتين الواقعية والليبرالية.

الفصل الثاني: دور الأمر المنحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية:

حيث تناول هذا الفصل الأساس القانوني لتدخل الأمر المنحد في بناء السلام، وأشكال وآليات تدخل الأمر المنحد لبناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية، ثم أخيراً؛ تقييم أداء تدخل الأمر المنحد في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.

الفصل الثالث: دور الأمر المنحد في بناء السلام في السلفادور عقب انتهاء الحرب الأهلية (1992-

1996):

تناول أسباب اندلاع الحرب الأهلية في السلفادور ثم النظر في آليات الأمر المنحد في بناء السلام في السلفادور.

خاتمة:

تناولت تقييم دور الأمر المنحد في بناء السلام في السلفادور في ضوء مقولات النظريين الليبرالية والواقعية، ونتاج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الأول: الاتجاهات النظرية في دراسة بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية

يستهدف هذا الفصل تناول الإطار النظري الذي تنطلق منه الدراسة، حيث يتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للدراسة والذي يتناول مفهوم الحرب الأهلية، ومفهوم بناء السلام، ثم المفاهيم ذات الصلة بمفهوم بناء السلام لتوضيح الفارق والداخل فيما بينهم، ثم يبحث من خلال المبحثين الآخرين الاتجاهات النظرية المختلفة في إنهاء الحروب الأهلية، والمبررات التي يسوقها كل اتجاه لاستدامة ترتيبات إنهاء الحروب الأهلية واستقرار السلام بعد انتهاء الصراع المسلح، ثمهداً لأخبار تلك الفروض النظرية وتطبيقها على حالة الدراسة "السلفادور" ومدى استقرار عملية السلام عقب توقيع اتفاق السلام في 1992.

ووفقاً لما سبق؛ فإن هذا الفصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول؛ الإطار المفاهيمي. كما يتناول المبحث الثاني؛ النظرية الواقعية وبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية. أما المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فيتناول النظرية الليبرالية وبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

يرتبط موضوع الرسالة بالعديد من المفاهيم التي لا بد من النظر إليها لتوضيحها ومنع الخلط بينها وبين المفاهيم الأخرى وهذه المفاهيم تتمثل في مفهومي الحرب الأهلية، ومفهوم بناء السلام وما يرتبط بالآخر من مفاهيم ذات الصلة كالديبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام، وفرض السلام. ومن ثم تنضح الأهمية في تحديد الدراسة الإطار المفاهيمي الخاص لها.

وينقسم هذا المبحث بالضرورة إلى ثلاثة مطالب يتناول المطلب الأول؛ مفهوم الحرب الأهلية، أما المطلب الثاني فيتناول مفهوم بناء السلام، وأخيراً يتناول المطلب الثالث المفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم الحرب الأهلية:

شهد مفهوم الحرب الأهلية اهتماماً كبيراً مع بداية تسعينيات القرن العشرين، وقد كان هذا الاهتمام نابغاً من العديد من الدوافع والاعتبارات، ويأتي في مقدمة هذه الدوافع، انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، الذي دفع العديد من الباحثين إلى الاهتمام بالأشكال الأقل حدة للصراع المسلح، على المستويين الدولي والداخلي، وذلك باعتبار أن الصراعات الداخلية باتت الأكثر شيوعاً في النظام الدولي بعد انتهاء احتمالات اندلاع حروب عالمية واسعة النطاق. كما تصاعدت الحروب الأهلية في العديد من الأقاليم ودول العالم بمجرد انتهاء الحرب الباردة، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة ومحاولة التوصل إلى تعريف لهذا المفهوم.

قدم "تيد روبرت جمار" في دراسته الشاملة عن الأقليات في العالم، تعريفاً للحروب الأهلية، حيث ذكر أنها "إحدى أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعات الإثنية من أجل تحقيق مصالحها. وتُحارب فيها وحدات

عسكرية تابعة للجماعة الإثنية المعنية ضد قوات النظام الحاكم أو ضد قوات الجماعات الإثنية الأخرى. وتنطلق تلك الجماعة من مناطق معينة تعتبرها قاعدة من كزيته لها".
وهنا يكون الهدف منمثلة في إجراء تغييرات أكثر جذرية في الحكومات أو علاقات القوى بين الجماعات⁽¹⁾.

في حين يرى الدكتور/ أحمد إبراهيم محمود أن الحرب الأهلية تمثل "شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة. ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، وينفذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها"⁽¹⁾.

ينضمن التعريف السابق عدداً من العناصر تتمثل في الآتي:

1. الصراع الداخلي هو الصراع الذي يقع داخل حدود دولة واحدة.
2. الأسس الإثنية والأيديولوجية للصراع تشير إلى أن الحرب الأهلية يمكن أن تقع على أساس الانتماء الإثني للجماعات المتصارعة أو على أساس مذهب سياسي معين ينه من خلاله تنظيم عمليات الحشد والنعبه والقتال بين الأطراف المتصارعة، كما يمكن المزج بين هذين الشكلين أيضاً.
3. تغيير السياسات الحكومية، بما يعني أن موضوع الصراع في الحرب الأهلية يمكن أن يتركز على ممارسة ضغط على الحكومة لتغيير سياستها معينة على صعيد المشاركة السياسية أو التوزيع وتخصيص الموارد من جانب الحكومة.

⁽¹⁾ لمزيد من التفصيل انظر:

Ted Robert Gurr, "**Minorities at risk: a global view of ethnopolitical conflicts**", Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1993, PP: 107-111 ز

⁽¹⁾ أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص 25.

4. الإطاحة بنظام الحكم، ويُقصد بها أن موضوع الصراع في الحرب الأهلية، ربما يتركز على تغيير نظام الحكم ذاته، سواء بصورة جذرية من حيث تغيير الدستور ومؤسسات الحكم والنخبة الحاكمة، أو بصورة جزئية من حيث تغيير المسؤولين الحكوميين مع إبقاء هيكل نظام الحكم قائماً.
5. الحصول على الحكم الذاتي، يُقصد به أن الحرب الأهلية يمكن أن تهدف إلى تمكين جماعة أو جماعات إثنية من الحصول على الحكم الذاتي أو توسيع صيغته حكم ذاتي قائمة، مع استمرار قبول هذه الجماعات للعيش داخل الدولة.
6. الانفصال، ويُقصد به إمكانية أن تهدف الحرب الأهلية إلى إقامة دولة مستقلة تماماً عن الدولة الأم، أو الانضمام بالإقليم إلى دولة مجاورة، وهو ما ينطوي بالضرورة على رفض جماعة أو جماعات معادية للنظام الحاكم في الدولة الأمر لمبدأ البقاء ضمن سيادة هذه الدولة.
7. أعمال العنف المسلح المنظم واسع النطاق، تعني أن الحرب الأهلية لا بد أن تشمل على مشاركة عدد كبير نسبياً من الأفراد -المدنيين والعسكريين- في أعمال العنف المسلح، كما لا بد أن ينسب هذا العنف في وقوع أعداد كبيرة نسبياً من الضحايا.
8. مناطق تمركز الجماعات المتصارعة تشير إلى أن الحرب الأهلية تنقسم بتقسيم أراضي الدولة بين جاعتين أو أكثر، بحيث تمارس كل جماعة عملياتها القتالية انطلاقاً من هذه المناطق، كما تفرض كل جماعة في منطقتها قانونها الخاص، بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية⁽²⁾.

المطلب الثاني: مفهوم بناء السلام

على الرغم من ممارسة عمليات بناء السلام بصورة غير مباشرة وضمنية وغير منظمة قبل تبلورها في تسعينيات القرن العشرين في صورة مؤسسية صريحة مع صدور قرار الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق

(2) المرجع السابق، ص 25 - 26.

الدكتور/ بطرس بطرس غالي في يناير 1992 بعنوان "أجندة السلام" وعلى الرغم من تعريف الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك للمفهوم بأنه "الإجراءات الخاصة بتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لنجنب العودة إلى حالة النزاع"⁽¹⁾. إلا أن الممارسة العملية عقب بلورة هذا المفهوم بشكل واضح وصريح ووجود هياكل مؤسسية خاصة بتطبيقه فيما بعد قد طرحت عدة اتجاهات وتفسيرات اختلفت فيما بينها حسب البعد الذي يتناوله، حيث تعدد الاتجاهات التي تتناول تعريف مفهوم بناء السلام إلا أنه يمكن تصنيفها في اتجاهين أحدهما وسّع من مفهوم بناء السلام، أما الآخر فقد تناوله من منظور ضيق حسب الجهة التي تتبنى تعريفه وبالتالي يوجد اتجاهان في تعريف مفهوم بناء السلام كالآتي:

أ) الاتجاه الأول: هذا الاتجاه يتناول مفهوم بناء السلام من منظور واسع حيث يرى هذا الاتجاه أن الهدف العام من بناء السلام هو "تحديد هياكل الدعم التي ستقوي وتعزز السلام لنجنب عودة الدولة للصراع مرة أخرى". والمقصود هنا هياكل الدعم الأنشطة التي تتجاوز التدخل في الأزمات؛ أي إجراءات الشمية طويلة الأجل وبناء هياكل ومؤسسات الحكم، وفي هذا الصدد فإن هذا الاتجاه يعتبر بناء السلام جزءاً لا ينفصل عن المفهوم العام لبناء الدولة (في حالة الدولة الفاشلة والهيأة الدولة)⁽²⁾. ومن ثم فإنه وفقاً لهذا التعريف فإن بناء السلام يستهدف تحديد مصادر العداء والعدوان وبناء قدرات محلية لشوية وحل الصراع من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة وضمان استمرار قيامها بها، وتحقيق مزيد من المشاركة السياسية، وتبني برامج لإصلاح الأراضي، وتعميق دور المجتمع المدني

(1) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/47/277، تاريخ 1992/6/17.

(2) Nicolas Lemay-hebert and Sophie Toupin, "Peacebuilding: A broad review of approaches, Policies and Practices", Background Paper, PaixDurable PeaceBuild Ottawa, Department of Foreign Affairs and International Trade, March 14, 2011, P: 2.

واحترام جميع الهويات والانتماءات الإثنية ومن ثم فإن كل هذه الإجراءات تعتبر سبلاً لتحسين تصورات الحكم السلمي.

وفي ذات الإطار يرى البعض أن بناء السلام عملية شاملة تتضمن تعزيز وتقوية مؤسسات الدولة وكذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في إرساء عملية السلام وعدم العودة إلى ظروف الحرب والصراع المسلح مرة أخرى. وقد شملت عملية بناء السلام من هذا المنظور إعادة توطين اللاجئين والنازحين، وكذلك العمل على إعادة دمج المقاتلين السابقين وازرع سلاحهم وضمان مشاركتهم في العملية السياسية، ما يسهم في تحقيق عملية التحول الديمقراطي وعودة حكم القانون، كل ذلك في إطار تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁾.

كما يأتي تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضمن هذا الاتجاه حيث ترى المنظمة أن مفهوم بناء السلام هو "مجموعة الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى تقديم الدعم طويل الأجل لإنشاء المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لمواجهة أسباب نشوب الصراعات، والعمل على خلق الظروف المواتية لبناء السلام واستمراره"⁽²⁾.

ووفقاً لهذا الاتجاه فإن مصطلح بناء السلام ينم استخدام على نطاق واسع ولكنه في كثير من الأحيان ينم بصورة غير محددة المعالم حيث إنه يشير إلى الأنشطة التي تتجاوز التدخل في الأزمات مثل التنمية على المدى الطويل وبناء هيكل ومؤسسات الحكم والدولة، وتعميق دور المجتمع المدني، وازرع

(1) لمزيد من التفصيل انظر:

Carlos Santiso, "Promoting Democratic Governance and preventing the Recurrence of conflict: The Role of United Nations Development Programme in past conflict peace-building", *Journal of Latin American Studies*, (London: Institute of Latin American Studies, University of London, 2002), P:3.

www.eldis.org/fulltext/promoting/pdf

(2) Maria Lange & Mick Quinn, "Conflict, Humanitarian Assistance and Peacebuilding Meeting the challenges", Paper submitted to: International Alert: Development and Peacebuilding Program, December 2003, P: 13.

www.international-alert.org

السلاح، وإزالة الألغام، وإدماج المقاتلين السابقين، ونزع السلاح، وضمان السير في إطار عملية التحول الديمقراطي.

ومن ثم فإن جدوى مفهوم بناء السلام وفقاً لهذا الاتجاه تكمن في عدم النظر لعملية بناء السلام ليس فقط كعملية انتقالية أو إجراء بسيط لسد الفجوة؛ ولكنه عملية متكاملة شاملة تضمن عدم عودة الدولة للصراع مرة أخرى أو عدم تجديده مرة أخرى عقب تقليص المشاركة الدولية من الدولة المعنية ببناء السلام.

(2) الاتجاه الثاني: فيما وسع الاتجاه السابق من تعريف مفهوم بناء السلام، فإن هذا الاتجاه يضيق من تعريف بناء السلام. وفي هذا السياق نرى البعض يُقصد مفهوم بناء السلام ووصفه على الطبيعة السياسية فقط، وبالتالي السعي لخلق عملية سياسية فعّالة قادرة على التعامل مع الصراعات دون العودة إلى الصراع والعنف مرة أخرى⁽³⁾.

في حين رأى البعض الآخر أن مفهوم بناء السلام من منظور اقتصادي-سياسي بالأساس حيث يعرفه بأنه "تلك الإجراءات السياسية-الاقتصادية بالأساس التي تهيب البيئة الداخلية للديمومة واستمرار السلام وعدم التكرار والارتداد إلى الحرب أو الصراع المسلح مرة أخرى، ومن ثم جعل خيار السلام الدائم خياراً واقعياً"⁽⁴⁾.

⁽³⁾ Elizabeth M. Consens, "Introduction"; in Elizabeth M. Consens, Chetan Kumar Karin Wermester (eds.), "Peacebuilding as politics: Cultivating peace in fragile societies", (London: Lynne Rienner Publishers, 2001), P: 10.

⁽⁴⁾ Howon Jeong, "peacebuilding in post-conflict societies: process and strategies", P: 4

www.gwu.edu/academic/hsp/hj.html

هذا وتوجد بعض المنظمات الدولية التي تركز على أحد جوانب عملية بناء السلام مثل برنامج الأمم المتحدة للشمية UNDP والذي يضع في أولوياته ضرورة تحقيق الشمية وخلق ثقافة تتيح مشاركة المجتمع المدني للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات⁽¹⁾.

ومما سبق ينضح أنه تم استحداث مصطلح بناء السلام في سياق جهود ما بعد انتهاء الصراع لتعزيز عملية المصالحة والتعمير، وقد أدت الممارسات العملية لهذا المفهوم وتطورها إلى اتباع الاتجاه الأول -المعنى الواسع للمفهوم- والذي شمل العديد من عمليات توفير الإغاثة الإنسانية، حماية حقوق الإنسان، كفالة وتعزيز الأمن ووضع أساليب سلمية لحل الصراعات وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة توطين المشردين داخليا، ونزع سلاح المقاتلين وتعزيز المشاركة السياسية وإعادة إدماجهم في المجتمع، ودعم التعليم والمساعدة في بناء مؤسسات الدولة السياسية ودعم الاقتصاد الوطني بما يضمن خلق بيئة جيدة لاستمرار وديمومة السلام وعدم تجدد مرة أخرى عقب انتهاء الصراع وتقليل المشاركة الدولية.

وبالنسبة فإن عملية بناء السلام تنطوي على النحول نحو علاقات أكثر سلمية وسليمة وهيكل الحكم الرشيد -الحكومة- وهذه عملية طويلة الأجل بطبيعتها تتضمن معالجة الأسباب الجذرية لنشوب الصراع والحرب الأهلية وآثارها، وتوفيق الخلافات وعودة العلاقات بين الأطراف المتصارعة إلى صورتها الطبيعية وبناء مؤسسات الدولة بما يمكنها من إدارة الصراعات والنزاعات الداخلية دون اللجوء للعنف.

وبناءً على ما سبق تعتبر الدراسة مفهوم بناء السلام هو: "مجموعة إجراءات وترتيبات ما بعد انتهاء الصراع لهيئة البيئة الداخلية للصراع ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع وآثارها بما يضمن عدم تجدد الصراع مرة أخرى، وخلق مؤسسات قادرة على إدارة الصراعات والنزاعات الداخلية بصورة سلمية".

(1) Michael W. Doyle – Hunjoon – Madalene O’Donnell and Laura Sitea, “Peace-Building: What is in a Name?”, *Global Governance*, Vol. 13, No. 1, 2007, P: 44.

ووفقاً لهذا التعريف فإن مفهوم بناء السلام يرتبط بالأساس بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع ووقف إطلاق النار.

كما أنه يتميز بأنه ذو طبيعة علاجية حيث يعالج الأسباب الجذرية لاندياع الصراع ونشوبه وكذلك معالجه آثار هذا الصراع والحرب الأهلية، بما يضمن خلق بيئة سليمة لعدم نكوص الدولة وعودتها مرة أخرى لحالة الصراع والحرب.

ومن ناحية أخرى، فإنه مفهوم ذو طبيعة سياسية، اقتصادية-تنموية، اجتماعية، وأمنية.

وفقاً للتعريف السابق، فإن مفهوم بناء السلام يُعد:

مفهوماً ذا طبيعة سياسية: حيث تقوم عملية بناء السلام على إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس تضمن مشاركة الجميع في العملية السياسية، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم مساعدة في العملية الاندماجية بما يسهم في عملية التحول الديمقراطي.

ومفهوماً ذا طبيعة اقتصادية-تنموية: حيث تقديم مشاريع تنموية وإرشادات دولية خاصة بالإصلاح الاقتصادي تساعد على إنعاش اقتصاد الدولة مرة أخرى.

ومفهوماً ذا طبيعة اجتماعية: حيث يقوم على إعادة إدماج المقاتلين السابقين في العملية السياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والنزوع العادل لثروات البلاد، وإقامة نظام قضائي مستقل، إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخلياً، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أثناء فترة الصراع، تعزيز وتقوية المجتمع المدني.

وأخيراً مفهوماً ذا طبيعة أمنية: حيث نزع سلاح المقاتلين السابقين، وإزالة الألغام، وإقامة نظام ششطي يعمل على حفظ الأمن العام للدولة.

هذا ويرتبط بمفهوم بناء السلام العديد من المفاهيم ارتباطاً وثيق الصلة، وقد اتضح ذلك منذ تقديم الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق الدكتور/ بطرس بطرس غالي تقريره السابق الإشارة إليه "اجندة السلام" عام 1992، والذي قدم خلاله رؤيته حول تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين شاملاً أربعة مصطلحات رئيسية تمثل حلقة متكاملة لتعزيز السلم والأمن الدوليين تبدأ بالدبلوماسية الوقائية، وتتم مع صنع السلام وحفظ السلام وفرض السلام وصولاً إلى مرحلة بناء السلام، مما يؤكد ارتباط هذه المفاهيم بعضها البعض.

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بمفهوم بناء السلام

هذا ويرتبط بمفهوم بناء السلام العديد من المفاهيم ارتباطاً وثيق الصلة، وقد اتضح ذلك منذ تقديم الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق الدكتور/ بطرس بطرس غالي تقريره السابق الإشارة إليه "اجندة السلام" عام 1992، والذي قدم خلاله رؤيته حول تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين شاملاً أربعة مصطلحات رئيسية تمثل حلقة متكاملة لتعزيز السلم والأمن الدوليين تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتتم مع صنع السلام وحفظ السلام وفرض السلام وصولاً إلى مرحلة بناء السلام -بما يؤكد ارتباط هذه المفاهيم بعضها البعض.

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الوقائية: يستخدم هذا المصطلح أحياناً للإشارة إلى التدابير التي يتم اتخاذها لإبقاء النزاعات ذات المستوى المنخفض أو المندهور طويلاً ومنعها من التصاعد إلى العنف المسلح، وكذلك تنطبق على الجهود المبذولة للحد من انتشار العنف حال وقوعه وحدوثه أو لتجنب تكراره.

ومن ثم فإن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يعني "مجموعة الإجراءات السلمية التي تهدف منذ البداية لمنع نشوب النزاعات والصراعات داخل الدولة، ومنع تصاعد حدة الخلافات القائمة وتحويلها إلى صراعات مسلحة أو حرب أهلية، وكذلك العمل على منع انتشار الصراعات في حال تصاعدها"⁽¹⁾.

هذا وتشمل تدابير الدبلوماسية الوقائية ما حددته المادة الثالثة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة وهي: التفاوض، الوساطة والتحكيم، القضاء، اللجوء إلى المنظمات الإقليمية المعنية، الالتزام بالترتيبات المسبقة بين الدول، أو أي وسائل سلمية يثق عليها أطراف الصراع⁽²⁾.

وقد حدد الأمين العام في تقريره السابق الإشارة إليه -أجندة السلام- أن تدابير الدبلوماسية الوقائية تتمثل في: الإنذار المبكر: (وتعتمد بالأساس على الوساطة والعمل على تقريب وجهات نظر الأطراف الداخلية للصراع)، بناء الثقة: (عادة ما يقوم لها الأمين العام للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن لإقناع الأطراف المتصارعة بعدم التصعيد)، النش الوقائي: (وهي نش أفراد من القوات المسلحة أو الشرطة أو المدنيين لمنع نشوب النزاع أو تحويله لصراع مسلح أو انتشاره)، والعقوبات: (هي إحدى السبل التي تلجأ لها الأطراف الدولية والمجتمع كإجراء مرادع لمنع نشوب النزاع أو تحويله لصراع مسلح والحد من انتشاره).

ومن ثم إذا كان بناء السلام عملية تترقب انتهاء الصراع، فإن الدبلوماسية الوقائية عملية مبكرة تتم قبل نشوب الصراع وتعمل على إزالة أسباب نشوبه أو تحويله إلى صراع، والحد من انتشاره في حال حدوثه.

وبالنسبة فإن الدبلوماسية الوقائية وفقاً للمجتمع الدولي أقل تكلفة من حيث العمل العسكري أو الإغاثة الإنسانية، أو إعادة البناء عقب نشوب الصراع.

(1) محمود عبد الحميد سليمان، "عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين"، السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 38.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 1، والمادة 33.

ثانياً: صنع السلام: يشير هذا المفهوم إلى الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتصارعة (المنحاربة) للتوصل إلى اتفاق سلام. ومن ثم فإن صنع السلام ينمى في إطار العمل الجماعي فقط، ويطلب توافق المتنازعين. وتتمثل آليات صنع السلام في المفاوضات والوساطة، والحوار لجلب طرفي النزاع لمائدة المفاوضات والسلام⁽¹⁾.

وبناء عليه فإن الهدف الأساسي لصنع السلام يتمثل في التوصل إلى اتفاق شامل لا يقف عند حد إنهاء أعمال الاقتتال المسلح فعسب وإنما ينعدي ذلك إلى تقليص مخاطر واحتمالات تفجره مرة أخرى⁽²⁾.

يمكن القول إن عملية صنع السلام تنمى في حال تعش جهود الدبلوماسية الوقائية وقبل الموافقة على نشر قوات حفظ السلام وتدخلها، حيث إعمال جهود الوساطة والحوار لتقريب وجهات النظر في سياق الجهود السلمية لوقف الصراع، أو عقب تدخل قوات حفظ السلام من أجل التوصل لسوية سلمية للصراع.

وجدير بالذكر أن بعثات صناع السلام قد تنمى على مستوى رسمي أو غير رسمي أو بصورة مختلطة، إذ أنها قد تتألف من مبعوثين رسميين تعج جهات دولية حكومية أو دول، أو قد تتكون من ممثلين لمنظمات غير حكومية سواء المحلية أو الدولية، أو من دول أو منظمات دولية أو إقليمية. فضلاً عن إمكانية أن تحظى شخصية دولية عامة بامرزة بثقة لدى أطراف الصراع الداخلي فتقوم بعملية صنع السلام بصورة ناجحة⁽³⁾.

وبالنسبة فإن عملية صنع السلام أشبه وأقرب إلى الدبلوماسية الوقائية من حيث الآليات السلمية التي ينمى الاعتماد عليها. ولكن الفارق الأساسي بينهما هو أنه في حالة صنع السلام يكون هناك صراع

(1) Grant Dawson, "Peacekeeping, Peacebuilding, and Peacemaking: Concepts, Complications, and Canad's Role", IN Brief, Parliamentary Research Branch, 17th March 2004, P: 3.

(2) مارك جولدنيج، أمل جادو (محررة)، "عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا"، فلسطين، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيتا، 2000، ص1.

(3) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، مرجع سبق ذكره، الفقرة 10.

مسلح بالفعل ينم فيه استخدام القوة من قبل الأطراف المتحاربة أو من قبل أحدها على الأقل⁽⁴⁾، في حين أن في حالة الدبلوماسية الوقائية لم يكن هناك استخدام فعلي للقوة أو صراع مسلح على الأرض.

ثالثاً: حفظ السلام: يعتبر مفهوم حفظ السلام من أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام والتي تخلطها الكثير مع غيرها من المفاهيم الأخرى. وتعد عمليات حفظ السلام من أهم الأساليب التي طورتها الأمم المتحدة منذ إنشائها في 1945 بهدف إدارة الأزمات وتوفير الحلول المناسبة للحيلولة دون خروجها عن نطاق السيطرة ومن ثم تهديد السلم والأمن الدوليين. ويُقصد بحفظ السلام: "النداءات المؤقتة التي يمثلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن تخسر الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو تخل حقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم وذلك على النحو الذي أقرته المادة "40" من ميثاق الأمم المتحدة"⁽¹⁾.

يسهدف حفظ السلام العمل على منع تفاقم الأوضاع وانسارها. وبالتالي فإن الهدف الرئيس هنا هو الانتقال من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة السلام.

وجدير بالذكر أنه من الناحية التقليدية تُتخذ إجراءات حفظ السلام لوقف القتال والمساعدة في تنفيذ الاتفاقيات التي حققها صانعو السلام، وعادة ما يأذن مجلس الأمن بموجب الفصل السادس أو السابع من ميثاق الأمم المتحدة بنشر أفراد عسكريين مسلحين تسليحاً خفيفاً وذلك بموافقة الأطراف المعنية وكذلك إنشاء مناطق منزوعة السلاح أو إقرار وقف إطلاق النار أو إقرار الهدنة ذات الطابع السياسي والعسكري، هذا وقد حظيت أنشطة حفظ السلام تدريجياً منذ نهاية الحرب الباردة ليشمل الأنشطة المدنية والإنسانية مثل توزيع الأغذية والمساعدة الانخائية وعودة اللاجئين وإعادة الإدماج ومنع العنف

(4) أحمد فخر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(1) خولة محي الدين يوسف، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 494.

القائم على أساس النوع واستعادة وسائل النقل وغيرها من الأنشطة الأساسية والخدمات وإنشاء ملاذات آمنة، وفي السنوات الأخيرة وضع حافظوا السلام في المناطق التي يتواصل فيها القتال ودورهم أكثر في وضع أنفسهم بين الأطراف المتصارعة وهي غالباً حالة ما يكون هناك عدم تطابق بين ولايتهم وقدرتهم.

وبالنسبة يعتبر مفهوم حفظ السلام عملية عسكرية غير قتالية، تقوم بها أطراف خارجية بموافقة كافة أطراف الصراع لمراقبة وتيسير تطبيق اتفاق الهدنة، حتى يتم التوصل إلى تسوية يقبلها جميع أطراف الصراع عبر الجهود الدبلوماسية⁽²⁾.

وبالنسبة تتطلب عمليات حفظ السلام؛ الحصول على موافقة الأطراف المتصارعة، وعدم الإخلال بحقوق أي من أطراف الصراع.

ونتيجة الخبرات الناجمة من ممارسات حفظ السلام خلال الحرب الباردة، فقد أدى ذلك إلى اكتشاف عمليات حفظ السلام تقاليد منغلقة بالمهام الموكلة إليها مثل مراقبة وقف إطلاق النار، وإعمال الهدنة بين المتحاربين، الفصل بين القوات المتحاربة، الإشراف على انسحاب القوات، الإشراف على تبادل الأسرى، مراقبة الحدود بين الدول المتصارعة، تأمين المناطق التي تم وضعها تحت مراقبة الأمر المنعقدة والدفاع عنها.

رابعاً: فرض السلام: ويعبر هذا المفهوم عن الإجراءات التفسيرية التي يتم اتخاذها بعد موافقة مجلس الأمن والخاصة بإلغاء الأعمال العدائية المسلحة، واستعادة وقف إطلاق النار، أو إنفاذ اتفاق السلام. وتتمثل هذه الندابير في تدابير دبلوماسية وعسكرية. أما عن الندابير العسكرية فهي عادة ما يظلم لها طرف ثالث أو قوات منعقدة الجنسيات ولا تتطلب هذه الندابير هنا موافقة الأطراف الداخلية للصراع

⁽²⁾ Naison Ngoma, "Peace Support Operations and perpetual Human failings: are we all human or are some more human than others", *African Security Review*, Vol. 14, No. 2, 2005, P: 2.

(الأطراف المنضمة)، ومن هنا تأتي صفة القسرية واختلافها عن عمليات حفظ السلام التي تتطلب موافقة مجلس الأمن وموافقة الأطراف الداخلية للصراع.

وبالنسبة فإن مفهوم فرض السلام هو "مجموعة الندائير التي يمثلك مجلس الأمن فرضها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي تكون ذات طبيعة غير عسكرية وفقاً لما جاء في المادة "41" من ميثاق الأمم المتحدة؛ أو ذات طبيعة عسكرية تُفرض بموجب المادة "42" من ميثاق الأمم المتحدة"⁽¹⁾.

هذا ويعني مفهوم فرض السلام استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها لإجبار أطراف الصراع بصورة قسرية وإجبارية للامثال للقرارات الدولية التي تضمن إنهاء الصراعات القائمة، هذا ولم تتطلب عمليات التدخل العسكري موافقة أطراف الصراع وهو ما تحمل صورة قسرية وجبرية لفرض السلام الداخلي، هذا بالإضافة إلى أن هذا الأمر لا يتضمن فقط إجراءات عسكرية ولكن يتضمن عقوبات وإجراءات أخرى اقتصادية ودبلوماسية. وجدلين بالذكر، أن فرض السلام يتم عند عدم قدرة أطراف الصراع الداخلي التوصل إلى تسوية سياسية للصراع فضلاً عن عدم قبولهم وموافقتهم لتدخل المجتمع الدولي لحل الصراع القائم.

هذا وتتم الإجراءات العسكرية عبر نشر قوات مسلحة ومنعقدة الجنسيات تحت قيادة إحدى الدول المساهمة في تشكيلها، وذلك بثبوت من مجلس الأمن لهدف منع أو وقف هذا العمل العدواني الذي يهدد السلم والأمن الدوليين⁽²⁾.

وبالنسبة على النقيض من المفاهيم الأخرى، فإن جهود فرض السلام قد تتضمن المشاركة في القتال أو استخدام القوة العسكرية، حيث يشمل التفاوض الممنوح لبعثات فرض السلام: استعادة والحفاظ على

(1) خولة محي الدين يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 493، 494.

(2) مارك جولدينج، مرجع سبق ذكره، ص 2

النظام والاستقرار، وضمان أو حظر التنقل، وإنفاذ الجزاءات، والإشراف على إنشاء مناطق محمية، والفصل القسري بين الأطراف المتحاربة⁽²⁾.

وعادة ما ينتر فرض السلام قبل التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار، أو عندما لا تكون هناك سلطة أو حكومة مهيمنة على الدولة. تمنح الأذن بنشر قوات الأمر المتحددة، وهو ما حدث في الصومال. تستخدم إستراتيجيات فرض السلام عندما تفقد الأطراف المعنية القدرة على الوصول إلى نوع من النواقيح في المواقف، وهذه الإستراتيجيات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمر المتحددة لا تهدف إلى إلحاق الهزيمة بالعدو أو تدميره وإنما إجبارها على الامتثال للنصف المرغوب فيه من قبل المجتمع الدولي.

وكما سبق وذكرنا فإن فرض السلام يتضمن إجراءات غير عسكرية وأخرى عسكرية. فالإجراءات غير العسكرية تشمل عقوبات اقتصادية وسياسية (عزل سياسي) وهذه الإجراءات تتخذ من قبل دولة معينة أو الأمر المتحددة أو من قبل أكثر من دولة أو من قبل المؤسسات الدولية المنحصصة تجاه دولة معينة. مثل تلك العقوبات التي تم فرضها على جنوب أفريقيا، العراق، ليبيا، السودان. أما الإجراءات العسكرية فكما هو واضح من الاسم تتضمن نشر وفرض السلم بالقوة من خلال قوات عسكرية تابعة للأمر المتحددة متعددة الجنسيات، من أجل تحقيق أغراض سلمية وليس بهدف الغزو أو الاحتلال وينتر استخدام هذه الإستراتيجية بالأساس في إطار الشرعية الدولية لمواجهة صراعات مسلحة تهدد السلم والأمن الدوليين.

⁽²⁾ United Nations: Report Titled: International Peace Support Operations: Policy Framework

www.un.org

وتتسم إستراتيجيات فرض السلام إلى نوعين أحدهما لدعم حفظ السلام عندما تنعش في إنجاز أهدافها، والآخر يتمثل في دعم الأهداف الإنسانية Humanitarian Intervention وهي الأضعف.

ولكن في كثير من الأحيان تجد الأمر المنحدة صعوبة في عدم قدرتها على التدخل لفرض السلام بالقوة فهي ليست حكومة عالمية وليس لها جيش دائم ولا أصول عسكرية، فضلاً عن عدم وجود اتفاق فيما بين الدول على قرار واحد إزاء حالة واحدة، ومن ثم كيفة صنع القرار داخل الأمر المنحدة أيضاً تمثل صعوبة وتحدياً لفرض الأمر المنحدة السلام بالقوة.

وبناءً على ما سبق فإن مفهوم بناء السلام يُعد الحلقة الأخيرة في حلقات حفظ السلم والأمن الدوليين، فهذه الحلقات مرتبطة ببعضها البعض، تبدأ بجهود الدبلوماسية الوقائية قبل نشوب الصراع، من ثم بصنع السلام في محاولة لتوفيق وجهات النظر لمنع تصاعد النزاعات وتحويلها لصراعات أو الحد من انتشارها في حال اندلاعها، ثم حفظ السلام وفرض السلام، وأخيراً بناء السلام عقب انتهاء الصراع ومعالجة الأسباب الجذرية لاندلاع الصراع وآثارها لمنع تجديده وتكراره في المستقبل.

المبحث الثاني: النظرية الواقعية وبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية

يتناول هذا المبحث كيفية تنفيذ خطط واستراتيجيات بناء السلام من منظور النظرية الواقعية والتي تعطي أهمية وأولوية تدخل طرف ثالث وفرض ضمانات أمنية، أو تحقيق انتصار حاسم لإحدى الأطراف الداخلية للصراع والذي يعمل على ديمومة السلام عقب انتهاء الصراع المسلح، وعدم عودة أطراف الصراع الداخلية مرة أخرى إلى الصراع المسلح والحرب أي أهمية المعضلة الأمنية في تسوية الصراع. ومن ثم يهدف هذا المبحث دراسة الفروض النظرية التي استندت إليها النظرية الواقعية في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية والصراع المسلح الداخلي والمبررات التي استندت إليها لبرير إثبات صحة الفرضيات وأهمية تدخل الطرف الثالث وفرض ضمانات أمنية (المعضلة الأمنية) لضمان استمرار السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية وعدم العودة مرة أخرى إلى أجواء الصراع المسلح.

في البداية ينبغي علينا الإشارة سريعاً إلى النيار الواقعي وأنصاره. حيث ارتبط ظهور الاتجاه الواقعي في التحليل على مستوى العلاقات الدولية بظواهر الحروب والصراعات والقوة. إذ يرى النيار الواقعي أن القوة هي أساس العلاقات الدولية، وأنه لا يمكن تفسير السلوك الدولي بعيداً عن علاقات القوة. ويقصد هنا بالقوة ليس فقط القوة المادية (العسكرية، أو وسائل الإكراه) ولكنها تشمل وسائل القوة غير المادية، مثل الموقع والسكان والنظور التكنولوجي. . الخ. وتعتبر القوة وفقاً لهذا النيار أداة ووسيلة للوصول للغاية النهائية فهي ليست غاية في حد ذاتها وهنا يرتبط هذا النيار بين الدافع في الحصول على القوة وتخريبها في اتجاه التأثير على الآخرين وصولاً للأهداف النهائية التي تحددتها الدول لنفسها، وبين الطبيعة الإنسانية التي تتحكم فيها نزعات غريزية كامن لا يمكن تخليصها منها أو فصلها عنها.

ومن أهم أقطاب هذا النيار مارتن وايت والذي أظهر فكرة تفوق القوة على فكرة الحق، وشوارتزبرج والذي أكد على أن القوة هي محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية، خاصة في

ظل غياب مجتمع دولي حقيقي، حيث تنصرف المجموعات الدولية المتنافسة وفقاً لما تمتلكه من إمكانيات مادية وعسكرية وليس من أي منطلق قانوني أو أخلاقي. والقوة وفقاً لـ "نبرجز" ليست أداة للتدمير ولكن مزيج من القدرة على الاقتناع والقدرة على الإكراه.

كما يعتبر هانس مورجانثو أحد رواد هذا الاتجاه والذي بلور نظريته الكاملة في كتابه "السياسة بين الأمم" "Politics Among Nations" والذي أبرز فيه مفهومه الأساسي للسياسة الدولية عندما قال أن السياسة الدولية شأها في ذلك شأن أي سياسة أخرى هي الصراع على القوة، والقوة في اعتقاده هي الهدف العاجل والملح لكل السياسات الدولية بغض النظر عن الأهداف النهائية لتلك السياسات، فهي قد تكون الحرية أو الأمن أو الرفاهية أو حتى القوة نفسها، وقد تغلف الأهداف النهائية بغلاف ديني أو فلسفي أو اقتصادي. الخ. ولكن منى سعت الدول إلى تحقيق هذه الأهداف فإنها لا يمكن أن تستغني عن استخدام القوة⁽¹⁾.

كما يرتبط هذا التيار العديد من النظريات التي صاغها العديد من علماء السياسة في العلاقات الدولية، مثل نظرية القوة في العلاقات الدولية، وتوازن القوى الدولية، ونظرية الحرب الشاملة، ونظرية الاستراتيجية الدولية، والأمن الجماعي، ونزع السلاح والرقابة على السلاح، والدبلوماسية، وكل ما تفرع عن تلك النظريات من نظريات استراتيجية فرعية أكثر عمقاً.

وفيما يتعلق بالنظرية الواقعية في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية، ينصب اهتمام أنصار هذه المدرسة الواقعية على ما يُسمى بالضمانات الأمنية وضرورة وجود وتدخل طرف ثالث لديه من القدرات والأدوات التي يستطيع من خلالها فرض شروط ومفاوضات التسوية السلمية للصراعات مما

(1) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1987، ص: 22-24.

يساهم في إخضاع طرفي الصراع لشروط ومفاوضات التسوية السلمية للصراعات الداخلية والحروب الأهلية وإلهاؤها .

حيث يرى أنصار المدرسة الواقعية أن الصراعات الداخلية داخل الدولة مثل الصراعات بين الدول ولكن على مستوى داخلي، ولكن على النقيض من الحروب بين الدول فإن الحروب الأهلية نادراً ما تنتهي وفقاً لهذا التيار الواقعي عبر مفاوضات التسوية، حيث أنه في الفترة الزمنية ما بين (1940-1990) ترحل 55% من الحروب بين الدول عبر طاولة المفاوضات، في حين أن 20% فقط من الحروب الأهلية ترحلها عبر طاولة المفاوضات⁽²⁾. وبدلاً من ذلك فإن معظم الحروب الأهلية قد انتهت بنتائج حاسمة كالإبادة أو الطرد أو استسلام للطرف الخاسر في الحرب أو تحقيق انتصار واضح.

وفي هذا الإطار يمكن تناول هذا المبحث في إطار ثلاث نقاط مترابطة وهي دوافع التدخل، وفرضيات النظرية الواقعية، وأخيراً تحديات التدخل.

المطلب الأول: دوافع التدخل من منظور النظرية الواقعية

يبدو أنه في الواقع أن المجموعات المتصارعة داخلياً في الحروب الأهلية غالباً ما تفضل استئصالها في الصراع لتحقيق نص ونهاية حاسمة عن طريق التوصل إلى حلول سلمية عبر مفاوضات التسوية السلمية. إلا أن ذلك يتم في حال تدخل طرف خارجي - طرف ثالث - لرعاية وضمأن مفاوضات التسوية السلمية. وفي حال موافقة الطرف الثالث على التدخل لرعاية مثل هذه المفاوضات وإجبار الأطراف الداخلية للصراع لإنفاذ شروط التسوية السلمية واتفاقيات السلام التي سينتج عنها؛ فإنه عادةً ما تنجح هذه المفاوضات بغض النظر عن طبيعة الأهداف الأولية أو الأيديولوجية أو الإثنية للأطراف الداخلية للصراع، وفي حال عدم تدخل

(2) Barbara F. Walter, The Critical Barrier to Civil War Settlement, *International Organization*, Vol.51, Summer 1997, P:335.

الطرف الثالث في تلك المفاوضات غالباً ما تقشل تلك المحادثات ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها ارتفاع حدة المخاوف الأمنية لدى أطراف الصراع الداخلي، وسوء النواصل فيما بينهم وعدم الثقة، وعدم وجود ضمانات تعمل على الحفاظ على مواقف الأطراف الداخلية في الصراع في حال قبولهم بالنسوية السلمية والقبول بنزع سلاحهم وتسريح قواتهم العسكرية. وبالتالي فإن دور الطرف الثالث-المدخل الخارجي بالقوة العسكرية، إن تطلب الأمر- هو توفير الرعاية والضمان لدى أطراف الصراع الداخلي في حال الالتزام بهذا الاتفاق المبرم وعقاب الطرف الذي لم يلتزم بمثل هذا الاتفاق⁽¹⁾.

وفي ذات الإطار، فإن مفاوضات الحرب الأهلية تنتهي في نهاية المطاف بنسوية ناجحة سلمية من خلال فرض ضمانات موثوق بها بشأن شروط النسوية يكاد يكون من المستحيل قبول الأطراف الداخلية لها، إذ أن الفشل هنا ليس بسبب الاختلاف على الحصص أو الخلافات التي لا يمكن التوفيق بينها أو ارتفاع تكاليف لأطراف الصراع الداخلي ولكن تقشل بالأساس نتيجة مطالبة الأطراف الداخلية للصراع بتقديم تنازلات غير واردة للقبول من وجهة نظرهم.

هذا فضلاً عن أنه في ظل الحروب الأهلية فإن النظام الداخلي يعاني مثل المجتمع الدولي والنظام الدولي من الفوضوية حيث عدم وجود حكومة شرعية أو مؤسسات قانونية لتنفيذ بنود الاتفاقيات والالتزام بها من قبل الأطراف المتصارعة داخلياً والقبول بنزع السلاح. حيث يرى الأطراف المتصارعة داخلياً أنه بمجرد التنازل عن السلاح والبدء في عمليات الدمج فإنه من المستحيل تقريباً إبقاءهم على قيد الحياة وتنفيذ ما تم الوعد به، ومن ثم سرعان ما تقشل مفاوضات النسوية لأن الأطراف المتصارعة داخلياً لا يستطيعون الوفاء

(1) لمزيد من التفصيل انظر:

Sang Ki Kim, "Third-Party intervention in civil wars: motivation, war outcomes, and post-war development", PhD thesis, Iowa City, The University of Iowa, December 2012.

بالالتزامات التي تم الاتفاق عليها وفقدان المصداقية تجاه بعضهما البعض، وذلك نتيجة سوء الاتصالات وعدم توافر المعلومات بصورة تنسجم بالشفافية.

هذا إلى جانب اعتبار الأطراف الداخلية في الصراع والحرب الأهلية أن الحل الوسط صفقة سيئة بطبيعتها. وعلى الرغم من تشابه النظام الفوضوي في الحروب بين الدول مع الحروب الأهلية إلا أن الحروب الدولية عادةً ما تنتهي إلى النوصل إلى اتفاقيات تسوية بصورة صريحة، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الحروب الأهلية. ويزداد الأمر خاصة عند التعرض لمأزق سياسي وتضارب المصالح وازدياد درجة التناقص والتفضيلات بين الأطراف المتصارعة داخلياً التي تفضل الاستمرار في القتال عن الاتجاه نحو مفاوضات التسوية وذلك لعدم توافر لديهم إمكانية ترتيب أولوياتهم وتفضيلاتهم؛ بالإضافة إلى عدم قدرة الأطراف المتصارعة على الاحتفاظ بقوات مستقلة منفصلة إذا ما وافقوا على تسوية الخلافات مع الأطراف الأخرى بصورة سلمية والقبول بزع السلاح وتسريح القوات.

وجدير بالذكر أنه في الفترة (1940-1990) 42% من الحروب الأهلية (17 من أصل 41 حالة) شهدت بعض أشكال مفاوضات السلام، و94% من هذه الحالات شهدت صياغة اتفاق وقف إطلاق النار على الأقل⁽¹⁾.

هذا فضلاً عن أنه وفقاً لهذه النظرية فإن الأطراف المتصارعة لم تكن تنسجم بالشادة والعقلانية الكافية التي تجعلهم قادرين على اتخاذ قرار باللجوء لمفاوضات التسوية السلمية بدلاً من الاستمرار في حالة الصراع والحرب. ومن هنا يظهر أهمية تدخل الطرف الثالث الخارجي بالقوة لإلزام الأطراف المتصارعة داخلياً بتنفيذ بنود الاتفاق الذي تم النوصل إليه. وذلك فإن مفاوضات التسوية السلمية ستطلب من الأطراف المتصارعة داخلياً النخلي عن الدفاعات الخاصة بهم خاصة في ظل عدم وجود قوات شرطية

(1) Ibid, P: 337

محايدة أو حكومة شرعية تضمن مشاركتها في العملية السياسية وحقوقها وتلتزم بتنفيذ بنود الاتفاق الذي تم التوصل إليه، هذا إلى جانب دخول أطراف الصراع الداخلي حالة من الضعف الشديد والتي لا يمكن لأي من أطراف الصراع الداخلي اقناع الآخر بالالتزام ببنود الاتفاق الذي تم التوصل إليه وهو ما يتطلب ضرورة تدخل الطرف الثالث الخارجي بالقوة العسكرية لإلزام جميع الأطراف المتصارعة داخلياً بقبول التسوية السلمية.

وعلى الرغم من ذلك الحروب بين الدول تراكمت عدداً من الاستراتيجيات العسكرية والاقتصادية للبحث على التعاون وتنويع أساليب الحداد والالتفاف حول اتفاقيات التسوية السلمية، وخلق وإنشاء نظم الإنذار المبكر وإجراءات التحقيق والرقابة المتطورة للتحقق من سلوكيات الدول عقب توقيع اتفاق السلام فيما بينهم؛ إلا أنهم قادرين من خلال قدرتهم على إقامة التحالفات الخارجية والمناطق العازلة لجعل العدوان ذات تكلفة عالية وعلى الرغم من ذلك فقد تستخدم هذه الدول تلك الفترة في تجديد الإمدادات لقواتها المسلحة وإعادة تنظيمها ومن ثم هناك نسبة عالية من مخاطر الاستغلال. وعلى الجانب الآخر في حالة الحروب الأهلية؛ لا تنواف هذه الاستراتيجيات للجماعات المتصارعة داخلياً بالرغم من تشابه الظروف الفوضوية التي تنمر فيها الحرب والصراع مثل تلك التي توجد في النظام الدولي من عدم وجود حكومة مركزية لضمان النظام وعدم وجود قوات شرعية أو نظام قضائي مستقل لتنفيذ بنود الاتفاق، وتقسيم الجماعات المتصارعة إلى معسكرات مسلحة مستقلة. وبالتالي كي تقبل هذه الأطراف المتصارعة داخلياً بالتسوية السلمية عليها كما سبق وذكرنا النخلي عن قواتها المسلحة ونزع أسلحتها وهو ما يعني النخلي عن الوسائل المنبئتها لها لحماية بقاءها. فبمجرد توقيعهم اتفاق السلام لا يمكنهم التراجع إلى حدودهم وتعزيز قواتهم العسكرية بشكل دفاعي، فأنهم لا يصبحون شركاء تجاريين أو حلفاء ذو أهمية ولا يمكن إخبارهم خلف مناطق عازلة في حال شن الطرف الآخر هجوماً فجائياً ضدهم. وبالتالي فإن

سبل انهاء الحرب الأهلية بالطرق السلمية تفضي إلى الفشل وعدم قدرة الأطراف المتصارعة بأنفسهم انفاذ بنود اتفاق السلام. هذا إلى جانب أن أطراف الصراع الداخلي يتعرضون دائماً لانقلابات من قبل مؤيديهم سواء قبلوا بشروط التسوية السلمية أم لا.

وبالنسبة فإن خيار التسوية السلمية لأطراف الصراع الداخلي يمكن أن تترك أحد هذه الأطراف أسوأ مما كان في حال استمرارية القتال والصراع وذلك نتيجة:

1) عدم التزام أي طرف من أطراف الصراع والحرب الأهلية بتنفيذ بنود الاتفاق المبرم.

2) زيادة المخاوف الأمنية لدى الأطراف المتصارعة داخلياً، والافراط في الحساسية حيال ابطء الانتهكات التي تنمر للمعاهدة.

والنتيجة؛ أنه في معظم الحالات ستعترف الأطراف المتصارعة بالمخاطر الهائلة المحيطة بالامتنال لمثل هذه التسويات وهو ما سيؤدي في النهاية إلى رفضهم التوقيع عليها حتى وإن تم حل جميع القضايا الأساسية، وإن كان أطراف الصراع يرغبون بخديته السلام فإن مؤيديهم يمثلون ضغطاً عليهم من ناحية أخرى مما يتطلب ضرورة تدخل طرف ثالث لضمان التزام الأطراف المتصارعة والاذعان له في حال اختراقه.

وفي هذا الإطار نجد أنه في تقرير عن الصين تم نشره في 1949 لاحظ دين آتشون بكل وضوح "أن عدم الثقة بين زعماء الأحزاب القومية والشيوعية تجاه بعضهم البعض أثبتت جذورها العميقة لعدم السماح بالاتفاق النهائي، على الرغم من الهدنة المؤقتة والمفاوضات الواعدة على ما يبدو." (1) وبما أن كل طرف يعي الفوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال استغلال معاهدة السلام (كلا الجانبين يعرفون جيداً أن خصمهم يعترف بهذه الفرصة أيضاً)، ومن ثم فإن وعودهم للكرم والاحترام لا يمكن الوثوق لها فيما يتعلق بشروط الاتفاق في ظل هذه الظروف، ومن ثم يبدو أن القتال المفاجئ أكثر جاذبية.

(1) Dean Acheson, letter of transmittal to President Truman, **The China White Paper**, Department of State Publication 3573, Far Eastern Series 30, (Stanford: Stanford University Press. 30 July 1949), xv

المطلب الثاني: فرضيات النظرية الواقعية

وبناءً على ما سبق فهناك عدة تساؤلات لدي النظرية الواقعية والتي من خلالها تبني افتراضاتها وهذا التساؤلات كالاتي:

- "هل يمكن للأطراف المتصارعة داخلياً أن يصمموا بأنفسهم عمليات تسوية سلمية وانقال سلمي للسلطة أكثر استقراراً وأقل خطورة؟!"

- هل ستقبل الجماعات المتصارعة داخلياً بالإبقاء على تسليحها حتى تضمن تنفيذ بنود اتفاق السلام المبرم وضمان سيطرتها الحقيقية على المؤسسات الحكومية الجديدة وتشكيل قوات أمن وطني جديدة تضمن مشاركتهم؟"

- هل لدى الأطراف الداخلية للصراع القدرة على مدح الهياكل اتفاقيات التسوية⁽¹⁾؟

ويرى أنصار المدرسة الواقعية أن هناك صعوبة كبيرة لدى أطراف الصراع الداخلي لإقناع بعضهما البعض بتنفيذ أي خطة تتضمن في النهاية نزع السلاح. على الرغم من أنه يمكن إعداد العديد من الخطط للحد من الضعف؛ إلا أنه في نهاية المطاف ومع تطور تلك الخطط سيطلب الأمر النسيج الكامل للمقاتلين ونزع السلاح. وفي حالة الحروب الأهلية يمكن تأجيل نزع السلاح وتنفيذه بصورة تدريجية وبصورة تبادلية، ولكن لا يمكن تجنبه بصورة مطلقة. خاصة مع إدراك كلا الطرفين أن الخصم والطرف الآخر يحتاج فقط الانتظار طيلة هذه الفترة لحين تنفيذ هذا الأمر؛ فإنها تنجذب الامتثال للتسوية ومخج جاتها .

كما يكون لدى أطراف الصراع الداخلي صعوبة كبيرة في اقناع بعضهم البعض بقبول أي خطة تقدم أدنى فرصة للإبادة للطرف الآخر. وقد تبدو خطة نزع السلاح الحالية من المخاطر مقبولة بنسبة 95% من الناحية الشكلية، ولكن بالنسبة للأطراف المعنية، فإن احتمال شن هجوم ضئيل غالباً ما يكون منفعلاً

(1) Barbara F. Walter, Op.Cit, P: 336.

للغاية. وفي حالات الضعف الشديد يكون لدى الأطراف المتصارعة تصوراتهم الخاصة للتهديدات وسلامتهم بقدر ما لا يزيد عن عدم القدرة الفعلية على إعداد المعاهدة.

وأخيراً؛ سنواجه الأطراف المتصارعة داخلياً أيضاً معضلة الوقت الصعب لاستخدام مؤسسات جديدة لتقديم وعود موثوق بها إما بالحماية الفعالة أو التنفيذ المحايد من خلال المرحلة الانتقالية، فهذه المؤسسات الجديدة والتي لم ينم اختبارها بعد، وغالباً ما تم تصميمها من قبل "المبتدئين الديمقراطيين" -عديهي الخبرة مع الأنظمة متعددة الأحزاب- وجماعات المعارضة والانتقال السلمي للسلطة. فضلاً عن أن هذه المؤسسات سيعمل لها في البداية موظفون حكوميون ومنسردون سابقون مع ولاءات حزبية قائمة. وقد تؤدي هذه المؤسسات في نهاية المطاف إلى طمأننة الجماعات بأن حقوقها وحرياتها ستكون محمية، ولكن عندما تكون جديدة يمكن أن تستخدم أيضاً كأدوات لمزيد من القمع مطمئنة لها ليست كذلك.

أهمية تدخل الطرف الثالث⁽¹⁾؛ يستطع الطرف الثالث تغيير مستوى الخوف وانعدام الأمن لدى الأطراف المتصارعة الذي يرافق تنفيذ اتفاق السلام الذي أبرمه أطراف الصراع الداخلي وبالتالي تسهيل عملية التسوية. وكما سبق وأكدنا أن السبب في عدم توصل الأطراف المتصارعة داخلياً وتمكنهم من تحقيق تسويات سياسية ناجحة هو انعدام مستوى الثقة لدى بعضهم البعض، وهنا يظهر دور الطرف الثالث في توفيره لأطراف الصراع الداخلي ضمانات خاصة بالحماية وتنفيذ وإلزام الأطراف الداخلية المعنية بالاتفاق المبرم -أو على الأقل تأمين الطرف الثالث لبقاء الأطراف المتصارعة حتى تشكيل الحكومة الجديدة والجيش الوطني الجديد. بمعنى أدق؛ ضمان عدم لجوء الأطراف المتصارعة باللجوء إلى الخداع ونقض بنود الاتفاق المبرم، وجعل هناك تكلفة عالية صعوبة كبيرة في حال عدم الالتزام بنود الاتفاقية.

(1) لمزيد من التفصيل انظر:

لابد من توافر شروط وخصائص في الطرف الثالث الذي سيندخلك في عمليات التسوية السلمية للصراعات الداخلية لضمان تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالتسوية السلمية بعد وقف الحرب؛ وهذه الشروط والخصائص تتمثل في الآتي:

1. لابد أن يكون لدى الطرف الثالث مصالح ذاتية تدفعه في تدعيم وعوده بالتسوية السلمية.
2. أن يكون لديه الإرادة لاستخدام القوة إذا استلزم الأمر ذلك، وأن تكون قدراته العسكرية كافية لإزالة عقوبة على أي طرف يقوم بانتهك المعاهدات والاتفاقيات التي تم إبرامها.
3. أن يكون الطرف المتدخل قادراً على إيجاد حلول مؤثرة وذات فاعلية بمفرده.
4. الحياد وعدم الانحياز لأي طرف من أطراف النزاع، وذلك لأنه بدون الحياد قد يفشل تدخل الطرف الثالث بل ربما يفض عملية إنهاء الحرب الأهلية وذلك من خلال علاقات الطرف الثالث مع أحد أطراف الصراع، وبالتالي يفقد مصداقته لدى أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية.
5. لديه الخبرة والمهارة وملم بموضوع الصراع وظروفه، ولديه الخبرة الكافية في هذا الشأن.
6. توافر الثقة في الطرف الثالث من جانب أطراف الصراع. حيث أنه كلما ازدادت الثقة في الطرف الثالث كلما زادت قدرته على التدخل بكفاءة ونجاح مهمته.
7. توافر سمته القبول لدى الطرف الثالث من قبل أطراف الصراع وقبول دوره في تسوية الصراع. ووفقاً لما سبق ولأنصار المدرسة الواقعية، فإنه بدون وجود تدخلات خارجية وطرف ثالث في عملية التسوية السلمية والمفاوضات بين أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية، فإن جهود التسوية السلمية لإنهاء الحرب الأهلية والصراع الداخلي، ستفشل بالضرورة وستتهامر.

وختاماً؛ يمكن القول إن أطراف الصراع الداخلي سيسنجيون لشروط التسوية السلمية للصراعات الداخلية والحروب الأهلية، والالتزام بما يمليه الطرف الثالث من شروط، ومن ثم ستمت الاستجابة والعمل على نجاح فرص مفاوضات التسوية السلمية والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات التي تم إبرامها⁽¹⁾. وعلى ذلك فإن الفرضية الأولى تتمثل في: "كلما كان هناك استعداد من قبل طرف خارجي للتدخل وضمان سلامة الأطراف المتصارعة داخلياً، كلما كان هناك قبول لدى الأطراف المتصارعة داخلياً بتوقيع اتفاق السلام والالتزام به."

وهذا لا يعني أن الضمانات الخارجية يمكن أن تضع حداً للحرب التي لا يرغب أطرافها في الهاءها، ويعتبرون أن استمرار القتال والصراع هو الخيار الأفضل والأكثر مواءمة لهم عن القبول بشروط التسوية السلمية. ومن ثم فإن الضمان الخارجي لا يغير من التكلفة أو تفضيلات الأطراف المتصارعة داخلياً، ولكن الضمانات الخارجية لن تكون فعالة إلا في الحالات التي يسعى فيها الأطراف المتصارعة أنفسهم لإيجاد حلول بديلة لحربهم المستمرة.

وفي حال عدم وجود مثل هذا التدخل الخارجي سيفشل الأطراف المتصارعة داخلياً في التوصل إلى تسوية سلمية أو سرعان ما تسقط التسويات السلمية وتعود الدول مرة أخرى لحالة الحرب وتجدد الصراع مرة أخرى.

ومن ناحية أخرى؛ ترى النظرية الواقعية أن حالة الهاء الحروب الأهلية بصورة حاسمة (تحقيق نص حاسم) هو الاتجاه الأكثر انتشاراً وفي هذا الإطار يوجد اتجاهين هو اتجاه الرشادة والعقلانية، والاتجاه الأيديولوجي. وفيما يتعلق بـ "اتجاه الرشادة والعقلانية"؛ يرى أن الأطراف الداخلية سينحققون من حسابات التكلفة والعائد من الموافقة على توقيع معاهدة سلام وتقدير فرص تحقيق النص في تلك الحرب،

(1) Barbara F. Walter, Op.Cit, PP: 342-342.

والوقت الذي سيسخره تحقيق هذا النص، والعائد منه مقابل القبول بنتائج التسوية السلمية. بعبارة أخرى؛ فإن الأطراف الداخلية لن تقبل نتائج التسوية السلمية إلا إذا اعتقدت أنها لن تستطيع أن تقدم في الحرب أو الاستمرار فيها. وهنا تعدد الشيرت الخاصة بحساب التكلفة والعائد:

(1) ندرة التفاوضات التفاوضية حيث مزايا تحقيق الانتصار الحاسم في الحرب أكبر بكثير⁽²⁾. حيث أنه مع تحقيق نص حاسم لن يمنح المنصر السيطرة الكاملة على الدولة فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى القضاء لهايماً على منافسيه في الموارد المحدودة. وبالتالي فإن الانتصار الحاسم يقدم عوائد فورية وطويلة الأجل، إذ أن الخصوم مستعدون لتحمل تكاليف أكبر للوصول لتلك المزايا. وكما يقول جين هول "قد تكون شدة الصراع أو مدته مفردة لأن المنحاربين يقدرون بشكل كبير أن القبول بالتسوية أكبر من تكلفة الاستمرار في الحرب والصراع"⁽¹⁾.

(2) هذا إلى جانب أن لجوء الأطراف الداخلية للخيار البديل (الاستمرار في الحرب والصراع)، يتقابلة رهانات محلية إما تتسبب بصعوبة أو تكاد تكون مستحيلة وهذا يجعل من القبول باللجوء إلى التسوية السياسية أمراً غير مجد⁽²⁾. حيث أن الاستمرار في الحرب هو الأكثر احتمالاً في حالة الحروب الأهلية وذلك لأن وجود حكومة وقوة عسكرية واحدة تمنعان بالشرعية يمكن أن ينم تشكيها في أي وقت. وهنا اتباع نظام الحصص والتقسيم لم يكن نتيجة مجدية لأن المنحاربين ليسوا منفصلين جغرافياً، فقد تحصل جانب واحد على كل شيء أو السيطرة على معظم المزايا، وبالتالي أصبح قبول تقاسم السلطة بين الأطراف المتصارعة داخلياً أمراً غير قابل للتطبيق⁽³⁾.

(2) William I. Zartman, "Ripe for Resolution: Conflict and Intervention In Africa", Oxford: Oxford University Press, 1989.

(1) Jane Holl, "When War Doesn't Work. In Stopping the Killing: How Civil Wars End", edited by Roy Licklider. (New York: New York University Press, 1993), P: 277.

(2) Ibid, P: 275.

(3) Fred C. Ikle, "Every War Must End", 2nd Edition, New York: Colombia University Press, 1991, P:95.

3) وأخيراً؛ من الصعب النوصل إلى صفقة مشتركة مقبولة في هذه الحروب التي لها حواجز أمام التفاوض وارتفاع المشاكل الخاصة بالمساومة والتفاوض، وهنا ترتفع طموحات الأطراف المتصارعة وضعف النواصل وزيادة المخاوف الأمنية والتقلق بشأن انظمام المساعدات الخارجية التي تخذ من نطاق الحلول المقبولة وتجعل من الصعب النوصل إلى صفقات مقبولة من أطراف الصراع الداخلي.

وهنا يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا بد من وجود لهج دقيق وحساس للغاية للتغلب على هذه المعضلات التي تواجه أطراف الصراع الداخلي، وتحددون الوساطة باعتبارها مفناح النجاح إذا أظهرت حلاً من ذوي المهارات العالية للمساعدة في التغلب على أي خروقات للمعاهدة. وتشجيع المحادثات وإذا لم يتمكن الوسيط من تقديم المساعدة من المرجح أن تفشل هذه المفاوضات⁽⁴⁾.

ووفقاً لما سبق يمكن استنتاج عدة فرضيات تتمثل في الآتي:

- من المرجح ارتفاع تكاليف السنوات الناجمة عن تكاليف تحقيق انصار حاسم في الحرب.
- من المرجح قبول أطراف الصراع الداخلي بالنسوية السلمية في حال إمكانية تقسيم الحصص مما يسهل من عملية النسوية ونجاحها؛ وهو ما يمكن ملاحظته في حالة الحروب الانفصالية حيث أن مطالب الأطراف المتصارعة تتمثل في السيطرة على الأرض وليس السيطرة على الدولة.
- كلما زادت مهارة الطرف الثالث والوسيط، زادت احتمالات نجاح عملية النسوية السلمية واذعان الأطراف المتصارعة داخليا لتنازجها والقبول لها.

ومن جانب آخر فإن أنصار الاتجاه الأيديولوجي ينظرون للأمور بشكل مختلف. حيث أن الصراعات الداخلية من وجهة نظرهم تنشب لأسباب ودوافع أكثر عمقاً من الحروب بين الدول التي غالباً ما تنشب نتيجة الرغبة في الهيمنة، في حين الصراعات والحروب الأهلية حروب ذات قيمة عالية مكثفة والصراع

⁽⁴⁾ Donald Rothchild and Caroline Hartzell, "The Peace Process In Sudan (1971-1972)". In *Stopping the Killing: How Civil Wars End*, edited by Roy Licklider. (New York: New York University Press, 1993)

على قضايا أكثر عمقاً وأقرب إلى القلب من الحروب الدولية. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الحروب الأهلية تنطوي على قضايا تتعلق بالهوية والأثنية والثقافة والاعتراف والمشاركة التي تحرم منها الأقليات عادةً بالإضافة إلى ذلك القيم الأخرى التي لا يمكن التفاوض عليها⁽¹⁾. ومن ثم فإن قبول الأطراف المتصارعة داخلياً مبدأً النسوية يصبح أكثر صعوبة في ظل هذه الظروف لأن المجموعات في كثير من الأحيان لا يمكن إيجاد أرضية مشتركة فيما بينهم وبالتالي فإن الفرضية هنا: "أن الحروب التي تنبرشأن القضايا المرتبطة بهوية أطراف الصراع الداخلي، تزداد صعوبة في تسويتها وحلها عن تلك التي تنبر وفقاً لقضايا سياسية أو اقتصادية" حيث أن الصراع على قضايا سياسية واقتصادية أكثر مرونة من الصراعات القائمة على أسس أيديولوجية والهوية والأثنية.

المطلب الثالث: معوقات/تحديات التدخل في المنظور الواقعي

عقب استعراض فرض النظرية الواقعية ودوافع التدخل، فإنه تجب النعرض لمعوقات وتحديات التدخل من قبل الطرف الثالث لضمان قبول الأطراف الداخلية للصراع والحرب الأهلية بالخيار البديل للاستمرار في الصراع وحالة الحرب.

تأكيداً لما سبق ذكره من حيث الفارق بين الصراعات الداخلية والصراعات الدولية (بين الدول)، إذ أن النظام الدولي ينسب بالفوضوية وبالتالي تكون فرص نشوب الحروب الدولية واضحة بصورة كبيرة؛ فالنظام الدولي ينسب بعدم وجود سلطة مركزية تستطيع أن تقوم بفرض قرارات ملزمة بصورة صارمة، كما ينسب بعدم وجود سلطة قضائية عليا ولا سلطة بوليسية (شرطية) تساهم في تنفيذ القوانين والاتفاقات التي تترقبها. وعلى النقيض من السمات التي ينسبها النظام الدولي من الفوضوية، وعدم وجود سلطة مركزية قضائية أو شرطية يمكنها أن تفرض شروطها والتزاماتها على الدول، إلا أنها تنوافر داخل

(1) John W. Burton, "International Conflict Resolution Priorities", Forum, Peace Institute Reporter, 1987, P: A.

الدول والصراعات الداخلية والحروب الأهلية. ووفقاً لما سبق؛ تفترض المدرسة الواقعية أنه لا بد من وجود ضمانات أمنية ذات مصداقية عالية لنجاح مفاوضات التسوية السلمية للحروب الأهلية والصراعات الداخلية، وذلك لأنها تفترض عدم الرشادة في أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية وعدم قدرتهم في العمل على نجاح مفاوضات التسوية السلمية وعدم القدرة على التوصل لتسوية سلمية للصراعات الداخلية والحروب الأهلية، ومن ثم فهناك ضرورة وفقاً لأنصار المدرسة الواقعية لتدخل طرف ثالث خارجي لإلزام أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية بمبادئ التسوية السلمية ونزع السلاح من طرفي الصراع والمشاركة السياسية ومن ثم إمكانية نجاح التعاون بين الأطراف المتصارعة⁽¹⁾

كما تفترض المدرسة الواقعية؛ تجنب لجوء أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية للمفاوضات، إذ أن هذه المفاوضات من وجهة نظر أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية ستؤدي إلى نزع سلاحهم لصالح أحد الأطراف مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى تجدد الصراع الداخلي مرة أخرى وإحيائه، نظراً لشعور أحد أطراف الصراع الداخلية بعدم تحقيق مصالحه التي تم نزع السلاح من أجلها مما سيؤدي إلى اشتعال الحرب الأهلية مرة أخرى، خاصة في ظل عدم وجود حكومة شرعية أو قوات شرطة محايدة وهو ما يتطلب تدخل طرف ثالث لتسوية الصراع الداخلي والحرب الأهلية وفرض شروط التسوية السلمية للصراع الداخلي وتسهيل عملية التعاون بين طرفي الصراع الداخلي والحرب الأهلية⁽²⁾.

واقعياً؛ يبدو أن التسوية السلمية للصراعات الداخلية والحروب الأهلية ومفاوضات التسوية السلمية للصراعات الداخلية قد تبقى طرفاً من أطراف الصراع الداخلي في وضع أسوأ عما كان عليه من قبل. مما سيؤدي حتماً إلى نشيئين مدمرين حول مستقبل التعاون وهما:

(1) Barbara F. Walter., Op.Cit, P:336.

(2) Ibid, P:337.

1. عدم وجود مصداقية لأية وعود للالتزام بمبادئ الاتفاقية، حتى وإن تم عرضها بصورة شفافة وواضحة.

2. زيادة قلق الأطراف المتصارعة حول مستقبل الأمن وجعلهم أكثر عرضة لانتهك بنود المعاهدات والاتفاقيات التي تم إبرامها.

وبلاحظ أنه في أكثر الحالات المتعلقة بتسوية الصراعات الداخلية والحروب الأهلية سلمياً، أن الحكومة والمتمردين (طرفي الصراع في الحرب الأهلية) داخل الدولة مدركون تماماً المخاطر المضمنة للإذعان ومن ثم؛ سيرفضون التوقيع على أية معاهدة حتى وإن تمت مناقشة جميع القضايا الأساسية بين الأطراف المتصارعة وتسويتها والاتفاق عليها. وبالتالي وفقاً لأنصار المدرسة الواقعية فإنه لا يمكن لجناح أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية في النوصل إلى تسوية سلمية أو جناح المفاوضات دون تدخل طرف ثالث يساعد في جناح مفاوضات التسوية السلمية للصراعات الداخلية والحروب الأهلية، وذلك نتيجة لثلاثة أسباب منمثلة في الآتي:

3. صعوبة إقناع أطراف الصراع الداخلي في الالتزام بتنفيذ أية خطة تؤدي بالنهاية إلى نزع السلاح.

4. كذلك، صعوبة إقناع أطراف الصراع أيضاً بقبول أية خطة تلزم أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية بأدنى فرصة لتدمير قواتها العسكرية.

5. وأخيراً؛ صعوبة إقناع أطراف الصراع الداخلي التعامل مع مؤسسات "محايدة" خلال الفترة الانتقالية، حيث هناك دائماً شك في حيادية المؤسسات خلال هذه المرحلة من كلا طرفي الصراع الداخلي والحرب الأهلية.

ومن هنا تأتي أهمية تدخل طرف ثالث -من وجهة نظر مؤيدي وأنصار المدرسة الواقعية- لفرض عمليات التسوية السلمية، وذلك لتدعيمه على تقليل مستوى المخاوف لدى طرفي الصراع الداخلي والحرب

الأهلية عند تنفيذ وتطبيق المعاهدات التي تم توقيعها مما يسهل عملية التسوية وتجبر طرفي الصراع الداخلي على الالتزام ببنود الاتفاقيات والمعاهدات التي تم إبرامها . هذا بالإضافة إلى أن تدخل طرف ثالث في عملية التسوية السلمية للصراعات الداخلية والحروب الأهلية، وفقاً للمدرسة الواقعية، يضمن لأطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية حمايتهم وتنفيذ المبادئ المتفق عليها في المعاهدات المبرمة وحفظ الالتزامات من جانب طرفي الصراع الداخلي. كما سيضمن البقاء لأطراف الصراع داخل العملية السياسية لحين تكوين جيش وطني وحكومة وطنية جديدة، وأخيراً؛ تدخل طرف ثالث في التسوية السلمية للصراع الداخلي يصعب من عملية التهرب وعدم النزاهة في التزام أطراف الصراع الداخلي بالمعاهدات المبرمة لإنهاء الصراع الداخلي والحرب الأهلية وارتفاع تكلفة عدم التعاون وتنفيذ بنود المعاهدات التي تم إبرامها .

ومما سبق يمكن تحديد التحديات التي تواجه المنظور الواقعي في التدخل في ثلاث فئات خاصة بالصراع ذاته وأخرى خاصة بالطرف الثالث المتدخل وأخيراً تحديات خاصة بالنظام الدولي والمجتمع الدولي .
وفيما يتعلق بالتحديات الخاصة بالصراع والحرب الأهلية؛ اختلاف القضايا التي تنشأ بسببها الحروب الأهلية والتي يصعب من خلالها اقناع الأطراف الداخلية للحروب الأهلية بقبول التسوية .

أما التحديات التي تتعلق بالطرف الثالث؛ صعوبة توافر القوة العسكرية اللازمة لردع الأطراف المتصارعة داخلياً في الحروب الأهلية، والتي عادةً ما تلجأ إلى الاستنواء بدول أخرى، خاصة في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن تبادل تقنيات صناعة الأسلحة . هذا إلى جانب صعوبة حصول الطرف الثالث المتدخل على موافقة من قبل الأطراف المحلية داخلياً على التدخل؛ أي صعوبة أن تخضعي الطرف الثالث المتدخل بمصداقية وقبول جميع الأطراف المتصارعة في الحرب الأهلية . وكذلك حسابات التكلفة والعائد لدى الطرف الثالث الخارجي المتدخل في مثل هذه الصراعات، وما

لديه من مزايا وحوافز لضمان اذعان الأطراف الداخلية للصراع لنائج عملية التسوية السياسية، وعدم القبول بالعودة مرة أخرى لحالة الحرب⁽¹⁾.

أما التحديات على مستوى المجتمع الدولي؛ فنتمثل في الحصول على الشرعية الدولية ومدى قبول المجتمع الدولي لمثل هذا التدخل من قبل الطرف المتدخل عسكرياً، فضلاً عن عدم توافر الإمكانيات المادية واللوجستية والبشرية التي تسمح بالتدخل.

(1) لمزيد من التفصيل انظر:

المبحث الثالث: النظرية الليبرالية وبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية

يتناول هذا المبحث بالدراسة مقولات النظرية الليبرالية بشأن تحقيق سلام دائم أكثر استقراراً عقب انتهاء الحروب الأهلية. وقبل التطرق إلى النظرية الليبرالية في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية ينبغي الإشارة في البداية إلى ماهية التيار الليبرالي والنظرية الليبرالية بصفة عامة في دراسة العلاقات الدولية. إذ تنطلق هذه النظرية من القيم والمبادئ والمؤسسية التي تحكم العلاقات الدولية. فقد انشرت هذه النظرية بصورة كبيرة عقب انتهاء الحرب الباردة حيث تعتبر حقوق الإنسان والنظام الليبرالي الرأسمالي، وحكم القانون والحكومات التمثيلية وحل الصراعات بصورة سلمية كلها أمور قيمة ومؤسسية يعتمد عليها أنصار التيار الليبرالي والنظرية الليبرالية. وينشع عن هذا التيار العديد من النظريات الفرعية ذات الصلة وتعتبر "النظرية الديمقراطية للسلام" في العلاقات الدولية ذات الصلة بالنظرية التي سينتناولها في هذا المبحث إذ انها تعتبر تطبيق لها ولكن على المستوى الداخلي.

ومن أنصار هذا التيار الليبرالي بصفة عامة فرانسيس فوكاياما، والذي أكد على غائية الليبرالية وذلك منذ الهيار الاتحاد السوفيتي والذي ترك الديموقراطية الليبرالية دون منافس أيديولوجي والتي يعتبرها نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والشكل النهائي للحكومة. وقد ربط فوكاياما بين الداخل والخارج حيث تأثير شكل النظر الداخلية وشس عينها على الصراعات الدولية فالدول التي تشهد نظم قائمة على الشرعية فان لجوها للصراعات الدولية قليل⁽¹⁾.

ويُعد كل من روسو وكانط وكوبدن وشوميتير ودويل من اقطاب النظرية الليبرالية، وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات داخل التيار الواحد إلا أن هؤلاء الأقطاب جمع بينهم شيء مشترك وهو أن الحروب ما هي الا صنعة الحكومات العسكرية غير الديمقراطية من اجل تحقيق مصالحها. ويندر

⁽¹⁾ Scott Burchill, Andrew Linlater, Richard Devetak and others, "Theories of International Relations", U.S.A., Palgrave macmillan, 2005, PP: 55-56.

تقديم الحروب من قبل تلك الحكومات أسبابا واهية لزيادة فرض الضرائب وزيادة القمع ولعب الأمن دور محوري في السياسات الداخلية، وزيادة تضخم النظام البيروقراطي⁽²⁾.

هذا ويرى "دويل" في إعادة توظيف وطرح كانط الخاص بالاتحاد السلمي أنه يمكن إقامته بزيادة عدد الدول القائمة على أساس جمهوري وديموقراطي. وهو ما سينعكس بالضرورة على السياسات الخارجية للدول والعلاقات فيما بينها. وبالتالي تضائل واختفاء أسباب الصراعات فيما بينها.

ويرتبط لهذه السياق النظرية الديموقراطية للسلام في العلاقات الدولية والتي تؤكد على الإبعاد القيمة والبنوية الخاصة بالرأي العام وحكم القانون والحكومة التمثيلية وتقسيم السلطة، وكذلك قيم المساواة وحل الصراعات بصورة سلمية والتأكيد على القيم الديمقراطية الليبرالية. وهنا يؤكد "مروانز" وينوسع ليؤكد على أن الصراعات بين الدول الديمقراطية تكون أقل حيث انخفاض ميل تلك الدول للجوء إلى الصراعات المسلحة، فهي لا تلجأ إلى هذه الخطوة إلا للدفاع الشرعي عن النفس أو حماية حقوق الإنسان⁽¹⁾.

فيما يتعلق بالنظرية الليبرالية في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية، يركز أنصار تلك المدرسة في فضائلهم المتعلقة بتحقيق الاستقرار والسلام على المدى البعيد عبر ترسيخ وتعزيز مبادئ الديمقراطية والمشاركة من قبل الأطراف المتصارعة؛ أي تحقيق الاندماج في المجتمع والسلطة في آن واحد، دون اللجوء إلى فرض ضمانات أمنية أو تدخل طرف ثالث بالقوة العسكرية لفرض السلام على أطراف الصراع الداخلي. ومن ثم، فإن تركيز أنصار المدرسة الليبرالية ينصب بالأساس على قضية الديمقراطية والنحول الديمقراطي وعلى ضرورة إدماج أطراف الصراع الداخلي في المجتمع والعمل على تغيير المبادئ التي يبنها أطراف الصراع الداخلي لبنني المبادئ الديمقراطية التي تضمن مشاركتهم في المجتمع والحياة السياسية دون

⁽²⁾ Ibid, P: 56.

⁽¹⁾ Ibid, P:59.

اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة والعنف مرة أخرى، والعمل على خلق بيئة تحت على التعاون والمشاركة في السلطة والعملية السياسية وكذلك نزع السلاح من الأطراف المنحاربة داخليا، وتكوين جيش للحفاظ على الأمن القومي للدولة، وجهاز شرطي قادر على حفظ الأمن العام يشارك فيه جميع الأطراف أي بمعنى أدق تنمية الهوية الوطنية لدى الأطراف الداخلية. وفي هذا الإطار قد يظهر دور المجتمع الدولي ممثلاً في الأمر المنعقدة بجميع أجهزتها وبرامجها بشكل ملحوظ في إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ومبادئ ديمقراطية تحت على المشاركة والتعاون في السلطة وتسمح بوجود قنوات للمعارضة سلمية للتعبير عن آرائهم دون اللجوء إلى استخدام وسائل عنف وهو ما سيؤدي فيما بعد إلى تحويل المقاتلين المسلحين والمتمردين إلى معارضة سياسية تمنع بالشرعية وقادرة على المشاركة في العملية السياسية وتصبح جزء منها وذلك عقب نزع السلاح. وهذه النظرية تنطلق من فرضيات "نظرية السلام الديمقراطي" التي تحكم العلاقات فيما بين الدول.

قامت النظرية الليبرالية على أساس انتقاد فرض النظرية الواقعية وكذلك نتيجة عدم نجاح فرض النظرية الواقعية في جميع الحالات التي تناولتها في البحث حيث تهتم النظرية الواقعية فقط بالهاء القتال والصراع المسلح دون الالتفات إلى أسباب اندلاع أعمال العنف والصراع المسلح والعمل على معالجتها.

ويمكن تناول هذا النظرية في إطار ثلاثة محاور دوافع التدخل، فرضيات النظرية، وتحديات ومعوقات التدخل.

المطلب الأول: دوافع التدخل الدولي من منظور النظرية الليبرالية

تعدد دوافع التدخل الدولي وفقاً لهذه النظرية حيث يعاني أطراف الصراع الداخلي من العديد من المخاوف الأمنية عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراعات الداخلية وتوقيع اتفاقيات السلام وتظهر هذه المخاوف خلال الفترة الزمنية التي تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات التي تعقب انتهاء الحروب الأهلية وتوقيع اتفاقيات السلام وذلك لعدة أسباب تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

1. احتمال انخفاض حدة تأثير بيئة الصراع مع مرور الوقت، كما أن الدكرات المتعلقة بالحرب الأهلية ستخف حدتها ومغزاهما السياسي عما كان عليه الأمر في الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب الأهلية.
 2. احتمالية تغير تداعيات الإجراءات المؤسسية مع مرور السنين. إذ أن المؤسسات التي ينم تأسيسها بهدف تحقيق الاستقرار للسلام قد تمنع بشريحة أكبر ويكون لها تأثير واضح بمرور الوقت، كما أن طبيعة الصراع نفسه قد تتغير نتيجة هذه الإجراءات المؤسسية.
 3. هذا إلى جانب ندرة الأمثلة المتعلقة بنجدد الحروب الأهلية واستمرارها عقب فترة الخمس سنوات من توقيع اتفاق السلام. فالأمثلة الواضحة في هذا الإطار لنجدد الحرب الأهلية واستمرارها عقب هذه الفترة هي أمثلة بسيطة تتمثل في تشاد وكولومبيا وإن كانت الحروب الأهلية الجديدة تمت بين فاعلين وأطراف جدد، وحول قضايا مختلفة للصراع، فضلاً عن لبنان والسودان واليمن.
- وتعتبر قدرة الدولة المحدودة عاملاً هاماً ومحورياً في العلاقات الاستراتيجية بين الجماعات المتصارعة حيث أن تراكمات عوامل كالفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الضرائب وعدم وجود عدالة في ملكية توزيع الأراضي وانخفاض نسبة التعليم وعدم تنمية مهارات المواطنين أو الاهتمام بحقوق الإنسان، إذ أن إجمالي هذه العوامل تمثل قيوداً على قدرة الدولة في إعادة تنظيم والإشراف على امثال

(1) Ibid, PP: 187-188.

وإذعان الجماعة للقوانين الاجتماعية وهو ما أطلق عليه "صموئيل هنتنجتون" Samuel Huntington" مجتمع ذو مؤسسات سياسية ضعيفة⁽²⁾. فتصور القدرة على كبح جماح تجاوزات الرغبات الشخصية؛ أكثر من ذلك فإن المجتمع ذو المؤسسات الضعيفة يكون غير قادر على احتواء السلوك الذي ينشأ بالعنف من قبل النخب⁽³⁾. ويشمل ضعف الدولة مؤسستين مترابطين؛ كلاهما يمكن أن يعمل على زعزعة الاستقرار⁽⁴⁾.

أولاً: عندما تهيمن على الدولة وتسيطر عليها جماعة واحدة أو ائتلاف مجموعة من الجماعات وتقوم بأعمال عدائية تجاه الجماعات الأخرى، مما يمثل سوء استغلال للسلطات على المستوى السياسي ويزداد الأمر صعوبة وتعقيداً عندما تجمع قوة الدولة في القدرات العسكرية والشرطية مع عدم الشرعية السياسية. ففي ظل هذه الظروف تصبح الدولة ذاتها مصدراً واضحاً للخطر والمعارضة.

ثانياً: عدم قدرة الدولة بصفة عامة على تقديم قيادة داعمة تحظى على الشرعية والقبول والتأييد من قبل جميع المواطنين في الدولة. إذ أن ضعف الدولة يعمل على زيادة المخاوف الأمنية ورفع درجة وحدة هذه المخاوف نتيجة عدم وجود مؤسسات ذات كفاءة عالية أو بالدرجة المطلوبة قادرة على تنفيذ القوانين والتواعد الملتق عليها وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية في المجتمع. فعدم وجود مؤسسات قضائية أو إدارية قادرة على مراقبة تطبيق القانون وإنفاذ أحكام العدالة والمساواة أمام القانون سيؤدي بالضرورة إلى عودة عنف وتسليح الجماعات الذين هم خارج السلطة للحصول على حقوقهم وتحقيق أمنهم في ظل غياب دور الدولة في تحقيق الأمن للجمع والحفاظ على الحقوق والحريات.

(2) Samuel P. Huntington, **Political Order in Changing Societies**, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968, P: 24.

(3) Barbra F. Walter, and Jack Snyder (eds.), "**Civil Wars, Insecurity, and Intervention**", New York: Columbia University Press, 1999.

(4) Caroline Hartzell, Matthew Hoddie, and Donald Rothchild, **Op.Cit.**, P: 185.

وفى كلنا الحالين فإن الدولة السلطوية والضعيفة الهشة كلناهما تساعدان في تعزيز البيئة السياسية التي تكون جاذبة لعدم تطبيق القواعد والقوانين، مما يشعر المواطنين والفاعلين في الدولة أو ما يُسمى الفاعلين المجتمعين في الدولة بألهم مجبرين على اتخاذ إجراءات هامة وضورية لتصحيح هذا الوضع غير المرضي عنه. وأكثر من ذلك فإن تصورات واحتمالات عدم الشعور بالأمن ترفع وكذلك المخاوف الأمنية لدى هذه الجماعات مما يعرض الدولة للخطر واحتمالية العودة لاستخدام العنف مرة أخرى⁽¹⁾.

كما أن إقصاء واستبعاد جماعات الأقلية من عمليات صنع القرار في الدولة من الممكن أن يرفع من درجة حساسية المجتمع للعرض لتدمير عوامل قوة أخرى. ومن ثم فإن عملية الإقصاء والاستبعاد كذلك تحمل آثاراً سلبية على أمن واستقرار المجتمع، وبالتالي تحمل تكلفة اجتماعية كبيرة، نتيجة محدودية المعلومات، وعدم وجود شفافية في تداول المعلومات، كذلك عدم وجود وسائل اتصال مع هذه الجماعات التي تستبعد عنها، وبالتالي التأثير على تحديد الأولويات والسياسات. فمعجم الجماعات من المشاركة يعطي شعوراً لقادة هذه الجماعات ومؤيديها بنجاحهم مطالبهم. هذا فضلاً عن أن استبعاد هذه الجماعات من مقاعد التأثير في مركز السلطة السياسي تخلق شكوكاً لديهم بوجود نوايا سلبية من قبل الجماعات الأخرى المستبعدة من السلطة مما يدعم لدى هذه الجماعات نوايا العدوان والاعتداء على الجماعات المعادية سواء كان ذلك مبرراً أو بدون مبرر، وعدم الحفاظ على حقوقهم.

بمعنى أدق؛ فإن استبعاد جماعة محددة يقوض من مستوى الثقة في نوايا النخبة الحاكمة المهيمنة على السلطة في الدولة تجاه الأقليات السياسية وهو ما سيؤدي إلى وجود إمكانية واحتمال كبير لوجود تصرفات وأفعال عدوانية وزيادة المخاوف الأمنية لدى الأطراف المنصرفة داخليا مما سيقوض السلوك التعاوني ويطلب تدخل دولي وإن تطلب الأمر التدخل العسكري المباشر. وفي هذا الإطار حذر ليهارت

⁽¹⁾Ibid, P: 186.

"Arend Lijphart" من "أن الأقليات المستبعدة من السلطة من المحتمل أن تظل مستبعدة مما سيؤدي إلى افئادها الشعور بالانتماء إلى النظام"⁽¹⁾

فإذا كانت الدولة تنسر بضعف مؤسستها وهناك استبعاد للجماعات، فإن هذا يعتبر مصدراً للمخاوف الأمنية في المجتمعات التي تشهد صراعات وحروباً داخلية، وتعتبر هذه أيضاً فرصة جيدة لاستغلال النخب السياسية التي في السلطة لممارسة مزيداً من القمع ضد هذه الجماعات والأقليات عبر حشد مؤيديها واستخدام مصادر القوة في الدولة (الجيش والشرطة).

وفي هذا الإطار تقع مسؤولية كبيرة على مسؤولي مفاوضات التسوية السلمية للصراع الداخلي، ليس فقط في ضمان حماية مصالح الجماعات التي وقعت اتفاق السلام، ولكن أيضاً منابعة الإجراءات التي تحمل آثاراً على تنفيذ مفاوضات التسوية وتحقيق الاستقرار.

⁽¹⁾ Arend Lijphart, "Power-Sharing in South Africa", Berkely: University of California, Institute of International Studies, 1985, PP: 18-19.

المطلب الثاني: فرضيات النظرية الليبرالية

ترتبط النظرية الليبرالية بالعديد من الفرضيات التي يمكن اختبار مدى صحتها على حالة الدراسة حيث توجد فئتين من المتغيرات التي تؤثر على ديمومة واستمرار عملية السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية والتي تتمثل في الآتي:

The Settlement Environment

أولاً: بيئة التسوية

أدرك العديد من المحللين والباحثين في هذا المجال أن هناك عدة عوامل تتعلق بالبيئة الخاصة بعملية التسوية والتي ربما يكون لها تأثير على استمرار عملية السلام وديمومتها. وفي هذا الإطار ركز الباحثون في هذا الأمر على مجموعة العوامل التي لها تأثير على استمرار السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية. تتضمن هذه العوامل: بيئة النظام الدولي، النظام السابق في الدولة التي شهدت حرباً أهلية⁽¹⁾، مدى قوة طرفي الصراع الداخلي⁽²⁾، درجة ودور الإثنية والطائفية في الصراعات الداخلية⁽³⁾، تكاليف الحرب الأهلية بصفة عامة - أي الخسائر التي تنكبها الدولة نتيجة استمرار الحرب الأهلية⁽⁴⁾. وفي هذا الإطار يتم تحديد بيئة التسوية على أساس مجموعة من المتغيرات على ثلاث مستويات مختلفة هي: النظام الدولي، سمات الدول التي شهدت الحرب الأهلية، وسمات الصراع نفسه. فهذه العوامل على كل مستوى من المستويات الثلاثة السابق الإشارة إليها يمكن أن تساعد في تشكيل توجهات الأطراف المتصارعة فيما يتعلق بالأمن ومن ثم التزامهم لاستمرار السلام.

⁽¹⁾ Caroline Hartzell, Mazaffar Shaheen, and Donald Rothchild, "Negotiated Civil War Settlements and post-conflict Governance: The choice and consequences of institutional design", **Unpublished paper**, Gettysburg College, Gettysburg Press, 1999.

⁽²⁾ T. David Mason and Patrick J. Fett., "How Civil Wars End: A Rational Choice Approach", **Journal of Conflict Resolution** 40, (4), PP: 549-568.

⁽³⁾ David A. Lake & Donald Rothchild, "containing Fear: The Origins and Management of Ethnic conflict", **International Security**, Vol. 21, No. 2, Fall 1996, PP: 41-75.

⁽⁴⁾ Barbara F. Walter, "The Critical Barrier to civil war settlement", **International Organization**, Vol. 51, No. 3, Summer 1997, PP: 335-364.

إذ أن صافي أثر بيئة النسوية على استقرار مفاوضات النسوية السلمية وعملية السلام عقب توقيع اتفاق السلام على المدى القصير، يكون مختلطاً ومرتبطة بمجموعة من المتغيرات الأخرى التي تخدم وتساعد على تقليل المخاوف الأمنية ومن ثم مخاطر فشل الاتفاق، وهناك عوامل ترفع من درجة المخاوف الأمنية وتزيد من احتمالية الهيار اتفاق النسوية السلمية⁽⁵⁾.

وفيما يتعلق بـ"بيئة النظام الدولي"؛ فإنه على الرغم من تركيز الواقعيين الجدد على تأثير بيئة النظام الدولي على العلاقات فيما بين الدول، إلا أن الأمر تطور ليشمل تأثير بيئة وهيكل النظام الدولي على استقرار النظام الداخلي في الدول. ومن ثم فإن دراسة هيكل النظام الدولي على استقرار عملية السلام داخل الدول عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراع المسلح الداخلي - أي بعد توقيع اتفاق السلام - ذات أهمية من وجهة النظر النيار الليبرالي على استقرار عملية السلام الداخلي.

حيث يمكن ملاحظة أنه في ظل فترة الحرب الباردة كان هناك أثر واضح على سير عملية مفاوضات السلام بين أطراف الصراع الداخلي داخل الدول، خاصة وأن كل قطب دولي كان يسعى لضرب مزيد من الحلفاء بخائبه، ودعم أحد أطراف الصراع الداخلي لصالح تنفيذ أجندته ومصالحه. وقد اتضح هذا الأمر من خلال دراسة مفاوضات السلام الداخلي - داخل الدول التي شهدت حرباً أهلية وصراعاً مسلحاً - خلال الفترة (1945-1998). ففي فترة الحرب الباردة كانت القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً) يتحدون قنوات عبر وكلائهم في المناطق المختلفة لإمداد حلفاءهم داخل الدول بالمساعدات العسكرية والاقتصادية مما ساهم في استمرار الصراع وفشل الكثير من مفاوضات النسوية، في حين أنه عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً وتوقف

⁽⁵⁾ Caroline Hartzell, Matthew Hoddie, and Donald Rothchild, *Op.Cit*, P:188.

المساعدات الخارجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً لأطراف الصراع الداخلي، أدى ذلك إلى نجاح العديد من مفاوضات التسوية السلمية التي تمت عقب انتهاء الحرب الأهلية. وبالتالي؛ فإن الاحتمالات الخاصة باستقرار مفاوضات التسوية السلمية تزداد كلما كان النظام الدولي أكثر استقراراً، ومن ثم فإن عمليات مفاوضات التسوية كانت أكثر نجاحاً في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة أي منذ عام 1990.

الفرضية هنا؛ "فاعلية ونجاح دور الأمم المتحدة في مفاوضات التسويات السلمية التي تمت عقب انتهاء الحرب الباردة أكثر نجاحاً واستقراراً عن تلك التي تمت خلال فترة الحرب الباردة"

خصائص سمات الدول؛ ويُقصد هنا أثر العوامل السياسية الداخلية وسمات النظام السياسي للدول قبل اندلاع الحرب الأهلية والصراع المسلح على استقرار عملية السلام وسير عملية المفاوضات. فبعض الدول يكون نظامها السياسي الداخلي أكثر عرضة لاندلاع وتجدد الحروب الأهلية مرة أخرى عن دول أخرى. فعلى سبيل المثال بعض الدول تفضل اللجوء إلى العنف والحروب والصراع المسلح وعدم الالتزام باتفاق السلام الذي أبرمته أطراف الصراع الداخلي. وبالتالي فإن العامل الأساسي المؤثر على هذا الأمر هو الإرادة ورغبة أطراف الصراع الداخلي في الالتزام باتفاق السلام وتحقيق الاستقرار. ويرتبط هذا الأمر بطبيعة النظام السياسي الذي كان سائداً في الدولة التي شهدت حرباً أهلية أو صراعاً مسلحاً أثناء وقبل اندلاع الحرب الأهلية).

فالدول التي كانت تشهد نظاماً ديمقراطياً قبل اندلاع الحرب الأهلية يكون لديها إرادة أكبر في تحقيق الاستقرار عقب توقيع اتفاق السلام وعدم العودة إلى حالة الحرب مرة أخرى، على العكس من الدول التي اتسم نظامها السياسي قبل اندلاع الحرب الأهلية بكونه نظاماً سلطوياً ديكتاتورياً⁽¹⁾. فمن كرتية

(1) Mozaffar Hartzell, Op.Cit.,

اتخاذ القرار في النظر السلطوية تجعل من السهولة اتخاذ القرار لها من قبل الجماعة الحاكمة باللجوء إلى الحرب مرة أخرى وتحدد الصراع المسلح، مما يثير مخاوف الجماعات الأخرى خارج السلطة وبالتالي ينمر انهماك مفاوضات الشوية والعودة إلى أجواء الصراع والحرب الأهلية مرة أخرى.

الفرضية هنا؛ اتفاقيات الشوية السلمية ودور الأمر المنحدرة في الدول التي شهدت نظاماً ديمقراطية أو شبه ديمقراطية قيل اندلاع الحرب الأهلية أكثر عرضة للنجاح عن تلك الدول التي شهدت نظاماً سلطوية قبل اندلاع الحرب الأهلية".

وأخيراً؛ خصائص الصراع؛ من المؤكد وفقاً لأنصار النظرية الليبرالية؛ أن سمات الصراع الداخلي وسماته لها أثر كبير على تحقيق استقرار عملية السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية أو الصراع المسلح. عندما تكون أسباب الصراع تدور حول الهوية والطائفية أو اللغة أو صراعات قائمة بسبب الدين فإن هذه الصراعات وهذه الدول تكون أكثر عرضة لفشل عملية الشوية السلمية وعدم استقرار عملية السلام، عن تلك الصراعات التي تكون أسبابها اقتصادية واجتماعية يمكن معالجتها⁽²⁾.

وهنا ترتفع نسبة المخاوف الأمنية لدى أطراف الصراع وتزداد صعوبة حل الصراعات القائمة على أساس لغوي، الهوية، طائفي، ديني. وتكون أكثر شدة في العنف عن تلك القائمة على أساس سياسي أو اقتصادي. إذ أنه بمجرد معالجة جذور الصراعات السياسية - الاقتصادية ينمر حل الصراعات ومراقبة تنفيذها للاتفاقيات السلام المبرمة.

الفرضية هنا؛ "نجاح دور الأمر المنحدرة واستقرار مفاوضات الشوية السلمية كلما كانت القضايا الخلافية بين الجماعات المنصاعة اقتصادية أو سياسية عن تلك التي تكون أسبابها تتعلق بالهوية أو الدين".

(2) Ted Robert Gurr, "Ethnic Warfare and the changing priorities of Global Security", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 1, No. 1, 1990, PP: 82-98.

واستمراراً لخصائص الصراع؛ فإن حدة ودرجة شدة الصراع تعتبر أحد العوامل المؤثرة على استمرار واستقرار عملية التسوية السلمية عقب انتهاء الحرب الأهلية والصراع المسلح وعدم العودة إلى أجواء الحرب الأهلية مرة أخرى. فالصراعات التي تتميز بدرجة أقل وحدة تكون أقل عرضة للعودة للصراع المسلح مرة أخرى عقب توقيع اتفاق السلام عن تلك التي شهدت صراعاً مسلحاً أو حرباً أهلية ذات مستوى عالي من حيث درجة وحدة العنف وهنا نقصد بحدّة الصراع وشدتها هو حجم الخسائر البشرية والمادية واللوجستية لدى أطراف الصراع وخاصة معدل قتلي البشر في الشهور بالألف فكلما زاد معدل القتلى في الشهور بالألف، كلما كان ذلك عاملاً مؤثراً على فشل استقرار عملية السلام.

الفرضية هنا؛ يكون دور الأمم المتحدة ومفاوضات التسوية السلمية أكثر عرضة للفشل كلما زادت حدة ودرجة الصراع والعنف.

وفيما يتعلق أيضاً بخصائص الصراع والحرب الأهلية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على نجاح استمرار عملية الصراع المسلح عقب انتهاء الحرب الأهلية أو الصراع المسلح وتوقيع اتفاقيات السلام.

ومع طول مدة الصراع المسلح والحرب الأهلية وإدراك أطراف الصراع المسلح والحرب الأهلية أن أدائهم لم يكن جيداً وعدم قدرتهم على تحقيق نصراً حاسماً في هذه الحرب وهذا الصراع المسلح وعدم قدرتهم على السيطرة على الحكم أو السلطة فإن ذلك يعطي احتمالاً أكبر لشهيم وإدراك أطراف الصراع المسلح أهمية النوصل إلى تسوية شاملة وتحقيق سلام مستقر. إذ أن إهلاك أطراف الصراع الداخلي والنأثير على قوتهم وقدرتهم اللوجيستية والمعنوية سلبياً على مواصلة الصراع والحرب الأهلية.

الفرضية هنا؛ كلما طالت مدة الصراع المسلح والحرب الأهلية، كلما زادت احتمالية نجاح دور الأمم المتحدة في مفاوضات التسوية السلمية وديمومتها عقب انتهاء الصراع المسلح أو الحرب الأهلية وانخفاض معدلات عودة أطراف الحرب الأهلية إلى أجواء الحرب والعنف المسلح مرة أخرى".

Settlement Arrangements

ثانياً: ترتيبات التسوية

ترتبط هذه الفئة من العوامل بمجموعة من المتغيرات المتعلقة ببيئة التسوية ذاتها. إذ أنه خلال عملية مفاوضات التسوية السلمية قد يقوم المخططون والمفاوضون بدور هام في تقليل المخاوف الأمنية لدى أطراف الصراع والحرب الأهلية لقبول عملية التسوية السلمية ورفع درجة الثقة بين أطراف الصراع الداخلي تجاه بعضهم البعض. ولكن يظل هناك تساؤل مهم يواجه المفاوضين يتعلق بكيفية تحديد القواعد والأحكام التي تساهم في رسم بيئة تسوية سلمية أكثر استقراراً على المدى القصير وتحقيق سلام مستقل.

وفي الفترة الأخيرة اهتم الباحثون بالتركيز على تأثير بعض الترتيبات الخاصة بالتسوية السلمية للصراعات على استقرار عملية السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية والصراع المسلح. والتي امتدت من إجراءات بناء الثقة إلى إجراءات التسوية السلمية وإجراء المفاوضات⁽¹⁾. وهذه الترتيبات خاصة ببناء الثقة، المشاركة في السلطة، وسائل وآليات البناء الهيكلي للسلطة، الآليات الاندماجية ودور الأطراف الخارجية - الطرف الثالث. وفي هذا الإطار سينمركز التركيز على نوعين من الترتيبات أحدهما خاص بالحكم الذاتي الإقليمي والآخر متعلق بدور الطرف الثالث في تسوية الصراع.

فيما يتعلق بـ"الحكم الذاتي"؛ فإن سيطرة الجماعات على مساحة من الأرض وممارسة الحكم الذاتي عليها يعتبر إحدى المميزات الملموسة، ولذلك في حال وجود تسويات سلمية واتفاقيات تعمل على الحفاظ على وحدة الأراضي دون المساس بها فإن ذلك يبعث بمزيد من الارتياح بين الجماعات المختلفة، فبدلاً من الانفصال؛ فإن الحكم الذاتي يعطي شكلاً مؤسسياً لممارسة الجماعات حكمها وسيطرتها دون المساس بوحدة أراضي الدولة والتأثير على مواردها ومن ثم تخطي الجماعات المختلفة للمشاكل

(1) Virginia Page Fortna, "Scraps of papers? Agreements and the Durability of Peace", **Unpublished manuscript**, Stanford University, Stanford, Calif, 1998.

والمخاطر المجتمعية التي قد تنتج إذا حدث انفصال. هذا ويعتبر الحكم الذاتي مؤسسة طبيعية تقترح الشوية بين الأطراف المتصارعة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من وجود مخاوف أمنية من قبل الجماعات المتصارعة من سعي الجماعة الحاكمة من تقوية السلطة في المركز (السلطة المركزية) مما يتطلب تحقيق الاستقلال أو الهيمنة كأحدى الوسائل لتأمين مخاوفهم، إلا أن الحكم الذاتي يعطي أرضية مشتركة وسط بين الطرفين المتصارعين والتي تسمح لكل جماعة بحماية مصالحها والنهوض فيها دون هيمنة الآخرين أو الجماعة الأخرى على الأمور الأساسية الخاصة بهم⁽²⁾.

وبالنسبة فإن الحكم الذاتي يمكن أن تحقق شعوراً لدى الجماعات بأن سلطة الدولة لم تعد تلتخص بجماعة واحدة أو تستخدم لتهديد الجماعات الأخرى. وذلك من خلال ثلاث طرق:

- أن الحكم الذاتي يعمل على الحد من سلطة الدولة المركزية من خلال تحويل ونقل سلطة صنع القرار إلى وحدات فرعية في الدولة في حال وجود قضايا خلافية تتعلق باللغة، التعليم، ووجود مداخل لتقديم خدمات مدنية حكومية، وخدمات اجتماعية. كذلك زيادة التأثير على صنع القرار في المستويات الفرعية وتقليص سلطات صنع القرار في المركز، ومن ثم لا بد من امتلاك الجماعات الوسائل لحماية أنفسهم من سيطرة السلطة المركزية وهذا الأمر يكون حقيقياً عندما تُمنح السلطات الفرعية إلى السلطات القضائية وقوات الشرطة التي تزيد من شعور الجماعات بقدرتها الذاتية على إدارة مصالحها وحمايتها.

(1) Timothy D. Sisk, "Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflict", (Washington D.C.: United States Institute of Peace Press, 1996).

(2) Hans. Joachin Heintze, **Autonomy and protection of Minorities Under International Law In Federalism Against Ethnicity?, Institutional Legal and Democratic Instruments to prevent violent Minority conflicts**, edited by: Gunther Bachler, Zurich, Verlag Ruegger, 1997, PP: 81-92.

- قد يستخدم الحكم الذاتي في تقسيم أو الموازنة في السلطة بين الجماعات فالأجهزة الإقليمية تؤكد على تضمين الجماعات وشمولها في الحكومة المركزية. فعلي سيد المثال؛ التأثير على صناع القرار في السلطة المركزية للتعبير عن مصالحهم وكوسيلة لحظ سيطرة جماعة واحدة على كل مقاليد السلطة في الدولة⁽³⁾. فالترتيبات مثل الفيدرالية ممكن أن تساعد في توجيه هدف توازن السلطات من خلال تمثيل الوحدات الفرعية الصغيرة في السلطة التشريعية وكذلك ترفع من درجة التعاون بين الجماعات المختلفة في الوحدات الفرعية والسلطة المركزية لعدم قدرة الدولة والسلطة المركزية في بعض الأحيان على التعرف على احتياجات الجماعات الأخرى أو النفاذ داخل هذه الوحدات الفرعية مما يساعد في تزويد السلطة المركزية بالمعلومات.

- وأخيراً؛ يعتبر الحكم الذاتي وسيلة هامة في المساعدة على تقليل مخاطر المنافسة بين الجماعات المتصارعة في المجتمعات المقسمة من خلال إعطاء فرصة لجماعات الأقلية للنمو بنظم البيروقراطية والتعليمية الخاصة لهم من خلال إتاحة الفرص والموارد التي تمكن هذه الأقليات من إدارة الحكم الذاتي ولم تكن موجودة من قبل في الوحدات الفرعية. أيضاً فإن الحكم الذاتي يعمل على توزيع ونشر السلطة الاقتصادية وعدم تحكم السلطة المركزية بمفرداتها.

ووفقاً لما سبق فإن؛ استقرار مفاوضات التسوية السلمية عقب انتهاء الحرب الأهلية والصراع المسلح تزداد كلما كانت هناك ضمانات بإمكانية وجود حكم ذاتي لجماعات الأقلية. الفرضية هنا؛ مفاوضات التسوية التي تتضمن حكم ذاتي تكون أكثر عرضة للاستقرار والنجاح عن تلك التي لا تتضمن.

(3) Rothchild & Hartzell, Op.Cit., 1999.

أما "الطرف الثالث"؛ ويقصد بالطرف الثالث هنا دولاً، أو منظمات دولية أو إقليمية، والندخل هنا يكون بناءً على موافقة المجتمع الدولي ممثلًا في الأمر المتحدة وأجهزتها وبرامجها، وذلك للعمل على اقناع أطراف الصراع الداخلي بتنفيذ أي خطة لإلغاء الصراع خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح وهو ما يتطلب ضرورة تدخل خارجي سواء كان دولاً، أو المنظمات الدولية أو الإقليمية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وكي يستطيع هذا الطرف تحقيق أهدافه لا بد توافر عدة شروط مثل؛ لديه مصالحه الخاصة في هذا التدخل كوجود علاقات سابقة أو مصالح استراتيجية أو استثمارات اقتصادية أو انتماءات، قدرته على استخدام القوة العسكرية في حال الضرورة إن تطلب الأمر ذلك، وأن يكون قادر على الحل الذاتي للصراع.

وبناءً على ما سبق؛ فقد يلعب الطرف الثالث دوراً هاماً في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق السلام في تقليل حدة المخاوف الأمنية بين الأطراف المتصارعة سابقاً، مما يعمل على استقرار السلام عقب توقيع اتفاق السلام وعدم العودة للحرب الأهلية مرة أخرى، حيث يساعد على امتثال الأطراف الموقعة على اتفاق السلام لتنفيذ بنود اتفاق السلام الذي تم إبرامه. هذا فضلاً على دوره في تحسين نوايا الأطراف الداخلية للصراع إزاء بعضهم البعض عبر ممارسة الضغوط وإجبارهم على تنفيذ بنود الاتفاق عبر استخدام آليات الدمج والمشاركة في السلطة وحماية مصالح كلا الطرفين. وتتمثل أدوات الضغط من قبل الطرف الثالث في أدوات اقتصادية ومالية مثل (المنح والمساعدات، والقروض

والشراكة النجمية)، وسياسية (الشرعية والاعتراف وعقوبات)، وأدوات عسكرية (التدخل العسكري المباشر والاختيار لأحد طرفي الصراع)⁽¹⁾.

وجدير بالذكر أنه في حال تدخل المنظمات الدولية كالأمر المنحدر لابد من موافقة الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن وتحديد كيفية التدخل، وهل سينم ذلك عبر استخدام القوة المسلحة أم عبر آليات أخرى، وهل سيكون تدخلاً محايداً أم منحازاً لأحد طرفي الصراع الداخلي⁽²⁾.

وهنا نتعدد الأمثلة في هذا الشأن؛ فنجد في حالة الحرب الأهلية في بنجلادش عام 1972 لم يتم التدخل الفردي أو تحت سلطة الأمر المنحدر، في حين تدخل الاتحاد السوفيتي سابقاً في الحرب الأهلية في الحرب الأهلية في أفغانستان في سبعينيات القرن العشرين بصورة فردية وباستخدام القوة المسلحة ومنحازاً لأحد أطراف الصراع الداخلي، ودون موافقة الأمر المنحدر. وكذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت بصورة منفردة ومباشرة وباستخدام القوة المسلحة في الصراع الداخلي وبالاختيار لأحد أطراف الصراع الداخلي في نيكاراغوا في نهاية ثمانينيات القرن العشرين. في حين كان التدخل في رواندا تحت إشراف الأمر المنحدر وتدخل محايد بغرض مراقبة وقف إطلاق النار.

ووفقاً لما سبق فهناك أسباب رئيسية تُفسر لنا تدخل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في الحرب الأهلية وأهمية تحقيق استقرار السلام الداخلي، تتمثل هذه الأسباب في الآتي:

1. المصالح الاستراتيجية

2. التدخل لأسباب إنسانية

(1) William I. Zartman & Saadia Touval, "Mediation: The Role of Third-Party Diplomacy and Informal Peacemaking", In "Resolving Third World Conflict: Challenges for a New Era", Sheryl J. Brown & Kimber M. Schraub (eds.), Washington D.C., United States Institute of Peace Press, 1992, PP: 239-261.

(2) Sang Ki Kim, "Third-Party Intervention in Civil Wars: Motivation, War Outcomes, and Post War development", PhD (Doctor of Philosophy Thesis), University of Iowa, 2012, P: 17.

<http://ir.uiowa.edu/eld/3483>

وهذه الدوافع بدورها لها أثرها في تحديد كيفية التدخل (هل يتم بصورة منفردة أم تدخل جماعي تحت سلطة الأمر المنحدة، وهل يتم عبر استخدام القوة أم طرق أخرى للتدخل)، وعلى النقيض من ذلك فإن قرار التدخل في الحروب الأهلية بصورة أو بأخرى ليس باليسير حيث ارتفاع تكاليف التدخل، وكذلك اعتبارات السيادة الوطنية.

وفيما يتعلق بالمصالح الاستراتيجية؛ نجد أن إرادة الدول للتدخل المباشر الفردي المنحاز لأحد أطراف الصراع الداخلي وبالقوة المسلحة وفرض السلام واستقراره تزداد. وذلك نتيجة رغبتها في حماية مصالحها الاستراتيجية والفوائد العديدة التي تعود عليها في حال التدخل في تلك الحالة.

وعلى الجانب الآخر فإن التدخل لأسباب إنسانية؛ في كثير من الأحيان يتم تحت رعاية وسلطة الأمر المنحدة وذلك نتيجة لما ينتج من الحروب الأهلية من أزمات إنسانية تسنز مرصرة التدخل، ومن ثم التدخل هنا يكون تدخلًا منعقد الأطراف بموافقة الأمر المنحدة، ومحيداً لوقف القتال وتحقيق الاستقرار والسلام. إلا أن الأهداف الإنسانية للتدخل لحماية المواطنين المعرضة حياتهم للخطر قد تبرر التدخل المنحاز لأحد أطراف الحرب الأهلية والصراع المسلح الداخلي، بل وقد تبرر استخدام القوة المسلحة لعقاب مخترقي الاتفاق وحماية المواطنين. وفي هذا الإطار أسس ميثاق الأمر المنحدة على وضع إطار لتواعد التدخل لأغراض إنسانية وأسس اتفاقية الإبادة الجماعية عام 1948.

كما يجب التأكيد على أهمية الدور الذي يلعبه الطرف الثالث عبر وسائله المختلفة في الحد من المخاوف الأمنية لدى الجماعات المتصارعة على المدى القصير.

* يتضمن ميثاق الأمم المتحدة مادتين متناقضتين فيما يتعلق بالتدخل في الحرب الأهلية مما يجعل المجتمع الدولي متردداً في قرار التدخل في الحرب الأهلية. ففي المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، يتم التأكيد على مهمة ودور الأمم المتحدة في تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان. أما المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد على أهمية حفظ حقوق السيادة الوطنية للدول كمبدأ منظم للنظام الدولي. ومن ثم تعتبر هاتين المادتين إحدى القيود التي تفرض على تدخل الأمم المتحدة أو الدول لأغراض إنسانية.

كما ينوقف جناح دور الطرف الثالث في أداء مهامه على مدى مُنعمه بالمصداقية لدى أطراف الصراع الداخلي وكذلك مدة الالتزامات المفروضة على الأطراف المتصارعة، كذلك مدي جناح قوات حفظ السلام في أداء مهامها. فدور الطرف الثالث على المدى القصير هامر في التخفيف من حدة المخاوف الأمنية لدى الجماعات والنشأوات الخاصة فيما بعد عمليات نزع السلاح من الذي سيهمن على السلطة المركزية ولمواجهة هذه القضايا يقوم الطرف الثالث بدوره في المساعدة على استقرار عملية السلام على المدى القصير.

الفرضية هنا: مفاوضات النسوية أكثر عرضة للاستقرار إذا كان هناك أحكام لإنفاذ دور الطرف الثالث.

إن النيار الليبرالي يفترض أن عدم تحديد نوايا العدو الحالية والمستقبلية هي أكبر المعضلات الأمنية التي توجد على المستوى الدولي وتهدد وقد تحبط أية مفاوضات للنسوية للحروب فيما بين الدول. فعلى المستوى الدولي والواقع الدولي يفترض أنصار هذا النيار أن الدول تسعى فقط للبقاء ومن ثم تعمل على تعظيم فرص الأمن الخاص لها؛ إلا أن المنافسة فيما بين الدول فيما يتعلق بالأمن تعمل على رفع درجة احتمالية الأسباب التي قد تبرر احتمالية الاعتداء على الدول الأخرى، ولا توجد دولة لديها معلومات مؤكدة أنها غير مستهدفة من قبل الدول الأخرى. هذا فضلاً عن نوايا الدول غير ثابتة، فالتحالفات تختلف ومصالح الدول تختلف من فترة لأخرى، ومن ثم فإن النوايا والمصالح تتغير مع مرور الزمن.

أما على مستوى الحروب الأهلية والداخلية فإن الأمر يصبح أكثر عمقاً، وتوجد العديد من التحديات التي تعتبر أكثر عمقاً لتحقيق الاستقرار والسلام، حيث تتطلب عملية النسوية في نزع السلاح وحل القوات المسلحة للجماعات المتصارعة. كما أنه على مستوى الحروب الأهلية، فهناك صعوبة في تحديد نوايا الأطراف المتصارعة تجاه بعضها البعض.

في حال نجاح مفاوضات التسوية السلمية للحروب الأهلية فإنها تواجه بتحديات وعوائق تتمثل في تحديات وعوائق عسكرية وأخرى سياسية.

المطلب الثالث: معوقات/تحديات التدخل في المنظور الليبرالي

عقب استعراض فرض النظرية الليبرالية ودوافع التدخل، فإنه يجب التعرف لمعوقات وتحديات التدخل من قبل الطرف الثالث لتحقيق السلام الداخلي والتي يمكن تناولها في إطار محورين هما:

التحديات العسكرية⁽¹⁾؛ في حال نجاح مفاوضات التسوية السلمية للحروب الأهلية فإنها تواجه بعائتين فيما يتعلق بنزع السلاح من الجماعات المنصارعة والمنحاربة، والقدرة على إدماج قواتهم السابقة في قوة عسكرية موحدة للدولة ككل.

1. تردد الجماعات في النخلي عن قدرتهم العسكرية والنخلي عن سلاحهم. إذ أن ذلك سيؤثر على كل من قدرتهم في الدفاع عن النفس، وقدرتهم على استخدام أو التهديد باستخدامه لإجبار الطرف الآخر على الالتزام بتطبيق الاتفاق في حال عدم اختراقه. وهو ما يجعل هناك إمكانية للخداع ونقض الاتفاق من قبل الطرف الآخر، ومن ثم فإن النخلي ونزع السلاح من الأطراف المنحاربة من الأطراف المنحاربة يُعرض أحد الأطراف ليصبح ضحية الهجوم من قبل الطرف الآخر. لذلك فإن لم توجد ضمانات قوية في الحفاظ وحماية الأطراف المنصارعة التي ينزع السلاح منها، تؤدي إلى عودة الصراع والقتال والحرب بصورة أكبر من حيث شدة الصراع والحرب. وهو ما يتطلب ضرورة تدخل طرف ثالث وإجبار جميع الأطراف على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق.

(1) Alexander B. Downes, "The Problem with Negotiated Settlements to Ethnic Civil Wars", *Security Studies*, 13, no. 4 (summer 2004), PP: 238-239.

2. هذا بالإضافة إلى ضرورة ابتكار مفاوضات الشوية شكلاً مقبولاً لدى طرفي الصراع الداخلي لكيفية خلق جيش وقوات عسكرية موحدة للدولة يشارك فيها جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق. وفي حال عدم مشاركة أحد أطراف الصراع الداخلي في القوة العسكرية الموحدة فإن ذلك سيؤدي إلى استمرار العداء وعودة بصورة أقوى، كما أنه في حالة عدم الاندماج فإن القوات غير المشاركة تعمل على استعادة انتمائها الاثنية والعرقية العابرة للإقليم ومن ثم إمكانية تكوين نواة جديدة لقوتهم، وتجدد الصراع المسلح واحتمالية تحول الموقف إلى التقسيم خاصة في حالة الحروب الإثنية والعرقية. وبالتالي وفقاً لما سبق؛ لا بد من ضمان المشاركة والاندماج وهذا ينبر من خلال تدخل طرف ثالث لضمان تنفيذ بنود الاتفاق واندماج جميع الأطراف في القوات العسكرية الموحدة للدولة.

التحديات السياسية؛ قد تبدو الشوية السلمية للحروب الأهلية أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بالسعي نحو تحقيق التوازن والمشاركة السلطة فيما بين الجماعات المتصارعة عبر المؤسسات وزيادة مستوى الديمقراطية. وذلك بضمان مشاركة جميع أطراف عملية السلام في السلطة سواء عبر التمثيل النسبي في السلطة أو الحكم الذاتي أو تطبيق النظام الفيدرالي. وهذه تعتبر إحدى السبل لحل المعضلة الأمنية وتخفيف حدة المخاوف الأمنية بين الجماعات المتصارعة، ووضع قيود لاستخدام القوة، وضمان توزيعها فيما بين الأطراف المتصارعة سابقاً. إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة؛ إذ أن عدم الثقة في نوايا الأطراف المتصارعة، إزاء بعضهم البعض مما يزيد من الأمر صعوبة في حال تنفيذ بنود الاتفاق⁽¹⁾ وهو ما يتطلب ضرورة تدخل طرف ثالث يضمن الحفاظ على مصالح جميع الأطراف وتحسين النوايا خاصة في مرحلة التحول الديمقراطي، خاصة وأنه في بداية هذه المرحلة تزداد المخاوف من قبل الأطراف غير المشاركة في السلطة.

(1) Ibid, PP: 239-243.

ختاماً؛ فإن النظرية الواقعية تعطي أولوية وأهمية خاصة لدور الطرف الثالث والمعضلة الأمنية في عملية استقرار عملية السلام والنسويات السلمية عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراعات المسلحة والمساعدة على عدم عودة الأطراف الداخلية لاستخدام العنف مرة أخرى على المدى القصير. كما أنها تعطي أولوية للعوامل والظروف الخارجية وتأثيرها على الصراع وتحقيق واستمرار عملية السلام عقب انتهاء الصراع المسلح والحرب الأهلية وذلك دون التركيز وإعطاء أولوية للقضايا المتعلقة بأطراف الصراع الداخلي والعمل على تغيير إدمراكاتهم على عكس النظرية الليبرالية التي تركز على المدى الزمني الطويل في تحقيق الاستقرار والسلام عقب انتهاء الحرب الأهلية وذلك عبر إعطاء الأولوية لقضية التحول الديمقراطي والديمقراطية والنحرص الاقتصادي. وكذلك اعطا أولوية للأطراف الداخلية والعمل على تحسين الإدراك لديهم والظروف الداخلية وبناء المؤسسات على أسس ديمقراطية.

الفصل الثاني: دور الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية

تناولنا في الفصل السابق التمييز بين مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به، باعتبارها من المفاهيم المستحدثة في تسعينيات القرن العشرين، وارتبط هذا المفهوم بالأمم المتحدة بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في بداية تسعينيات القرن العشرين والمعنون بـ "أجندة السلام" كما سبق وذكرنا في الفصل السابق، ومن ثم فإن عملية بناء السلام ترتبط بالأساس بدور الأمم المتحدة، ومن هنا يتناول هذا الفصل دراسة لدور الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية وذلك في إطار ثلاثة مباحث لتوضيح هذا الدور المهم الذي تقوم الأمم المتحدة به في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية أو الصراعات المسلحة الداخلية بصفة عامة، قبل تناول دورها بالتفصيل بالخطيق على حالة السلفادور.

وبناءً على ما سبق يتبع هذا الفصل في إطار ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول، الأساس القانوني لتدخل الأمم المتحدة في بناء السلام. ويتناول المبحث الثاني، آليات وأشكال تدخل الأمم المتحدة لبناء السلام، وأخيراً، يتناول المبحث الثالث من هذا الفصل، تقييم أداء الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.

ومن ثم يتناول هذا الفصل عبر ثلاثة مباحث الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المتمثلة في الآتي:

- ما الأساس القانوني لتدخل الأمم المتحدة لبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية؟
- ما آليات تدخل الأمم المتحدة لبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية؟
- ما مدى فاعلية ونجاح الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية؟ وما التحديات التي تواجه نجاح دورها في بناء السلام؟

المبحث الأول: الأساس القانوني لندخل الأمر المنحدة لبناء السلام

يتناول هذا المبحث الأساس القانوني لندخل الأمر المنحدة لبناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية. إن أحد الأهداف الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هو إرساء دعائم السلم والأمن الدوليين، وينص ميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن العديد من الآليات التي تتيح إمكانية تحقيق هذا الهدف، ومع التغيرات والتطورات التي شهدتها وما زال يشهدها المجتمع الدولي فإن الأمر المنحدة تعمل دائماً على تطوير طرق عملها وآليات إدارتها للأزمات الدولية بما يتواءم مع التغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي، وهو ما أسفر عن قيام الأمر المنحدة ببنية مصطلحات ومفاهيم جديدة منغلقة بإرساء السلم والأمن الدوليين ودمجها في إطار عملها، ومن أبرز هذه المفاهيم التي تم استحداثها هي مفهوم بناء السلام **Peacebuilding**، وهذا المفهوم منغلقة بمحلة ما بعد انتهاء الصراعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية، وهو ما يثير إشكالية العلاقة بين الندخل الدولي ومبدأ السيادة الوطنية ذات الصلة بنشأة الدولة القومية الحديثة.

مما يتطلب ضرورة تناول بداية الأساس القانوني لندخل الأمر المنحدة لبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراعات المسلحة الداخلية لما لها من ارتباط وثيق بمبدأ السيادة الوطنية. وفي هذا السياق يتم تناول ذلك في إطار ثلاث نقاط هي: مفهوم الندخل والحروب الأهلية، والندخل الدولي ومبدأ السيادة الوطنية بصفة عامة، ثم إشكالية العلاقة بين الندخل الدولي لبناء السلام ومبدأ السيادة الوطنية وكيفية معالجة الأمر المنحدة لهذه الإشكالية.

المطلب الأول: التدخل الدولي والحروب الأهلية:

شهدت الفترة الحالية ارتباطاً واضحاً بين الحروب الأهلية والتدخل الدولي وتعالق الأصوات والدعوات في السنوات الأخيرة لتدخل الأمم المتحدة في العديد من الحروب الأهلية بصفة خاصة في تسعينيات القرن العشرين، وإن كان ذلك لا ينفي التدخل الدولي في الحروب الأهلية في المراحل الزمنية السابقة، ولكن انتشار التدخل الدولي في الحروب الأهلية في العصر الراهن يعود إلى انتشار ظاهرة الحروب الأهلية لحل محل الحروب الدولية حيث إنه مع نهاية الحرب الباردة اعتقد الباحثون وعلماء السياسة أنه قد بدأ عصر السلام إلا أنه في تسعينيات القرن العشرين شهد زيادة أعداد الحروب الأهلية على المستوى العالمي، ففي تسعينيات القرن العشرين بدأت ما لا يقل عن 31 حرباً أهلية جديدة، ففي عام 1999 استمرت 25 حرباً أهلية، وبمقارنة هذه الفترة بفترة سبعمائة وستينيات القرن العشرين التي أظهرت بداية 19 من 25 حرباً أهلية، وقد اعتقد العديد أن ذلك بسبب بزوغ نظام دولي جديد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي⁽¹⁾، هذا بالإضافة إلى وجود أعداد للحروب الأهلية وتدايها على الأوضاع الإقليمية والدولية بل وتهديدها للسلام والأمن الدوليين، كما يعود ذلك إلى ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وانحسار مفهوم السيادة الوطنية وتنامي مفهوم العولمة بأن العالم أصبح كالتربة الصغيرة وهو ما يتناول المطلب الثاني من ذات المبحث. وبالتالي كانت هناك حاجة لتطوير دور الأمم المتحدة في التدخل وتقديم المساعدة في العديد من الصراعات الداخلية انطلاقاً من دورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين. فتدخل الأمم المتحدة يأخذ العديد من الأشكال والتي تُعرف بحفظ السلام فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في الفصلين السادس والسابع على كيفية التعامل مع النزاعات الداخلية لحفظ السلم والأمن

(1) James D. Fearon, and David D. Laitin, "Ethnicity, Insurgency, and Civil War", *The American Political Science Review*, Vol. 97, No. 1, 2003, 77.

الدوليين. فقد نص الفصل السادس على كيفية التعامل في حالة الشوئية السلمية وإعطاء مجلس الأمن الحق في التحقيق وإرسال بعثات مراقبة لوقف إطلاق النار ومبعوثين دبلوماسيين، وتبني جهود المساعي الحميدة. أما الفصل السابع من الميثاق فقد أعطى مجلس الأمن الحق في فرض عقوبات اقتصادية وذلك كما نصت عليه المادة 41 من الفصل السابع، وكذلك الحق في اتخاذ إجراءات جوئية أو خريية أو من خلال قوات على الأرض كما تستدعي الضرورة لحفظ أو استعادة السلم والأمن الدوليين وذلك كما نصت عليها المادة 42 من الفصل السابع. ومن ثم كما هو واضح ينبر دائماً استخدام الوسائل الدبلوماسية وينخذ الفصل السادس طريقته في جميع الحالات ثم ينخذ الفصل السابع طريقته. وهو ما يمكن ترجمته إلى مصطلحات الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، مفاوضات الشوئية، وحفظ السلام، إلى استمرار مفاوضات حفظ السلام ما بعد انتهاء الصراع، ثم العمل على تطوير دور الأمم المتحدة في المساهمة في بناء المؤسسات الداخلية وحل جذور الصراع وعدم العودة لحالة الصراع مرة أخرى (بناء السلام).

ووفقاً لما سبق وانتشار ظاهرة التدخل الدولي في الحروب الأهلية فإن ذلك يتطلب تأصيلاً نظرياً لمفهوم التدخل من ناحية، وعلاقته بالحروب الأهلية وتدويلها من ناحية أخرى وهو ما سيتناولها هذا المطلب.

يبدو ظاهرياً أن من السهولة دراسة العلاقة بين التدخل الدولي والحروب الأهلية، إلا أن هناك صعوبات تواجهنا عند تناولنا لهذه العلاقة تتعلق بدراسة المفاهيم وتأصيل تلك العلاقة. فيما يتعلق بمفهوم التدخل فهو كغيره من المفاهيم الإنسانية التي تشتمل بطابع عدم الوضوح والغموض، ومن ثم هناك من يوسع هذا المفهوم وهناك من يضيق منه. فيما يتعلق بالتدخل فهناك من يوسع من مفهوم التدخل حيث يعتبر أنصار هذا الاتجاه أن التدخل هو أي فعل يمكن أن يؤدي إلى التأثير على شؤون الدول الأخرى

وهذا الاتجاه من المفهوم ليشمل عدم التدخل ذاته بالتدخل في بعض الأحيان، واتجاه آخر يضيق من المفهوم إذ يقص التدخل على العمل الإكراهي من قبل الدول في شؤون الدول الأخرى، وهذا الاتجاه يتخذ من العمل العدائي والإكراهي أساساً للتدخل، وكذلك عدم موافقة الأطراف الداخلية على التدخل⁽¹⁾.

وبناءً على ما سبق لا يمكن الاعتماد على أو تبني أي من الاتجاهات السابقة لتعريف التدخل الدولي حيث يشوب كل منهما أوجه قصور وينسب كلاهما بعدم الدقة.

إلا أنه يمكن تبني مفهوم "جيس ن روزنو" والذي قدمه في مؤتم عن التدخل والدول النامية والذي عُقد في نوفمبر 1967 تحت رعاية جمعية برنسون للقانون الدولي والذي عرفه بأنه "سلوك أحد الفاعلين الدوليين تجاه آخرين في محاولة لتغيير السلوك"⁽²⁾.

ويعتبر هذا التعريف الأقرب للتطبيق حيث إنه يميز بين التدخل والسياسة الخارجية من ناحية، وكذلك لا تخلط بين التدخل والاستعمار، وأخيراً، لا يتناول البحث في أسباب التدخل مما يسهل عملية القياس والتطبيق.

ولم تخل هذا التعريف من النقد إذ أنه استبعد أعمالاً تعتبر من صميم التدخل كتقديم المساعدات الخارجية والأساليب الأخرى الأكثر ارتباطاً بالقوى الناعمة والدبلوماسية التي تمارسها الدول حيال الدول الأخرى. إلا أن التعريف السابق يمكن القول إنه فرق بين التدخل كظاهرة تجريبية ومفهوم تحليلي، إذ أن التدخل كظاهرة تجريبية تُعد أوسع نطاقاً من التدخل كمفهوم تحليلي.

(1) لمزيد من التفصيل انظر: أحمد يوسف أحمد، "الدور المصري في اليمن (1962-1967)"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1978، ص ص 8: 11.
(2) المرجع السابق، ص 14.

وفي ذات الإطار الخاص بالنأصيل النظري للندخل الدولي، خاصة في ظل استمرار الجدل حول مشروعية عمليات الندخل الدولي في الحروب الأهلية التي تصاعدت في حقل العلوم السياسية في الآونة الأخيرة. فقد ارتبط لهذا المفهوم مفهوم مسؤولية الحماية الذي أيضا ثار الجدل حول مشروعيتها كتقليد دولي وسينرتاوله في المطلب الثالث من هذا المبحث.

فعند البحث في التحديات والعقبات التي تحول دون الندخل القانوني للأمم المتحدة في الحروب الأهلية نجد أنها تتمثل في هيكل الأمر المتحدة المنعلق بدعم تدخلها في الندخل السريع والحاسم، وكذلك حق النقض (الفيتو) الذي يقوض من عمليات الندخل، كما أن العمل الدبلوماسي قبل الندخل العسكري يُعد عملاً بطيئاً نسبياً، كما أن الندخل السياسي يُعد ذا كلفة عالية. هذا فضلاً عن أن الندخل يختلف من حالة لأخرى ليس فقط في المدى أو الكفاءة ولكن أيضاً في الجدال والرأي العام. فهناك بعض التدخلات الدولية: (ليبريا، العراق، هايتي، سيراليون، وتيمور الشرقية) أكثر جدلاً، بينما حالات أخرى مثل: (الصومال، رواندا، البوسنة)، كانت محل انتقاد وأقل نمويلاً، وسيئة التنفيذ، وذات تصور خاطئ⁽¹⁾.

وإرتباطاً بما سبق فإن للمنظمات الدولية أهدافاً في تسوية المنازعات سلمياً، تتعلق هذه الأهداف بمسائل الأمن والدفاع (وهي أهداف سياسية)، وأهداف تتعلق بقضايا التنمية والرفاهية والتي تتحقق بتدعيم التكامل الوظيفي بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. ولكن الخلاف الرئيسي بين الباحثين يعود إلى تحديد الأولوية في هذه الأهداف هل المسائل الأمنية والدفاعية أم مسائل الرفاهية وقضايا التنمية. ففي حين يرى البعض أن الأهداف المباشرة التي تتحرك من خلالها المنظمة الدولية هي تلك الأهداف المتعلقة بدافع الأمن وتسوية وفض المنازعات بصورة سلمية (المدرسة الواقعية)، أما قضايا

(1) Gareth Evans, and Mohamed Sahnoun, "The Responsibility to Protect", *Foreign Affairs*, vol. 8, No. 6, 2002, P: 100.

الشمية والر فاهية الاقتصادية تُعد هدفاً ثانوياً يمكن إدراجه تحت الهدف الأعم والأشمل وهو الخاص بدافع الأمن.

أما الفريق الآخر من الفقهاء فيؤكد على أهمية الأهداف غير السياسية للمنظمة الدولية أي التي لا تنصل مباشرة بدافع الأمن ومقتضياتها (المدرسة الليبرالية)، إذ أن اعتبارات الشمية ومنطلقاتها ينبغي أن تسنحذ على جل اهتمام التنظيم الدولي.

إلا أنه يصعب على المنظمة الدولية (الأمر المنحلة) الفصل بين الأهداف السياسية وغير السياسية حيث الارتباط الوثيق فيما بينهما، حيث إن نشاط المنظمة الدولية في المجالات غير السياسية هو في حد ذاته عمل سياسي أو على الأقل تحقيقه على المدى البعيد. فقدرة المنظمة الدولية على إنجاز أهدافها السياسية يمكنها فيما بعد من إنجاز الأهداف غير السياسية المتعلقة بالر فاهية الاقتصادية والشمية⁽¹⁾.

(1) لمزيد من التفصيل انظر: أحمد محمد حسن رشيد، "الحرب الأهلية اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية (1975-1977)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1980، ص ص 2-5.

المطلب الثاني: التدخل الدولي ومبدأ السيادة الوطنية:

يُعد مبدأ المساواة في السيادة، ومبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول من المبادئ التي أُكِّد عليها ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من عدم اعتماد الميثاق لتعريف محدد لمبدأ السيادة الوطنية والذي طرأ عليه العديد من التطورات نتيجة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونتائج العولمة أدت إلى ضيق مفهوم السيادة، إلا أنه ما زالت السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من المبادئ الرئسية القائم عليها ميثاق الأمم المتحدة وقرارات جميع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة. وبالتالي يتطلب هذا الأمر تناول مفهوم السيادة الوطنية والتطورات التي طرأت عليه، وكذلك مفهوم التدخل الدولي تمهيداً لتناول إشكالية العلاقة بين مبدأ التدخل الدولي لبناء السلام ومبدأ السيادة الوطنية.

فيما يتعلق بمفهوم السيادة الوطنية، يرتبط مفهوم السيادة بظهور الدولة القومية الحديثة عام 1648 ومعاهدة وستفاليا التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا التي استمرت ثلاثين عاماً. ويُقصد بالسيادة: "حق الدولة في ممارستها وظائفها وصلاحياتها واختصاصاتها داخل إقليمها القومي دون تدخل من أية دولة أخرى"⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بمبدأ السيادة والأمم المتحدة والتدخل الدولي فقد نص ميثاق الأمم المتحدة صراحة في مادته الثانية في الفقرة الأولى (1/2) على: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"⁽²⁾، كما تنص الفقرة السابعة من نفس المادة على: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقضي الأعضاء أن يعرضوا مثل

(1) <http://www.merzougui.net/portail2/forum.php?action=vfc&id=23>

(2) ميثاق الأمم المتحدة، المادة الثانية- الفقرة الأولى.

<http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html>

هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يتخلل بنظير القمع الواردة في الفصل السابع.⁽³⁾ إلا أنه في هذه الفترة تم وضع قيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول استناداً إلى اتخاذ تدابير الردع والقمع اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق الذي يؤكد على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية واحترام مبدأ السيادة صدرت العديد من القرارات من قبل أجهزة الأمم المتحدة ومن ضمن هذه القرارات على سبيل المثال: إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2131) عام 1965؛ وإعلان مبادئ القانون الدولي المنصته بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الصادر بقرار الجمعية العامة رقم (2625) عام 1970، وقرارات الجمعية العامة، أرقام 523 (د-6) بتاريخ 12 يناير 1952، و626 (د-7) بتاريخ 21 ديسمبر 1952⁽¹⁾، وغيرها من القرارات ذات الصلة والتي تؤكد على مبدأ السيادة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن ثم فإن الأساس في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة قائم على مبدأ السيادة والمساواة بين الدول في السيادة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. إلا أن مفهوم السيادة قد طرأ عليه العديد من التطورات نتيجة التطورات الخاصة بمسئول النظور العلمي والتكنولوجي وهو ما يُعرف بالهولمة - اعتبار العالم قرية صغيرة ونماهي الحدود - والتي جعلت العديد من المشاكل الداخلية

(3) المرجع السابق الفقرة السابعة من نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

<http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html>

(1) لمزيد من التفصيل انظر: فتوح أبو دهب هيكل، "التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص 17. وكذلك انظر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في دولة ما تؤثّر على استقرار وأمن الدول المجاورة وقد تؤثّر على الأمن الإقليمي والدولي وهو ما يتطلب معالجة دولية للمشاكل الداخلية التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين.

وينقلنا هذا الأمر إلى العوامل التي أثرت على مفهوم السيادة التقليدي والتي تتعلق بهيكل النظام الدولي، وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات التي أفرزت ظاهرة العولمة التي سبق أن أشرنا إليها.

فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي، فلم تعد الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، ولكن ظهر العديد من الفاعلين الدوليين المؤثرين في العلاقات الدولية، مثل الشركات متعددة الجنسيات التي لها العديد من الأفرع في العديد من دول العالم والتي على سبيل المثال تحقّق أكبر 50 شركة صناعية متعددة الجنسية عائدات سنوية تفوق الناتج القومي لـ 131 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة⁽²⁾ والمنظمات الدولية غير الحكومية، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات، فضلاً عن بعض الأحزاب مثل حزب الله في لبنان.

ومن ناحية أخرى فقد أدت ثورة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات إلى التأثير السلبي على مفهوم السيادة الوطنية بمفهومها التقليدي والذي تأثر بفعل ظاهرة العولمة التي نتجت من هذه الثورة والتقدم التكنولوجي، فقد أصبح العالم أشبه بالقرية الصغيرة، وأصبح هناك العديد من المشاكل عابرة الحدود والتي لم يعد تأثيرها فقط على الحدود الداخلية للدولة وإنما تعدى تأثيرها الحدود حتى أصبحت تلك القضايا الداخلية ذات أبعاد تهدد السلم والأمن الدوليين مثل: الاتجار في البشر، واللاجئين، والإرهاب، وغسيل الأموال، وغيرها من المشاكل الداخلية، هذا فضلاً عن بروز دور المؤسسات الدولية المتخصصة مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو وغيرها من المنظمات التي قد تفرض برامجها وشروطها من أجل الموافقة على

(2) فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص 19.

مشروعات فمثلاً صندوق النقد الدولي لا يقدم قروضاً إلا من خلال موافقة الدول المقترضة على شروط صندوق النقد الدولي ومنابعة الصندوق لتنفيذ الدولة المقترضة لأجندة الصندوق.

هذا إلى جانب ظاهرة النكثات الإقليمية والدولية مثل حلف شمال الأطلسي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي حيث تلزم الدول من خلال هذه الاتحادات والنكثات الدولية والإقليمية بعدة التزامات وسياسات يعين عليها اتباعها داخلياً مثل احترام حقوق الإنسان وسياسات مكافحة الإرهاب ومشكلة اللاجئين والحفاظ على البيئة والاحتناس الحراري وغيرها من الأمور.

ومن ثمّ وبناءً على ما سبق وفي إطار النظورات الدولية السابقة وتحديد ما يقع في صميم السلطان الداخلي للدول عرفَ معهد القانون الدولي في لاهاي في قراره الذي اعتمده في 1954 تعريف "المجال المحفوظ" بأنه: "ذلك الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مقيدة بالقانون الدولي"⁽¹⁾. وبالتالي ينقل هذا المجال كلما ازدادت التزامات الدولة الدولية والإقليمية.

ومن ثمّ، فهناك العديد من القواعد القانونية الداخلية ينمّر تدويلها والتزام الدول في العديد من الأمور إلى المنظمات الدولية والإقليمية ويُقصد بالتدويل هنا: "إخراج هذه المسائل القانونية من مجالها الوطني، ومعالجتها بالمجال الدولي، كنتيجة إما لعدم ملاءمة القواعد الوطنية لحل هذه المسألة، وإما لعدم قدرة الدولة القومية على علاج هذه المسائل بنفسها"⁽²⁾.

وبناءً على ما سبق؛ فقد أدت النظورات الدولية إلى أمرين مهمين هما⁽³⁾: الأول هو أن ما كان يُنظر إليه في الماضي، وحتى عهد قريب، على أنه مما يدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدولة، يشهد اليوم

(1) المرجع السابق، ص 22.

(2) هاشم بن عوض بن أحمد آل إبراهيم، "سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، الأردن، حزيران/يونيو 2013، ص ص: 53-54.

(3) احمد الرشيد، "ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية"، في: حسن نافعة، سيف عبد الفتاح (محررين)، العولمة: قضايا ومفاهيم، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000، ص 81.

حالة من النقل الكبير لمصلحة الاعتراف بدور أكبر للمجتمع الدولي، والأمس الآخر هو الزيادة المطردة في المساحة المشتركة بين دائرتي اهتمام كل من القانون الدولي والقانون الداخلي، والتي تشمل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتشريعات حماية البيئة، وقضايا التنمية، ومكافحة الإرهاب وأعمال العنف غير المشروعة. وهذا الأمر ينتقلنا مباشرة إلى مفهوم التدخل الدولي الإنساني والذي أصبح مصطلحاً مهماً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأكيد ميثاق الأمم المتحدة على قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصورة أساسية، ومن ثم تقييد حركة الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان وانتقال هذه المسألة من السياق الداخلي للدول إلى سياق دولي.

هذا وقد أعطى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي عنان" بعداً شرعياً للتدخل الإنساني عام 1999 في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي قال فيها: "إن المفهوم التقليدي للسيادة بات غير محقق لنظرات الشعوب في النزع خرياتها الإنسانية، ولو كانت الدول ذات السلوك الإجرامي تعرف أن حدودها ليست حصناً مطلقاً، وأن مجلس الأمن سينخذ إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، لما سارت على هذا المنوال من الإفلات من العقاب الذي يوفيه مبدأ السيادة"⁽¹⁾.

(1) فتوح أبو دهب هيك، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

المطلب الثالث: التدخل الدولي لبناء السلام ومبدأ السيادة الوطنية:

مع التطورات الدولية التي سبق أن أشرنا إليها في المحور السابق من هذا المبحث والتي أدت إلى تقلص مبدأ السيادة الوطنية بمفهومها التقليدي، وإلغاء الحدود بين الدول أصبحت الصراعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية محل اهتمام المجتمع الدولي لما لها من تأثير على السلم والأمن الدوليين، مما أعاد الاهتمام الأكاديمي والسياسي بدراسة تلك الصراعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية.

وفي ظل اهتمام الأمم المتحدة والأهداف القائمة عليها والمنمثلة في العمل على حفظ السلم والأمن الدوليين وطرح مفاهيم وآليات جديدة تحقيقاً لهذا الهدف، ومن أهمها تطوير حلقة حفظ السلام عبر قيام الأمين العام الأسبق للأمر المتحدة الدكتور/ بطرس بطرس غالي بطرح مفهوم بناء السلام كما سبق وفصلنا في الفصل السابق، فهناك أساس قانوني لتدخل الأمر المتحدة عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراعات المسلحة الداخلية لبناء السلام وعدم عودة الدول المعنية لحالة الصراع مرة أخرى، وكذلك عدم الاصطدام بمبدأ السيادة الوطنية الذي قامت على أساسه الأمر المتحدة ونص عليه ميثاق الأمر المتحدة في مادة الأولى كما سبق ووضحنا في المحور السابق.

وبناءً على ما سبق، فإن ميثاق الأمر المتحدة لم تتخو على مضامين لعمليات حفظ السلام وبناء السلام، الأمر الذي جعل الأساس والأسانيد القانونية مجالاً للجدل بين فقهاء القانون الدولي، فقد أرجع بعضهم الأساس القانوني لعمليات قوات حفظ السلام وبناء السلام إلى الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمر المتحدة، أي في حال عدم تسوية النزاع بعد استنفاد الوسائل السلمية التي نص عليها الفصل السادس ينم تشكيل عمليات حفظ السلام الدولية لتجنب الأعمال العسكرية بموجب الفصل السابع⁽¹⁾.

(1) بطرس غالي: الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع (115)، السنة (30)، القاهرة، يناير، 1994، ص12. كذلك انظر: عبد الصمد ناجي ملا ياس: الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، ع (23)، 2010، ص234.

فيما يرى الآخرون أن قوات حفظ السلام الدولية تستند في عملها إلى اختصاصات منظمة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف حفظ السلم والأمن الدوليين، ويعتبر مجلس الأمن الجهاز المسؤول عن هذا الهدف استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁾.

في ضوء الرأي الأخير يمكن استكمال التحليل القانوني بأن المادة (39) في الفصل السابع من الميثاق قد هيأت لمجلس الأمن مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين ومنحه سلطة اتخاذ أي إجراء يمكنه من أداء تلك المسؤولية، وقد يرى في نزاع ما تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتتخذ في عمليات حفظ السلام التدابير المناسبة لذلك.

على الرغم من تنامي وتعاقد تهديد الحروب والصراعات المسلحة الداخلية للسلم والأمن الدوليين، فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يكن يتناول الصراعات المسلحة الداخلية لما لها من تأثير على السلم والأمن الدوليين. إلا أنه وفي سياق تنامي الحروب الأهلية في ثمانينيات القرن العشرين وتعاقد حلها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين وهو ما يتطلب معالجة الأمر المنحدة لهذا الأمر، إذ أن المادة (34) من ميثاق الأمم المتحدة أعطت الحق للأمم المتحدة في التدخل في النزاعات المسلحة داخلياً حال تهديدها للسلم والأمن الدوليين وحال كونها مثل أحد مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين، وذلك في حال تعرض شعوب هذه الدول لانهاكات خاصة في حال وجود امتداد قبلي أو عائلي أو إثني عبر الحدود، كما هو الوضع في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مما يزيد من الأمر صعوبة وينحول من مجرد نزاع مسلح داخلي إلى نزاع مسلح عابر للحدود أي نزاع مسلح دولي بين الدول.

ومن هنا طوّرت الأمم المتحدة من آلياتها ووسائلها في مواجهتها وتسوية هذه النزاعات المسلحة الداخلية لعدم تحولها إلى نزاعات تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي على حد سواء.

(2) فرست سوفي: الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات المسلحة الداخلية وتسويتها، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013، ص161.

ترتبط عملية بناء السلام بمسحلتها ما بعد تسوية وإهاء الحرب الأهلية والنزاع المسلح مباشرة وهذه المرحلة قدرها بعض العلماء لفترة تمتد في العامين التاليين للصراع مباشرة للمرحلة اللاحقة للحروب الأهلية والنزاعات المسلحة. إذ أنه خلال الأعوام الأولى التالية لتسوية الصراعات المسلحة والحروب الأهلية تظهر التحديات الناتجة من الصراعات المسلحة، وكذلك فرص معالجتها بشكل قد لا توفره المراحل التالية في السنوات اللاحقة، فالقرارات والنوصيات التي يتم اتخاذها في هذه الفترة تحمل تأثيرات في عملية السلام على المدى البعيد والمتوسط من حيث استقرارها واستمرارها⁽¹⁾.

وهذا لا يعني أن بناء السلام يقتصر فقط على النزاعات المسلحة داخلياً ولكن أيضاً بين الدول، ولكن تختلف آليات ووسائل تطبيق هذا المفهوم في الحالتين (المحلي-الدولي). ومن الأنماط التي يمكن اتخاذها في تدابير بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة من إقامة مشروعات تعاونية مشتركة تربط بين أطراف النزاع المسلح.

وتختلف أدوات بناء السلام في إطار النزاعات المسلحة فتتمثل في أحكام القانون الدولي التي يمكن أن تعالج آثار هذه النزاعات كالمعاهدات المتعلقة بتنظيم السلاح أو الأحكام الخاصة بخل المسائل القانونية المتنازع عليها نتيجة تلك النزاعات، في حين نجد الأمم مختلفاً في النزاعات المسلحة محلياً حيث يكون الأمر فيه مزيج بين الجهود المحلية والدولية وذلك فيما يتعلق بإجراءات بناء السلام الداخلي In-Country Peacebuilding دون اقتصاص الأمر فقط على أحكام القانون الدولي⁽¹⁾.

وفي هذا السياق انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة داخل منظومة الأمم المتحدة يوكل إليها مهمة بناء السلام مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في يونيو 1992⁽²⁾، والذي جاء عقب إعلان الأمين العام

⁽¹⁾ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 2009/6/11، وثيقة رقم: S/2009/304-S/63/881

⁽¹⁾ Gareth J. Evans, "Cooperating for Peace: The Global Agenda for the 1990's and beyond", St. Leonards, NSW, Australian, Allen and Unwin, 1993, PP: 9-15.

⁽²⁾ Thomas J. Biersteker, "Prospects for the U.N. Peacebuilding Commission", The United Nations Peacebuilding Commission: Origins and Initial Practice, Disarmament Forum, 2, 2007, P: 39.

للأمم المتحدة الأسبق "أجندة السلام" في يناير 1992 والذي عرف فيه بناء السلام بأنه "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لنجنب العودة إلى حالة النزاع"⁽³⁾، كما تعززت فكرة إنشاء هيئات مستقلة خاصة ببناء السلام مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم عام 1998 حول أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والشمية المستدامة في أفريقيا والذي عرف ببناء السلام فيه بعد انتهاء الحرب الأهلية والصراع المسلح الداخلي بأنه "الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجاهدة المسلحة"⁽⁴⁾. ومع تحديد الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في تقريره 1992، 1998 مفهوم بناء السلام أصبح هناك أساس قانوني لدخول الأمر المتخذة في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية والصراع المسلح الداخلي، وذلك مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر عام 1992 (أجندة السلام).

إلا أنه لم تظهر جهود مفاوضات بناء السلام Peacebuilding Commission، ولم تكن ممارسة عملها إلا في إطار النزاعات المسلحة غير الدولية وهو ما يؤكد أن تصاعد حدة هذه النزاعات والحروب الأهلية كان أحد دوافع وأسباب تطوير عمل الأمم المتحدة لمواجهة أحيائها، ومن ثم ظهر مفهوم بناء السلام وتم تطوير الآليات الخاصة بتطبيقه في الأمر المتخذة. وفيما يتعلق بالنطاق الموضوعي وميادين تطبيق هذا المفهوم، ينضح أن هناك عدداً من الميادين الرئيسة التي يعمل من خلالها هذا المفهوم وهذه الميادين تدور حول تحقيق العدل والأمن والشمية الاقتصادية وذلك عبر آليات الأمم المتحدة وأجهزتها.

⁽³⁾ لمزيد من التفصيل انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 1992/6/17، وثيقة رقم A/4/277

⁽⁴⁾ لمزيد من التفصيل انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 1998، وثيقة رقم A/52/871-S/1998/318

وقد اتضح ذلك الاهنمام من خلال سعي ميثاق الأمم المتحدة لتكوين قوة عسكرية دولية كفيلة بمواجهة تهديد الأمن والسلام الدوليين، وهو ما يبدو واضحاً في نص المادة (43) من الميثاق وما تلاها من مواد حول إنشاء لجنة أركان الحرب والصلاحيات الممنوحة لها⁽⁵⁾.

لكن في ظل التغيرات التي شهدتها ويشهدها المجتمع الدولي بصورة متسارعة لم تكف الأمم المتحدة عبر أجهزتها المختلفة عن العمل على تطوير مفهوم الأمن الجماعي الذي لم يعد يقتصر فقط على الأبعاد العسكرية، وإنما أصبح ينضم أبعاداً إنسانية لم يسبقها واضعو ميثاق الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي ظهر جلياً في ديباجية الميثاق والتي تم التأكيد خلالها على ضرورة الالتزام بالحقوق الأساسية للإنسان، ودفع عملية التطور المجتمعي والتنمية قدماً، ورفع مستوى الحياة وغيرها من الإشارات التي تضمنها الميثاق في هذا الشأن⁽¹⁾.

وبالنسبة فإن تحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي يتطلب بعداً ينحصر معالجة المخاطر المرتبطة بالنزاعات المسلحة؛ بإعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية حيزاً أكبر من الاهنمام⁽²⁾.

وفي هذا الإطار تقوم الأمم المتحدة في إطار بناء السلام في عدة ميادين والتجاهات تتمثل في الآتي:

1. العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام العام وإرساء الأمن.
2. تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وفي حال كان النظام القضائي في الدولة المعنية منهكاً أو غير قادر على ممارسة مهامه يمكن هنا الاعتماد على ما يُطلق عليه "الحفاظ العدلية"

⁽⁵⁾ Nicoj.Schrijver, "The Future of The Charter of the United Nations, Max Plank Year Book of the United Nations Law, Vol. 10, 2006, P: 11.

⁽¹⁾ Anne Marie Slaughter, "Security, Solidarity, A Sovereignty: Themes of U.N. Reform", the American Journal of International Law, Vol. 99, July 2005, P: 619.

⁽²⁾ Brian Urquhart, "Security After The Cold War, United Nations", Devided World", Oxford University Press, Britain, 1993, P: 97.

وهي عبارة عن قوانين نموذجية تعدها هيئات دولية، وتستخدم في مثل هذه الحالات حتى يتم تجاوز هذه المرحلة.

3. دعم وتعزيز عودة المؤسسات الشرعية في الدولة.

4. تعزيز الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك ضمان عودة النازحين واللاجئين وإعادة توطينهم⁽³⁾. كذلك حل المشكلات القانونية المتعلقة بالملكية واستعادة اللاجئين العائدين لممتلكاتهم، وتوفير هوية الأوضاع اللازمة لضمان استقرارهم⁽⁴⁾.

5. العمل على إرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية، إذ يجب أن تتضمن تشجيع النمو الاقتصادي، وإعادة إيجاد الأسواق والتنمية المستدامة، كما يشمل ذلك وضع حد للعقوبات الدولية التي قد تكون مفروضة مسبقاً على الدولة حال استيفائها للمتطلبات اللازمة لرفعها⁽⁵⁾. وبالرغم من اختلاف مجال عمليات حفظ السلام النابعة للأمر المنحدرة عن مجال عمليات بناء السلام، فإن التطور الذي شهدته طبيعة هذه القوات جعلها مؤهلة للقيام والمساهمة في إنجاز مهمة بناء السلام. فقد كانت هذه العمليات مفهومها التقليدي Traditional Peacekeeping تقتصر على الفصل بين الأطراف المتصارعة، إلا أنها اكتسبت طابعاً جديداً متعدد الأبعاد تحت مسمى قوات حفظ السلام متعددة الأبعاد Multi-dimensional Peacekeeping وذلك وفقاً لما يفرضه مجلس الأمن.

وهو ما مكّنها من إنجاز بعض مهام عملية بناء السلام التي تتطلب نوعاً من التخصص الذي تمتلكه هذه القوات لارتباطها بخوالب عسكرية وأمنية تتمثل في الآتي:

1. معالجة مسألة نزع السلاح والنسريح وإعادة الإدماج

(3) "United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines", United Nations, Department of Peacekeeping operations- Department of field support, 2008, P: 25.

(4) لمزيد من التفصيل انظر: تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول مسئولية الحماية، ص 44.

(5) المرجع السابق.

:Disarmament, Demobilization and Reintegration (DDR)

وهي عبارة عن برامج يثمر تطبيقها على الصعيد الوطني بهدف إعادة إدماج الفئات المسلحة التي كانت طرفاً في النزاع في المجتمع بعيداً عن صنفهم كمقاتلين سابقين، وذلك بما تمتلكه هذه القوات من خبرة فنية تتطلبها هذه العملية، وبدون هذه البرامج قد ينحول هؤلاء إلى منظمات ترعي الجريمة المنظمة أو تشكيل معارضة مسلحة تهدد ما تم إنجازاً من استقرار، ناهيك عن ضرورة إعادة تنظيم القوات المسلحة الوطنية وكذلك الشرطة الوطنية من جديد وبشكل يتناسب والمرحلة التي يقبل عليها المجتمع.

2. نزع الألغام.

3. إصلاح القطاعات الأمنية والمساعدة في تعزيز نش سلطات الدولة.

4. المساعدة في تسيير العمليات الانخائية⁽¹⁾.

وكما هو واضح فإن الهدف الرئيس من هذه النشاطات والأنشطة التي سبق ذكرها هو تمكين الدولة من استعادة قدرتها الذاتية في إدارة شؤونها وعدم الإقصاء لأي من أطراف النزاع المسلح فضلاً عن نقل الصراع من ساحة القتال المسلح إلى الصراع السياسي في العملية الانخائية واستبعاد عمليات العنف. كذلك مساعدة الفئات الأكثر تضرراً من آثار النزاع المسلح مثل الأطفال والنساء والتأسيس لعملية التثمين الشاملة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع والنزاع المسلح، وذلك من خلال العمل مع شركاء الأمر المنحدرة في هذه المرحلة سواء منظمات إقليمية أو دولية أخرى منحصصة، وإعطاء أهمية لدور المجتمع المدني والسلطات المحلية في الدولة. وبالتالي فهذه المرحلة التالية لانتهاء الحرب الأهلية تتمثل في مرحلة مهمة لتحقيق شراكة حقيقية بين المجتمع الدولي والمحلي خاصة المجتمع المدني الذي يولي مفهوم بناء السلام أهمية كبيرة.

(1) United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines, Op.Cit, P: 26.

مما سبق يمكن استنتاج أن بناء السلام هي عملية متعددة الأبعاد سواء من حيث الأطراف المتخضطة (محلية أو دولية) أو من حيث المجالات التي تعمل فيها مثل مجالات العدل وإصلاح القطاع الأمني وإرساء أسس عملية الشمية والحكم الرشيد وسيادة القانون.

كجزء من نخت الأساس القانوني لندخل الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية فإنه لا بد من تناول آليات الأمر المنحدة في بناء السلام والتي يمكن تناولها في جزئين هما:

- طبيعة الدور الذي تقوم به الأمر المنحدة في هذا الشأن.

- الأجهزة التي اسندتها الأمر المنحدة لإجاز مهمة بناء السلام.

وفي إطار معالجة إشكالية العلاقة بين مبدأ السيادة الوطنية والندخل لبناء السلام، خاصة أن معظم المجالات التي تهمها الأمر المنحدة في إجراءات بناء السلام هي مجالات تعتبر من صميم الشأن الداخلي للدولة خاصة تلك المتعلقة بتأهيل المؤسسات السياسية وتنظيم العملية الانتخابية فضلاً عن الجانب الاجتماعي والاقتصادي الذي تنطرق إليه الأمر المنحدة.

جدير بالذكر أنه ينم الحكم على مدى مشروعية أعمال الأمر المنحدة في ضوء مبدأ عدم الندخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وفقاً لما ورد في نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمر المنحدة (7/2)، وهذا المبدأ يعتبر المبدأ الذي أرست عليه الأمر المنحدة مبادئها الأخرى التي تنحرك وتتخذ قراراتها على أساسها. وبالتالي تواجه الأمر المنحدة صعوبة في أداء مهامها فيما يتعلق ببناء السلام خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في ظل وجود مبدأ عدم الندخل في الشؤون الداخلية⁽¹⁾.

هذا ولا يمكن اعتبار ندخل الأمر المنحدة في مجال بناء السلام تدخلاً غير مشروع لعدة أسباب هي:

(1) حسام هندراوي، "التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي"، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1994، ص

1. أن ممارسة الأمر المتخذة لمهام بناء السلام عبر لجنة بناء السلام هي بالأساس ذات طبيعة استشارية، وبالتالي فإن قراراتها ليست إجبارية أو إلزامية، ينمى فرضها على الدولة المعنية - التي تمس بحلته بناء السلام عقب انتهاء الصراع الداخلي المسلح أو ما يُسمى بالحرب الأهلية، فضلاً عن أن تنوع أعضاء لجنة بناء السلام؛ كما سيرد تفصيلاً فيما بعد، واتساعها يُعطي قيمة لثوبياتها.

2. يركز عمل الأمر المتخذة بالأساس في بناء السلام على أساس التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية وعبر الوطنية وتجعل ما يُطلق عليه مبدأ الملكية الوطنية National Ownership، له الأولوية ويشير هذا المبدأ إلى أن السلطات الوطنية، حتى وإن كانت انفعالية فهي صاحبة الاختصاص الأصيل في معالجة القضايا الداخلية، ومن ثم لا ينمى فرض شروط أو إجراءات إجبارية من سلطات خارجية وإنما السلطات المحلية هي التي تتخذ القرارات وتقوم بالإجراءات اللازمة لإرساء السلام الداخلي وإعادة مؤسسات الدولة.

ولكن تكمن المشكلة في مدى تأثر هذه السلطات المحلية بالنزاع المسلح الذي نشب في الدولة لفترة زمنية سواء كانت طويلة أو قصيرة. وفي حال تأثر سلطات الدولة ومؤسساتها سلباً بالصراع المسلح الداخلي والحرب الأهلية، فإن ذلك قد يكون عاملاً في عدم قدرة سلطات الدولة على الالتزام بالإجراءات اللازمة لتطبيق بناء السلام، ومن ثم تزداد احتمالات تجدد الصراعات المسلحة والحرب الأهلية مرة أخرى.

3. لا يمكن للجنة بناء السلام أن تباشر عملها بمبادرة ذاتية وإنما لا بد من موافقة الدول المعنية وإبداء رغبتها في المتول أمم لجنة بناء السلام من خلال طلبات المشورة التي تقدمها بإحدى السبل الآتية:
- تقديم الدولة المعنية طلب الحصول على مشورة من قبل مجلس الأمن.

- تقديم الدولة المعنية طلب الحصول على مشورة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما ينماشى مع ما جاء في نص المادة الثانية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة والذي يقضي بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يستطيعان اتخاذ الإجراءات حول أية حالة قيد النظر من قبل مجلس الأمن.

- تقديم طلبات الحصول على مشورة من الدول التي تم بظروف استثنائية من شأنها العودة إلى النزاع المسلح أو الحرب الأهلية دون أن تكون مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

- تقديم طلبات المشورة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة⁽¹⁾.

يعتبر تقديم طلب المشورة الذي تمارس بموجب لجنة بناء السلام مهامها دليلاً على قبول الدولة التي تشهد أو شهدت نزاعاً مسلحاً داخلياً أو حرباً أهلية بتدخل ومساعدة الأمم المتحدة في تسوية هذا الصراع المسلح الداخلي وأن الحرب الأهلية قد أُنهِكت وأُنهِكت قدراتها بما لا يمكنها بمفردها على حل وإنهاء هذا الصراع الداخلي. كما أنه يوضح توافق حد أدنى من قبول هذه المساعدة، ولا بد هنا أن تكون سلطات الدولة لديها الحد الأدنى من الإمساك بزمام الأمور الداخلية واتخاذ القرارات وبشكل يسمح لها من أن تعرب عن رغبتها في إحالة قضيتها إلى لجنة بناء السلام، إلا أن عملية بناء السلام لم تكن سهلة التطبيق لهذه الصورة المثالية. هذا ويشكل مبدأ **Responsibility To Protect (R2P)**، الذي يُعد تطوراً لمبدأ التدخل الإنساني الذي يثير جدلاً سياسياً وقانونياً على مدار السنوات السابقة، كما أنه يعتبر الركن الثالث من أركان هذا المفهوم الذي يبدأ مع التدابير الوقائية ويسنم مع تدابير التدخل الفعلية لينتهي إلى جهود بناء السلام التي ما هي إلا التزام حقيقي بالمساعدة على إعادة هيكلة الأوضاع بالشرأكة والتعاون مع سلطات الدولة المحلية. فقد بدأ التفكير في

(1) انظر الفقرة الثانية عشرة من قرار مجلس الأمن الصادر عام 2005 رقم (2005) S/RES/1649.

مفهوم مسؤولية الحماية، Responsibility to Protect، كمفهوم منفصل عن حق التدخل Right to intervene، فمفهوم مسؤولية الحماية يركز بالأساس على مفهوم التدخل الإنساني، حيث مفهوم مسؤولية الحماية يفترض الاختيار للتدخل في الحالات التي تتميز بارتفاع عدد القتلى والصراعات العرقية والإثنية والدينية⁽¹⁾. وقد أدى ذلك إلى إدخال فكرة التدخل الإنساني بقوة في الحروب الأهلية وتجاوز قداسته السيادة الوطنية في مذهب الأمر المنحدة، وتعتبر كل هذه العوامل من المؤثرات لمنى وأين يمكن أن تدخل الأمر المنحدة في الصراعات الأهلية.

وفي النهاية، فإن الأساس القانوني لتدخل الأمر المنحدة في بناء السلام ينمى في إطار قيام الأمر المنحدة بدورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد تلبس ذلك بصورة واضحة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق الدكتور/ بطرس غالي الصادر عام 1992، والذي أوضح فيه مفهوم بناء السلام وأعقبه عدة مذكرات تفصيلية وتقارير لتوضيح ووضع الأساس القانوني لتدخل الأمر المنحدة في بناء السلام، وكذلك إنشاء هيئات وآليات تابعة للأمر المنحدة خاصة بمهمة بناء السلام بما لا ينعارض ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

وفي هذا الإطار كما سبق وفسرنا، فإن قرار تدخل الأمر المنحدة لبناء السلام وتسوية الصراع المسلح الداخلي والحرب الأهلية ينمى بناءً على طلب مقدم من الدولة المعنية، كما أن قرارات اللجنة الخاصة ببناء السلام هي قرارات استشارية وليست إجبارية أو إلزامية، والالتزام هنا ينبع أكثر من الالتزام الأخلاقي بقرارات الأمر المنحدة بصفة عامة وتوصياتها. كما أن تنفيذ وتطبيق توصيات اللجنة تعتمد بالأساس على الأطراف الداخلية دون تدخل أطراف خارجية إلا في حدود ضيقة لمساعدة أطراف الصراع الداخلي على تجاوز القضايا الخلافية، وهيئة البيئة الداخلية لاستمرار عملية التسوية السلمية

(1) Gareth Evans, and Mohamed Sahnoun, Op.Cit, P: 101.

وعدم العودة إلى أجواء الحرب الأهلية أو الصراع المسلح الداخلي، ورفع تكلفة العودة إلى الصراع على الأطراف الداخلية، وإيجاد سبل المشاركة السياسية لجميع الأطراف الداخلية في العملية السياسية وعدم إقصائهم، وبناء جسور الثقة فيما بينهم لتسهيل عملية الالتزام ببنود الاتفاقيات الخاصة بالنسوية السلمية الملتق عليها، وتعتبر هذه الأمور مهمة أثناء عملية التفاوض ذاتها، وهو ما تقوم الأمم المتحدة به بخائب الأطراف الأخرى المساهمة في هذه العملية.

المبحث الثاني: آليات وأشكال تدخل الأمم المتحدة لبناء السلام

عقب تناولنا في المبحث السابق الأساس القانوني لتدخل الأمم المتحدة لبناء السلام، ينبغي علينا في هذا المبحث تناول آليات وأشكال تدخل الأمم المتحدة لبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراعات المسلحة الداخلية. حيث قامت الأمم المتحدة بتطوير أجهزتها وآليات تدخلها بما يتلاءم والتطورات الدولية وتغير بنية المجتمع الدولي وتطور المفاهيم، ومع ظهور مفهوم بناء السلام كان لا بد أن يواكب تطور في آليات تدخل الأمم المتحدة لبناء السلام عقب انتهاء الحروب سواء الدولية أو عقب الحروب الأهلية، وهو ما تم بالفعل باستحداث آليات جديدة وأجهزة خاصة لبناء السلام والتي تتمثل في لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام الصندوق بناء السلام. وهو ما سيرد تفصيله في السطور القادمة التي تتناول اختصاصات هذه الآليات.

ثم يندرج تحتها أشكال تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراعات المسلحة الداخلية، والتي تختلف من حالة لأخرى وفقاً لخصوصية كل حالة على حدة للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية. وهذه الآليات تتنوع ما بين آليات أمنية، وآليات خاصة بتحقيق العدالة الاجتماعية والمصالحة الوطنية، وآليات سياسية خاصة بالمشاركة

السياسية لجميع الأطراف الداخلية دون إقصاء أي طرف من العملية السياسية، وآليات أخرى إنسانية واجتماعية واقتصادية خاصة ببحث جرائم انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحرب الأهلية ونشر النوعية والوعي والثقافة اللازمة لاحترام حقوق الإنسان في المؤسسات الوطنية الجديدة وخاصة مؤسسات الشرطة والجيش.

وبالنسبة لتنوع إجراءات وآليات وأشكال تدخل الأمم المتحدة كما سيرد بالتفصيل في هذا المبحث ما بين آليات أمنية، آليات سياسية، وأخرى إنسانية.

وهذه الآليات وأشكال تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام سنتضح بالتفصيل في هذا المبحث الذي سيثاؤها بصفة عامة ومحاولتها تطبيقها على حالة الدراسة في الفصل الثالث.

وبناء على ما سبق ينظر تناول هذا المبحث في محورين رئيسيين هما:

أولاً: آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.

ثانياً: أشكال تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.

المطلب الأول: آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام

مماشياً مع التطورات الدولية وتطورات المفاهيم الدولية والعلاقات الدولية، وبالترزامن مع تطوير الأمم المتحدة لآلياتها بما ينماشى وتطويرها للمفاهيم وحلقة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. تعين على مسئولية الأمم المتحدة استحداث آليات جديدة خاصة بتطبيق المفهوم الجديد الذي استحدثه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الدكتور/ بطرس بطرس غالي في تسعينيات القرن العشرين والخاص ببناء السلام والذي سبق تفصيله في الفصل السابق.

وبناءً عليه فقد قامت الأمم المتحدة بتطوير آلياتها واستحداث أجهزة فرعية تتعلق ببناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية وهذه الأجهزة تتمثل في:

1. لجنة بناء السلام.
2. مكتب دعم بناء السلام.
3. صندوق بناء السلام.

أولاً: لجنة بناء السلام (Peacebuilding Commission (PBC):

إيماناً بالحاجة إلى آلية مؤسسية مكرسة لنلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع تحقيقاً للثغافي وإعادة الإدماج والنعيمير، وللمساعدة على إرساء أسس الثميمة المستدامة، وتأكيداً على منع نشوب الصراعات مرة أخرى ومساعدة جميع الأطراف الخارجة من الصراعات المسلحة والحروب الأهلية على الثغافي وإنهاء القتال؛ تقرر إنشاء لجنة بناء السلام وفقاً للقرارين رقمي 60/180 و1645 الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وذلك في 20 ديسمبر 2005 وفقاً للمواد 7 و22 و29 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تعتبر بموجب هذين القارين هيئة استشارية حكومية دولية الهدف من إنشائها تحقيق العديد من الغايات الرئيسة المنتملة في الآتي⁽¹⁾:

- أ) الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن إستراتيجيات متكاملة لبناء السلام والثغافي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.
- ب) تشجيع الاهتمام على جهود النعيمير وبناء المؤسسات الضرورية للثغافي من الصراع، ودعم وضع إستراتيجيات متكاملة لإرساء أسس الثميمة المستدامة.

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2005 رقم (A/RES/60/180).

ج) تقديم النوصيات والمعلومات لتحسين الشسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمر المنحلة وخارجها، وتحديد أفضل الممارسات، والمساعدة على كفاءة تمويل أنشطة النعافي المبكرة على نحو يمكن الشؤ به، وتحديد فترة الاهنما الذي يوليها المجتمع الدولي للنعافي من الصراع.

وقد انبثق عن إنشاء هذه اللجنة تكوين لجنة تنظيمية دائمة تمثل مسؤوليتها في وضع نظامها الداخلي وتحديد أساليب عملها وذلك نظراً لاختلاف حالات بناء السلام من حالة لأخرى، وخصوصية كل حالة على حدة. إلا أن هيكل هذه اللجنة يتكون من 31 دولة عضواً، لمدة عامين قابلة للتجديد حسب ما تقتضي الظروف ذلك، ينم اختيارهم كالاتي⁽¹⁾:

- سبعة أعضاء من مجلس الأمن، منهم أعضاء دائمون، تختارون وفقاً للقواعد والإجراءات التي يقرها المجلس.

- سبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينتخبون من المجموعات الإقليمية وفقاً للقواعد والإجراءات التي يقرها المجلس ومع إيلاء الاعتبار الواجب للبلدان التي مرت بتجربة النعافي من الصراع.

- خمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنشطة المقررة في ميزانيات الأمر المنحلة وبالبرعات المقدمة لصناديق الأمر المنحلة وبرامجها وكالاتها، بما في ذلك صندوق دائر لبناء السلام الذي سيرد التفصيل فيه فيما بعد، على أن يكونوا من غير الذين تم اختيارهم في الفترتين السابقتين، وأن يقوم عشرة من أكبر المساهمين باختيارهم من بينهم، مع إيلاء الاعتبار لحجم المساهمات، وفقاً لقائمة يقدمها الأمين العام تجري إعدادها سنوياً على أساس متوسط المساهمات المقدمة سنوياً خلال فترة الثلاث سنوات السابقة التي تتوافر عنها بيانات إحصائية.

(1) المرجع السابق.

- خمسة من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمر المنحلة، من غير الذين وقع عليهم الاختيار سابقاً. مع إعطاء أولوية واعتبار في الاختيار لحجم المساهمات.

- سبعة أعضاء إضافيين، ينم اختيارهم وفقاً للقواعد والإجراءات التي تقرها الجمعية العامة، مع الأخذ في الاعتبار تمثيل كافة المجموعات الإقليمية في التشكيل العام للجنة التنظيمية، وتمثيل كافة الدول التي مرت بتجربة النزاع.

وجدير بالذكر أن لجنة بناء السلام تعقد اجتماعاتها بناءً على دعوة من اللجنة التنظيمية السابق الإشارة إليها في الفقرة السابقة، فضلاً عن أعضاء ممثلين للبلد المعني بعملية بناء السلام، وبلدان المنطقة المشاركة في عملية بناء السلام وغيرها من البلدان المشاركة في العملية أو الحوار السياسي، والمساهمين الرئيسيين بالأموال والقوات وأفراد الشرطة المدنية، وكبير ممثلي الأمر المنحلة على المستوى الميداني وغيره من ممثلي الأمر المنحلة المعنيين، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية التي قد تكون ذات صلة بالموضوع، وممثل الأمين العام، وممثلين عن المؤسسات المالية الدولية المخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتسيق جهود التمية المستدامة وترابط العمل الإنمائي في مرحلة بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراعات المسلحة الداخلية.

هذا بالإضافة إلى مشاور اللجنة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بجميع أنواعها وأطيافها ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بأنشطة بناء السلام. ومن ثم فإن هذه اللجنة على الرغم من كونها لجنة استشارية حكومية دولية، إلا أنها تسمح لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص بالمساهمة في الاجتماعات وذلك حسبما تقتضيه الحالة التي ينمخها.

وأخيراً، ينتهي عمل اللجنة في الحالة الخاصة بالنظر فيها عندما ينمر إرساء دعائم السلام والشمية المستدامين في البلد قيد النظر، أو بناء على طلب السلطات الوطنية في ذلك البلد⁽¹⁾.

ثانياً: مكتب دعم بناء السلام (Peacebuilding Support Office (PBSO):

أما فيما يتعلق بمكتب دعم بناء السلام فقد نص القرار الخاص بإنشاء لجنة بناء السلام على إنشاء مكتب صغير لدعم بناء السلام يهدف إلى:

- مساعدة اللجنة ودعمها بالمعلومات وتحليلها وكذلك أنشطة التخطيط ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلاد المعنية بعمليات بناء السلام، والاستمرار في متابعة مدى تقدم الأمر المنحدة في تحقيق التقدم الذي تم إحرازه لتحقيق الأهداف الخاصة ببناء السلام في المدى القصير والمتوسط وتحديد أفضل السبل لتحقيق بناء السلام.

- تحديد الموارد المالية المطلوبة لعمليات بناء السلام في البلد المعني بعملية بناء السلام، وتعبئة جهود منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام وتطوير إستراتيجيات بناء السلام.

وبالنسبة يعتبر هذا المكتب بمثابة مركز للمعرفة للجنة بناء السلام حيث يشكل من خبراء مؤهلين، وينشأ داخل الأمانة العامة ويديره مساعد الأمين العام⁽²⁾.

ثالثاً: صندوق بناء السلام (Peacebuilding Fund (PBF):

استكمالا لاستحداث الأمر المنحدة إنشاء أجهزتها الفرعية لبناء السلام وإعمالاً لقراري الجمعية العامة ومجلس الأمن رقمي 60/180 و1645 السابق الإشارة إليهما في الفقرات السابقة، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً في 22 أغسطس 2006 والذي كان الهدف منه بالأساس بحث ترتيبات إنشاء صندوق بناء السلام والذي نتج عن هذا الاجتماع قرار رقم A/60/984 والخاص بصندوق بناء

(1) المرجع السابق، ص6.

(2) المرجع السابق، ص6.

السلام والذي يديره رئيس مكتب دعم بناء السلام (مساعد الأمين العام للأمم المتحدة)، الذي يقع تحت سلطة الأمين العام للأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف إنشاء هذا الصندوق في الآتي⁽¹⁾:

- الإسراع باتاحة الموارد اللازمة لعمليات وأنشطة بناء السلام.
 - دعم التدخلات التي تعتبر ذات أهمية حاسمة في عملية بناء السلام.
 - توجيه المساعدات المالية لدعم أنشطة بناء السلام التي تسهم بصورة مباشرة في استقرار البلدان التي شهدت صراعات مسلحة وحروباً أهلية.
- ويعتبر صندوق بناء السلام صندوقاً عالمياً مخصصاً لدعم حالات قطرية عديدة في وقت واحد، ومن ثمّ فهو صندوق استئماني متعدد الماخين.

أما فيما يتعلق بكيفية صنع القرار داخل صندوق بناء السلام فإنها تقوم على أساس تخصيص الموارد على مستوى مركزي للدول المؤهلة لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام، وكذلك على المستوى القطري في اسنراض مشترك لتجربة الحكومة وكبير ممثلي الأمر المتحدة في البلد (يطلق عليه فيما بعد الممثل الخاص للأمين العام، سواء كان ممثلاً خاصاً للأمين العام أو ممثلاً تنفيذياً له أو منسقاً مقيماً/ منسقاً للشؤون الإنسانية في الحالات التي لا توجد فيها بعثة لحفظ السلام)، لتوزيع الموارد المالية بناءً على برنامج وأنشطة مشاريع متفق عليها.

أما عن مجالات ونطاق عمل صندوق بناء السلام فينمثل في دعمه للتدخلات الضرورية المباشرة والعاجلة والمساهمة في سد الفجوات لعمليات بناء السلام، وخاصة في المجالات التي لا تتوافر فيها آليات تمويل خلاف الصندوق.

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بترتيبات إنشاء صندوق بناء السلام رقم A/60/984

- وبناءً على ما سبق فإن الأنشطة التي يوجه الصندوق أموالها إليها تتمثل في⁽²⁾:
- الأنشطة التي تدعم تنفيذ اتفاقيات السلام وخاصة فيما يتعلق ببناء المؤسسات الوطنية وإصلاحها التي نصت عليها اتفاقيات السلام.
 - الأنشطة التي تدعم جهود الدولة المعنية ببناء السلام لتعزيز قدراتها الوطنية لمواصلة النعاش السلمي وتجنب العودة للصراعات المسلحة والعنف مرة أخرى.
 - الأنشطة الخاصة بتقديم خدمات إدارية وإعادة إنشاء تلك الخدمات، وقد تشمل دفع تكاليف مرتبات موظفي الخدمة المدنية والتكاليف المنكسرة الأخرى.
 - وأخيراً، التدخلات الحاسمة المصممة لإزالة التهديدات الوشيكة على عملية بناء السلام (من قبل إعادة إدماج المحاربين السابقين الذين تم نزع أسلحتهم ضمن برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج).
- هذا وينوب رئيس مكتب دعم بناء السلام، تحت سلطة الأمين العام، مهمة توفير التوجيه العام والإرشاد في إدارة برنامج الصندوق ورصد عملياته وتعيين برنامج الأمر المنحدة الإنمائي مديراً للصندوق (الوكيل الإداري) مسؤولاً عن إدارة صندوق بناء السلام. كما يقوم برنامج الأمر المنحدة الإنمائي بإدارة الصندوق وفقاً لأنظمنه وقواعده وتعليماته وإجراءاته.
- ووفقاً لما سبق فإن صندوق بناء السلام يعتبر جهة داعمة للجنة بناء السلام التي تم تأسيسها في 2005 ويساعد في تجميع التمويل اللازم لعمليات بناء السلام وتقديم الخدمات الاستشارية في هذا الإطار بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- ووفقاً لتقرير صادر عن الأمين العام عن صندوق بناء السلام في يناير 2015 فقد نشط الصندوق بصفته عامته فيما يزيد على 20 دولة، وقدمت 21 دولة عضواً تبرعات بلغ إجماليها 78.2 مليون دولار⁽¹⁾.

(2) المرجع السابق، ص5.

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 يناير 2015 رقم A/69/745.

المطلب الثاني: أشكال تدخل الأمم المتحدة لبناء السلام

عقب تناولنا آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية والصراعات المسلحة الداخلية، سينتقل تناول أشكال تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام، التي تتمثل في أربعة أشكال للتدخل لبناء السلام تتراوح ما بين تدخلات واسعة النطاق وأخرى ضيقة النطاق، فقد تتضمن عملية بناء السلام الواحدة جميع أشكال التدخل لبناء السلام، وقد تتضمن العملية الواحدة أحد أشكال هذه التدخلات وتتمثل هذه التدخلات في الآتي:⁽¹⁾

- التدخل الأمني .
- التدخل القانوني .
- التدخل السياسي .
- التدخل الإنساني .

أولاً: التدخل الأمني:

وفيما يتعلق بالتدخل الأمني، فالمقصود به هنا العمليات الخاصة بنزع السلاح والنسريح، وإعادة دمج المحاربين السابقين، وإدارة مشكلة الألغام الأرضية، وإصلاح المؤسسات الشرطة والقوات المسلحة. ومن ثم العمل على خلق بيئة مستقرة من الناحية الأمنية عقب انتهاء الصراع المسلح وظروف الحرب الأهلية مهدداً لهيئته أجواء أكثر استقراراً تتلاءم وعملية بناء المؤسسات السياسية وتعزيزاً للمشاركة السياسية.

(1) United Nations, "Executive Office of Secretary- General", Inventory United Nations Capacity in Peacebuilding, September 2006, P: 4.

ويُقصد بعملية نزع السلاح: "القيام بجمع وإدانة وتخزين والنخلص من الأسلحة الصغيرة والخفيفة والثقيلة بالطبع، وكذلك المفرقات الموجودة داخل منطقة الصراع"⁽²⁾.

في حين يدخل البعض الآخر عملية إزالة الألغام وإعادة أسلحة المتمردين إلى سلطة الجيش الوطني ضمن عملية نزع السلاح⁽³⁾.

أما عملية تسريح المقاتلين: فيُقصد لها إنهاء خدمة الجنود بالقوات المسلحة بصورة منظمة، بالإضافة إلى نزع سلاح مقاتلي الميليشيات المسلحة وتوحيدها في جيش نظامي وطني موحد⁽⁴⁾.

ويرتبط هذا المفهوم مصطلح آخر وثيق الصلة ومكمل لعملية تسريح المقاتلين وهو إعادة الإدماج، والمقصود به العمل على إدماج المقاتلين السابقين في الميليشيات المسلحة في الحياة العامة المدنية، وذلك عبر توفير أطر معينة تسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية بصورة مدنية.

وبالنسبة فإن المصطلحين مرتبطان ببعضهما البعض، حيث يتطلبان ضرورة إعادة بناء أساليب المعيشة لتلك الفئات المستهدفة بما يساعدهم في التكيف اجتماعياً واقتصادياً مع الحياة المدنية⁽¹⁾. هذا فضلاً عن أن برامج إعادة الإدماج تقدم المساعدة للفئات المستهدفة، فقد تكون مساعدات مالية مباشرة أو عينية والتأهيل المهني⁽²⁾.

(2) الأمم المتحدة-مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان: "دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم"، 11 فبراير 2000، ص: 2.

(3) Joseph N. Sany, "Reintegration of Ex-Combatants: The Liberia Case", **Conflict Trends**, No. 1, 2006, P:36.

(4) Ibid, P: 37.

(1) الأمم المتحدة-مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان: "دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم"، 11 فبراير 2000، ص: 3.

(2) المرجع السابق، ص: 2.

أما عن مشكلة إزالة الألغام: تعتبر مشكلة إزالة الألغام من أكثر المشاكل التي تؤرق الأمم المتحدة أثناء عملية بناء السلام، حيث تنتشر الألغام في أكثر من 90 دولة على مستوى العالم، ففي السلفادور يوجد قرابة 10 آلاف لغم أرضي⁽³⁾.

وهو ما دفعها إلى إنشاء إدارة للشئون الإنسانية عام 1992 لصياغة وتنسيق برامج المساعدة المتعلقة بالألغام، وقر إخراج هذه القضية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 لإصدار تشريعات وقرارات تحظر استخدام الألغام⁽⁴⁾. وقد انضمت الأمم المتحدة إلى معاهدة "أوتاوا" لحظر الألغام المضادة للأفراد عام 1997، في فبراير 2005⁽⁵⁾.

وتشمل عملية إزالة الألغام عدة مراحل تتمثل في: مسح الألغام وإزالتها وتدميرها، وتدريب القائمين على إزالتها، وتقديم الدعم لمعاهد التدريب، والتثقيف والنوعية وتقديم المشورة والدعم التقني في المجالات المتعلقة بالألغام، وتحسين الخدمات الطبية وبرامج التأهيل للضحايا⁽⁶⁾.

ونظراً لتعقيد هذه العملية فهناك العديد من المنظمات تشارك في هذه الجهود الخاصة بإزالة الألغام. وفي ذات الإطار فإن التدخل الأمني المتمثل في إعادة بناء المؤسسات الشرطة والمؤسسات العسكرية تُعد من المهام الرئيسية لبعثات بناء السلام والتي تُعد من حلقة مهيبة لبيئة أكثر استقراراً وعدم عودة أطراف الصراع المسلح والحرب الأهلية للصراع المسلح مرة أخرى.

ويتمثل دور الأمم المتحدة في هذا الشأن في الآتي⁽¹⁾:

(3) أحمد إبراهيم محمود، "مشكلة الألغام: أبعاد المشكلة في العالم وخصوصيات الحالة المصرية"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000، ص ص: 65، 66.

(4) الأمم المتحدة-مجلس الأمن الدولي، "بيان رئيس مجلس الأمن حول أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام"، الجلسة 4864 لمجلس الأمن، 19 نوفمبر 2003، ص ص: 1-3.

(5) الأمم المتحدة: قسم شئون الإعلام، تقرير بعنوان "الصورة والواقع: دور المنظمة الدولية في تعزيز السلام والأمن"، الفصل الثاني، 2003.

<http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch2/chxt2.htm>

(6) المرجع السابق.

(1) الأمم المتحدة: تقرير موجز حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، القسم السادس، 2004.

<http://www.un.org/arabic/peace/dpko/yiro4/ch6.htm#election>

- إدخال التعديلات الدستورية اللازمة لضمان خضوع قوات الأمن والقوات المسلحة للقيادة المدنية.
- إنشاء أجهزة فاعلة للشريعة المدنية والقوات المسلحة.
- تحديد هيكل السلطة والمسؤولية في إطار أجهزة الأمن والقوات المسلحة.
- بناء القدرات الوطنية لعناصر الأمن والقوات المسلحة، وذلك عبر تصميم البرامج التدريبية الفعالة.
- تقديم الاستشارات الفنية اللازمة لعناصر الأمن والقوات المسلحة.
- وضع أنظمة للرقابة على أداء المؤسسات الأمنية والدفاعية.
- إجراء تقييم موضوعي لأداء مؤسسات الأمن والقوات المسلحة.

ثانياً: التدخل القانوني:

يُقصد هنا بدعم حكم وسيادة القانون وذلك عبر دعم سيادة القانون وإصلاح القوانين بما يتفق بحماية الحقوق والحريات على جميع المستويات ودعم استقلال القضاء، وتقديم المشورة الفنية في صياغة القوانين والسياسات في حال قيام الدولة المعنية ببناء السلام وإعادة صياغة الدستور والقوانين التي تؤكد سيادة حكم القانون والتأكيد على الحقوق والحريات.

كما يرتبط بأداء الأمر المنحدر في هذا الإطار أيضاً تحقيق العدالة الانتقالية ودعم مؤسسات الحكم الانتقالي لفترة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية والصراع المسلح الداخلي والذي عادةً ما تخرج الدولة منه ضعيفة ومنهكة على كافة المستويات والمؤسسات وتحتاج إلى دعم وهو ما تقوم به الأمم المتحدة من خلال تقديم الاستشارات الفنية في هذا الإطار وذلك عبر المحاكمات؛ والتي تشمل إنشاء محاكم وطنية لإضفاء الشرعية على الحكومات الجديدة، وبجانب المحاكم الوطنية يتم إنشاء محاكم دولية للتحقيق في جرائم انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت أثناء الصراعات والحروب الأهلية ومحاسبة المسؤولين عنها بما

يساعد على هيبة البيئة لتحقيق المصالحة الوطنية، ثم إنشاء المحاكم المختلطة التي تعمل تحت مظلة النظام القضائي الوطني ويديرها نائب دولي للمدعي العام وذلك للتغلب على العيوب والأخطاء التي تقع فيها المحاكم الدولية والمختلطة واللجوء إلى المحاكم الجنائية الدولية لنوفير آلية لمعاقبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغيرها .

وكذلك تشكيل لجان تقصي الحقائق، التي تسعى لتوضيح فترة الصراع والحرب الأهلية والنهوض من مرتكبي جرائم انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار التقارير حول النتائج التي توصلت إليها هذه اللجان والتي تتضمن توصيات للإصلاح. وتعتبر الحكومات الوطنية للدول المعنية هي التي تتولى تشكيل هذه اللجان وطلب تشكيلها من قبل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ثم تقديم تعويضات لضحايا جرائم الإبادة الجماعية وجرائم انتهاكات حقوق الإنسان.

بالتوازي مع إجراء إصلاحات خاصة بالأمن والدفاع، لابد من إيجاد آليات تعمل على إقرار العدل وتدعيم حكم وسيادة القانون وتحقيق نوع من المصالحة الوطنية، لتحويل علاقات العداة بين الأطراف المتصارعة إلى علاقات إنجابية تشجع الجميع على الانخراط في جهود بناء السلام. وفي المرحلة الانتقالية تكون البيئة غير مهيأة لتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية. ويرجع ذلك إلى ضعف وهشاشة وضعف قدرة الحكومات على اعتماد إجراءات قضائية معنية نتيجة نقص الموارد البشرية والمادية، أو ضعف وفساد النظام القضائي مما يتطلب هيبة البيئة لإصلاح القانون والنظام القضائي بما يساعد على تحقيق المصالحة الوطنية. يتمثل دور الأمم المتحدة في هذا السياق على تدعيم سيادة القانون، وتحقيق العدالة القانونية، وأخيراً المصالحة الوطنية.

وإرتباطاً بتحقيق العدالة الانتقالية والتي تعد خطوة تمهيدية لتحقيق المصالحة الوطنية، التي تعد من أهم الخطوات وذلك لبناء جدار ثقة بين الأطراف المتصارعة وذلك عبر عدة آليات تتمثل في تشكيل لجان

تقصي الحقائق، على أن تتر هذه المصالحة الوطنية وفقاً لعملية التسوية السياسية السلمية، تتر عبر التفاوض⁽¹⁾، وتشكيل لجان الحقيقة والمصالحة Truth and Reconciliation Commission، وهي بالأساس لجان غير قضائية مؤقتة للبحث في انتهاكات حقوق الإنسان التي تتر ارتكها خلال فترة الحرب الأهلية والصراع المسلح الداخلي، وهذه اللجان تتضمن اعترافات من قبل منتهكي حقوق الإنسان خلال فترة الحرب الأهلية والصراعات المسلحة الداخلية سواء من قبل أفراد المؤسسات الشرطة أو العسكرية في الدولة، أو من قبل مقاتلي الميليشيات المسلحة المختلفة، وهو ما ينجح الاعتراف بالخطأ والسماح وقبول الآخر وكلها أمور وشروط منضمة ومهمته في تحقيق عملية المصالحة الوطنية.

ثالثاً: التدخل السياسي:

ينمثل التدخل السياسي في العمل على مساعدة جميع الأطراف الداخلية في المشاركة في الحياة العامة والسياسية بصفة خاصة دون اللجوء إلى الصراع المسلح، وذلك عبر تهيئة الأجواء السياسية بما يسمح لجميع الأطراف بالمشاركة في الحياة السياسية، وذلك عبر تعزيز وسائل الحكم الانتقالي، وتعزيز عملية التحول الديمقراطي. وينمثل دور الأمم المتحدة في هاتين الحالتين بالدور الاستشاري المتعلق بتقديم الدعم الفني الاستشاري وذلك عبر تقديم خدمات استشارية تتعلق بتعزيز تأسيس مؤسسات للحكم الانتقالي وبناء المؤسسات التي تكاد انهارت خلال فترة الحرب والصراع المسلح. أما عن دور الأمم المتحدة في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي فننمثل في عدة إجراءات مثل: تنظيم وإجراء الانتخابات من كافة جوانب العملية الانتخابية⁽¹⁾، تحسين القدرات الوطنية المرتبطة بكل

(1) Maintenance of peace and security and post-conflict peace-building, New York, 23 March 2000, P:3.

www.algeria-un.org/default.asp?doc=62

(1) الأمم المتحدة: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الخطوط التوجيهية لمساعدة ورصد ومراقبة الانتخابات: قائمة مراجعة حقوق الإنسان لفحص الترتيبات الانتخابية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 1993.

مراحل إجراء الانتخابات، الإشراف على الانتخابات للتأكد من سلامة العملية الانتخابية، ثم مراقبة الانتخابات والتحقق من مدى نزاهة وشفافية العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، بداية من تسجيل الناخبين والإدلاء بالأصوات، وصولاً إلى إعلان النتائج. وهذه العملية هي الأكثر انتشاراً.

مراجعة: التدخل الإنساني:

استكمالاً لأشكال تدخل الأمم المتحدة لبناء السلام يأتي التدخل عبر آليات إنسانية مثل الإغاثة الإنسانية، وإعادة النازحين واللاجئين، واحترام حقوق الإنسان. إذ أنه من المتوقع أن الدول التي شهدت صراعات مسلحة داخلية وحرّوباً أهلية سنعاني من سوء الأوضاع الإنسانية مما يجعلها في حاجة إلى مساعدات إنسانية من قبل الأمم المتحدة سواء عينية أو مالية أو فنية من خلال تقديم التدريبات اللازمة لتعلم مهارات الإغاثة واحترام حقوق الإنسان، وفي هذا السياق طوّرت الأمم المتحدة أجهزتها الخاصة بالشؤون الإنسانية وذلك عبر القيام بإعادة هيكلة إدارة الشؤون الإنسانية التابعة لها، لتشكّل مكنياً لتنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة عام 1998، والتي وسعت من اختصاصاته لتشمل: صياغة السياسات المتعلقة بالأنشطة الإنسانية، والدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية، وتنسيق الاستجابة الإنسانية، بما يسهم في تعزيز الأنشطة الإنسانية وزيادة فعاليتها⁽²⁾.

كما أنشأت الأمم المتحدة الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في مارس 2006⁽³⁾. والذي يمكن الأمم المتحدة من القيام بعمليات الإغاثة فور حدوث أي أزمة، وذلك بتخصيص ثلث موارد الصندوق للأنشطة الأساسية الموجهة إلى إنقاذ السكان المدنيين في الأزمات طويلة المدى⁽⁴⁾. هذا

(2) الأمم المتحدة، التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة بعنوان: مواجهة تحديات عالم متغير، فقرة 126، ص 64.

(3) المرجع السابق، ص: 64.

(4) المرجع السابق، فقرة 139، ص: 65.

فضلاً عن وكالات الأمر المتحدة وبرامجها ذات الصلة مثل: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمر المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمر المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمر المتحدة الإنمائي، فضلاً عن المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني.

وعلى المدى البعيد هناك أنشطة تقوم بها الأمر المتحدة ذات الصلة مثل تقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني، والعمل على خلق فرص عمل وتحقيق مستوى جيد من التنمية، والمساهمة - كما سبق وذكرنا - في إعادة بناء مؤسسات الدولة والبنية التعليمية ومراكز الخدمات الصحية.

وفيما يتعلق بجهود الأمر المتحدة في إعادة اللاجئين والنازحين، فإن جهودها تتعلق بتهيئة البيئة والظروف لعودة النازحين من خلال قيامها بتسهيل سبل عودة اللاجئين، وتوفير وسائل النقل، والخدمات الأساسية في الأماكن التي يعود إليها النازحون واللاجئون، وإعادة بناء الاقتصاد بما تخلق فرص عمل متنوع للنازحين وتساعدهم في توفير احتياجاتهم الأساسية لدعم استقرارهم.

وجدير بالذكر أن مشكلة اللاجئين تعد من المشكلات المعقدة التي تواجه الأطراف المتصارعة في التفاوض وتوقيع اتفاق السلام؛ لذلك توضع ما يُعرف بالمبادئ العامة لترقية العودة الطوعية للاجئين وهو ما يعني جعل عودة اللاجئين أمراً اختيارياً.

وأخيراً، يأتي دور الأمر المتحدة في حماية حقوق الإنسان وهو أمر مستقر في ميثاق الأمر المتحدة بالأساس ويعتبر من أكثر المجالات انشغالاً واهتماماً في الأمر المتحدة، ويمثل دورها بالأساس في القيام بنظير ودعم الهيكل الوطنية التي تسهر في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، حتى تتمكن من أداء مهامها مستقبلاً بشكل مستقل عن موظفي حقوق الإنسان الدوليين. ومن أهم هذه المؤسسات: المحاكم

واللجان التشريعية والجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية⁽¹⁾، وتشكيل لجان مراقبة حقوق الإنسان، ووضع برامج تدريبية لتدريب المسؤولين من الشرطة والقوات المسلحة باحترام حقوق الإنسان.

وختاماً، فإن عمليات الأمر المنحدة في بناء السلام قد تشمل جميع أشكال التدخل السابق الإشارة إليها أو بعض منها أو أحدها وفقاً لحالة كل دولة على حدة بناءً على درجة وشدة الصراع وقضايا الصراع ذاتها ومدة الصراع.

(1) الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير حول الإجراءات التي تتخذها العملية الميدانية لحقوق الإنسان، الفقرة 58.

المبحث الثالث: تقييم أداء الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية

يتناول هذا المبحث دراسة تقييم أداء الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية وذلك وفقاً لأربعة مطالب تتمثل في:

- المطلب الأول: معايير تقييم عمليات بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.
- المطلب الثاني: تقييم الأسس النظرية لبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.
- المطلب الثالث: تقييم الجوانب التنظيمية لبناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.
- المطلب الرابع: تقييم ممارسات بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.

المطلب الأول: معايير تقييم أداء الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية

يُعد الوصول إلى معيار موضوعي لاعتمادة والاستناد عليه في تقييم مدى نجاح أو فشل الأمر المنحدة في بناء السلام أمراً في غاية الأهمية، خاصة في ظل تنامي وكثرة حالات بناء السلام في العديد من الدول عقب انتهاء الحروب الأهلية - وهو ما أدى إلى تشكيل هيكل تنظيمي داخل الأمر المنحدة خاص ببناء السلام كما سبق في وفصلنا في المبحث السابق - بل وتنوعها فيما بينها سواء من حيث الإجراءات أو التنظيم، وكذلك في خصائصها وعواملها الداخلية والخارجية التي تعمل في ظلها، الأمر الذي أدى إلى تفرّد وتمييز كل حالة في إعادة بناء السلام على حدة، ومن هنا تكمن صعوبة التقييم الدقيق لعمليات إعادة بناء السلام، خاصة أنه ينطوي على شقين أساسيين هما: تقييم مسنوى إعادة البناء المادي وتحديد مدى الإنجاز فيه، وكذلك تقييم إعادة البناء الاجتماعي وبيان مدى الإنجاز فيه أيضاً، وبينما توجد سهولة نسبية في عمليات إثبات أو التحقق في الإنجازات على المسنوى المادي خاصة فيما يتعلق بعدد مشروعات البنية الأساسية، والمشروعات التنموية، وغيرها من الأمور المادية المجرّدة التي يمكن قياسها أو التحقق منها، أما على الجانب الآخر والخاص بالشق الاجتماعي وإعادة بناء المجتمع وتأهيله لعدم العودة مرة أخرى لحالة الصراع المسلح والحرب فإنه يُعدّ أمراً في غاية الصعوبة لقياس مدى نجاح الأمر المنحدة في تحقيق إنجاز فيه وتقدم. وعلى الرغم من أهمية هذا المسنوى في تحقيق الأهداف طويلة المدى لبناء السلام وهو ما كانت تعنيه النظرية الليبرالية "السلام الديمقراطي الاجتماعي" من إعادة تأهيل المجتمع للنحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وإرساء المبادئ والقيم الديمقراطية، والاندماج ومشاركة جميع فئات المجتمع والأطراف المتصارعة في الحياة السياسية والعملية السياسية، عقب تسوية قضايا الخلاف، ومدى احترام حقوق الإنسان فيها، ودرجة تطور تنظيمات المجتمع المدني،

و تحقيق المصالحة الوطنية⁽¹⁾، وتعد هذه الأمور من أساسيات نجاح واستمرار عملية بناء السلام عقب انتهاء الصراع والحرب الأهلية.

وفي هذا الإطار، ذهب أغلب الخبراء والباحثين إلى أنه يجب أن يعتمد تقييم بناء السلام على معايير موضوعية وذاتية، بحيث يعتمد المعيار الموضوعي على النتائج المباشرة والملموسة في مختلف المجالات، أما المعيار الذاتي، فيعتمد على مدركات وتوقعات للقضايا غير المباشرة وغير الملموسة التي لا يمكن قياسها، مثل الأبعاد النفسية والثقافية للانتقال نحو السلام الدائم⁽²⁾، إلا أن مسارات عمليات بناء السلام جعلت الاعتماد على هذا المعيار أمراً يصعب التحقق منه والاعتماد عليه، إذ أن كل عملية لبناء السلام لا تسير بشكل منظم، وإنما تخرج عن النمطية، لذا فإن قياس مدى التقدم والاستقرار في تلك العمليات يظل تحدياً كبيراً، وذلك لصعوبة الاتفاق حول المعيار الواجب استخدامه، كما أن وجود العديد من الأبعاد النوعية غير القابلة للقياس تجعل من عملية التقييم أمراً غير محسوم.

وبناءً على ما سبق، فقد تعددت وتنوعت اتجاهات تحديد معايير تقييم بناء السلم فذهب "آلان ج. سينس" "Allen G. Sens" إلى أن نقطة البداية في تقييم عملية بناء السلام تتمثل في تحديد مدى النجاح في تحقيق الهدف الأساسي لبناء السلام وهو وقف الحرب ومنع العودة لاستخدام العنف وحالة الصراع والحرب مرة أخرى أو انتهاك حقوق الإنسان، ووفقاً لـ "آلان ج. سينس" "Allen G. Sens" فإنه يرى أن تحقيق السلام الإيجابي يتطلب مجالاً أوسع من المعايير لتحديد مدى القدرات الذاتية التي اكتسبتها المجتمعات في الدول التي شهدت صراعات والتي تعزز دورها في السوية السلمية للصراعات دون الحاجة إلى دعم خارجي⁽¹⁾. فيما ذهب "أوليفر رامسبوسام" "Oliver

⁽¹⁾ Allen G. Sens, *the Forest And The Trees: Sociology As Life, Practice, And Promise*, Temple University Press; 3rd Edition, September 12, 2014, P15.

⁽²⁾ H.W.Jeong , *Peace Building Design A Synergistic Approach*, P11.

⁽¹⁾ Allen G. Sens, *Op.Cit.*,p15.

"Ramsbotham، الذي يستند في تقييم عمليات بناء السلام إلى معيارين أساسيين هما: معيار المهمة الأولى، والتي تتمثل في وقف العنف ومنع الارتداد إلى حالة الحرب. ومعيار المهمة الثانية، والتي تتمثل في إمكانية بناء السلام المعتمد على الذات ويُعد المعيار الثاني هو الأكثر صعوبة في القياس⁽²⁾. هذا وقد استخدم بعض الباحثين، معياراً لتقييم عمليات بناء السلام يركز على ثلاثة عناصر تتمثل في: ترسيخ مبادئ السلام، ومنع تجدد الصراع، ومستوى الحرية والديمقراطية الذي تمنع به الدولة المعنية عقب انتهاء الصراع وتوقيع اتفاقيات السلام، ويندر تحديده مستوى الحرية من خلال الاعتماد على مقياس الحرية⁽³⁾. يُعد عنصر الحرية والديمقراطية من العناصر التي أثارت العديد من الإشكاليات المتعلقة بالقضايا المنهجية أبرزها مدى جدية ومصداقية عينة المسح وتكوينها، وذلك على الرغم من أن ذلك المقياس يُعد من المقاييس المستخدمة على نطاق واسع وتضمن معظم الحالات في بناء السلام⁽³⁾. ولذلك أكدت وثائق الأمر المنحذة أن التقييم الدقيق لعمليات بناء السلام تقتضي حساب تكاليف وعوائد إجراءات بناء السلام، مقارنةً بتكاليف وعوائد الإجراءات البديلة، ومقارنته الأوضاع في الدولة المعنية قبل وبعد تنفيذ عملية إعادة بناء السلام وذلك لبيان مدى الاختلاف الذي تحقق على أرض الواقع⁽⁴⁾.

إلا أن الاعتماد على هذا المحدد يثير العديد من الإشكاليات التي تتعلق بصعوبة تقدير هذا الاختلاف أو تقييمه على النحو الأفضل في ظل تنوع واختلاف حالات إعادة بناء السلام وذلك قياساً إلى طبيعة الحرب، ومدى الخراط الأمر المنحذة فيها، لذا لجأت الأمر المنحذة إلى ضرورة إدخال بُعد آخر عند

(2) Oilver Ramsbotham, "Reflections On Post-Settlement Peace- Building", **International Peacekeeping**, Special Issue, Spring 2000, P.167.

* مقياس الحرية هو مقياس تستخدمه منظمة freedom house في تقييم مستوى الحرية الذي تتمتع به الدول، استناداً إلى مقياس متدرج من سبع نقاط أساسية من 1:7، وبناء عليه تحصل الدولة على درجة تبين مدى تمتعها بالحقوق السياسية والحريات المدنية من عدمه.

(3) Allen G. Sens, **Op.Cit.**,pp15-16.

(4) Ibid.,P14

التفسير وهو بعد البيئة الداخلية التي تعمل في ظلها عملية بناء السلام، والتي تؤثّر بقوة في أداء وبنية بناء السلام وهو ما يعني ويؤكّد خصوصية كل حالة وتميزها عن الأخرى، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين نوعين من البيئة الداخلية هما:

1) البيئة المتسامحة Tolerant environment:

هي بيئة بسيطة إلى حد بعيد، تنسب بوجود طرفين فقط في الصراع، لديهما أهداف متوافقة، ولكنها غير متناقضة، دون أن يكون لديهما مصادر غير مشروعة للإيرادات، ويمتلكان الدوافع التي تجعلهما ملتزمين بالسعي لتحقيق بناء السلام، بخلاف وجود حلفاء على المستوى الإقليمي والدولي يهدفون في الحقيقة ويعملون لإنهاء الصراع الداخلي والحرب الأهلية داخل الدولة المعنية وعدم عودته لحالة الحرب والصراع المسلح مرة أخرى - وذلك تحقيقاً لمصالحهم سواء من حيث الأمن القومي أو مصالح اقتصادية وتجارية وغيرها. تتميز هذه البيئة أنها تنطوي على درجة أقل من الخطورة بما يجعلها بيئة مواتية لنجاح دور الأمم المتحدة في بناء السلام.

2) البيئة الأقل تسامحاً less tolerant environment:

هي بيئة تنطوي على قدر كبير من التعقيد، إذ يبلغ عدد أطراف الصراع ثلاثة على الأقل، وربما أكثر. كما تتباين أهداف أطراف الصراع، بدرجة تصل إلى حد التضاد، وبالتالي تختلف مواقفهم من السوية السلمية، خاصة في ظل منعمهم بمصادر مستقلة للإيرادات والأسلحة، عبر الاتجار في الموارد بشكل غير مشروع، وكذلك عبر الحلفاء الإقليميين والدوليين، الذين يقدمون لهم العون المادي والنسليحي. وفي إطار البيئة الأقل تسامحاً، فإن عمل بعثات بناء السلام ينطوي غالباً على درجة عالية من المخاطرة، التي لا تعرض البعثة للخطر فحسب، وإنما تهدد بنقوض دور الأمم المتحدة في بناء السلام

ذات، خاصة في حالة عدم كفاءة البعثة المعنية ببناء السلام، أو افتقاد دعم الدول الكبرى والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى.

وبناءً على ما سبق فإنه تجب الأخذ في الاعتبار عند تقييم أداء ودور الأمم المتحدة في بناء السلام ضرورة فهم طبيعة البيئة الداخلية في الدول المعنية ببناء السلام وأسباب الصراع الداخلي والحرب الأهلية، وما قد يطرأ عليها من تغيرات، وبيان مدى استعداد الأطراف الداخلية لإنهاء الصراع الداخلي وحالة الحرب والنوصل إلى تسويات واتفاقيات سلمية لإنهاء الصراع. خاصةً أنه في بعض الأحيان لا تمتلك بعثات الأمم المتحدة سوى القليل من الإمكانيات والموارد التي تمكنها من القيام بمهامها والنحكم في هذه البيئة.

المطلب الثاني: تقييم الأسس النظرية لإعادة بناء السلام

يقوم هذا المحور ب تناول تقييم الأسس النظرية لنموذج الأمر المنحدة لإعادة بناء السلام، وذلك بالتركيز على قضيتين هما المنطلقات الفكرية للنموذج، ومدى الاتساق الداخلي بين القيم التي ينضمها .

أولاً: محددات نموذج الأمر المنحدة:

تقوم الأمر المنحدة بدورها في بناء السلام من منطلق تعزيز مبادئ الديمقراطية والحريّة السياسية واقتصاد سوق الحرب وذلك بناءً على سيطرة القوى الغربية الكبرى -الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية- على المنظمة، ومن ثمّ التأثير على سياساتها وقراراتها الداخلية. هذا فضلاً عن أن استمرار دعم الفاعلين الخارجيين سيساعد الدول محل الصراعات على تنمية المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني وخلق اقتصاديات السوق، الأمر الذي تخول دون تجديد العنف.

وفي هذا الإطار يرى البعض أن عملية بناء السلام تمثل في الواقع تجربة ثرية في الهندسة الاجتماعية و social engineering، تنطوي على نقل القيم والنماذج الغربية في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى الدول محل الصراعات، من أجل السيطرة على الحروب الأهلية⁽¹⁾.

فيما يرى آخرون أن فلسفة نموذج الأمر المنحدة لبناء السلام تنطوي على إحداث نوع من الصدمات الاجتماعية العلاجية، لتحقيق السلام الدائم وذلك عن طريق إدارة العديد من العمليات الانتقالية، ليس من الحرب إلى السلام الدائم فقط بل من السلطوية إلى الديمقراطية أيضاً، ومن الاقتصاد الذي تسيطر الدولة فيه على أدوات الإنتاج إلى اقتصاد السوق الحر الرأسمالي، ومن السوق السوداء إلى السوق المنظمة، ومن المجتمع المدني الهش والمفتت إلى المجتمع المدني القوي والمنمساك⁽²⁾.

⁽¹⁾ Allen G. Sens, *Op.Cit.*, p10.

⁽²⁾ Roland Paris, *At War's End: Building Peace After Civil Conflict*, Cambridge University Press, 2004.

بمعنى آخر فإن عملية بناء السلام تنطلق من منطلق أيديولوجي يقوم على أسس ليبرالية تتمثل في تبني الدول المعنية من خلال الإستراتيجيات المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها المختلفة مفاهيم النحول الديمقراطي والحرية السياسية وتبني اقتصاد السوق الحر الرأسمالي وذلك عبر تخفيض تلك الدول بالانضمام إلى المؤسسات الدولية والإقليمية والاستفادة من المنح والقروض فضلاً عن الشركات التجارية التي في العادة تكون لصالح الدول الكبرى والمنظمات الدولية باعتبارها دولاً متقدمة تسبق تلك الدول في معدلات النمو والإنتاج بمراحل. كل ذلك يتم بالتعاون مع العديد من الهيئات الدولية والمؤسسات المماثلة، والدول الكبرى، التي تحاول من خلال عملية بناء السلام فرض نموذج التعددية السياسية والتجارة الحرة لأنه تخدم مصالحها⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق تحدد البعض ثلاثة أساليب لفرض السلم الليبرالي هي: النص على مبادئ السلم الليبرالي في نصوص اتفاقات التسوية السلمية، وفرض القيم وأنماط الحكم الغربية عبر الشروط السياسية والاقتصادية للمعونات، أو عن طريق الحكم بالوكالة من خلال بعثات بناء السلام⁽²⁾. إلا أن انطلاق عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام من القيم الليبرالية الغربية ينسب في بعض الأحيان في خلق عدة مشكلات في الدول المعنية ببناء السلام على الصعيدين السياسي والاقتصادي والتي يمكن توضيحها كالآتي:

1. المشكلات على الصعيد السياسي: تتمثل أهم هذه المشكلات في أن فرض نمط الحكم الغربي على الدول المعنية إنما يمنع تطوير أنماط بديلة من نظم الحكم المنبثقة من البيئة المحلية، والتي ربما تكون أكثر تناسباً من النمط المراد فرضه من الخارج.

(1) Helene champagne, "peace building: toward a global ethic responsibility", p18.

(2) Ibid., pp 10-11.

كما أن عملية بناء السلام وفق نموذج الأمر المنحدمة تخدم مصالح الطبقات الاقتصادية الاجتماعية المسيطرة في الدول الماخنة والملثقية على السواء. وهي الطبقات التي تلثقي مصالحها المشتركة في إعطاء الأولوية لزيادة قدرة الدول الخارجة من الصراعات الداخلية والحروب الأهلية على الاندماج في الرأسمالية العالمية قبل تقديم الدعم الاقتصادي لها والذي ينبر استخدامها كنوع من التحفيز، وينتظر هذا الدعم غالبية من الشعوب والحكومات في هذه الدول التي تعاني نتيجة ويلات الحرب الأهلية من تدمير للبنى التحتية والاقتصاد وترغب في تعويض هذه الخسائر فضلاً عن مرغبتها في الاستفادة من الاندماج بالاقتصاد العالمي⁽³⁾.

ومن ناحية أخرى في حالة توافق مصالح الدول الماخنة، وأغلبها من الدول الرأسمالية الغربية، مع استمرار الصراع الداخلي والحرب الأهلية فإنها تعمل على عرقلتها عمليات بناء السلام والعمل على تعقيد بيئة الصراعات وإطالة أمدها، وذلك عبر إضعاف الحكومات المركزية، ودعمها للمتمردين في بعض الأحيان، الذين ينورطون في الغالب في لهب ثروات الدول المنكوبة بالصراعات وتصديرها إلى الأسواق العالمية، بغية استغلال عائداتها في تمويل الصراعات. وهو ما يضي قدراً كبيراً من الشكوك حول مصداقية تلك الدول في دعمها لإجراءات عملية بناء السلام. لذا فإن هيمنة القيم الليبرالية على عمليات الأمر المنحدمة في بناء السلام مرها يفرض حلولاً على الدول المعنية، تنحيز إلى قيم ومخططات الدول الكبرى، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والجهات الماخنة. وهو ما يعني أن الأساس الأخلاقي لعمليات بناء السلام لا يعدو أن يكون ستاراً لإخفاء محاولات الهيمنة أو شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد من جانب الدول الكبرى.

⁽³⁾ Michael pugh, "post-conflict rehabilitation: social and civil dimensions", *journal of humanitarian assistance*, December 1998, p6.

2. أما المشكلات على الصعيد الاقتصادي: فتمثل تلك المشكلات في أنه ينبغي على الحكومات المحلية للدول المعنية ببناء السلام عقب انتهاء الصراع الداخلي والحرب الأهلية الموازنة بين المتطلبات المتضاربة للشيث الاقتصادي، الذي يتطلب خفض الإنفاق الحكومي، وبين مقتضيات عملية بناء السلام، الذي يستلزم زيادة الإنفاق العام، وذلك اتساقاً مع الحاجة إلى إعادة الإعمار وتحقيق التنمية. والمعضلة هنا هي أن الإصلاحات اللازمة لوضع الاقتصاد على الطريق الصحيح مجدداً، وضمان الحصول على التمويل الأجنبي، ربما تشجع الاضطرابات المدنية وتسبب في دائرة جديدة من العنف⁽¹⁾.

فاعتماد عمليات بناء السلام على تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول الخارجة من الصراعات عبر النحر الاقتصادي قد يزيد من نطاق عدم المساواة في توزيع الثروة في المجتمع، بما يزيد من قوة أولئك الذين استفادوا من أنشطة السوق السوداء أثناء الصراع، وهو ما يمثل خطراً فعلياً على تحقيق أهداف عمليات بناء السلام⁽²⁾.

ذلك لأن تركيز عمليات بناء السلام على إستراتيجيات النمو المعتمدة على قوى السوق قد يفشل في تقليص التفاوت بين طبقات المجتمع وشرائحهم المختلفة. وهو ما يعني أن النحر الاقتصادي والخصخصة ربما يؤثران بالسلب على النوايق الاجتماعية والأمن، نظراً لارتباطهما بالنمو غير المتوازن، ومن ثم قد يؤدي إلى تجدد الصراع الداخلي مرة أخرى بصورة مختلفة ولأهداف مختلفة. من جهة ثانية، ينطوي النموذج الاقتصادي الليبرالي في بعض جوانبه على خفض الإنفاق العام وتقليص دور الدولة، وهو ما يعني تراجع دورها في توفير السلع الأساسية والخدمات العامة

⁽¹⁾ Krishna kumar (ed), **postconflict elections, democratization, and international assistance** (boulder, co: lynne riener publishers, 1998).

⁽²⁾ H.w.jeong, **peace building design: a synergetic approach**, p.8.

وخلق فرص التوظيف، الأمر الذي قد يسهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي، للدرجة ربما تصل إلى حد انهيار الدولة ذاتها.

كما يرى البعض أن سياسات المؤسسات النموية الدولية قد لا تتسق مع جهود عمليات بناء السلام؛ ذلك لأن الالتزام بنطبيق الشروط الاقتصادية لصندوق النقد الدولي قد تأتي على حساب الاستقرار الاجتماعي. ففي بعض الحالات، أدت إجراءات التحريز الاقتصادي المفروضة من جانب صندوق النقد الدولي إلى زيادة أولية مباشرة في معدلات النمو. لكنها أدت إلى زيادة فجوات عدم المساواة الأمر الذي هدد الاستقرار السياسي. وهو ما اضطر الصندوق لتعديل سياساته، للتوافق مع متطلبات عمليات بناء السلام، عبر الاهتمام بنموذج برامج التشغيل، ونموذج الرواتب الحكومية⁽¹⁾.

فالمؤسسات المالية، تميل إلى أخذ الدعامات الأساسية للاقتصاد كشيء مسلم به. إذ تفترض وجود نظام قانوني قوي البنيان بما يضمن حقوق الملكية والعقود والأعراف الاجتماعية المعروفة بشكل جيد. وهذا الأمر قد لا يتوافق بالنسبة لمعظم الدول الخارجة من الصراعات. كما أنها تفترض أن العرض والطلب يستجيبان جيداً للتغيرات في الأسعار النسبية. وهذا ربما يسهم في حدوث مشكلات أخرى؛ لأن ذلك ليس هو الحال غالباً في اقتصاديات ما بعد الصراع، بسبب القيود على العرض التي تنتج من اختناقات الإنتاج وتدهور حالة البنية التحتية.

ولعل هذه المعضلات تكشف بخلاء عن عدم الانسجام في مجمل إستراتيجية الحكومة الماخنة إزاء الدول الخارجة من الصراعات. فالشروط السياسية تُصاغ عادة من قبل الإدارات السياسية، في حين أن الشروط الاقتصادية تحددتها المؤسسات المالية الدولية، لينتهي الأمر عن طريق وزراء

⁽¹⁾ Allen G. Sens, *op.cit.*, p23.

المالية والبنوك المركزية في الدول الماخنة. لذا فإن الدول الخارجة من الصراعات سوف تظل تواجه تناقضات الماخنين، طالما لا تعي حكومات الدول الماخنة جيداً وبشكل متكامل تبعات سياساتها الاقتصادية في الدول المعنية ببناء السلام.

وهذا الأمر يحمل معنى هو أن التطبيق المتزامن للشرط الاقتصادية والسياسية غالباً ما يسهم في النسب للدول الخارجة لنوها من الصراعات في عقبات قد تؤدي مرة أخرى لاندلاع الصراع الداخلي والحرب الأهلية لأسباب أخرى جديدة اقتصادية واجتماعية... إلخ. لذا تبدو الحاجة ماسة لاتخاذ إجراءات تعويضية، وتصميم شبكات أمان، لتجنب العنف الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. وقد أقرت مؤسسات التمويل الدولية بذلك، مما جعلها تحرص على وضع برامج خاصة لكل حالة من حالات بناء السلام بما يضمن مرونة أكبر في إيقاع وتتابع الإصلاحات الاقتصادية.

خلاصة القول: إن تنفيذ عمليات بناء السلام أصبح أمراً يشبه تقديم الطيب وصفات علاجية للدول التي عانت من ويلات حرب أهلية وصراعات داخلية بغية تحويلها إلى النمط الليبرالي بشقيه السياسي والاقتصادي. وهنا تتحول إعادة بناء السلام إلى نوع من إنفاذ السلم أو فرضه بواسطة القوى الخارجية.

ثانياً: مدى اتساق القيم المتضمنة في النموذج:

يكشف نموذج عمليات الأمم المتحدة في بناء السلام عن صدام فعلي بين كثير من القيم المتضمنة في هذا النموذج، ومن القضايا البارزة في هذا المقام ذلك التناقض بين تحقيق السلم والاستقرار من جهة (القائمون على بناء السلام)، وتحقيق العدل والمصالحة من جهة أخرى (دعاة الديمقراطية). وهنا يمكن التمييز بين اتجاهين:

1) الاتجاه الأول:

يعطي أنصار هذا الاتجاه الأولوية للاعتراف بالسياسية على تحقيق العدالة، مؤكدين أن معطيات الواقع وتوازانات القوى في مجتمعات ما بعد الصراع غالباً ما تفرض على أطرافه ضرورة نجاح عملية بناء السلام، انطلاقاً من تسويات سياسية، تستند إلى حلول وسط تبنى بصورة تقليدية على موازين القوى النسبية بين أطراف الصراع الداخلي في مرحلة زمنية بعينها⁽¹⁾.

لذا يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة قيام عمليات بناء السلام بالتركيز بالأساس على تحقيق العدالة والمصالحة والتي تتم عادةً بصورة قائمة على التعويض أو النصح وليس التأديب وذلك عبر تقديم حوافز للجناة المعترفين والنادمين والذين يقدمون اعترافات رسمية للمجتمع عما اقترفوه من انتهاكات إبان فترة الحرب الأهلية، وإدماجهم في الحياة والعفو عنهم، مما قد يسهم في نش فخر السامح والمصالحة في المجتمعات المعنية ببناء السلام. ذلك لأن الإصرار على معرفة الحقائق كاملة ومعاينة الجناة ربما يعرقل المصالحة الوطنية، خاصةً إذا ما أص بعض الأطراف على المطالبة بعدم إفلات الجناة من العقاب.

لذا يرى البعض أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كان أسوأ أداة للتعامل مع الحروب واسعة النطاق، وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، ذلك لأن بناء مجتمعات ديمقراطية مستقرة يقتضي إجراء حسابات سياسية معينة وليس تحقيقات قضائية. كما أن الإجراءات القضائية لا تحقق تأثيراً فعالاً إلا إذا تمت من خلال المحاكم الوطنية، من جهة أخرى، يرى البعض أن إجراءات تطبيق العدل في إطار الأمر المنحدر ربما لا تراعي الخصوصيات الثقافية والدينية في الدول المعنية بإعادة بناء السلام.

⁽¹⁾ Eric brahm, "transitional justice: a user guide to the beyond intractability system", the beyond intractability knowledge base project, university of Colorado, boulder.p.1.

2) الاتجاه الثاني:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المصالحة لا بد أن تكون قائمة على أساس العدل، وأنها لا تجب أن تسوغ الإفلات من العقاب للمورطين في انتهاكات حقوق الإنسان. كما انتقد البعض الآخر لجان الحقيقة والمصالحة، نظراً لأنها تمنح العفو للمورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي يسهم في إحباط أولئك الباحثين عن تحقيق العدل⁽¹⁾، وقد تبنت منظمة هيومان رايتس ووتش هذا الاتجاه، فانقدت الكثير من موائيق وآليات تحقيق المصالحة الوطنية، التي تنطوي في بعض بنودها على ما تعتبره المنظمة تشجيعاً للإفلات من العقاب.

كما انتقد البعض نموذج العدالة الناصحية، باعتبارها تمثل نوعاً من العدالة الرخيصة Cheap Justice التي تمنهن كرامة الضحايا، وتشجع ثقافة الإفلات من العقاب في المجتمع، الأمر الذي يندم بنجدد الصراع مستقبلاً، وهو ما يمكن تجنبه إذا تم الأخذ بمنطق العدالة الجزائية عن طريق المحاكمات الرسمية⁽²⁾.

والواقع أنه أمام شيوع ثقافة الإفلات من العقاب أصبحت الوحشية المطلقة وعدم الانضباط سمين أساسيين لسلوك المقاتلين في معظم الصراعات، حيث بدأ معظم المقاتلين كعناصر تفتش إلى تنظيم عسكري حقيقي، أو كعناصر متأثرة بلا قيادة. لذا كانت السيطرة عليهم أمراً شديداً الصعوبة، لاسيما أن معظمهم يشعر بعدم الخضوع لأي ضوابط قانونية أو واجبات اجتماعية أو أدبية أو أخلاقية، وبالتالي فهم ينصرفون من هذا المنطلق. ويتفاقم هذا الواقع في سياق الحروب التي تندلع

(1) Pauline h baker, " conflict resolution versus democratic governance: divergent path to peace", in chester a. crocker and fen osler Hampson with Pamela aall, (eds), **managing global chaos: sources of and responses to international conflict**, (Washington D.C: united states institute of peace press, 1996), pp 563-572.

(2) Anne N Kubai, **Life and Peace Institute** (an International Ecumenical Centre for Peace Research and Action) , pp 53-66.

وتنصاعد في الدول الفاشلة التي تفتقر إلى سلطة مركزية قادرة على السيطرة على الإقليم، أو ضبط سلوكيات المواطنين⁽³⁾.

لذا فإن المواجهة السليمة لم تكي انتهاكات حقوق الإنسان والعنف والإبادة الجماعية يجب أن تُس عبر آليات المساءلة الكاملة، والمحكمة القانونية، وهذا لا يمثل التزاماً أخلاقياً أو مطلباً قانونياً فحسب ولكنه يُعد ضرورة عملية أيضاً، وذلك لسببين هما: أن عدم معاقبة المنورطين في انتهاكات حقوق الإنسان من شأنه إعطاء الضوء الأخضر للمنورطين فيها من أجل اقترافها مرة أخرى مستقبلاً، كما أن المساءلة تعتبر شرطاً أساسياً للإصلاح السياسي وتدعيم سيادة القانون.

المطلب الثالث: تقييم الجوانب التنظيمية لدور الأمر المنحدة في بناء السلام

يقوم هذا المحور بدراسة تقييم الجوانب التنظيمية لدور الأمر المنحدة لبناء السلام، والتي تشمل الرؤية المنكاملة لدور الأمر المنحدة في بناء السلام، والنخيط والنمويل.

أولاً: مدى وجود رؤية منكاملة لبناء السلام:

كشفت تجارب الأمر المنحدة في بناء السلام أنه لا توجد رؤية إستراتيجية منكاملة ومنماسة لبناء السلام، مما يعني الافتقار إلى فهم عام لأهدافه وأولوياته. ولا شك أن ذلك يمثل واحدة من أهم العقبات أمام التعاون الفعال لدور الأمر المنحدة في بناء السلام⁽¹⁾.

واسنجابة لهذا الأمر، سعت الأمر المنحدة إلى صياغة رؤية عامة لدورها في بناء السلام لتكون بمثابة قواعد استرشادية، تسهم في دعم وتفعيل جهود تخطيط وتنسيق وتنفيذ جهود إعادة بناء السلام لذا ظل يشكل تحدياً مفاهيمياً ومؤسسياً هائلاً أمام الأمر المنحدة، خاصة أنه يتطلب

⁽³⁾ إيرن هرمان ودانيل بالميري، "النزاعات الجديدة: الماضي في إطار الحداثة"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، 31 مارس 2003.

⁽¹⁾ United Nations, executive office of secretary-general, report titled: **inventory United Nations capacity in peace building**, September 2006, p5.

منظومة واسعة من الأفكار والخطط، والتشويق بين مجموعات مشوطة من الجهات ذات الثقافات والبرامج والأولويات المختلفة.

ثانياً: تقييم جوانب التخطيط:

أكد الكثيرون أنه لا توجد حالياً وحدة متكاملة مسؤولة عن التخطيط لعمليات بناء السلام في الأمر المنحلة، تضم المسؤولين عن التحليل السياسي، والعمليات العسكرية، والشرطة المدنية، والمساعدة الاندخائية، وحقوق الإنسان، والتنمية والمساعدة الإنسانية والاجئين والنازحين، وشؤون الإعلام والشؤون التوعوية ودعم العمليات الكبيرة المعقدة، أما البعثات ومكاتب إعادة بناء السلام، فيتم الاضطلاع بهما التخطيط في إطارها عن طريق عدد محدود من العاملين بإدارة الشؤون السياسية بالأمر المنحلة⁽²⁾.

ثالثاً: تقييم جوانب التشويق:

يعتبر التشويق من المعضلات الأساسية في دراسة دور الأمر المنحلة لبناء السلام، إذ أنه كلما سعت المنظمة لإنشاء عملية لبناء السلام تصاعد الجدل بشأن الجهات المعنية بالتشويق، وتدير الموارد، وتنفيذ تلك العملية. والنتيجة أن عمليات بناء السلام أصبحت مجالاً واسعاً للشافس بين أجهزة الأمر المنحلة، نظراً لأنها تُنفذ على مراحل متعددة، عن طريق وحدات يبر وقراطية مختلفة في اهتماماتها، وأولوياتها، وطبيعة عملها، وثقافتها وارتباطاتها، وغايتها⁽¹⁾.

ورغم أن قسم الشؤون السياسية هو الوحدة الأساسية لتشويق جهود الأمر المنحلة في عمليات بناء السلام على المستوى الرسمي، إلا أن الحال تختلف لدى الممارسة العملية، إذ تتداخل المسؤوليات

(2) الأمم المتحدة، تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الفقرة رقم 198:

<http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/61/858>

(1) Allen G. Sens, op. cit., p21.

والاختصاصات بشكل غامض، خاصة في ظل ضعف سيطرة الأمين العام للمنظمة على وكالاتها المتخصصة، مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، واليونسيف، فضلا عن افتقار الجمعية العامة إلى آلية للإشراف والتقييم على عمليات الأمم المتحدة في بناء السلام⁽²⁾.

لذا فإنه مع تعدد القائمين على تنفيذ عمليات الأمم المتحدة في بناء السلام، وصعوبة الشيق بينهم، وعدم وضوح السلسل القيادي لعمليات الأمم المتحدة في بناء السلام، تخذت نوع من التداخل في المهام، الأمر الذي يدفع بعض الفاعلين إلى انزعاج اختصاصات الآخرين، أو التصل من مسؤوليات معينة، بدعوى أنها لا تدخل ضمن نطاق اختصاصها.

وقد شهدت بعض عمليات الأمم المتحدة في بناء السلام أزمات بين المنظمات غير الحكومية والعناصر العسكرية خاصة في حالة تنفيذ المهام الإنسانية. فالمنظمات غير الحكومية تسعى غالبا للحفاظ على استقلاليتها، خاصة بالنسبة للنموذج، لاسيما مع اختلاف ثقافة العمل الإنساني لدى الجانبين، حيث يسود اعتقاد بأن العناصر العسكرية تمارس المهام الإنسانية لأسباب سياسية في الغالب، فيما تكون معظم المنظمات غير الحكومية مدفوعة بالأساس باعتبارات إنسانية. فضلا عن وجود اختلاف في الهياكل التنظيمية بين الجانبين، فعلى الجانب العسكري ينسب هيكل السلطة بالسلسل الهرمي في حين أن الهياكل التنظيمية في المنظمات غير الحكومية تنسب بقدر أكبر من لامركزية السلطة والوافق في صنع القرارات⁽³⁾.

وعلى جانب آخر، تكشف الممارسات الواقعية عن أن مجلس الأمن لا يزال مهيمناً على عمل الأمم المتحدة، وهو ما يمثل أحد العوائق المهمة أمام فاعلية الأمم المتحدة، خاصة أن المجلس

(2) Ibid.

(3) Donna Winslow, "Strange Bedfellows: NGOs and Military in Humanitarian Crises", *The International Journal Of Peace Studies*, (Hiroshima: Institute For Peace Science, Hiroshima University, 2002), P.4.

بشكيله، وتركيبه الحالية لا يعبر عن إرادة المجتمع الدولي أو خريطة توزيع القوى في العالم⁽⁴⁾، كما أنه لا تخضع إلى أي رقابة حقيقية من جانب الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية. فضلاً عن أن النفاق بين الدول دائمة العضوية في المجلس قد منحها وضعاً مهيماً على إدارة المجلس وعلى قراراته، لذلك أصبح المجلس حامياً للمصالح الوطنية للدول دائمة العضوية، بدلاً من أن يكون مدافعاً عن سيادة الدول الأعضاء في الأمر المنحلة، وهو ما أدى إلى فقدان الأمر المنحلة لمصادقتها وشرعيتها الدولية بين الدول الصغيرة والضعيفة، وفي ظل هذه الأوضاع تضعف قدرة المنظمة على تنسيق عمليات بناء السلام⁽¹⁾.

رابعاً: تقييم الجوانب التمويلية:

تفتقر عمليات الأمر المنحلة في بناء السلام لسياسة محددة للتمويل، سواء من حيث تحديد مصادر التمويل، وتوقيته، وأسلوب الإنفاق. فبالنسبة لمصادر التمويل، فإن الاعتماد على الجهات الماخنة يجعل التمويل مشروطاً أو مقيداً بأهداف الماخنين وما يرتبط بذلك من مخططات خارجية قد لا تخدم أغراض عمليات الأمر المنحلة في بناء السلام. وتضاف هذه المعضلة مع استمرار تخاذل الدول الكبرى عن دعم عمليات الأمر المنحلة في بناء السلام، وذلك بالتعاقب عن تسديد اشتراكاتها في ميزانية الأمر المنحلة، مما يدل على وجود اتجاه لتجسيم قدرات المنظمة الدولية، خاصة أن تكاليف عملياتها لدعم عمليات الأمر المنحلة في بناء السلام تقل كثيراً عن تكاليف البدائل الفردية والجماعية الأخرى لمواجهة الصراعات، كما تزداد حدة مشكلة التمويل في مجال

(4) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط1، 1995)، ص ص 87-88.

(1) حسن نافعة [محرر]، نظام الأمن الجماعي بين الواقع والأسطورة، الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص ص 49-50.

الإغاثة الإنسانية، سواء أثناء الصراع أو بعده، وذلك في ظل النقاعس الدولي عن تلبية النداءات العاجلة التي تصدرها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ الإنسانية⁽²⁾.

وعلى صعيد آخر، هناك إشكالية تتعلق بنوعية تقديم التمويل، حيث يزداد حجم التمويل غالباً عقب انتهاء الصراع مباشرة دون إعطاء الاهتمام الكافي لقدرة الدولة على الاستخدام الكفء لتلك المساعدات. وغالباً ما ينبع ذلك انخفاض سريع في التمويل، أو تقديم تمويل غير كافٍ للاحتياجات طويلة الأمد. لذا فعادة ما يقل التمويل بشدة بعد السنة الثالثة أو الخامسة من الشروع في عمليات بناء السلام، في الوقت الذي يكون فيه الاحتياج شديداً إلى تلك الأموال، لذا تبدو أهمية استمرار الدعم الدولي للدول الخارجة من الصراعات لمدة تكفي لتحقيق أهداف عمليات الأمم المتحدة في بناء السلام بصورة دائمة ومستمرة، خاصة أن الفترة الحرجة لمنع تجدد الصراع يمكن أن تمتد لأكثر من عشرين سنة، يضاف لهذه المشكلات، مشكلة أخرى تتعلق بسوء توزيع الأموال المخصصة لإعادة بناء السلام على بعثات الأمم المتحدة عبر العالم⁽¹⁾.

وهناك مشكلات أخرى تتعلق بنقص الكفاءة لدى تخصيص الموارد وتوزيعها على إجراءات وبرامج إعادة بناء السلام، وعلى سبيل المثال ينم التركيز في إطار الإجراءات الأمنية على نزع السلاح والنسليح، في حين ينم تخصيص مبالغ أقل لإعادة الإدماج، وبالتالي لا يكون بوسع برامج إعادة الإدماج تقليل الفجوة بشكل معقول بين النسليح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، الأمر الذي يمثل عقبة أمام القائمين على عمليات بناء السلام، بما يجعلهم أمام فرص ضيقة ومحدودة للاختيار، ويعبر البعض عن هذا الوضع بنصير وجود خط منصل يقف عند أحد طرفيه

الأمم المتحدة، تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الفقرة 242: (2)

<http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/2015/446>

(1) organization for economic co-operation and development: development assistance committee, "peace building overview, " issue brief, 2005, p.5.

المحاربون السابقون، الذين لديهم توقعات واحتياجات، وعند الطرف الآخر توجد احتياجات مجتمعية غير مشبعة وإمكانيات غير مستغلة⁽²⁾.

المطلب الرابع: تقييم دور الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية

تثير تجارب الأمر المنحدة في بناء السلام كثيراً من الجدل، الذي يدور معظمه حول الأخطاء العديدة المرتبطة بتنفيذ إجراءات الأمر المنحدة في بناء السلام بصورة واقعية، ومدى اتساقها مع الواقع الذي تطبق فيه. يناول هذا المحور المعوقات التي تحد من قدرة الأمر المنحدة على التنفيذ الفعال لأهداف عمليات بناء السلام.

أولاً: مدى اتساق الممارسات مع بيئة العمل:

كشفت تجارب الأمر المنحدة في بناء السلام في أفريقيا عن قدرٍ من عدم الاتساق بين الممارسات والواقع الذي تطبق فيه، والتي تتعلق فيه بنمط الديمقراطية الليبرالية، والمحاکم الدولية، والمساعدات الاقتصادية، وإعادة الإعمار.

1) الديمقراطية الليبرالية:

تص الأمر المنحدة على الأخذ بالديمقراطية الليبرالية كنمط مثالي للمساهمة في عمليات بناء السلام في أفريقيا، بالرغم من تناقضها مع معظم المجتمعات الأفريقية المعنية ببناء السلام، خاصة أنه يسهم في تعقيد المشكلات أكثر مما يدعم الاستقرار السياسي والأمني، حيث يعود ذلك إلى ارتباط الديمقراطية الليبرالية بأشكال منطوية من المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تفتقر إليها أغلبية الدول الأفريقية، لذا فمن غير المتوقع نجاح تطبيقات الديمقراطية الليبرالية في القارة الأفريقية، نظراً لحداثتها وعدم جاهزية المؤسسات في معظم دولها، وهو ما يدعم القول بصعوبة

⁽²⁾ H.W.Jeong, Op. Cit., P.5.

نجاح الديمقراطية معزل عن الواقع السياسي والاقتصادي الذي تطبق فيه، لذا فإن دعاة تيار الديمقراطية الليبرالية يرون أن تعزيز الاستقرار السياسي في المجتمعات محل الصراع يبدأ من توافر الظروف الملائمة لإجرائها من خلال إقامة مؤسسات فعالة ووضع أنظمة انتخابية متوازنة، وتدعيم لدور المجتمع المدني، وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية تقلل من حدة الصراع⁽¹⁾.

2) المحاكم الدولية:

مرغم النجاحات التي حققتها المحاكم الدولية، إلا أنها لا ترتبط بشكل وثيق بالأعراف المحلية في المناطق التي تطبق فيها، الأمر الذي ربما يجعل الشعوب تنظر إليها باعتبارها تجسيدا للعدالة الطرف المنص، وأنها مفروضة عليهم من الخارج، كما أن تكاليف إنشاء هذه المحاكم وإجراء المحاكمات تكون كبيرة في الغالب، في ظل ندرة الأموال المتاحة لإعادة بناء النظم القضائية والقانونية إضافة إلى أن قدرة الأمر المنحدة على الاستجابة السريعة بتوفير المحامين والقضاة والخبراء القانونيين للمساعدة في تطوير أو إعادة إصلاح النظم القانونية عادة ما تكون محدودة، ومن جهة أخرى فإنه في كثير من الأحيان ينعذر ممثلو المسؤولين عن الانتهاكات أمام المحاكم، نظراً لوفاة البعض منهم، وهروب البعض الآخر، كما تشير تجارب عمليات الأمر المنحدة في بناء السلام إلى أنه لم يتم تقديم تعويضات للضحايا في معظم الحالات التي وقعت فيها انتهاكات حقوق الإنسان⁽¹⁾.

3) ممارسات إعادة الإعمار:

أوضحت الممارسات أن بعض أنشطة إعادة الإعمار ربما تسهم في تقويض الاقتصادات الوطنية التي تسعى إلى الاعتماد على الذات، إذ ينصب تركيز صناع القرار في عمليات إعادة الإعمار على

⁽¹⁾ إبراهيم نصر الدين، "إشكالية بناء الدولة في أفريقيا"، بحث منشور ضمن بحوث مؤتمر التداخل والتواصل في أفريقيا،

⁽¹⁾ Krishna Kumar and marina ottaway, "from bullets to ballots a summary of findings from six post-conflict election studies," paper submitted to the USAID conference titled promoting democracy, human rights, and reintegration in post-conflict societies, October 30 -31-1996. P.2.

إعادة تأهيل الدول سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وفقاً لنمط معين، ينسق مع مصالح واتجاهات الدول التي تتبعها الشركات القائمة بإعادة الإعمار، وذلك أكثر من الاهتمام بإعادة ما دمرته الحرب.

ثانياً: أخطاء تطبيقية لنجارب الأمر المنحدة في بناء السلام:

1) عدم وضوح القروض لبعثات الأمر المنحدة لبناء السلام:

ينسرد قروض بعثات الأمر المنحدة لبناء السلام بكثير من الغموض، وهو الأمر الذي قد يسهر في وجود قروضات مبهمة أو غير مناسبة، بما يعوق تنفيذ المهام العملية، خاصة أن الدول المشاركة في عمليات إعادة بناء السلام عادةً ما يكون لها أولوياتها ومصالحها الوطنية، ففي بعثات الأمر المنحدة لبناء السلام يميل سلوك الأطراف أو الفاعلين الخارجيين غالباً إلى النحور حول المصالح الذاتية⁽²⁾.

2) عدم الإلمام بكافة جوانب وأبعاد عمليات بناء السلام:

يرى البعض أن الإجراءات المنضمة في عمليات الأمر المنحدة لبناء السلام تركز في الغالب على أبعاد معينة على حساب أبعاد أخرى، ففي كثير من الأحيان ينصب الاهتمام على الجانبين السياسي والأمني، وذلك مقارنةً بالجوانب الاقتصادية، مما قد يعني الفصل بين عمليات الأمر المنحدة لبناء السلام، وعمليات التنمية الاقتصادية، ويُعد هذا من أهم الانتقادات التي ينم توجيهها لبعثات الأمر المنحدة لبناء السلام بأهم لا ينصب تركيزهم الأعلى النقل السياسي للصراع من الحرب إلى الوسائل السلمية، ولا ينصب اهتمامهم بالأبعاد الثقافية والاجتماعية⁽³⁾.

(2) Allen G. Sens, *op. cit.*, pp. 19-20.

(3) United nations, executive office of secretary- general, report titled: inventory united nations capacity in peace building, *op. cit.*, p5.

3) إغفال الأبعاد الخارجية للصراعات الداخلية:

تتطلب عمليات الأمر المنحدة لبناء السلام التعرف على جذور الصراع المسلح، سواء الداخلية والخارجية ولكن يُعاب على برنامج الأمر المنحدة لبناء السلام التركيز على الأبعاد الداخلية في الدولة المعنية ببناء السلام فحسب دون الأبعاد الخارجية، دون إعطاء ذات الاهتمام إلى دول الجوار الجغرافي أو الإقليمي، بالرغم من أنها قد تسهم في إفساد جهود بناء السلام وذلك بطرق عديدة منها غرض الطرف عن السلع والأسلحة المهربة التي تستخدم في تأجيج الصراع، أو تزويد المقاتلين بالسلح، أو توفير قواعد خلفية، ومراكز لتدريب المقاتلين.

4) إغفال الدور الإنساني في عمليات الأمر المنحدة في بناء السلام:

كشفت ممارسات الأمر المنحدة في بناء السلام على وجود سلبيات عديدة مرتبطة ببناء السلام منغلقة بأداء المنظمات الإنسانية فيما يتعلق بخودة الأداء والنزاهة والمحاسبة، الأمر الذي يسهم في إطالة أمد الصراعات بدلاً من تسويتها، وهو ما يضر بمصالح المنضمرين في مناطق الصراع، والذين يفترض أن تنوجه إليهم أداء تلك المنظمات من أبرز تلك السلبيات، كثرة عدد المنظمات التي تشارك في العمل الإنساني والشفاف بينهم لجذب اهتمام وسائل الإعلام والحصول على التمويل اللازم، الأمر الثاني اقتران اهتمامات بعض المنظمات بتقدير تقارير تقيّد بأن الأموال التي تم تخصيصها للأغراض الإنسانية قد أنفقت في محلها⁽¹⁾.

(1) "اللاجئون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح على الرابط:

الفصل الثالث: دور الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور عقب انتهاء الحرب الأهلية (1992-1996)

يهدف هذا الفصل إلى تناول دور الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق السلام النهائي "تسابولنيك" في يناير 1992، وذلك في إطار ثلاثة مباحث تفصيلية تبدأ بتناول أسباب وتدايعات اندلاع حرب أهلية استمرت لمدة 12 عاماً متواصلة، وأدت إلى تدهور الأوضاع الداخلية في البلاد وأثر ذلك على مرحلة وبيئة التسوية السلمية للصراع المسلح والأهلية، والتي أدت إلى توقيع اتفاق السلام النهائي "تسابولنيك" بين الأطراف المتصارعة داخلياً في يناير 1992 لإنهاء الحرب الأهلية، وتوضيح آليات تدخل الأمر المنحدة لبناء السلام عقب توقيع اتفاق السلام، وأخيراً الطرق لتحليل وتقييم دور الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور.

وبناءً على ما سبق، فإن هذا الفصل يتناول الإجابة عن عدة تساؤلات هي:

1. ما الأسباب التي أدت لاندلاع حرب أهلية في السلفادور، وما تدايعات استمرارها داخلياً وخارجياً؟
2. ما البيئة التي ساهمت في النوصل إلى تسوية سلمية للصراع والحرب الأهلية في السلفادور؟
3. ما آليات تدخل الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية في السلفادور وتوقيع اتفاق السلام النهائي؟
4. ما مدى نجاح الأمر المنحدة وآلياتها في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية في السلفادور؟

ووفقاً لما سبق ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول الأول: أسباب وتدايعات الحرب الأهلية في السلفادور، أما الثاني فيتناول: آليات تدخل الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور عقب انتهاء

الحرب الأهلية، أما الثالث والأخير فيتناول تقييم أداء آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور.

المبحث الأول: أسباب الحرب الأهلية في السلفادور

هذا المبحث يتناول بالتفصيل العوامل والأسباب التي دفعت السلفادور نحو خوض شعبها وحكومتها إلى جانب الجيش حرباً داخلية استمرت ما يزيد على عقد من الزمان، وتداعيات هذه الحرب الدائمة على عملية التسوية السلمية فيما بعد وبناء السلام.

وبالنسبة لتناول هذا المبحث الإجابة عن تساؤل رئيس هو:

"ما أسباب اندلاع الحرب الأهلية في السلفادور وأسباب استمرارها ما يزيد على عقد من الزمان؟".

يعود السبب الرئيس للحرب الأهلية في السلفادور وفقاً لنصائح الرئيس السلفادوري الأسبق "ألفريدو كريستيانى" "Alfredo Christiani" عام 1992 وبعض المعارضين اليساريين إلى غياب مساحة الديمقراطية والحرية السياسية والمشاركة، وقصور بل وإخفاقات الآمال الاقتصادية حيث اتسمت الدولة ونظام الحكم آنذاك على مدى نصف قرن من الزمان بالهميش لفئات المجتمع والسلطوية⁽¹⁾. هذا فضلاً عن عدم اكتمال عملية التحديث التي بدأها الدولة؛ مما أذبح مساهمات اجتماعية غير مكتملة وصلت إلى خلق مزيد من الأزمات التي جعلت من الصعب تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة وتحقيق المشاركة السياسية؛ وهو ما أدى إلى واقع ملموس من الأزمات وزيادة حدة الفقر في المناطق الفقيرة وبين الطبقات الفقيرة⁽²⁾.

جدير بالذكر أن الحرب الأهلية في السلفادور قد اتسمت بالطابع الطبقي الأيديولوجي عن كونها حرباً إثنية أو دينية، فقد كانت الاختلافات والانقسامات الداخلية ناتجة من سياسات نظام اقتصادي اتسم بعدم تحقيق العدالة في توزيع ثروات البلاد، واحتكار مجموعة من العائلات لثروات وموارد الدولة الاقتصادية، فضلاً عن قيام هذه العائلات بعقد تحالف ضمني مع الجيش بما يضمن كبح جماح المتمردين وغالبية الشعب من المعارضين على سياسات الحكومة والنظام، وبما يضمن استمرار الدولة في عقد انتخابات في ظل دستور الدولة القائم في الفترة منذ (1948-1979) إلا أن هذه الانتخابات ما هي إلا أداة لنكريس سلطة الجيش واستمرار النظام الطبقي، حيث كانت مجرد

(1) Charles T. Call, "Assessing El Salvador's Transition from Civil War to Peace." Chapter14 in Stephen John Stedman, Donald Rothchild, and Elizabeth Cousens (eds.), **Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements**, Boulder: Lynne Rienner, 2002.
www.reinner.com

(2) Edelberto Torres-Rivas, "Insurrection and Civil War in El Salvador", in Michael W. Doyle, Ian Johnstone and Robert C. Orr (eds.), **Keeping the Peace: Multidimensional U.N. Operations In Cambodia and El Salvador**, Great Britain, Cambridge University Press, 1997, P: 210.

انتخابات شكلية، مزورة لا تعبر عن إرادة الشعب السلفادوري الحقيقية؛ مما أدى إلى زيادة الوضع سوءاً خاصة في مواجهة الحكومة لمطالب الشعب بالتمتع والعنف.

وقد ساهمت العديد من العوامل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المواجهات المسلحة بين غالبية الشعب السلفادوري والمتمردين والجماعات المسلحة المنتمية لها من ناحية، والحكومة والجيش والعائلات الاقتصادية المسيطرة على موارد الدولة الاقتصادية وثورات البلاد من ناحية أخرى، فقد كان التفاوت الشديد في ملكية الأراضي وعدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى وجود حكومة عسكرية شبه قمعية مسؤولة عن عمليات القمع والعنف المسلح والتي استمرت سياساتها على الرغم من تغيير من يرأس هذه الحكومات -تغيير شكلي وفي الأشخاص فقط- مما ساهم في تشويه سمعة هذه الحكومات ونظام الحكم والخفاض مصداقينه لدى المواطنين، هذا إلى جانب ازدياد الاستياء ونموه بين المثقفين، فضلاً عن جناح حركات التمرد في الدول المجاورة في حروبها الداخلية مما أعطى محفزاً لحركات التمرد في السلفادور في الاستمرار، هذا إلى جانب الدعم الخارجي خاصة سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو معارضها مما أدى إلى اتساع الصراع الداخلي في السلفادور بالطابع الأيديولوجي بين الحركات اليسارية التي يدعمها الاتحاد السوفيتي السابق من خلال وكلائه في المنطقة من ناحية، والحكومة اليمينية العسكرية والتي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مباشرة مالياً ولوجسنيًا من ناحية أخرى. وذلك على الرغم من كون الصراع الداخلي في السلفادور ناتجاً بالأساس عن ظروف اقتصادية واجتماعية داخلية عانى منها المجتمع السلفادوري، وهو ما يفسر تأثير هيكل وطبيعة النظام الدولي على الصراعات الداخلية سواء بالاستمرار أو الشوثة وحل تلك الصراعات وهو ما يفسر القدرة على إنهاء الصراع الداخلي عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق.

وبالنسبة لما ساهمت العديد من العوامل بصورة مباشرة في اندلاع الحرب الأهلية في السلفادور مثل: سيطرة الطبقة الإوليغاركية على الأراضي، ازدياد فقر الفلاحين وتشدهم، استنمرار تاريخ الحكم العسكري القمعي في السلفادور، بعض الأحداث في سبعينيات القرن الماضي ساهمت في شحذ التوترات وتحفيز اندلاع الحرب الأهلية.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد أسباب اندلاع الحرب الأهلية في السلفادور واستنمرارها لفترة زمنية طويلة (أثني عشر عاماً) في أربعة أسباب هي كالآتي:

- استنمرار نظام الحكم العسكري وسياساته القمعية.
 - التفاوت الطبقي وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
 - فشل مبادرات الإصلاح.
 - دور الأطراف الخارجية.
- وفيما يلي بعض التفصيل لكل منها:

المطلب الأول: استنمرار نظام الحكم العسكري وسياساته القمعية

استنمرار نظام الحكم العسكري في السلفادور لمدة نصف قرن من الزمان منذ 1932 حتى اندلاع الحرب الأهلية في ثمانينيات القرن العشرين، فقد أسست الطبقة البرجوازية المكونة من أصحاب المصالح الاقتصادية، وملأ الأراضي تحالفاً ضمناً مع الجيش (القوات المسلحة) لمواجهة تهديدات الفلاحين المنمردين وأية انتفاضات آنذاك، فقد تم هذا التحالف الضمني نتيجة محاولة الحكومات تقديم برامج إصلاحية ترضي مصالح الطبقة البرجوازية ونفوذها في المجتمع ومن ثم فقد رغبت هذه الطبقة في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما دفعها إلى تأييدها حكم الأقلية وتجاهل اختيارات الشعب

السلفادوري. هذا إلى جانب أنه عادةً ما ينمّ تيررس وجود حكومة بقيادات عسكرية بأن هذا النوع من الحكومات هو الأفضل في إدارة شؤون البلاد عن إدارة السياسيين المدنيين، إلا أن الجيش السلفادوري أثبت فشله في هذا الأمر، حيث لم تكن لدى الأنظمة العسكرية أي نجاح محدد في الجانب الاقتصادي أو السياسي على السواء، وبصفة عامة الأوضاع الاقتصادية للشعب لم تتحسن، بل على العكس ازداد الوضع سوءاً نتيجة عدم كفاءة الإدارات المتعاقبة واحدة تلو الأخرى.

وقد قام الجيش السلفادوري بقمع المنشقين والمعارضين وفي هذا السياق نمت مواجهة انتفاضة عام 1932 التي قامت من قبل الفلاحين اعتراضاً على تدني أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وارتكاب مذخة Matanza وهذه الانتفاضة أكدت ضرورة قيام الطبقة البرجوازية بالخالف الضمني الذي يضمن استمرار نفوذهم وسيطرتهم الاجتماعية والاقتصادية مقابل دعم الحكم العسكري لتمتع أيت عمليات من قبل الفلاحين والشعب السلفادوري، وبالتالي عقب تلك المذخة السابقة تم تطبيق سياسة الاستبعاد الاجتماعي بصورة أكثر عنفاً من قبل الحكومة - التي سيطر عليها الجيش - وملاك الأراضي، وقد دعمت هذه السياسة إضفاء الشرعية من خلال استمرار عقد الانتخابات الشكلية التي كانت دوماً تنتهي إلى اختيار الضابط الذي تخلف الحاكم الحالي الذي وقع عليه الاختيار في الدوائر الداخلية المغلقة، وينتزم من ذلك مع قيام القوات المسلحة (الجيش) وقوات الامن بإخاد وسحق المعارضة السياسية إلى الحد الذي يفتي على المرشح العسكري فقط في السياق الانتخابي. وبعد الوقت لوححت الحكومة باتباع سبل ديمقراطية، إلا أنها أبتت الحزب الشيوعي محظوراً وخارج سياق الممارسة السياسية المشروعة - المشاركة السياسية - مما خلق بيئة سياسية ملزمة لبقائهم واستمرارهم بعيداً عن العمل السياسي

والمشاركة الشعبية.⁽¹⁾ هذا فضلاً عن اسنمرار الطبقة الإوليغاركية في إضفاء الشرعية على نظام الحكم القائم، مما زاد من هوس النظام وسياساته التعمية التي تسهر بالوحشية والعنف. ومن ناحية أخرى، لم يكن الشعب السلفادوري قادراً على تنظيم نفسه ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة حدة الفقر فيما بين غالبية الشعب السلفادوري وخاصة الفلاحين الذين يعملون بالأجرة دون القدرة على امتلاك الأراضي، والنظام التعليمي المغلق والمحافظة الذي يقنص على الطبقات العليا، واستحالة قدرة المواطنين على التنظيم والاحتجاج، هذا فضلاً عن اسنمرار السيطرة على الشعب نتيجة اسنمرار سلبية الأخير حيال المشاركة السياسية الناتج من إرهاب السلطة الحاكمة والمراقبة الصارمة لحركاته وذلك في إطار إجهاض الحكومة لأية انقاضات من قبل المواطنين في السلفادور. وقد شهد النظام أزمته الأولى في الفترة ما بين (1944-1945) بسقوط نظام حكم الجنرال "مارتينيز" الديكتاتور General Martinez. وعلى الرغم من ادعاء القوات باتباع مبادئ الديمقراطية والحرية السياسية إلا أنهم لم يكونوا معدين جيداً بآليات الحكم الديمقراطي، مما أدى إلى اسنمرار سياسات الاستبعاد الاجتماعي واسنمرار بيئة العنف السياسي، وبالتالي لم تُسكمل عمليات التحديث التي أدت إلى رفع آمال وطموحات الشعب ولكن لم تتحقق تلك الآمال في الواقع مما أدى إلى زيادة الوضع سوءاً، وقد تأزم الوضع الداخلي في البلاد نتيجة مجموعة من العوامل المتمثلة في ضعف المجتمع المدني القائم بالأساس على الاستبعاد الاجتماعي للأغلبية عبر وسائل العنف من قبل الجيش والحكومة، وافئقاد الحكومات المثالية أية شرعية من وجهة نظر الأغلبية، وإنكار حقوق الشعب

(1) Bertt Kyle, "Causes for Civil War and failed Revolution in El Salvador", University of Texas at Austin, January 1, 2004, P:6

<http://lanic.utexas.edu/project/etext/llilas/ilassa/2004/kyle.pdf>

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والاستمرار في استبعاد قطاعات واسعة من الشعب من المشاركة السياسية الفعالة.

بدأت عملية التحديث السياسي بصورة بطيئة للغاية وعلى مضض، حيث تكوّن النموذج السياسي منذ عام 1960 فصاعداً من سيطرة الجيش على الحكومة وتفوقها على السلطة التنفيذية فلم يكن هناك فصلٌ حقيقي بين الجيش والسلطة التنفيذية نتيجة سيطرة الأولى على الأخيرة ولم تكن مؤسسة الجيش منفصلة عن السلطة التنفيذية بل كانت هي ذاتها السلطة التنفيذية- واستمرار سيطرة الطبقة الإوليغارشكية على اقتصاد الدولة والموارد الاقتصادية والمالية في البلاد مما أدى إلى إحكام السلطة التنفيذية قبضتها على أية معارضة في السلطة التشريعية والحكم المحلي على السواء، فضلاً عن السيطرة على وسائل الإعلام التي ظلت وثيقة الصلة بسياسات السلطة التنفيذية ومرجال الأعمال في الدولة⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار ومنذ 1961 فصاعداً استمرت سيطرة القوات المسلحة على تشكيل الأجندة الانتخابية ومنع إعادة الانتخابات، فمنذ عام 1948 تم تشكيل ذراع سياسية للجيش في إطار تحقيق معادلة ضويرة وجود حزب سياسي مدني ذي قاعدة مدنية تحت سيطرة الجيش وبالفعل تم تشكيل حزب الوحدة الديمقراطي الثوري Revolutionary Democratic Unification Party (PRUD)، والذي أصبح بعد عام 1961 حزب المصالحة الوطنية The National Conciliation Party (PCN)، الذي أصبح فيما بعد الحزب السياسي للجيش واحتمل جميع المقاعد في البرلمان. على الرغم من ذلك وكدليل على وجود مساحة من الديمقراطية، تم السماح لبعض الأحزاب مثل الحزب الديمقراطي المسيحي بالحصول على عدد من المقاعد في البرلمان.

(1) Edelberto Torres. Rivas, Op.Cit., P: 212.

ففي عام 1964 تم السماح للحزب الديمقراطي المسيحي بالحصول على 14 مقعداً من أصل 60 مقعداً وذلك على الرغم من حصولهم على تأييد شعبي كافٍ للحصول على عدد أكبر من المقاعد في البرلمان مما حصلوا عليه آنذاك، هذا العدد سُمح له بالزيادة عام 1966 ليصل إلى 15 مقعداً ثم 19 مقعداً عام 1968. كما فاز الحزب الديمقراطي المسيحي بثلاث المحافظات بما فيها العاصمة "سان سلفادور" وعلى الرغم من استمرار احتفاظ حزب المصالحمة الوطنية بالسيطرة على السلطة التشريعية والفوز كذلك بالانتخابات الرئاسية حتى الانقلاب العسكري في 1979⁽¹⁾.

هذا وقد استمرت عملية الغش الانتخابي وتزويد الانتخابات مما أدى إلى قيام الحزب الديمقراطي المسيحي PDC في 1972 بتشكيل تحالف مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي القومي الثوري Social Democratic National Revolutionary (MNR) والاتحاد الديمقراطي القومي The Nationalist Democratic Union (UDN) مكونين بذلك جبهة أُطلق عليها اتحاد المعارضة الوطني National Opposition Union (UNO)، والذي قاده "جوزيه نابليون" Jose Napolean Duarte، الذي يُعد تحالفاً انتخابياً واسعاً غير معناد عليه في السياق السياسي من قبل في السلفادور حينذاك. ولذلك استطاع اتحاد المعارضة الوطني UNO تحقيق فوز بالانتخابات بـ 22 ألف صوت⁽²⁾ ضد مرشح حزب المصالحمة الوطنية PCN الكولونيل Arturo Armando Molina، إلا أنه على الرغم من ذلك انتزع الجيش بالتزويد والاحتيال على إرادة الناخبين وتغيير نتائج الانتخابات لصالح مرشح حزب المصالحمة الوطنية الكولونيل Molina. حيث إن الحساب الصحيح لعدد الأصوات، والذي كشف عنه مجلس الانتخابات في العاصمة سان سلفادور وضع اتحاد المعارضة الوطني (UNO) في المقدمة بـ 8 آلاف صوت، إلا أنه سرعان ما قام الجيش بحساب أعداد الأصوات لتأكيد انتصارهم

(1) Ibid, PP: 212-213

(2) Philip Russel, "El Salvador in crisis", Ausin: Colorado River Press, 1984, P: 46.

وإعلان نتيجة التصويت، ومن ثم فإن استمرار الجيش في السلطة لفترة زمنية أطول، والآثار المترتبة على سلوكهم غير المسئول وغير الملائم للتطورات أدت إلى تزيق البلاد، فضلاً عن بقاء النظام القديم الذي يُعد عاملاً وسبباً في تكوين حركات التمرد. فقد استمر النظام القديم لفترة زمنية طويلة في السلطة منجهاً مطالب الشعب والتطورات الداخلية بصورة لا تسمح لعموم الشعب السلفادوري أن ينساح عما صدر وفعّله هذه الحكومة، وهذا النظام العسكري الذي رفض التنازل عن السلطة والانسحاب حتى عندما هُزم في الانتخابات.

وجدير بالذكر أن حملة انتخابات عام 1972 رفعت من سقف توقعات الشعب السلفادوري نحو مزيد من الديمقراطية في البلاد، فالحزب الديمقراطي المسيحي لم يكن لديه وسائل راديكالية ومع ذلك عقد العزم ووعد بحكم مدني في المستقبل وهو ما لم يكن قادراً على تحقيقه، وترجع قدرتهم في الحصول على أصواتهم لنجحوا في إرساء دعائم تأييدهم في المناطق التي يسيطر عليها الجيش ومأهولة بسكان ريفيين.

ومن ثم إنكار نجاحهم في انتخابات الرئاسة عام 1972 أغضب مؤيديهم إلى الحد الذي جعل العديد منهم فاقد الثقة في جميع السياسات الانتخابية لسياسات عدائية - هذا ولم يكن الجيش مسنجباً لطلباتهم كي يبدأ لها - وبالتالي أصبح هناك وضوح بشدة أنه لم تعد هناك طريقة ومخرج لتحدي سلطتهم، وهو ما أدى إلى مقاطعة اتحاد المعارضة الوطني (UNO) انتخابات 1976، ومن ثم فشل الوعد الديمقراطي في سبعينيات القرن الماضي مما أدى إلى قيام الشعب بخلق منظمات وكيانات شعبية معارضة آمّلين في بناء حياة أفضل دون مساعدة الحكومة. كان الرد العام هو إبقاء هذه الجماعات قائمة

وتطور من نفسها للرد على ممارسات الحكومة القمعية، وهو ما دفع وأجبر الفلاحين على تسليح أنفسهم دفاعاً عن النفس⁽¹⁾.

كما قوّض قرار الجيش بتزويد الانتخابات الداخلية لتمثيل الطبقة السائدة في المجتمع، ومن ناحية أخرى أعطت هذه الانتخابات شرعية لاستمرار الحكم العسكري الذي بدأ منذ 1932.

وعقب هذا الأمر كان هناك العديد من النضالات التي أدت إلى خروج الحكومة عن الشرعية المؤسسية وخاصةً عندما هاجمت الحكومة والجيش الجامعة الوطنية ورددوا أفعالها تجاه الإضرابات العمالية وزيادة حدة العنف المستخدمة من قبل الحكومة والجيش لكبح جماح المظاهرات والطلاب، مما أدى إلى ازدياد الوضع سوءاً.

هذا فضلاً عن عدم قدرة الحزب الحاكم على تحقيق أي تقدم في الانتخابات التي تم إجراؤها في 1977، وتم تعيين الجنرال Carlos Humberto Romero كرئيس للبلاد، ومنع أية حركات أو أحزاب وسطية من التقدم في أية انتخابات.

وبناءً على تطور الأحداث ولمواءمة تلك التطورات، في مارس 1970 استقال Salvador Cayetano Carpio من الحزب الشيوعي وأسس القوات الشعبية لما رتي فارابونديو للنحرير الوطني Farabundo Marti Popular Forces for National Liberation (FPL)، التي تستهدف التوافق مع السلوك السياسي والعسكري.

وفي عام 1971 تم تأسيس جماعة منشقة من الحزب الشيوعي مع جماعات أخرى را ديكاليتة من الحزب الديمقراطي المسيحي أطلق عليها الجيش الثوري الشعبي People's Revolutionary Army (ERP) لمواجهة قوات الجيش.

⁽¹⁾ Brett Kyle, Op. Cit, P: 9.

أما في عام 1975، فقد كونت القوات الشعبية لمارتني فارابونديو وللنحرير الوطني Farabundo Marti (FPL) Popular Forces for National Liberation مع الجبهة الشعبية ما يُسمى بالكثلة الثورية الشعبية The People's Revolutionary Bloc كما اتخذ الجيش الثوري الشعبي ERP النهج ذاته عام 1977 واستطاعوا تحقيق انتصارات تذكارية.

وفي عام 1974 ظهرت جبهة الشعب الموحدة كجماعة منشقة من الجيش الثوري الشعبي (ERP)، كما أنه في 1975 تم تأسيس قوات المقاومة المسلحة الوطنية Armed Forces for National Resistance (RN) لتحقيق أهداف عسكرية، وفي عام 1976 تم تأسيس الحزب العمالي الثوري لأمريكا الوسطي The Worker's Revolutionary Party of Central America (PRTC)، الذي يعتبر الذراع العسكرية المسلحة للاتحاد الوطني الديمقراطي The Democratic National Union.

وجدير بالذكر أن التطورات السياسية والاجتماعية على الجانبين أدت إلى تغير عقيدة المنمردين الذين وجدوا في الصراع المسلح والمواجهات المسلحة المباشرة أمراً حنياً لتحقيق الأهداف المبتغاة ولم تعد أهدافهم تقتصر فقط على إعادة توزيع ملكية الأراضي ولكن أصبحت المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان من الأهداف التي يسعى إليها غالبية الشعب خاصة مع استمرار مواجهة الحكومة والجيش لطموحات الشعب السلفادوري يزيد من الوحشية والعنف والقمع.

وفي هذا الإطار كان لحركات الاحتجاج العمالية دور مهم، ففي الفترة بين عامي (1974-1976) كان هناك فقط 10 إضرابات عمالية، بينما في عام 1977 فقط كان هناك 11 إضراباً جميعها تطوي على الاسنيلاء على المصانع، وفي الأشهر الثلاثة الأولى فقط من عام 1979 كان هناك 40 إضراباً. وجدير بالذكر أنه في بداية عام 1977 تجاوز الاحتجاج العمالي القضايا الاقتصادية إلى حشد الشعب

وقطاعات أخرى لتحقيق أهداف سياسية وبالتالي بدأ الشكل التقليدي لحركة العمال في النلاشي في ظل استمرار دوامة الصراع المسلح على الجانبين وذلك اتضح بأحداث 10 و12 نوفمبر 1977 عندما تم تنظيم عصيان سياسي واحتلال الاتحادات العمالية ووزارة العمل، وهنا ظهرت ثلاث منظمات تابعة لاتحاد العمال وذلك ضمن الاتحاد الفيدرالي العمالي United Worker's Confederation (CUTS)⁽¹⁾.

وقد ازداد الوضع تأسفاً في 1979 مع محاولة ضباط الجيش الإصلاحيين القيام بانقلاب وخلع الرئيس Romero من الحكم. وهنا بدأت مرحلة تأسيس مجالس عسكرية-مدنية إلا أنها كانت بسيطرة عسكرية وهو ما أدى إلى فشلها بل وازدادت حدة العنف والمواجهات المسلحة بين الجانبين.

⁽¹⁾ Edelberto Torres-Rivas, Op.Cit. PP: 213-2017.

المطلب الثاني: التفاوت الطبقي وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية

إن الاستقطاب الاقتصادي-الاجتماعي كان شديد النطرف وكان عاملاً أساسياً في اندلاع الحرب الأهلية في السلفادور؛ بل وزيادة وتيرة العنف حيث سعت الطبقة الإوليغاركية - كما سبق وذكرنا - إلى الحفاظ على سلطتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقد تحالف ضمني مع الجيش والحكومة لتمتع أية انتفاضات شعبية قد تنقص أو تؤثر على سلطتها وفوزها الاقتصادي والاجتماعي. فقد تركزت الأمراض في أيدي عدد قليل جداً من العائلات وذلك مع بداية القرن التاسع عشر، وكذلك خلق اقتصاد يعتمد على التصدي بصورة مريسة لتحقيق مكاسب تجارية كبيرة، وفي هذا السياق احتكرت مجموعة صغيرة من العائلات ملكية الأراضي، والمياه والموارد المالية في الدولة لاستمرار إقصاء واستبعاد 80% من الشعب السلفادوري. كما أن هناك أقل من 0.1% فقط من السكان يسيطرون على 26.5% من الأراضي⁽¹⁾.

وجدير بالذكر أنه قد تركزت جميع أشكال رأس المال بصورة تقليدية في يد ما يقرب من 30 من المجموعات العائلية وتشكلت قاعدتهم الخاصة بملك الأراضي / وفو إنتاج القهوة والتي تعتبر من نتائج الأنشطة الصناعية والاستثمار في التجارة الخارجية، هذا إلى جانب تركز غالبية المصالح في رأس المال. وفي عام 1971 سيطر 36 من العائلات الكبيرة على 66% من رأس المال لأصل 1.429 من إنتاج كبرى شركات الإنتاج. وفي منتصف سنينيات القرن العشرين كان هناك 50% من السكان يحصلون فقط على 16% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، بينما 5% فقط يحصلون على 27% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي⁽²⁾.

(1) Ibid, PP:211-212

(2) Ibid, P: 212.

لم يكن لدى السلفادور تفاوت في الثروة بين المواطنين فقط ولكن كان هناك أيضاً عدم وجود مساواة في الحصول على الأرباح الناتجة من المشروعات الخاصة. فقد استبعد الناتج الاقتصادي المحلي عامة الشعب.⁽³⁾

سيطر على السلفادور عبر تاريخها الطبقة الإوليغاركية من مالكي الأراضي في عام 1979، ومع دخول السلفادور في حالة حرب داخلية، فقد سيطر فقط 0.7% من مالكي الأراضي على 40% من الأراضي الزراعية في الدولة.⁽⁴⁾

وفي ظل هذا التفاوت في ملكية الأراضي، تركزت الثروة في أيدي أولئك الذين ينجون محاصيل تُدر عائداً تقديماً على نطاق واسع، فقد اشترت هذه العائلات القليلة مزيداً من الأراضي بحلول عام 1975، وقد أظهرت التقديرات أن هناك نسبة 41% من السكان الريفيين لم يمتلكوا أي أراضٍ زراعية.⁽¹⁾ وقد لحق بالطبقة البرولينارية من العمال والفلاحين ضراً كبيراً في الدولة، وكذلك ازدادت نسبة البطالة بصورة دراماتيكية، نتيجة تحول المزارعون في المناطق الريفية إلى عمالة مهمشة في المدن.⁽²⁾ وقد كان للضغط الشعبي تأثيرات على النظام والدولة؛ إذ ارتفعت الكثافة السكانية في تلك المناطق والتي وصلت إلى 20 ألف نسمة/كم² وهذا يتناسب مع ارتفاع معدل النمو الطبيعي في الدولة فقد ارتفع معدل النمو الطبيعي في الفترة من 1970-1979 بنسبة 2.9% سنوياً، مما ساهم في زيادة معدلات الفقر وزيادة الفلاحين الفقراء الذين يعانون من البطالة والفقر.⁽³⁾

⁽³⁾ Inter-American Commission on Human Rights, "Reports on the Situation of Human Rights in El Salvador", Washington, D.C.: Organization of American States, 1978.

<http://www.cidh.oas.org/countryrep/ElSalvador78eng/chap11.htm>

⁽⁴⁾ Tommie Sue Montgomery, "Revolution in El Salvador", Boluder": Westview Press, 1982, P: 28.

⁽¹⁾ Ibid, P: 27.

⁽²⁾ Timothy Wickhem-Crowley, "Gurillas and Revolution in Latin America: A Comparative Study of Insurgents and Regimes since 1956", (Princeton: Princeton University Press, 1992), P: 150.

⁽³⁾ Ibid, P: 28.

هذا وقد كان من مصلحة الطبقة الإوليغاركية الاستمرار في تلك السياسات القمعية وتزويد إرادة الناخبين وعدم الرغبة في أكمال عملية التحديث أو تطوير التعليم واستمرار تخلف وفقر الطبقات الفقيرة مرغبة منهم في الاستمرار في الاستحواذ على المميزات الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن تفسير ذلك ببطء عملية التحديث على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واستمرار التحالف بين هذه الطبقة والجيش في مواجهة أية مبادرات إصلاحية أو حركات ثورية.

كما سيطرت هذه الطبقة من ملاك الأراضي ورجال الأعمال على الموارد الاقتصادية بالدولة والمالية، مما أحكم سيطرتها على المعارضة في السلطة التشريعية والتنفيذية من خلال الجيش وكذلك الحكومات المحلية في المدن المختلفة في الدولة، وكذلك على وسائل الإعلام المختلفة (المسموعة والمقروءة والمرئية).

وعلى الرغم من أن الانتفاضات والإضرابات كانت مطالبها في البداية تتمثل في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإصلاح الزراعي، إلا أنه نتيجة استمرار تعنت الحكومات المختلفة والطبقة الإوليغاركية في سياساتها تحولت المظاهرات والانتفاضات المختلفة في مطالبها لتشمل الحقوق السياسية أيضاً والحريّة في المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وقد اتضح أثر العامل الاجتماعي في أهداف الانتفاضات والاحتجاجات المختلفة، إذ أنه تأسست المنظمات الثورية في السلفادور بفضل الرجال والنساء من داخل الكنيسة والجامعة على السواء الذين ثردوا مطالبين بتغييرات اجتماعية، إلا أن هذه الاحتجاجات سرعان ما تحولت إلى عنف ومواجهات مسلحة نتيجة السياسات القمعية الوحشية من قبل التحالف سابق الإشارة إليه، فقد نظّم سكان الريف أنفسهم مع رجال الدين وعلم اللاهوت ومن ثم تم تشكيل منظمات مرعوية-دينية النحوق لها غالبية الشعب السلفادوري والتي أصبحت فيما بعد أكبر تحدٍ لأي نظام جديد؛ ونتيجة لذلك فقد أسست هذه

الحركات جماعات مسلحة وأذرعاً عسكرية لمواجهة عنف الحكومة والجيش، وأصبح الصراع ليس اجتماعياً-اقتصادياً فقط ولكنه تحول لصراع سياسي عسكري.

إن النخلص من علاقات الهيمنة الاجتماعية والمرءوسين خلال سبعينيات القرن العشرين، ومع تطور الأحداث وتأزم الأوضاع فقد أدت إلى حدوث أزمات اجتماعية أنتجت حركات مزدوجة من الانفصال في المستويات العليا وإعادة بناء قواعدهم، فقد تأزم الوضع في التحالف الضمني بين الطبقة الإوليغاركية والجيش والحكومة، فضلاً عن الأزمة بين جماعات ملاك الأراضي ومن ثم سقط التحالف الضمني سابق الإشارة إليه. وفي هذا الإطار قسمت الحرب الأهلية آراء الطبقة الإوليغاركية، هذا الانفصال لم يحدث في تاريخ محدود ولكنه كان نتيجة تطور بمرور الوقت.

وفي هذا الإطار استقبل المصدرون من ملاك الأراضي للفلاحين المسلحين والاحتجاجات بالعنف وبدأت الصراعات الاجتماعية في المدينة وبلغت ذروتها هناك، كما أن المناطق الريفية لم تفلت من العنف على كلا الجانبين وبدأت عمليات اغتيال لقادة المجتمع من الكهنة الرعويين وخطف العديد من ملاك الأراضي.

ففي مايو 1977، تم اغتيال الكاهن اليفي الكاريزمي Rutilio Grande وأثناء مراسم دفنه التي حضرها ما يزيد على 100 ألف من المواطنين وفي ظل الغضب العام في سبعينيات القرن العشرين وقبل اندلاع الحرب الأهلية بسنوات، تم قتل مئات الفلاحين و11 كاهناً من قبل قوات وفرق شبه عسكرية سرية والحرس الوطني والتي شكلت منظمة شبه عسكرية-قانونية بواسطة الشرطة والجيش الوطني أطلق عليها ORDEN⁽¹⁾.

(1) Edelberto Torres-Rivas, Op.Cit., P: 217.

وفي يناير 1979، حكمت واحدة من هذه الجماعات السرية التي أطلق عليها اتحاد مقاتلي اليسار The Fighting White Union (UGB) بالإعدام على جميع اليهود الذين رفضوا مغادرة البلاد؛ ومن ثم أصبحت الكنائس قواعد جديدة للاحتجاج، كما تحول التمرد والنحريض إلى المناطق الريفية، مما أدى إلى تعمق آليات الأزمة، كما أنه في أبريل 1979 دعت العديد من المنظمات الريفية الكبرى إلى الاستيلاء على الممتلكات العقارية الريفية، وحرق مزارع قصب السكر والمحاصيل الزراعية في مدن سان فينيسيت وسان سلفادور ولا بلازا وكاباناس، إلا أن المطالبة بملكية الأراضي كانت أقل أهمية من الصراع من أجل المشاركة السياسية آنذاك، وعلى الرغم من ذلك وبنيجة إدراك المنتمين من العلاقات بين الطبقة الإوليغاركية والجيش استمرت عمليات قتل وخطف ملاك الأراضي، وخطف مزارعي القهوة من هذه المنظمات المسلحة ذات المطالب السياسية للمطالبة بفدية، وتدمير مزارع القطن والمحاصيل الزراعية التي تراناجها والاعتماد على الممتلكات.

وقد ازدادت الأزمة تعمقاً (1977-1979) في ظل تزامن وتوافق ازدهار تجارة النضيد وأسعار مقبولة في السوق العالمي التي ربما كان لها آثار هدامة على ملاك الأراضي.

وفي نهاية يوليو 1979 تم اغتيال اثنين من الكهنة وتم حرق صحف المعارضة وإذاعة الراديو الكاثوليكية XSAX، كما فر بعض من رجال الأعمال خارج البلاد، وفي 12 أكتوبر 1979 ظهرت أول محاولة للانقلاب داخل الجيش بواسطة الإصلاحيين العسكريين (الضباط الإصلاحيين)، وفي 15 أكتوبر 1979 قام صغار الضباط بقيادة الكولونيل Majano بخلع الرئيس Romero من السلطة والحكم؛ ومن ثم بدأت مرحلة جديدة في الأزمة وتم وضع نهاية لمرحلة ما قبل اندلاع الحرب الأهلية⁽¹⁾.

(1) Ibid, P: 218.

المطلب الثالث: فشل مبادرات الإصلاح

لقد أدت تطورات الأحداث الداخلية في السلفادور في سبعينيات القرن العشرين إلى تقديم الحكومة والإصلاحيين مبادرات إصلاحية، إلا أنها افقرت للجديّة والمصدّاقة من قبل أطرافها، ومن ثمّ بدأت بالفشل مما أدى إلى تدهور الأوضاع واندلاع الحرب الأهلية التي دامت لسنوات طويلة، واتسمت بالدمويّة، هذه المبادرات كانت تتعلق ببرامج الإصلاح الزراعي وكذلك على المستوى السياسي.

يعتبر الإصلاح الزراعي آنذاك حجر الأساس في كسب أي دعم من قبل الفلاحين للجيش، وتغيير توجه الفلاحين تجاه الحكومة، والتغيير السياسي والاجتماعي بصفة عامة. فإذا بدأ الإصلاح الزراعي، لا بد أن يكون فعالاً وقابلاً للتطبيق بصورة صحيحة كي تحقق أهدافه الفرعية. إن المقترحات البسيطة أو المحاولات الخاصة بالإصلاح لم تكن كافية لإقناع الشعب بالنوايا الإيجابية لهذه السياسة مما أدى إلى زيادة الانقسام بين طبقات المجتمع وادخل البلاد في حالة حرب أهلية طويلة الأمد وتسمّر بالدمويّة.

تحت حكم الكولونيل مولينا -Colonel Molina- (عام 1972-1977)، أعدت الحكومة مقياساً بسيطاً لبرنامج الانتقال الزراعي Agrarian Transformation، وقد كانت هذه الخطة لاستخدام نموذج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مصادرة حيازات وملكية مساحات واسعة من الأراضي وفقاً لقيم السوق في سان ميغيل San Miguel وأوسولنان Usulután، وإعادة توزيع مساحات بسيطة من الأراضي لمن ليس لديهم أراضي. وقد أمل الكولونيل مولينا Colonel Molina في أن هذا الأمر سيدفع مالكي الأراضي لاستخدام ممتلكاتهم واثقاهم للاستثمار في قطاع آخر في الاقتصاد يسهم أكثر في تحقيق منفعة أكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Robert Armstrong and Janet Shenk, "El Salvador: The Face of Revolution", Boston: South End Press, 1982, P: 83.

وقد كان طبيعياً معارضة مالكي الأراضي هذه الخطة وأهداف البرنامج الأخرى، واتضح ذلك بوضوح في تجاهل نوايا برنامج الكولونيل مولينا Molina's Program الأخرى. كما كان هناك خوف من قبل الجمعية الوطنية للشركات الخاصة في السلفادور من التدخل الصارخ من قبل الدولة في الهيكل الاقتصادي للدولة، وبالتالي الوقوف تضامناً مع مخاوف مالكي الأراضي، ومن ثم مواجهة هذه الخطة وبرنامج "مولينا" للإصلاح الزراعي بقوة من قبل الطبقة الإليجاركية بما يمثل زيادة التهديدات من جانب فرق الموت التابعة للنيار اليميني، وهو ما أفقد الفلاحين أي أمل للتغيير والاستجابة لمطالبهم. كما قرأهم الكولونيل مولينا Colonel Molina بالشيوعية وواجه تهديد خطر الانقلاب عليه؛ مما أدى إلى سحب خطته للإصلاح الزراعي ولم يعد يتحدث عن الإصلاح الزراعي مرة أخرى.

هذه التجربة التراجيدية والمأسوية الفاشلة للإصلاح الزراعي، رفعت من آمال وسقف توقعات العديد من المواطنين، بينما كانت هناك نسبة ضئيلة جداً من النتائج الفورية لهذا الإصلاح مشكوكاً فيها. وقد كان هذا اقتراحاً غير مسبوق للتخفيف من التفاوت الشديدة في ملكية الأراضي، بمعنى آخر كان إجراء حسن النية هذا يهدف إلى تحسين صورة الحكومة لدى الشعب ودليلاً على النوايا الحسنة للحكومة الجديدة، إلا أنه بدلاً من ذلك أعرضت القوى المسيطرة وأنكرت رغبتها في التغيير. أما على المستوى السياسي فقد تم تشكيل مجالس حكم مدنية-عسكرية إلا أنه نتيجة استمرار سيطرة الجيش عليها سرعان ما فشلت.

فقد تشكل المجلس المدني-العسكري الأول في 15 أكتوبر 1979، واضعين بذلك نهاية لما يقرب من 50 عاماً من الهيمنة العسكرية المباشرة وترأس هذا المجلس كل من Guillermo Manuel Ungo رئيس الحزب الديمقراطي-الاجتماعي (MNR)، و Roman Mayorga رئيس جامعة أمريكا الوسطى UCA، ورجل الأعمال Mario Antonio Andino، وضابط الجيش Jaime Adul

Gutierrez & Adolfo Majano، كما كان هناك 6 وزراء من أصل 13 وزيراً في الحكومة من مؤسسات ديمقراطية وأحزاب إلا أنه على الرغم من ذلك فشلت هذه التجربة البسيطة في الإصلاح في الحد من الأنشطة والسلوك القمعي من قبل الجيش وحرب العصابات للمنظمات المسلحة السياسية والتي باستثناء الحزب الشيوعي استشكرت هذا الاتفاق باعتبارها صفقة إصلاحية مشبوهة.

عقب انهيار المجلس العسكري-المدني الأول، تم تأسيس مجلس آخز في 9 يناير 1980 من خلال الاتفاق بين القوات المسلحة والحزب الديمقراطي-المسيحي، وهنا انضرب بعض المعتدين والقائمين بالاعتداء ليشكلوا معاً ما كان قد مرغب فيه الرئيس الأمريكي آنذاك -كارتر- بالوسط السياسي، إلا أن هذا الأمر واجه تحديات آنذاك وهنا تجمع ما يزيد على 200 ألف مواطن في 22 يناير من نفس العام لتأسيس جبهة تنسيق ثورية، والتي تعرضت لهجمات قاسية من قبل القوات المسلحة التي اعتبرت نفسها في حالة حرب أهلية بالفعل.

كما استمرت عمليات القمع والقنل مما أدى إلى عرض مجلس الحكم برنامج عمل طموحاً في 13 فبراير و5 مارس 1980 والخاص بإصدار قانون الإصلاح الزراعي داعين من خلاله إلى مصادرة 376 من المزارع الريفية الكبرى (أي ما يعادل ما يزيد عن 500 هيكتار أو 1.235 فدانا) إلا أن تطبيق هذا القانون كلف العديد من الضحايا وصل عددها إلى 335 من الفلاحين فقط في أول خمسة أيام من محاولة تطبيقه وفي الأيام التالية تم تأميم البنوك والشركات التجارية⁽¹⁾.

وأعقب هذا المجلس تشكيل مجلس حكم ثالث في 29 مارس 1981 لينلامر مع التحولات الجديدة في اليمين وقد تولى رئاسة هذا المجلس زعيم الحزب الديمقراطي-المسيحي Jose Napoleon Durate، إلا أنه سرعان ما فشل.

(1) Ibid, P:219.

المطلب الرابع: دور الأطراف الخارجية

لم تكن الحرب الأهلية في السلفادور واستمرارها على مدار سنوات عديدة وبصورة دموية وعدم قدرة أي من أطراف الصراع الداخلي على تحقيق انتصار حاسم أن تنهي دون تدخل عوامل خارجية ووجود دور للأطراف الخارجية وبصورة قوية على أطراف الحرب الأهلية.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهماً ومحورياً سواء في إدارة الصراع الداخلي في السلفادور أو عقب توقيع اتفاق السلام النهائي في يناير 1992، فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن الصراع الداخلي في السلفادور صراع أيديولوجي بين الشيوعية الممثلة في جبهة التحرير الوطنية FMLN، التي رأت الولايات المتحدة أنها ينم دعمها من قبل الاتحاد السوفيتي السابق وكلائه في المنطقة مثل كوبا ونيكاراجوا عقب نجاح حركة Sandinista في الثورة - وبين الليبرالية الممثلة في النظام والحكومة والسلفادور التي تدعمها الولايات المتحدة وتقدم لها مساعدات عسكرية وتدريبات لوجيستية لمواجهة جبهة التحرير الوطنية. وقد وصل الصراع الداخلي في السلفادور إلى أوجه التزامن مع احتمار حدة الحرب الباردة في ثمانينيات القرن العشرين وخاصة مع وصول الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع حجم الدعم والمساعدات العسكرية بين الدولتين.

ومن خلال هذه المساعدات يمكن ملاحظة زيادة تدخل الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الأهلية والصراع الداخلي في السلفادور خاصة في ظل إدارة الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" -وشدة الحرب الباردة فيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. وهنا رأى الرئيس "رونالد ريغان" أن هذه الحرب الأهلية وهذا الصراع الداخلي هو بالأساس صراع أيديولوجي لا بد من مواجهته وكان له الأولوية في إدارة الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان". فضلاً عن نجاح الثورة في نيكاراجوا وانتصار حركة Sandinista الممثلة لليسار الشيوعي زاد من خوف الولايات المتحدة من إمكانية

انتشار الشيوعية في المنطقة وأمريكا الوسطى التي تمثل امتداداً للأمن القومي الأمريكي من الناحية الجغرافية وخوف الولايات المتحدة من إمكانية نجاح الثورة في السلفادور وفوز جبهة التحرير الوطنية FMLN وبالتالي كان هذا مبرراً لزيادة الدعم العسكري الأمريكي للنظام الحاكم في السلفادور رغم كونه نظاماً عسكرياً مناقضاً لمبادئ الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالديمقراطية. ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 1985 فقد ثبت تورط بعض النظم الشيوعية في المنطقة ودعمها لوجسنيماً للتوار والمتمردين لها⁽¹⁾.

والذي أكد ما ذكره التقرير الأمريكي هو لعب الرئيس الكوبي "فيديل كاسترو" دوراً مهماً في توحيد صفوف المعارضة في السلفادور إذ أن كوبا كانت أحد وكلاء الاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة والتي لعبت دوراً مهماً في تصدير الشيوعية ودعمها.

وعلى الرغم من تضمن هذا التقرير هذه الانهكات، إلا أنه لم تكن هناك أدلة واضحة لتورط كوبا بصورة مباشرة وواضحة في هذا الصراع الداخلي، وفيما يتعلق بالمساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للحكومة في السلفادور فقد قدمت الولايات المتحدة خلال فترة (1950-1979) منحاً ومساعدات للنظام والحكومة في السلفادور تقدر بقرابة 11 مليون دولار، ثم ارتفعت هذه المساعدات في الفترة (1980-1993) إلى 966 مليون دولار. ووصل حجم هذه المساعدات عام 1987 فقط إلى 110 ملايين دولار⁽¹⁾. وبالتالي كان هناك ارتفاع واضح في حجم المساعدات الأمريكية للسلفادور خلال فترة الحرب الباردة وخاصة في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان".

(1) Kyle, Brett, Causes For Civil war and Failed Revolution in El Salvador, University of Texas At Austin, January 1, 2004, P: 19.

(1) U. S. and Soviet Military Aid, p: 30.

وفي سياق متصل، كان هناك تأثير واضح للنظام الدولي على مسار الحرب الأهلية في السلفادور فبمجرد انتهاء الحرب الباردة وسقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي توقف الدعم الخارجي لطرفي الصراع الداخلي ولم يعد ينظر إلى الصراع على أنه صراع أيديولوجي. مما ساهم في قبول طرفي الصراع الداخلي للجلوس معاً مباشرة على مائدة المفاوضات، هذا فضلاً عن دعم الأطراف الدولية لعملية المفاوضات وضربة التوصل إلى اتفاق سلام.

كان هناك دور للاتحاد السوفيتي السابق في دعم المنمردين وجبهة التحرير الوطنية FMLN ولكن كان ذلك ينم عن عبور وكلاء للاتحاد السوفيتي في المنطقة مثل كوبا ونيكاراجوا عقب نجاح الثورة فيها وسيطرة حركة Sandinista على مقاليد السلطة والحكم.

وساهمت كوبا ونيكاراجوا في توحيد صفوف المنمردين في السلفادور في حركة واحدة هي جبهة التحرير الوطنية FMLN ولم تنواف معلومات حول حجم المساعدات السوفينية للسلفادور، فقد كان انقسام الاتحاد السوفيتي آنذاك بتقدير مساعدات لكل من كوبا ونيكاراجوا عقب نجاح الثوار بقيادة Sandinista ولم تكن هناك أيضاً بيانات تفصيلية حول هذه المساعدات وفقاً لوكالة مساعدات الأمن للدفاعي بالاتحاد السوفيتي سابقاً، فقد قدمت 266.4 قبلية يدوية، 1.413 قاذفة قنابل من طراز M203، و1.704 قاذفات قنابل من طراز M79⁽²⁾.

وكان اهتمام الاتحاد السوفيتي موجهاً أكثر إلى دول أوروبا الشرقية أثناء حكومة جورباتشوف، ثم تقليص حجم المساعدات السوفينية، ثم قطعها تماماً عن دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية حيث بداية مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق لمشاكل داخلية منتمثلة في تدهور الأوضاع الاقتصادية.

(2) Ibid, P: 35.

المبحث الثاني: آليات تدخل الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور عقب انتهاء الحرب الأهلية
يتناول هذا المبحث آليات تدخل الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور عقب انتهاء الحرب الأهلية
وتوقيع اتفاق السلام النهائي، مسنحاً في البداية الجهود السابقة لتوقيع اتفاق السلام النهائي. وبالتالي
يتناول هذا المبحث محورين هما: الجهود السابقة لتوقيع اتفاق السلام النهائي، ثم آليات تدخل الأمر المنحدة
في بناء السلام في السلفادور عقب توقيع اتفاق السلام النهائي.

ومن ثمّ تحاول هذا المبحث الإجابة عن تساؤلين هما:

- ما الجهود السابقة لتوقيع اتفاق السلام النهائي، وما أثر هذه الجهود في النوصل إلى اتفاق السلام النهائي
ولهيئة الأجواء لتوقيع السلام النهائي؟

- ما آليات تدخل الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور عقب توقيع اتفاق السلام النهائي؟

لعبت الأمم المتحدة دوراً جوهرياً ومهماً في عملية بناء السلام وإهاء الصراع الداخلي في السلفادور، ولم يكن هذا الدور من فراغ؛ ولكن سبقته العديد من المحاولات من قبل العديد من المنظمات والدول الإقليمية بناءً على رغبة أطراف الصراع الداخلي. ومن ثمَّ جاء تدخل الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في السلفادور بناءً على طلب ورغبة أطراف الصراع الداخلي في رعاية الأمر المنحدة في رعاية مفاوضات التسوية السلمية وإهاء الصراع الداخلي والحرب الأهلية.

وقد جاء تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام - كما سبق وأكدنا في الفصل الثاني - بناءً على قيام الأمر المنحدة بتحقيق أهدافها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وقد تأكد دورها وتطور عقب انتهاء الحرب الباردة وتغير البيئة الدولية.

فقد تطور أداء الأمم المتحدة ليمنح ملحة ما بعد انتهاء الصراع المسلح والحرب الأهلية وينضم عملية إعادة تأسيس مؤسسات الدولة ونزع السلاح من أطراف الصراع الداخلي، ودمج القوات المقاتلة من الجماعات المعارضة مع قوات الدولة الوطنية وتقديم التدريبات اللازمة خاصة فيما يتعلق بمؤسسات الأمن والدفاع، وكذلك تقديم الاستشارات السياسية في مراقبة الانتخابات وضمان إجرائها في ظل ظروف تشه بالنزاهة والشفافية، فضلاً عن تشجيع الأمم المتحدة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على زيادة الوعي ونشر ثقافة حقوق الإنسان. ومن ثمَّ فإن دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة يقوم على أساس حل جذور الصراع الداخلي لمنع تجدد الصراعات مرة أخرى. وفيما يتعلق بخاتمة السلفادور فقد تدخلت الأمم المتحدة بناءً على طلب طرفي الصراع الداخلي وقد كانت هناك عوامل ساهمت في نجاح هذا الدور.

فقد كان نجاح المصالحة الوطنية في نيكاراغوا وانتهاء الصراع الداخلي لها أحد العوامل المحفزة لأطراف الصراع الداخلي في السلفادور بضرورة إهاء الصراع والنوصل إلى اتفاق تسوية شامل، كذلك

كان لانتهاء الحرب الباردة وانتهاء مرحلة الاستقطاب الدولي وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ثمّ توقف المساعدات الخارجية لأطراف الصراع الداخلي دور هام ورئيس في هذا الإطار، فضلاً عن وصول الصراع الداخلي في السلفادور إلى مأزق وعدم قدرة أي من أطراف الصراع على تحقيق انتصار حاسم أو ميزة إستراتيجية. ومن ثمّ فقد ساهمت هذه العوامل في لجوء طرفي الصراع الداخلي وقبولهم التوصل إلى اتفاق تسوية شامل، وكذلك نجاح دور الأمم المتحدة في دور الوساطة لإنهاء الصراع الداخلي وكذلك في عمليات بناء السلام فيما بعد.

ويعتبر تدخل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك Javier perez de Cueller بصفته الشخصية في عملية السلام ومفاوضات التسوية السلمية في السلفادور أحد عوامل نجاحها الرئيسة؛ وذلك إيماناً من قبل الأطراف الداخلية للصراع في حيادية وموضوعية الأمم المتحدة وكذلك في شخصية الأمين العام ذاته، وبالفعل نجحت الأمم المتحدة في رعاية مفاوضات التسوية السلمية والتوصل إلى معاهدة السلام "تشابولتيبيك" "Chapultepec Peace Accord"، نسبة إلى المدينة المكسيكية التي تم توقيع معاهدة السلام فيها في 16 يناير 1992.

ولم يقتصر دور الأمم المتحدة على مجرد توقيع معاهدة السلام، ولكن تخطى دورها إلى مرحلة تنفيذ بنود المعاهدة لعدم عودة أطراف الصراع الداخلي مرة أخرى إلى أجواء الحرب الأهلية أو الصراع المسلح.

المطلب الأول: المحاولات السابقة لتوقيع معاهدة السلام في يناير 1992

من الأهمية توضيح المحاولات السابقة لدخول الأمر المنحلة ورعايتها لمفاوضات التسوية والسلام النهائي في السلفادور والتي أدت إلى توقيع اتفاق السلام النهائي في يناير 1992. فقد كانت هناك جهود سابقة من قبل الأطراف الإقليمية والأمر المنحلة على السواء في هيئة البيئة للنوصل إلى اتفاق السلام النهائي وقد كانت هذه الجهود كالتالي:

أولاً: جهود الأمر المنحلة في وضع السلام في أمريكا الوسطى في ثمانينيات القرن العشرين:

مثل هيكل النظام الدولي آنذاك عائقاً أمام جهود الأمر المنحلة في الوساطة لإنهاء الصراعات الداخلية والحروب الأهلية خاصة في أمريكا الوسطى خلال فترة ثمانينيات القرن الماضي. وازداد الأمر سوءاً مع وصول الرئيس "رونالد ريغان" إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصلت الحرب الباردة إلى أقصاها، وعلى الرغم من ذلك كان هناك دور فعال للأمر المنحلة، فقد استطاعت تقديم مساعيها في إنهاء صراعات في المنطقة من إجمالي ثلاثة صراعات.

اشترك كل من الأمر المنحلة ودول أمريكا اللاتينية مع مجموعة الكونتادورا Contadora Group، التي تتضمن (كولومبيا - المكسيك - بنما - فنزويلا) ومن ثم كان لهم دور مشارك في جهود السلام الإقليمي بمنطقة أمريكا الوسطى منذ 1983، فمع بداية هذا العام كانت هناك سلسلة من مسودات الاتفاقيات التي تمت بمساعدة المجموعة ثم بالنالي بدول أمريكا الوسطى أنفسهم بصورة فردية⁽¹⁾. وقد ساهمت هذه المسودات الأولى في النوصل إلى توقيع اتفاق Esquipules II في أغسطس

⁽¹⁾Le Vine, Mark, *Peacemaking in El Salvador*, in Day Le, Midael W. Johnstone, Ian, and Robert C. ORR (eds), *Keeping the Peace: Multidimensional un. Operations in Cambodia and El Salvador*, Great Britain, Cambridge university press, 1997, P. 228.

1987 . وذلك بنويع خمسة رؤساء من أصل ستة وهم: السلفادور -نيكاراجوا -كوسنكاريا - هندوراس جواتيمالا .

تعبر هذه الاتفاقية الولادة الرسمية لعملية السلام في أمريكا الوسطى والتي أدت فيما بعد إلى وجود تعاون مشترك فيما بين هذه الدول ومجموعة الكوتندرا Contadora Group والتي عُرفت فيما بعد الأصدقاء الأربعة للأمين العام للأمم المتحدة وتم إضافة إسبانيا لها بعد استبعاد "بنما" . وقد مهدت مشاركة هذه المجموعة والنوصل إلى الاتفاقيات اللاحقة فيما بعد الطريق للأمين العام للأمم المتحدة للنوصل إلى اتفاقيات السلام النهائية في كل من نيكاراجوا والسلفادور .

وقد كان لهذه الاتفاقية Esquipulas II دور في حث القوات النابطة لحركة التحرير الوطنية لمارتي فريناندوا FMLN على قبول التفاوض مع الحكومة في السلفادور، وترحيبها بتدخل الأمر المنحدرة وإشراكها في عملية السلام بصورة مباشرة وقد باءت جهود الأمر المنحدرة بالفشل في بداية تدخلها في السنوات الأولى، وعلى الرغم من فشل جهود الأمر المنحدرة في البداية في النوصل إلى اتفاق سلام نهائي إلا أن هذه الاتفاقية كان لها أثر بالغ في العديد من التطورات مثل:

1) عام 1989: انخب المواطنون في السلفادور رئيساً جديداً يمينياً معندلاً -ألفيدو كريستاني Alferdo Christiani⁽¹⁾ والذي سعى إلى إصلاح النظام الاقتصادي وأهمية إعادة بنائه وتخفيف من سيطرة طبقة وخبنة معينة عليه والقيام بصفة خاصة بإجراء إصلاح زراعي .

(1) تلقى الرئيس "كريستاني" -الرئيس السلفادوري- تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه أحد أعضاء الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضي وهو رجل أعمال ناجح وهو من الجناح اليميني ARENA، مما ساهم في اعتدال هذا الاتجاه عندما تولى رئاسة البلاد، وعمل على تطوير فكر هذا الاتجاه خاصة عندما تولى رئاسة البلاد. كما أنه ففي منتصف ثمانينيات القرن الماضي، اقترن افتقار الإرادة السياسية في السلفادور للسلام مع الظروف الدولية غير المواتية مما أدى إلى مغادرة مجموعة الكوتندرا وبالتالي عدم قدرة كل من حكومات دول أمريكا الوسطى والمتمردين على التفاوض بجدية واستمر هذا الوضع حتى عام 1986. ومع انخفاض المصالح الأمريكية في المنطقة فقد أدى ذلك إلى اتخاذ مجموعة الكوتندرا المبادرة الدبلوماسية والضغط على الأطراف المعارضة لبدء مفاوضات جادة.

2) توقيع اتفاقيتين من قبل خمسة رؤساء في أمريكا الوسطى هما:

The Costa del Sol Agreement, Tela Declaration

وهو يجب هاتين الاتفاقيتين ثم تدخل الأمر المنحلة بصورة مباشرة في عملية التفاوض في أمريكا الوسطى بصفة عامة والسلفادور بصفة خاصة. ويعتبر إعلان "Tela" هو الوثيقة الأولى التي سمحت بتدخل الأمر المنحلة مباشرة لأول مرة في أمريكا الوسطى في عملية التفاوض، مما ساهم في فتح قنوات تفاوض مباشرة بين الحكومة وجبهة التحرير الوطنية لمارتي فارابوندو FMLN، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

3) مع التطورات التي حدثت في النظام الدولي من انتهاء الحرب الباردة. وهو ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لم يعودا يلزمان أيديولوجياً في الاستمرار في حروب الوكالات في أمريكا الوسطى - ثم توقيع اتفاق Costa del Sol Agreement في فبراير 1989 (S/20491)، وهو يجب هذا الاتفاق وافق الرئيس في نيكاراغوا - Dainel Ortega على عقد انتخابات مبكرة. بينما بموجب "Tela Declaration" الذي تم في أغسطس من ذات العام (S/20778)، طلب الرؤساء من اقبة الأمر المنحلة لهذه الانتخابات وتسريح قوات المعارضة والمتمردين - أصبح لديهم الرغبة والإرادة في وضع ضغوط على طرفي الصراع الداخلي للتفاوض، مما يعني قطع إمدادات الأسلحة وتقليص التمويل. وبفضل اتفاق Costa del Sol Agreement وإعلان Tela Declaration استنطاع طرفا الصراع الداخلي في السلفادور الجلوس مباشرة وجهاً لوجه لأول مرة في سبتمبر 1989، وكذلك التقياً مرة أخرى في منتصف أكتوبر من ذات العام، في نفس الشهر وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (10/44) طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام للأمم المتحدة. الاستمرار في تقديم الدعم الكامل

لجهود السلام الإقليمية وفي رد فعل الأمين العام للأمم المتحدة واستجابة لهذا الطلب قام بتعيين ممثل له الخاص في عملية السلام في أمريكا الوسطى وهو Alvaro de Soto، الذي كان له دور مهم في النوصل إلى معاهدة السلام النهائية في السلفادور، هذا وقد ضغطت الحكومة في السلفادور على جبهة التحرير الوطنية لما رتي فارابونديو ال FMLN لقبول وقف إطلاق النار، ولكن المعارضة الممثلة في جبهة التحرير الوطنية فسرت هذا بأن الحكومة تنتظر التغييرات في المعسكر الشيوعي على المستوى العالمي لتقوم بتقويض الحركة، ومعارضة إجراء إصلاحات دستورية وقضائية واستمرت القوات العسكرية في المقدمة.

وشكل اختلاف مطالب طرفي الصراع الداخلي حول القضايا الجوهرية وعدم تفهم الطرفين إزاء بعضهما البعض عاملاً مهماً في عدم قوة حوافز التسوية في بداية مراحلها. حيث لم تكن قوية بصورة كافية لخطي الفجوة الواسعة بين أطراف الصراع الداخلي بما ساهم في استمرار الصراع. وقد مثل تفجير مكعب اتحاد النجارة في 31 أكتوبر 1989 والهجوم في 11 نوفمبر من ذات العام نقطة تحول في مسار الحرب الأهلية⁽¹⁾.

ومن جانب آخر مثل هذا الهجوم صدمة للقوات العسكرية والحكومية التي لم تعد قادرة على هزيمة قوات التمرد والمتمردين في المستقبل القريب على الرغم من حداثة تسليحهم وتدريبهم على أعلى مستوى مقارنة بقوات التمرد.

كما كان هناك حافز آخر لبدء طرفي الصراع الداخلي في السلفادور مفاوضات جادة وهذا الحافز نبع من قتل 6 من الرهابات وخادمهم وابنتها في السادس عشر من نوفمبر 1989، الذي نتج عنه مزيد من

(1) Karl, Terry Lynn, "El Salvador's negotiated evolution, *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2, 1992, P: 151.

الضغط على الحكومة من قبل الأطراف الخارجية لاتخاذ إجراءات وخطوات للحد من انتهاكات حقوق الإنسان والحد من فرق الموت ونشاطها عبر القوات المسلحة.

وعلى جانب المنمدين، فإن مخود وتراجع القوى الدولية عن تقديم الدعم المالي والعسكري للدول الإقليمية مثل كوبا ونيكاراجوا يعني أن المنمدين وجبهة التحرير الوطنية FMLN واجهت أزمة في السلاح والدعم اللوجستي في عام 1989. علاوة على ذلك فإن انتهاء الحرب الباردة وفشل المعسكر الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق جعل هناك صعوبة في وجود حوافز للحصول على دعم وتأييد أيديولوجي، أو النعاطف مع هذه الأيديولوجية وهذا المعسكر للاستمرار في الحرب والصراع، وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بوضع شروط لاستمرارها في تقديم مساعداتها للحكومة والجيش السلفادوري.

ومن هنا فقد أدرك طرفا الصراع أن استمرار الحرب أمر لا فائدة منه وأدركت قوات التمرد وجبهة التحرير الوطنية الـ FMLN أن المفاوضات هي "الحل العقلاني الرشيد الوحيد"⁽¹⁾.

وخلال نفس الفترة -وأثناء عقد القمة السنوية لرؤساء منظمة دول أمريكا الوسطى في كوستاريكا- أدرك الرئيس Oscar Arias، أنه لم يستطع بمفرده إحضار جميع الأطراف معاً. ومن ثم دعا بصورة عامة مباشرة خلال هذه القمة إلى تدخل الأمين العام للأمم المتحدة بصورة مباشرة وإشراكه ومساعدته في تسهيل عمليات التفاوض السلمية والمفاوضات بين أطراف الصراع الداخلي⁽²⁾. هذا وقد طالب الرؤساء الخمسة المجتمعون في هذه القمة إلى توسيع الأمين العام للأمم المتحدة لدوره بعثة مراقبي الأمم المتحدة في نيكاراغوا (ONACA) UN's Nicaraguan observer mission's.

(1) Coleman, Christopher C. "The Salvadoran Peace Proven: A Preliminary Inquiry, (Oslo: Norwegian Institute of International Affairs, Research Report no. 173, 1993, P. 15.

(2) وفقاً للمسؤولين الكبار في الأمم المتحدة، فإن خروج ومجيء إدارات جديدة أكثر اعتدالاً في كل من المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية دفع الأمين العام للأمم المتحدة لزيادة فاعلية دوره في إبراز جهود الأمم المتحدة في إنهاء الحروب الأهلية، وخاصة في أمريكا الوسطى.

ومن ثم فإن الأحداث التي تمت في أواخر عام 1989 على المستوى الدولي والداخلي في السلفادور دفعت طرفي الصراع إلى إعادة النظر في إستراتيجياتهم وخططهم مما دفع جبهة التحرير الوطنية FMLN للاقتناع بأهمية المفاوضات وكذلك الحكومة والجيش السلفادوري⁽³⁾.

ومن ثم مثلك هذا العقد الجديد تقارب أطراف الصراع الداخلي، وإمكانية نجاح عمليات المفاوضات وأصبحت عملية التفاوض خياراً متاحاً للجميع. وقد طلبت جبهة التحرير الوطنية الـ FMLN من الأمين العام للأمم المتحدة التدخل لإعادة المحادثات مرة أخرى في الاتجاه والمسار الصحيح بينما ذهب وسافر الرئيس السلفادوري آنذاك ألفريدو كريسنياني Christiani Alferdo إلى نيويورك في 1 يناير 1990 والذي أبدى رغبته ومباركته للحدث مع جبهة التحرير الوطنية FMLN⁽⁴⁾.

هنا أدرك الأمين العام للأمم المتحدة Pérez de Cuellar أن الفرصة قد حانت وأن الوقت مثير الآن لتدخله شخصياً في المحادثات. وقد ساعد هذا في تمهيد الطريق لاتفاق جنيف الذي يعتبر الاتفاق الثاني الأول برعاية الأمم المتحدة.

ثانياً: اتفاق جنيف The Geneva Agreement:

يعتبر اتفاق جنيف الجزء الأفضل من عمل مجموعة الكوندرا، فقد أسس لإطار عمل المفاوضات الداخلية الإقليمية على المستوى السياسي وقلل من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾. وهذا لا

⁽³⁾ Barasyi, Staphen, and Iisi North, **the united Nations Role in El Salvador: The Promises and Dilemmas & Integrated Approach to Peace**, C, Toronto: York UNIVESISTY Press, 1993, P: 7.

⁽⁴⁾ De Soto Álvaro, **the negotiations following the New York Agreement**. "In Joseph S. Tulchin and Gary Brand (eds). **Is There a Transition to Democracy in El Salvador?** Boluder, Col, Lynne Rionner, 1992, p: 139.

⁽¹⁾ Karamer, Framscó V. Lagram, **"Under Standing the Crisis in Central America: Approaches to Peace and Security**, London: Hurst, 1986, p: 4.

يعني أن المجتمع الدولي لم يلعب دوراً في محاولة حل الصراع خلال الثمانينات، إلا أن التأثير التراكمي لهذه الجهود لم يكن قوياً بصورة كافية لدفع الجانبين لبدء مفاوضات جادة.

إذ أن جهود التنسيق والتعاونية التدريجية التي ترنسها بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة ساعدت بتغيير توجه الولايات المتحدة تجاه عملية السلام وفي النهاية تم إحضار الطرفين على مائدة المفاوضات وبدء عملية تفاوضية وكانت النتيجة هي التوصل إلى اتفاق جنيف في 4 أبريل 1990، والذي أصبحت حجر الزاوية لتطوير عملية التفاوض.

وعقب سلسلة من المحركات الدبلوماسية ووجود خطاب وبيان مشترك بين وزير خارجية الاتحاد السوفيتي سابقاً Eduard Scheverdomaze ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية James Baker⁽²⁾ وهو البيان الذي طالبوا به وأيدوا وساطة الأمر المتحدة لإنهاء الصراع وهو ما أدى إلى إعلان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "Javier Pérez de Cuellar" في 4 أبريل 1990 قبول الأمر المتحدة بالتدخل في الصراع لإنهائه ولعب دور الوسيط⁽³⁾. وبالفعل تم تعيين "ألفارو دي ساتو" Alvaro de Sato ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة للعب دور في الوساطة في السلفادور.

وبالنسبة يمكن القول إن مفاوضات التسوية السلمية وعملية السلام وتدخل الأمر المتحدة في الوساطة جاء بناءً على رغبة أطراف الصراع الداخلي والمجتمع الدولي أيضاً لإنهاء الصراع الداخلي في السلفادور.

⁽²⁾ وقد جاء هذا البيان عقب سلسلة من الاقتراحات قدمها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "Pérez de Cuellar" للقوتين العظميين آنذاك (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) لإحياء المحادثات فيما بين طرفي الصراع الداخلي مرة أخرى في السلفادور.

⁽³⁾ Whitefield Tera, "The Role of the united Nations" in Arnsn, Cynthia and Carlos Bosombia (eds). "Comparative peace processes in Latin America, stanford: Stanford university press, 1991.

وقد خلق هذا الاتفاق إطار عمل أدى إلى إنهاء الصراع المسلح تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة⁽⁴⁾. وبمواصلة تعزيز العهد باتفاق Esquipulas II Agreement ذلك شريطة قيام الأمر المنحلة بمناجعة تنفيذ ورعاية الاتفاقيات التالية. وهذا يعتبر علامة وإشارة لاشتراك الأمر المنحلة وتضمينها في المنطقة على مدى سبع سنوات وعقب اتفاق جنيف أعلن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك Pérez de Cuellar عن دعمه وتأييده لعملية السلام وتقبل رعاية ومؤيدي طرفي الصراع الداخلي من الأطراف الدولية لهذه العملية من المفاوضات والشويات السلمية وتقصده هنا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً عبر وكلائه في المنطقة من الدول الإقليمية مثل كوبا ونيكاراجوا عقب نجاح الثورة فيها وسيطرة حركة Sandinista.

وعقب الاجتماع في مايو 1990 حيث تم عرض أجندة المفاوضات "أجندة كراكاس" Caracas Agenda - بموجب هذه الاتفاقية الأجندة التي تنقسم إلى جزئين: الجزء الأول يشمل الاتفاقيات السياسية حول 7 قضايا جوهرية ومهمة والتي تخلق ظروفاً لتحقيق وقف إطلاق النار وهذه القضايا تتعلق ب: الجيش، وحقوق الإنسان، والنظم الانتخابية والقضائية، والإصلاح الدستوري، وقضايا اجتماعية واقتصادية، وتنفيذ الأمر المنحلة للاتفاقيات، وبمجرد تحقيق وقف إطلاق النار تبدأ المرحلة الثانية من هذه الأجندة حول نفس القضايا التي تعتبر ضمانات ضرورية لإعادة إدماج قوات جبهة التحرير الوطنية FMLN في سياق الحياة السياسية والمدنية في الدولة. وتعتبر هاتان المرحلتان جزءاً من تنازل الحكومة لتحقيق وقف إطلاق النار قبل التفاوض على القضايا السياسية مثل إصلاح القوات المسلحة والنظم القضائية. وقد تضمنت أجندة الأمر المنحلة كل المظاهر المحتملة للاتفاقيات والتزام الجانبين بتحقيق وقف إطلاق النار في منتصف سبتمبر 1990. والاتفاق على دعم المفاوضات التي بدأت

(4)S/ 23402.

في يونيو 1990. وكان إصلاح المؤسسة العسكرية من أول الموضوعات التي طُرحت للمناقشة والتي تعتبر من أصعب الموضوعات التي طُرحت في المفاوضات.

ففي البداية اتخذت جبهة التحرير الوطنية FMLN اتجاهًا متشدداً حيال سيطرة القوات والمؤسسة العسكرية سنين عاماً على الحياة السياسية وعش سنوات في الحرب الأهلية ومارسنها العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي لا يمكن حصرها. ومن ثمّ قبل التوصل إلى اتفاق جنيف دفعت المعارضة الممثلة في الـ FMLN نحو إلغاء القوات المسلحة القائمة وتسريح ضباطها المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الحرب الأهلية، حيث تعتبر من منظورها أن القوات العسكرية تمثل تهديداً لوضعها باعتبارها أكثر المؤسسات قوة في المجتمع السلفادوري وبنيجة تواجدها الكبير.

ولحسن الحظ فإن "أجندة كاراكس" "Caracas Agenda" أوضحت نظام بنود الأجندة الذي من الممكن أن يغير اعتماداً على ديناميكية المفاوضات. ومن ثمّ عقب أربعة أيام من المفاوضات غير المثمرة، أدرك وسطاء الأمر المنحدة أن الجيش من القضايا الخطيرة ويصعب التعامل معها في البداية وهو ما أدى إلى عقد جلسة من العصف الذهني على مدار يومين في جنيف بمشاركة عشرين من خبراء حقوق الإنسان وخبراء في شؤون السلفادور لمناقشة إمكانية التحرك للبند الثاني في الأجندة وهو البند الخاص بحقوق الإنسان⁽¹⁾.

ثالثاً: اتفاق سان جوسيه لحقوق الإنسان

The San José Agreement on human Rights:

(1) Baranyi Stephen, and Iiisa north, the. U.N Role in El Salvador, the Promises and Dilemmas of Integrated Approach to Peace, **Op. Cit**, p: 13.

عندما اجتمع الجانبان مرة أخرى في سان جوسيه في 26 يوليو 1990، وضع فريق الأمر المنحلة مسودة لاتفاق حقوق الإنسان على طاولة المفاوضات وعقب 11 ساعة من المفاوضات بين الجانبين وقع الجانبان على اتفاقية حقوق الإنسان دون إدخال أية تعديلات جوهرية عليها. وهو ما تم إطلاق عنوان له باسم "اتفاق سان جوسيه لحقوق الإنسان".

وتعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاق جوهرية ينم النوصل إليه في عملية التفاوض كما أنها تعتبر اتفاقية لا مثل لها في تاريخ الأمر المنحلة⁽¹⁾.

وذلك باعتبار هذا أول اتفاق حول تفاصيل محددة لطرفي الصراع والتي تؤكد على احترام حقوق الإنسان كما أنه يعتبر مقياساً لبناء الثقة وأول جناح ملموس مبكراً في المفاوضات التي ساعدت على تقوية عملية السلام. وقد أظهر هذا الاتفاق بأن هناك إمكانية لطرفي الصراع في النوصل إلى اتفاق حول القضايا الأخرى المسببة للخلاف والصراع وترك لدى الطرفين إمكانية الثقة في الأمر المنحلة للتحقق وتنفيذ الاتفاقيات المثيرة للجدل حول القضايا الخلافية والصعبة، يعتبر هذا الأمر وثيق الصلة لجهود وسطاء الأمر المنحلة بنهية الأجواء والإسراع في النوصل إلى اتفاق خاصة في ظل وجود تفنح شعبي ونمو الوعي العام بأهمية عملية السلام. فإجازه هذا الأمر يرتبط بالأساس بعمل الأمر المنحلة. فقد أدت ديناميكيات المفاوضات إلى اتفاق سان جوسيه "The San José Agreement"، الذي أوضح إرادة الأمر المنحلة وأصدقائها وأطراف الصراع أنفسهم في النكيف مع الظروف المنغيرة، ووفقاً لهذا الاتفاق تم نش مراقي حقوق الإنسان وتشكيل لجنة عُرفت باسم لجنة ال ONUSAL وقد بدأت عملها في يوليو 1991 بميزانية 23 مليون دولار و11 موظفاً⁽²⁾.

(1) Karl, Terry Lynn, "El Salvador's Negotiated revolution", *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2(1992), p: 156.

(2) T. Call, Cheres, *Op. Cit.*, p: 551.

كان للأمين العام للأمم المتحدة Pérez de Cuellar دور إجرائي في تأمين اتفاق حقوق الإنسان الذي تم التوصل إليه. إذ أنه عندما أدرك أن أجندة كاراكاس Caracas Agenda لا يمكن الدفاع عنها، قام بدعم فكرة إحلال قضايا حقوق الإنسان محل القضايا العسكرية في مقدمة الأجندة، وأقنع الرئيس السلفادوري "الفريدو كريستاني" Alfredo Christiani آنذاك لقبول مراقبي حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة. ونفذ ذلك من خلال إنشاء وتأسيس بعثة تقصي الحقائق التي تنحقق وتقوم على التأكد من تنفيذ أطراف الصراع الداخلي لبنود الاتفاق. وهذه البعثة هي ONUSAL والتي تقوم بتقديم تدريب للقوات الشريطية واتخاذ خطوات أخرى لنظير التزام طرفي الصراع الداخلي والأمم المتحدة التزامهم بعملية السلام في المدى الطويل.

على الرغم من ذلك، فإن هناك انتقاداً لهذا الاتفاق من قبل من أكر القيادة في الجانبين. ففي جانب الحكومة، رأى بعض المنشردين أنه لهذا الاتفاق فإن هناك اعترافاً بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلاً عن أن المنمردين في السجون من الآن فصاعداً سينر اعتبارهم مسجونين سياسيين. وعلى الرغم من ذلك اضطر الرئيس "الفريدو كريستاني" لتوقيع اتفاق حقوق الإنسان ليثبت صدق نواياه في التفاوض. كما أنه أدرك أيضاً قبول معظم اللوم الموجه له وللحكومة وللنظام فيما يتعلق بانتهك حقوق الإنسان سيكسبه قوة في التفاوض وأن اتخاذ مزيد من الضغط على الحكومة في المستقبل القريب سيدفع جبهة التحرير الوطنية الـ FMLN لتقديم تنازلات أكبر في المستقبل، فاتفاق حقوق الإنسان أثبت كونه تنازلاً جيداً وبأسخدامه كميزة في مجمل المفاوضات. فالرئيس "كريستاني" كان قادراً على مواجهة مكونات الجيش وخبنة رجال الأعمال الذين سنأثر مصالحهم وربما تدمر بذلك الاتفاق.

وعلى الجانب الآخر، فإن المنمردين تحججوا بعدم وجود صلاحيات حقيقية في النظام القضائي والمؤسسة العسكرية فيما يتعلق بحقوق الإنسان التي سنعتبر عديمة الفائدة، كما شعر آخرون أن

مفاوضي الأمر المنحلة تراجعوا كثيراً في السير قدماً فيما يتعلق بالقضايا العسكرية. ومن ثم، على الرغم من انعقاد المحادثات في أغسطس وسبتمبر 1990، إلا أنها تعثرت فيما يتعلق بمستقبل دور القوات المسلحة وهيكلها والنسائل حول الحصانة التي يمنع لها العسكريون في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان. وقد كانت المشاكل الأخطر في الشهور التي أعقبت اتفاق سان جوسيه The San José Agreement وهو الخوف من الاستمرار في قضايا حقوق الإنسان دون الانتقال إلى القضايا الأخرى والمعلقة بالقوات المسلحة وهنا السلام قد يبدو مرادفاً للمتمردين.

ومع ذلك، ففي منتصف الأزمات التي واجهت المحادثات، إلا أن وسطاء الأمر المنحلة استطاعوا جمع العديد من العوامل التي ساعدت جهودهم فيما بعد للوصول إلى الاتفاق⁽¹⁾.

ففي البداية، اقتنعوا المتمردين بالنخلي عن إصرارهم في أن يصبحوا جزءاً من حكومة انتقالية أو اثنائية وبدلاً من ذلك التركيز على إصلاح المؤسسات السياسية الموجودة.

هذا إلى جانب موافقة طرفي الصراع في أواخر أكتوبر 1990 في توسيع دور وسطاء الأمر المنحلة لمساعدتهم لعدم الوصول إلى مأزق في المحادثات.

فضلاً عن مساعدة ودور أصدقاء الأمر المنحلة في الإسراع من عملية تأمين النسوية التي ارتكزت على أرض تمكن من الوصول إلى اتفاق نهائي وتطهير القوات المسلحة، ونيجة جهودهم فقد كانت هناك مخططات جزئية للنسوية حول قضايا القوات المسلحة بدأت في الظهور في نهاية عام 1990⁽¹⁾.

وفي الوقت ذاته، تم إرسال مبعوث الأمين العام للأمر المنحلة "Marrack Goulding" إلى السلفادور -بالإضافة إلى دور المبعوث الخاص للأمين العام للأمر المنحلة Alvaro De Sato - لإعطاء الأطراف الداخلية بعض النصائح الخاصة بوقف إطلاق النار عقب إرسال بعثات خاصة

(1) FBIS, Seplembrg, 1990, p: 11.

(1) Karl, Terry Lynn, "El Salvador's negotiated revolution", Op. Cit, p: 156.

بدراسة إمكانية نشء مراقبي حقوق الإنسان وفقاً لاتفاق سان جوسيه لحقوق الإنسان، وقد كان الهدف الرئيس هو دراسة واخيار المخاطر المحتملة التي يمكن أن تقع على مراقبي الأمر المنحدة لحقوق الإنسان الذين ينشرهم في مناطق الصراع وتحديد المتطلبات اللوجستية الضرورية لتأسيس البعثة. ومع توصياتهم الإيجابية المقدمة للأمين العام للأمر المنحدة طالبوا مجلس الأمن بالموافقة على نشء لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمر المنحدة ONUSAL قبل وقف إطلاق النار معتقدين أنه بنشء قوات لجنة ال ONUSAL لحقوق الإنسان سيعمل على تحسين وضع حقوق الإنسان ومساعدة أطراف الصراع الداخلي في الاتجاه وتخريك المفاوضات للإمام.

ولكن حدثت نكسة للمفاوضات لهاية العام، حيث قام المنردون بإسقاط طائرة هليكوبتر أمريكية وقتلوا اثنين من الطيارين، مما أدى إلى تقليل الإدارة الأمريكية من ضغطها على الحكومة في السلفادور ومع ذلك تم افتتاح مكتب تحضيري للجنة ال ONUSAL في يناير 1991 وتم استكمال المفاوضات في المكسيك الشهر التالي⁽²⁾.

وقد استمر الضغط على الحكومة بتخفيض الدعم المقدم لها من قبل الإدارة الأمريكية مما شجع قوات المنرد على المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية في 19 مارس 1991 بل وقدموا مقترحاً لأجندة سريعة تجمع القضايا السياسية والعسكرية، والإصلاح الدستوري ووقف إطلاق النار. مما دفع الأمر المنحدة وأصدقائها بالاتجاه نحو تخريك المفاوضات إلى الإمام، عقب عام من الاتصالات غير المباشرة، لعبت الولايات المنحدة خلال هذه الفترة دوراً مهماً، بدأ باتصالها المباشرة مع جبهة التحرير الوطنية FMLN وقامت بالضغط على الجانبين للتفاوض وتم إرسال كولن باول سريئس هيئة الأركان المشتركة آنذاك- إلى السلفادور في 8 أبريل وكذلك مساعد وزير الخارجية الأمريكي لوضع وصف

⁽²⁾ Barasryi and North, Op.Cit, P: 14.

للمفاوضات خلال هذه الفترة. وبالفعل تمت الموافقة على اقتراح وخطة جبهة التحرير الوطنية وتم عقد محادثات جديدة في المكسيك في الفترة (4-28) أبريل 1990. ونتيجة للضغوط وخاصة الشعبية المنصوص عليها في الدستور كانت سبباً مهماً في نجاح طرفي الصراع في السلفادور في المفاوضات الجادة عقب 8 شهور من المحادثات المستمرة.

رابعاً: اتفاق المكسيك The Mexico Agreement:

في 27 أبريل 1991، عقب أسبوعين من تجميد المفاوضات، وقع طرفا الصراع اتفاق المكسيك، والذي يأتي كمرحلة لاتفاق دائم لعملية السلام. وقد تعامل هذا الاتفاق مع 6 قضايا رئيسية ومن كزيتة هي: الاتفاق على إنشاء قوات شرطة مدنية وطنية والتي لم تكن شبيهة لمؤسسات الأمن العام سابقاً وسنصبح مستقلة تماماً عن القوات المسلحة، إصلاح النظام القضائي، مراجعة أوضاع حقوق الإنسان، إصلاح النظام الانتخابي، تشكيل لجنة الحقيقة التي سنحقق في الجرائم التي تمارستها من قبل طرفي الصراع أثناء الحرب الأهلية، ووضع إصلاحات وتعديلات لدستور الدولة.

ونتيجة تعامل هذا الاتفاق مع العديد من القضايا الأكثر صعوبة في المفاوضات، فإن هذا الاتفاق خلق اللحظة المناسبة لفتح الطريق لتحقيق تسوية أشمل، وفي ذات الوقت عكس هذا الاتفاق وجهات نظر الطرفين في الأسباب الجذرية للصراع للتعامل معها.

فقد أصرت جبهة التحرير الوطنية الـ FMLN على إدراج القوات المسلحة وهو ما يتطلب إجراء تعديلات دستورية.

ويعتبر هذا الإدراج لبند إصلاح القوات المسلحة من قبل جبهة التحرير الوطنية FMLN علامة مميزة من قبل المنتمين والتي طالبت بوضع القوات المسلحة تحت إشراف مدني وهو ما يعني وضع حد للحصانة العسكرية.

ومن جانب الحكومة، فقد اضطرت إلى التأكيد على أن موضوع حل القوات المسلحة من الأمور غير المطروحة على مائدة المفاوضات على الرغم من قرار مجلس الأمن في 20 مايو 1991 لوجود سلطنة وتقنين نشس مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمر المنحدفة في لجنة تقصي الحقائق ONUSAL كتنفيذ لاتفاق سان جوسيه، أصرت جبهة التحرير الوطنية FMLN على نشس مراقبي حقوق الإنسان مبكراً منذ توقيع اتفاق سان جوسيه، إلا أن الحكومة أخذت وقتاً أطول لقبول هذه الفكرة. خاصة أنه بموجب هذا الاتفاق الخاص لحقوق الإنسان توضع شروط وعوائق تسهم في منع طرفي الصراع الداخلي من العودة إلى أجواء الحرب والصراع مرة أخرى. والأكثر أهمية، هو إعادة التأكيد لجبهة التحرير الوطنية الـ FMLN على تأمين عملية مشاركتهم ودخولهم في الساحة السياسية، وبالتالي أصبحت عملية السلام عملية وقراراً لا يمكن الرجوع فيه أو العودة منه⁽¹⁾.

هذا وقد توترت المفاوضات مرة أخرى عقب توقيع اتفاق المكسيك واستمرت المفاوضات مغلقة ووصلت إلى طريق مسدود لمدة ثلاثة أشهر تالية لتوقيع هذا الاتفاق.

بصفة عامة، رفضت المؤسسة العسكرية مناقشة القضايا السياسية حتى بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار، كما أن المنمردين رفضوا وقف إطلاق النار حتى ينم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن إصلاحات المؤسسة العسكرية ووجود ضمانات لإعادة دمجهم في المجتمع، فقد شعر أعضاء وقيادات جبهة التحرير الوطنية الـ FMLN أنه من المستحيل قبولهم في عملية سياسية حتى تحصلوا على ضمانات وبالتالي استمر الامتثال والصراع كان التأثير الوحيد والذي شعروا أنه من خلاله يمكن أن يدفع المحادثات للأمام، ذلك على الرغم من إدراكهم أن هذه العملية السلمية قرار وعملية لا يمكن للرجوع فيها.

(1) Le Vine, Mark, "Peacekeeping in EL Salvador", in Michael W. Doyle, Ian Johnstone, and Robert C. ORR, "Keeping the peace: Multidimensional UN operations in Cambodia and El Salvador", University of Cambridge, UK, 1997, PP: 238-239.

هذا وقد تصارع الطرفان حول تنفيذ اتفاق المكسيك The Mexico Agreement، بالإضافة إلى بعض القضايا المهمة التي لم يتم التعامل معها مثل: تطهير الجيش، الإصلاح الزراعي، ولوجسنيات وقف إطلاق النار، هذا وقد استمرت جبهة التحرير الوطنية الـ FMLN مهنمة بتحديد وضع القوات المسلحة والجيش أثناء وقف إطلاق النار، هل سنحفظ بأسلحتها عقب وقف إطلاق النار؟! كما أنها انضمت بضرورة وجود ضمانات لحل ينهم سياسياً. وقد حاولت جبهة التحرير الوطنية الـ FMLN أن تظهر نفسها معادلة تجاه القوات المسلحة من خلال تصريح المنحدرت باسم الجبهة الذي أكد على أهمية إعادة توحيد المجتمع في السلفادور في ظل ظروف وبيئة تنشر بالحريّة والعدالة والديمقراطية وتطهير وليس نزاعاً أو تسخاً القوات المسلحة.

وبينما ترنش مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة الـ ONUSAL في 26 يوليو 1991، عقب عام واحد من توقيع اتفاق سان جوسيه لحقوق الإنسان، مما حسن الأجواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وفي مجال الصراع وساحة الصراع والحرب فقد سعى كل طرف من أطراف الصراع الداخلي إلى كسب مزيد من النفوذ على مائدة المفاوضات من خلال تحقيق انتصارات عسكرية. وقد أوضح المأزق العسكري أن كلا الجانبين لم يرغبوا في تقديم مزيد من الشازلات على مائدة المفاوضات والمأزق التالي في المفاوضات أدى إلى إدراك الوسطاء أن أجندة كاراكس Caracas Agenda لا بد من إعادة هيكلتها ببسيط المرحلين ودمجها في مرحلة واحدة والتي ينمر خلالها المفاوضات حول وقف إطلاق النار والقضايا السياسية معاً في آن واحد.

هنا أدرك الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك Pérez de Cuéllar ضرورة الدعوة لذلك خماس شديد أثناء اجتماع عُقد في نيويورك، تعتبر هذه الجهود ذات مخاطر بسبب أن الحالة النفسية المندنية لدى طرفي الصراع وكذلك مؤيديهم⁽¹⁾.

وقد لعب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الاجتماع الذي عُقد في نيويورك دوراً رئيسياً في التوصل إلى اتفاق وإعادة هيكله أجنحة كامراكس⁽¹⁾. وكان الضغط الذي مارسه الأمر المتحدة وأصدقائها أيضاً له دور مهم في دفع المفاوضات للأمام. فقد تخلى المنردون عن مطالبهم الخاصة بمنع وحل الجيش والموافقة على عدم إضافة قضايا جديدة في محادثات وقف إطلاق النار. كما أن الحكومة وافقت على حماية حقوق عائلات المنردين في تلك الأراضي التي سيطر عليها خلال فترة الحرب.

وترعرض العديد من الاقتراحات الجادة من الوسطاء الخارجيين مما هدأ من مخاوف جبهة التحرير الوطنية FMLN من إصلاح القوات العسكرية. من بين هذه العروض هو إنشاء وتأسيس لجنة متخصصة لتنظيم أداء الضباط والنوصية بالظهير في حال وجود حالات اختراق أو انتهاك لحقوق الإنسان وأكس من ذلك إقناع المنردين في هذه النسوية بالظهير في حال وجود حالات اختراق أو انتهاك لحقوق الإنسان بقبول مشاركتهم في قوات الشرطة المدنية الوطنية التي تم الدعوة لها في اتفاق المكسيك The Mexico Agreement.

وهذه الخطوة المهمة فإن الشرطة المدنية أصبحت حجر الزاوية لمحاولة إنهاء مهام ووظائف الأمن العام التي تقوم بها القوات المسلحة، هنا تأكدت جبهة التحرير الوطنية FMLN بانتهاء الحصانة للقوات المسلحة، ومن الآن فصاعداً أصبح انتهاك حقوق الإنسان جريمة يتم المعاقبة عليها.

(1) Le Vine, Mark, Peace Keeping in El Salvador, Op.Cit, p: 240.

(1) Bararyi, and North, "united Notions Role in El Salvador, Op. Cit, pp: 19, 23.

خامساً: اتفاق نيويورك The New York Agreement:

وقع طرفا الصراع الداخلي في السلفادور أخيراً اتفاق نيويورك في 25 سبتمبر 1991. وتعتبر تلك لحظة حاسمة في عملية السلام تحقيقاً لانصار جديد في مسار التحول الديمقراطي في السلفادور⁽²⁾. وهدف هذا الاتفاق إلى إعطاء قوة دفع لعملية المفاوضات والتي أصبحت من الآن فصاعداً تتم وفق جدول زمني مضغوط.

وقد ارتكز اتفاق نيويورك على أمرين هما: تطهير وتقليص القوات المسلحة، وإنشاء وتأسيس مذهب وعقيدة جديدة ونظام تدريبي. ويرتكز المذهب والعقيدة الجديدة على مهام ووظائف جديدة للقوات المسلحة والتي من المفترض القيام بها وهذه المهام هي الدفاع عن سيادة الدولة ووحدة أراضيها، وأن أنشطتها سنتم وفقاً للقانون واحترام حقوق الإنسان. فبينما أدى اتفاق نيويورك إلى تقليص 50.2% من القوات المسلحة. وبالتالي أسع الجيش إلى زيادة نسبة تقليص حجم قواته إلى 54.4%، والتأكيد على مساهمة وإدماج المنمردين والمقاتلين في المجتمع السلفادوري. كما نادى الاتفاقية أيضاً إلى حل الحرس الوطني واستبدال قوات الشرطة الوطنية بقوات الشرطة المدنية، والأكثر من ذلك، لأول مرة تم طرح قضايا إعادة توزيع الأراضي والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وقد تم تحديدها بصورة مباشرة في الاتفاق.

وقد خلق الاتفاق أيضاً مؤسسة وطنية جديدة عُرفت اختصاراً باللغة الإسبانية

Comision Nacional Para La Comslidacion de La Paz (COPAZ)

التي لم تكن مكونة فقط من جبهة التحرير الوطنية لفارابندو FMLN والحكومة ولكن أيضاً من ممثلين من غالبية الأحزاب السياسية، وقد لعبت الأمر المنحلة والكنيسة دوراً مهماً كوسيط.

⁽²⁾ New York, K Times, September 26, 1991, p: A 16.

وتم تشكيل COPAZ لتقوم بدور مراقبي وتنفيذي لجميع الاتفاقيات السياسية ومفاوضات السلام. وتعتبر هذه المؤسسة هي الرابط الأول لجهة التحرير الوطنية FMLN للعمليات التشريعية والسياسية في الدولة. وقد أشادت جهة التحرير الوطنية FMLN بهذه المؤسسة. والتي اعتبرها نقطة التحول الأهم عقب اتفاق نيويورك، تحرك الجانبان لتأسيس تفاهات جديدة وتكوين تحالفات حقيقية لتخفيف الشكوك وعدم الثقة بين الجانبين حول عملية السلام وكذلك مواجهة المنشدين من الطرفين⁽¹⁾. هنا أعلنت جهة التحرير الوطنية FMLN وقف إطلاق النار أحادي الجانب والذي استجابت له الحكومة بصورة مرحبة مما أدى إلى إعلان الرئيس "كريستيانو Christiani" أنه يمكن أن يكون هناك وقف إطلاق النار دون تسليم المتمردين لأسلحتهم. وبالتالي أوضح الجانبان رغبتهما في توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في وقت قريب.

وفي هذا الإطار تم استكمال المفاوضات في 17 ديسمبر في نيويورك لحل 4 قضايا رئيسية التي ما زالت تحتاج إلى تفاوض جزئي أو كلي وهذه القضايا هي:

- قوات الشرطة المدنية.
 - تقليص حجم القوات المسلحة.
 - إعادة توزيع الأراضي.
 - إيجاد ضمانات لجهة التحرير الوطنية FMLN لإعادة دخولها في الحياة المدنية كقوة سياسية.
- إلا أنه تم تأجيل كل من قضايا الشرطة المدنية وإعادة توزيع الأراضي لتناولها عقب توقيع اتفاق السلام. وبالتالي السماح لطرفي الصراع للتوصل إلى اتفاق على القضايا الأقل جدلاً أو مثيرة للنزاع المنبثقة.

(1) Karl, Terry Lynn, "El Salvador' negotiated revolution", Op.Cit, p: 159.

وعلى الرغم من استبعاد القضايا الصعبة من المفاوضات، إلا أن قصور الثقة بين طرفي الصراع منع النوصل إلى اتفاق حول القضايا المنبئية⁽¹⁾، ولكن تم مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة من قبل رؤساء كل من المكسيك وفنزويلا لإقناع الرئيس "كريستيانو" للمجيء إلى نيويورك ورئاسة وفد الحكومة. و بحضور كريستيانو وتفهم جميع الأطراف أنه مع تقاعد أمين عام الأمم المتحدة Pérez de Cuellar قد تحدث تراجع في عملية السلام والمفاوضات إذا لم ينم النوصل إلى اتفاق في 31 ديسمبر وهو اليوم الأخير للأمين العام للأمم المتحدة في مكسيكو، ومن ثم تم استخدام هذه النقطة في الضغط على أطراف الصراع الداخلي في النوصل إلى اتفاق وتأجيل تقاعده بضع ساعات من أجل النوصل إلى اتفاق قبل تقاعده. هذا وقد صعّدت الولايات المتحدة من ضغطها من خلال وزير الخارجية الأميريكي آنذاك "Aronson" في الأمم المتحدة خلال الأيام الأخيرة واستمرار الأصدقاء الأربعة للأمم المتحدة - (كولومبيا، والمكسيك، وفنزويلا، وإسبانيا بدلاً من بنما) - في جهودهم المكوكية بين الجانبين للنوصل إلى اتفاق وقد نجحوا في وعد أطراف للصراع في العمل على تأمين وجود تمويل دولي لإعادة البناء ومراقبة وإشراف الأمم المتحدة على اتفاق السلام. إلا أن المراوغة استمرت حول بعض القضايا مثل الجيش، إعادة توزيع الأراضي، وقوة الشرطة المدنية الوطنية حتى 31 ديسمبر 1991. وهنا غادر الأمين العام للأمم المتحدة Pérez de Cuellar الأمر المنحدة ولكن قام أصدقاء الأمم المتحدة بإقناعه ببقائه ساعات أخرى للضغط على طرفي الصراع الداخلي للنوصل إلى اتفاق سلام وتسوية سلمية. وقد استمرت هذه العملية حتى منتصف الليل حيث وقع أطراف الصراع الداخلي اتفاق السلام قبل منتصف الليل بدقيقة واحدة.

سادساً: The New York Acts I and II

(1) The New York Times, December 31, 1991, p: A 1.

وافق أطراف الصراع الداخلي بموجب هذه الاتفاقات (1، 2) على آليات تنفيذ وقف إطلاق النار التي بدأت في 1 فبراير 1992، وتسبم خلال عام 1992. وقد أدت الاتفاقيات المجددة السابقة مثل San José Agreement، Mexico Agreement، واتفاق نيويورك إلى توقيع اتفاق السلام الرسمي النهائي في 16 يناير 1992 في مدينة Chapultepec وهو ما عُرف بمعاهدة أو اتفاق تشابولينك The Chapultepec Peace Accord.

وقد أسس هذا الاتفاق للمرحلة الثالثة من عملية السلام التي وفقاً لها سيقوم الجيش بالتمركز في مناطق خاصة ويعتبه تخلي جبهة التحرير الوطنية عن أسلحتها وتسريح المقاتلين لها، وأخيراً للعودة إلى الحياة المدنية.

وقد طالب الأمين العام الجديد للأمم المتحدة آنذاك من مجلس الأمين توسيع مهام ONUSAL لتمكينها من الإشراف ومراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام التي قام بها المجلس في قراره رقم 729 الصادر في 14 يناير 1992 وتم عقد حفل توقيع في 16 يناير 1992 في مدينة مكسيكية "تشابولينك" بصورة الأمين العام للأمم المتحدة الجديد والسابق وزير الخارجية الأمريكي وروساء دول الأصدقاء الأمريكية والولايات المتحدة. يُعد اتفاق السلام في السلفادور من الاتفاقيات البارزة التي دعمتها الأمم المتحدة من حيث مستوى التفاصيل والجدول الزمني. فهذا الاتفاق ينضمّن مائة صفحة تشمل تسعة فصول. وقد أشارت هذه الاتفاقية إلى المواعيد النهائية لوقف إطلاق النار⁽¹⁾. وحل مؤسسة المخابرات القديمة خلال 135 يوماً. وتحويل جبهة التحرير الوطنية FMLN إلى حزب سياسي مشروع قانونياً خلال 90 يوماً وعلى الرغم من التغييرات الراديكالية في الهيكل الاقتصادي لدولة كانت الهدف الرئيس

(1) Le Vine, Mark, Peace Keeping in El Salvador, Op.Cit, p: 243.

لجبهة التحرير الوطنية FMLN خلال فترة الحرب، إلا أن حوالي 10% فقط من اتفاق السلام النهائي تم تخصيصه للقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وبدلاً من ذلك تم تركيز معظم الاتفاق للإصلاحات العسكرية وقوات الشرطة وتفاصيل وقف إطلاق النار عسكرياً. وقد رأيت جبهة التحرير الوطنية أن تفكيك الجيش هو مفتاح تأمين الحياة المدنية وقدرتها على اخبار السلطة عبر الديمقراطية الانخائية. ومن ثم لعبت الأمم المتحدة دوراً جوهرياً في الوساطة والتوصيل إلى اتفاق سلام نهائي لإنهاء الحرب الأهلية في السلفادور، وتعتبر السلفادور من الحالات الناجحة التي أعادت الثقة في دور الأمم المتحدة في جهود الوساطة ويرجع ذلك بالأساس إلى شخصية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، ألفارو دي ساتو Alvaro de Sato، وكذلك مساعدة الدول الأصدقاء والإقليمية للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة آنذاك فضلاً عن تدخله المباشر في جهود الوساطة وضغطه على طرفي الصراع الداخلي بخانبة الظروف الدولية والتي تمثلت في انتهاء الحرب الباردة والهيمنة الاتحاد السوفيتي وتوقف الدعم الدولي لطرفي الصراع الداخلي سواء مالياً أو بالأسلحة والتدريبات.

هذا ولم يتوقف دور الأمم المتحدة على توقيع اتفاق السلام؛ بل تخطى دورها ذلك إلى عملية تنفيذ بنود الاتفاق وعملية بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية وهذا ينقلنا إلى المحور الثاني من هذا المبحث والحاصل بالآليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور.

المطلب الثاني: آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور

نص اتفاق السلام النهائي "تسابولينيك" في يناير 1992 على العديد من النقاط التفصيلية الخاصة بمرحلة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية والتي قد حددت دور الأمم المتحدة فيما بعد انتهاء الحرب الأهلية والتي سيتم توضيحها كالآتي:

أولاً: وقف إطلاق النار ونزع السلاح:

بدأ وقف إطلاق النار رسمياً في أول فبراير 1992 عقب أسبوعين من توقيع اتفاق السلام النهائي. وفي خلال خمسة أيام تراجع الطرفان عن مواقفهم. كما تم تركيز قوات جبهة التحرير الوطنية FMLN في 15 وحدة خلال ثلاثين يوماً. وتم تحديد القوات المسلحة في 62 ثكنة عسكرية على بعض المواقع والوحدات والبنكات التي تميز وتُشكل تحت ظروف خاصة بعد تركيز القوات، فإنه تم إعادة دمج 20% من جبهة التحرير الوطنية FMLN في الحياة المدنية. وقد بلغت ذروة نزع السلاح وتوزيع القوات في 31 أكتوبر 1992.

ثانياً: إصلاح المخابرات والجيش:

نص اتفاق السلام النهائي على إجراء تخفيضات للقوات المسلحة وبناءً عليه تمكنت القوات المسلحة والجيش من التغلب على مهام الأمن الداخلي والاكفاء بالاقصاء على الأمن القومي والحفاظ على سيادة الدولة. ومن ثم ترحل العديد من الوحدات العسكرية التي يتداخل عملها مع الأمن العام الداخلي خاصة عقب تورطها في ارتكاب جرائم انتهاك حقوق الإنسان خلال فترة الحرب الأهلية. كما اهتم الاتفاق بضم مرة من إعادة القوات المسلحة لحقوق الإنسان في أداء مهامها. هذا فضلاً عن نص الاتفاق النهائي على استبدال إدارة المخابرات القومية بمكتب آخر باسم "مكتب استخبارات الدولة" State Intelligence Office (OIE)، والذي سينفذ إدارته من خلال رئيس مدني تحت إشراف السلطة التشريعية لمراقبة أداؤه.

ثالثاً: إصلاح الشرطة:

أسس اتفاق السلام النهائي جهازاً جديداً للشرطة باسم قوات الشرطة المدنية الوطنية National Civilian Police (PNC) بعيداً عن وزارة الدفاع لخصص لحماية الأمن العام الداخلي وتمثل مهامه

في حفظ النظام، حماية المواطنين، التأكيد على مبادئ حقوق الإنسان في أداء مهامه. تخضع هذه المؤسسة الجديدة لقيادة مدنية والسلطة التشريعية عزل مديريها ورئيسها حال تورطها في جرائم انتهاك حقوق الإنسان.

ووفقاً لهذا الاتفاق النهائي وافق طرفا الصراع الداخلي على أن يكون تشكيل هذه المؤسسة كالتالي: 60% من موظفي هذه المؤسسة من المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال خلال فترة الحرب. كما أنه لم تنعد نسبة الإعفاء للموظفين والضباط السابقين في هذه المؤسسة 20%، وكذلك إعفاء جهة التحرير الوطنية FMLN لم ينعد نسبة 20%، وعلى من يرغب في الانحاق للعمل في هذه المؤسسة اجنيز عدة اخبارات يشرف عليها مدنيون في أكاديمية هي الأكاديمية الوطنية للأمن العام National Public Security Academy (ANSP)، وهذه الأكاديمية هي المسؤولة عن الإعداد للانحاق بمؤسسة الشرطة المدنية الوطنية (National Civilian police (PNC).

رابعاً: القضايا الخاصة بالقضاء وحقوق الإنسان:

اهتم اتفاق السلام بقضايا حقوق الإنسان والتي اعتبرت أول القضايا التي تم التفاوض حولها ومهدت الطريق لإجراح المفاوضات في المراحل التالية. كما اهتم هذا الاتفاق بأهمية إصلاح النظام القضائي وتحقيق مزيداً من العدالة في المجتمع.

وفي هذا الإطار مركز الاتفاق على ضرورة إنشاء لجنة منخصصة لمراجعة ملفات الضباط العسكريين، وهذه اللجنة أوصت بضرورة التزام المؤسسة العسكرية بتقدير الأسماء التي كان لها دور بارز في انتهاك جرائم تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان خلال فترة الحرب الأهلية.

كما أشرفت لجنة الحقيقة النابعة للأمر المتحدة على إعداد تقرير مفصل عن هذه الجرائم وتحديد أسماء الضباط المنورطين بارتكاب هذه الجرائم، لتوجيه الاتهامات ضدهم واستبعادهم وإقالتهم من مناصبهم.

وهنا تم تعيين نائب لمكتب حقوق الإنسان برئاسة وسيط مختار السلطة التشريعية ومستقل عن السلطة التنفيذية وذلك لاستقبال الشكاوى والمظالم، والتحقيق في جرائم انتهاكات حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بإصلاح النظام القضائي فقد كان الاهتمام بالعمل على تقليل تسييس المحكمة العليا في الدولة وإصلاح مجلس القضاء الوطني وتحكمه هو فقط في القضاء. وهنا تم تخصيص 6% من الميزانية الوطنية في السلفادور لإصلاح الجهاز القضائي، كما اخض اتفاق السلام النهائي بتحديد الفصل الثالث لإصلاح النظام القضائي كما سيرد تفصيله لاحقاً.

خامساً: القضايا الاقتصادية والاجتماعية:

وهنا تم إنشاء آلية لإصلاح النظام الاقتصادي وخاصة ملكية الأراضي الزراعية وإعادة توزيعها على المواطنين. وفي هذا الإطار وافقت الحكومة والنظام برئاسة "كريستيان" أثناء المفاوضات على عدم طرد أعضاء ومنتمي جبهة التحرير الوطنية FMLN من الأراضي التي سيطر عليها فترة الحرب الأهلية. بجانب تقديم مساعدات فنية في هذا الشأن من خلال طرح مقترحات وتوصيات لمشروعات خاصة مخططة إعادة الإعمار الوطنية National Reconstruction Plan، منضمة مواد لنزع وتسريح مقاتلي جبهة التحرير الوطنية FMLN وأولئك المدنيين المنضمرين من الحرب الأهلية.

وقد اهتمت الاتفاقية أكثر بقضايا الأمن والقوات المسلحة والعدالة.

اتفاقيات خاصة بتحقيقي تنفيذ اتفاق السلام وكذلك منفذي.

The Implementers and Verifiers of the Accords:

ولتنفيذ اتفاق السلام النهائي، تضمنت عدة إجراءات لتنفيذها من تأسيس لجنة دعم السلام الوطنية

. Commission For Consolidation of Peace (COPAZ)

وتُشكل هذه اللجنة من ممثلين عن الحكومة وجهة التحرير الوطنية FMLN وتولي هذه اللجنة مسؤولية الرقابة على تنفيذ كل الاتفاقيات السياسية التي يتم التوصل إليها⁽¹⁾، وتم تأسيس هذه اللجنة رسمياً في أول فبراير 1992⁽²⁾.

كما تم تأسيس لجنة تقصي الحقائق لحقوق الإنسان ONUSAL والتي تحولت إليها مسؤولية مراقبة وتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان في جميع المؤسسات الجديدة الخاصة بالجيش والشرطة في إطار مراقبة تنفيذ والنزاهة هذه المؤسسات لحقوق الإنسان.

كما تم إضافة مهام أخرى لهذه اللجنة تتعلق بمراقبة الانتخابات وإجرائها بدرجة كبيرة من الشفافية والنزاهة وبدأت هذه المهام في قبل إجراء انتخابات 1994 وعقب الانتخابات لم تعد هذه اللجنة مسؤولة عن هذا الأمر.

هذا وقد كان رئيس لجنة ال ONUSAL الأول هو labal Riza، الذي أدى خدمته حتى مارس 1993. ثم خلفه الكولومبي Augusto Romirez Ocampo، واستمر في أداء مهامه حتى إبريل 1994 عندما خلفه الفنزويلي Enrique Ter Horst⁽³⁾.

وقد أشرف مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص للسلفادور Alvaro de Sate على مهام هذه اللجنة وقد ساهم إشرافه على مهام اللجنة في تخفيف حدة الضغوط عليها.

(1) New York Peace Accords, 25 September 1991, Sedin 1 - 1.

(2) Ibid, Section 1 - 4, Powers of Copaz.

(3) The United Nations, The United Nations and El Salvador, United Nations Blue Book Series, No. 4, (New York: United Nations, 1995).

ومع فوز النصارى اليميني ARENA في الانتخابات الرئاسية والنشريعة في انتخابات عام 1994 حثت بعض القطاعات المحافظة في الإدارة الرئيس Armando Calderon Sal على إنهاء مهام ووظائف الأمر المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم انتهاك حقوق الإنسان والقبول بتقليص لجنة الـ ONUSAL واسنم ارها تحت إشراف قطاع أو وزارة الشؤون السياسية Department of Political Affairs .

بمعنى آخر، استبدال لجنة الأمر المتحدة في السلفادور الـ ONUSAL بلجنة أخرى أصغر في الحجم تحت مسمى جديد وهو بعثة الأمر المتحدة في السلفادور The U.N Mission in El Salvador (MINUSAL) لحفظ السلام واسنم عملها في الفترة من أول مايو 1995 حتى 30 إبريل 1996، عندما تم استبدالها بمكتب تحقيق صغير تابع الأمر المتحدة تحت مسمى U. N. Verification Office ((ONUUV)) والتي اسنم عملها حتى 31 ديسمبر 1996، ويتكون هذا المكتب من ثمانية أعضاء بخانبة ثلاثة مستشارين من جهاز الشرطة المدني وتمثل مهام هذا المكتب في متابعة الجوانب العالقة الخاصة بتنفيذ اتفاق السلام النهائي Chapultepec .

وقد كان قرار تخفيض حجم لجنة الـ ONUSAL لأسباب تتعلق بتخفيف الأعباء المالية والموارد البشرية على الأمر المتحدة بصورة مباشرة فقد ارتفع عدد المراقبين في هذه اللجنة في مارس 1992 إلى 295 بعد أن كان 50 مراقباً في أواخر 1991. ثم انخفض العدد ليصبح 101 من الموظفين والمراقبين في مارس 1993. واسنم الانخفاض في العدد تدريجياً ليصل إلى 46 في يونيو 1993 ثم 3 في أواخر شهر و عمل هذه اللجنة .

المطلب الثالث: مرحلة تنفيذ الاتفاق

تضمن هذه المرحلة العديد من المراحل التي تشمل:

أولاً: نزع السلاح وتسريح المقاتلين.

ثانياً: إصلاحات مؤسسية:

1- إصلاح القوات المسلحة والجيش.

2- إصلاح جهاز المخابرات.

3- إصلاح نظام الأمن العام والجهاز الشرطي.

4- إصلاح النظام القضائي والاهتمام بحقوق الإنسان.

ثالثاً: إصلاح النظام الانتخابي.

رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: نزع السلاح وتسريح المقاتلين:

تعتبر هذه المرحلة هي الأهم من بين مراحل تنفيذ اتفاق السلام النهائي، إذ أن نزع سلاح طرفي الصراع الداخلي ورفض كلا الطرفين التنازل عن سلاحه نتيجة عدم الثقة ومن ثم أخذت هذه المرحلة وقتاً طويلاً وحازت على مزيد من الاهتمام في هذا الاتفاق النهائي حيث رفض أطراف الصراع الداخلي التنازل عن سلاحهم بسهولة. ومن ثم اهتم اتفاق السلام النهائي بتفصيل وقف إطلاق النار وكيفية نزع سلاح الطرفين.

هذا ولم يتم الوفاء بالتزام القوات المسلحة بتنفيذ الاتفاق إلا خلال شهر من توقيع الاتفاق أي حتى 2 مارس 1992. فقد واجهت مقاومة من قبل الضباط العسكريين الذين رفضوا تقديم استقالتهم، وكذلك تم رفض تخفيض حجم الميزانية المخصصة للشرطة. وهذا الرفض تم مقابله بقلق وخوف من

جانب جبهة التحرير الوطنية FMLN، التي علقت تنفيذها بالتنازل عن أسلحتها إلى حد التزام الحكومة بتنفيذ هذا الأمر. فكان عامل الثقة ضعيف بين الجانبين فيما يتعلق بهذا الشأن.

وهنا ظهر دور الأطراف الخارجية والأمم المتحدة في الضغط على الطرفين للالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق. ونجحت الأمم المتحدة وأصدقاؤها في تذليل الصعوبات وبدء مفاوضات مباشرة من طرفي الصراع الداخلي في السلفادور ووقع طرفا الصراع "First of Periodic "Recolendarization" في يونيو 1992. وهو الاتفاق الذي يلزم الحكومة بإلغاء القوانين المتعلقة بقوات الأمن العام السابق والبدء في تدريب قوات جديدة غير أكاديمية الأمن الوطني العام. "ANSP" وقبول تحويل جبهة التحرير الوطنية FMLN إلى حزب سياسي ودخوله إلى الحياة السياسية⁽¹⁾. وتم توقيع اتفاق ثانٍ في أغسطس 1992 "Recolendarization" Second وهو الاتفاق الذي أدى إلى حل ونزع سلاح 20% من قوات جبهة التحرير الوطنية FMLN في سبتمبر 1992.

كما بدأت الحكومة بإنشاء أكاديمية الأمن الوطني العام "ANSP" وقوات الأمن العام الوطني "PNC" في أوائل سبتمبر 1992. وبناءً عليه تم حل قوات الشرطة القديمة. وكذلك قوات الحرس الوطني وفي 17 ديسمبر 1992 أعلنت جبهة التحرير الوطنية الـ FMLN تسريح آخر قواتها المقاتلة والتي تُقدَّر بحوالي 12.362 مقاتلاً وكانت هذه القوات مشاركة بصورة معلنة ورسومية في الصراع والحرب الأهلية⁽¹⁾.

إلا أنه مع الانفجار الذي حدث في أحد مخازن الأسلحة لجبهة التحرير الوطنية FMLN على الحدود مع نيكاراغوا في 23 يونيو 1993 أدى إلى تعرض المفاوضات إلى مأزق وعلى إثر هذا الحادث

(1) T. Call, Charles, **Op.Cit**, p: 559.

(1)U. N. Doc. S/ 26005, June 29, 1993.

اضطرت جبهة التحرير الوطنية إلى الكشف عن بقية مخابئ الأسلحة والتي وصلت إلى 120 مخبأ ومخزناً تخنوي على أطنان للأسلحة.

ومن ناحية أخرى، ترددت الحكومة في تخفيض حجم قواتها المسلحة لكن في النهاية وافقت على تخفيض حجم قواتها بنسبة 50.2% منضمة تخفيض قوات المشاة والكتائب الخاصة بمكافحة التمرد في الفترة 11 فبراير 1992 - 11 يناير 1994⁽²⁾. وتم حل وحدات خاصة بالدفاع المدني التابعة للقوات المسلحة، وانخفض حجم القوات المسلحة بصفة عامة من 170.63 جندياً في أوائل 1992 إلى 30.500 جندي عام 1994، ومع ذلك ظل حجم القوات المسلحة في السلفادور الأكبر على مستوى أمريكا الوسطى ويرجع السبب في ذلك إلى حجم المساعدات العسكرية الأمريكية إبان الحرب الأهلية والتي وصلت في أواخر عام 1990 إلى 81 مليون دولار وانخفضت في 1993 إلى 12 مليون دولار ثم 1.2 مليون دولار 1996⁽³⁾.

ثانياً: الإصلاحات المؤسسية:

1- إصلاح القوات المسلحة:

يُتصد هنا بالإصلاح تخفيض حجم القوات المسلحة فضلاً عن تحديد مهام القوات المسلحة واقتصارها فقط في الحفاظ على الأمن القومي وسيادة الدولة ووحدة أراضيها وإبعادها عن تدخلها في العمل السياسي أو الأمن العام الداخلي إلا وفقاً لما تحدده الدستور والقانون وما يعتبره القانون تحديداً للأمن القومي أو سلامه ووحدة أراضي الدولة. وهنا التدخل يكون استثنائياً.

⁽²⁾T. Call, Charles, **Op.Cit**, P: 560.

⁽³⁾Spence, Jack, (ed). "A Negotiated Revolution? A Two-Year Progress Report on the Salvadoran Peace Accords, (Cambridge: Hemisphere Initiatives, March 1994), p: 15.

ووفقاً لاتفاق السلام النهائي تم إلزام الحكومة بخفض حجم قواتها المسلحة وهو الأمر الذي مثل صعوبة في التنفيذ ومراوغة من قبل الحكومة والتي اشترطت نزع سلاح جبهة التحرير الوطنية FMLN وتسريح المقاتلين في حين تمسكت جبهة التحرير الوطنية بأهمية إجراء إصلاحات في القوات المسلحة لوقف إطلاق النار. وبالتالي كان هذا الأمر من أصعب الأمور أمام الأمر المنحدة وكانت المهمة الصعبة في تنفيذ الاتفاق هي مراجعة لجنة الـ ONUSAL لقرابة 2200 ملف خاص بالضباط العسكريين المنورطين في ارتكاب جرائم إنهمك حقوق الإنسان خلال فترة الحرب الأهلية، وقد أوصى تقرير اللجنة بضروة عزل وإزاحة قرابة 12 ضابطاً بمن فيهم وزير الدفاع ونائبه وكان معظم هؤلاء الضباط من الجنرالات⁽¹⁾.

وقد أكدت لجنة تقصي الحقائق الـ ONUSAL على بضروة عزل وطرد الضباط المذكورين في التقرير وضروة التزام الحكومة بنوصيات ونناجج تقرير اللجنة. وهنا قرر الرئيس السلفادوري "كريستيانى" "Christiani" عزل وزير الدفاع ونائبه، 30 يونيو 1993، ثم إقالة باقي الهيئة العليا للقوات المسلحة وذلك بعد التحقيق في مذخنة 1989 في جامعة أمريكا الوسطى - والتي مراح ضحينها 6 كهننة ومساعدتهم- والذي اوضح تورط كل من نائب وزير الدفاع ووزير الدفاع ذاته في هذه المذخنة⁽²⁾.

وقد استجابت الحكومة نتيجة الضغط الذي مارسنه الإدارة الأمريكية على حكومة السلفادور والتي علقت مساعداتها لحين التزام الحكومة بنوصيات ونناجج تقرير لجنة الـ ONUSA.

2- إصلاح جهاز المخابرات:

(1) Holiday and Stanley

(2) T. Call, Charles, **Op.Cit**, p: 564.

يعتبر جهاز المخابرات في السلفادور إبان فترة الحرب الأهلية من أهم الأجهزة القمعية والتي فرضت سيطرتها على المجتمع عبر القوات المسلحة قبل إصلاحها. فقد كانت القوات المسلحة تسيطر على المخابرات الوطنية (DEI) National Intelligence Directorate ولكن تم محاولة إصلاح هذا الجهاز في اتفاق السلام النهائي من خلال اقتراح الآتي:

- حل إدارة الاستخبارات الوطنية الراهنة آنذاك National Intelligence Directorate (DEI) وتشكيل أخرى جديدة.

- إنشاء وكالة استخبارات (OIE) State Intelligence Office بدلاً من السابقة.

- تعيين مديرين جدد.

- البدء في تقييم أداء الموظفين القدامى تمهيداً لنقلهم إلى الوكالة الجديدة.

إلا أن عملية نقل الموظفين وتعيين المديرين الجدد لمكتب المخابرات الوطنية State Intelligence Office (OIE) تمت دون التدقيق في إجراءات النقل. وهنا تأكدت وأثبتت لجنة ال ONUSAL عدم مصداقية الحكومة في هذه الإصلاحات لجهاز المخابرات وعدم وجود شفافية في اختيار عملاء الجهاز الجديد. فقد أثبتت التقارير تورط العديد من عملاء OIE في ارتكاب جرائم انتهاكات حقوق الإنسان مما زاد من قلق لجنة ONUSAL وإعادة النظر في هذا الجهاز.

3- إصلاح جهاز الشرطة:

هدف الاتفاق النهائي للسلام إلى إنشاء جهاز شرطي تحت قيادة مدنية لممارسة الحفاظ على الأمن العام والأوضاع الداخلية وذلك مع احترام حقوق الإنسان أثناء القيام بمهامه. ومن ثم تم إنشاء جهاز شرطة مدنية وطنية (PNC) National Civilian Police، الذي يقوم على مذهب وعقيدة جديدة تقوم على احترام حقوق الإنسان ومشاركة أعضاء جدد في هذه المؤسسة الجديدة عبر إجراء

اخبارات جديدة لهؤلاء الأعضاء غير أكاديمية الأمن الوطني العام ANSP وكان أقل صعوبة تعرض لها الأمر المنحدر في تنفيذ البند المنعلق لهذا الأمر هو عدم قدرة الدولة على تسريح قوات الحرس الوطني في مارس 1992 .

وظلت هذه القضية محل جدل وكانت من أهم المشاكل التي واجهت هذه المؤسسة الجديدة هي عملية تعيين مدير لها (PNC) .

هذا وقد واجهت (PNC) العديد من التحديات مثل:

1- تحدي موعد تنفيذ آكمال جهاز الشرطة المدنية الجديد في 1993 إذ حدث انفجار في مجباً للأسلحة تابع لجهة التحرير الوطنية FMLN على الحدود مع نيكاراغوا في 3 يونيو 1993 مما أثر سلباً على مجريات الأحداث وتطور إنشاء هذا الجهاز الأمني الجديد .

2- سلامة جهاز الشرطة المدنية الجديد PNC عقب نقل وحدة التحقيقات الخاصة والوحدة التنفيذية لمكافحة المخدرات

Special Investigative Unit (SIU)

Anti - Narcotics Executive Unit (UEA)

إلى هيكل ال PNC . وقد وافقت جهة التحرير الوطنية نقل هاتين الوحدتين إلى الجهاز الجديد عقب إعادة تدريبهما في أكاديمية الأمن الوطني العام "ANSP" ولكن كانت عمليات الفحص هذه سطحية وازدادت انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جهاز الشرطة الوطنية "PNC" خلال فترة رئاسة Pena Duran لها وخاصة عندما تمت عملية نقل هاتين الوحدتين (SIU, UEA)، وقد تورط عملاء UEA في العديد من جرائم انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك عملاء SIU الذي تورط كذلك في عمليات الاغتيال السياسي⁽¹⁾ .

(1) T. Call, Charles, Op.Cit, p: 570.

وقد انتهى الأمر بإقالات جماعية على مستوى واسع معظمهم من هاتين الولايتين. كما أن الـ "PNC" كانت تعاني من نقص الدعم اللوجستي ونقص التمويل ونقص المعدات والآليات خلال السنوات الأولى في إنشائها⁽¹⁾.

4- إصلاح النظام القضائي وحقوق الإنسان:

أ. إصلاح النظام القضائي:

يُعد النظام القضائي وتحقيق العدالة أحد الأسباب المهمة لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية نتيجة عدم العدالة في توزيع الأراضي وارتكاب جرائم انتهاك حقوق الإنسان كل هذه الأمور أدت وكانت سبباً رئيساً في اندلاع الحرب الأهلية في السلفادور ومن ثم كان من أحد أهم أهداف الأمر المنحلة هو العمل على إصلاح النظام القضائي لجعله أكثر تحقيقاً للعدالة وأكثر نزاهة وشفافية وعدم تسييسه. وهذا الأمر سيكون له أثره على المدى الطويل وعدم عودة الدولة للحروب الأهلية والصراعات المسلحة مرة أخرى.

قدمت معاهدة السلام أو اتفاق السلام النهائي في هذا الإطار إجراءات مهمة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وهي كالآتي:

1. العمل على التحقيق والمساءلة في ارتكاب جرائم انتهاك حقوق الإنسان أثناء فترة الحرب الأهلية.
2. مساعدة الأطراف الداخلية على إنشاء منظمات تهم بمراقبة حقوق الإنسان وتساعد الحكومة في تقديم المعلومات اللازمة في هذا الشأن.

وجدير بالذكر أن اتفاقية السلام النهائي تشابولنيك قد خصصت الفصل الثالث منها في تناول الإصلاح القضائي وذلك من خلال تناول إنشاء المجلس الوطني للعدالة National Council of the

⁽¹⁾ Ibid, P: 571.

Judiciary (NCJ)، إذ اتفقت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام على تشكيل هذا المجلس لضمان استقلال القضاء عن باقي مؤسسات الدولة وعن الأحزاب السياسية، حيث ينم اختيار أعضاء هذا المجلس بعيداً قدر الإمكان عن الانتماءات الحزبية والسياسية لضمان الاستقلالية وتحقيق العدالة. وبالنسبة مع اتفاق نيويورك فقد أشار طرفا الصراع إلى طلب وأمر COPAZ بضرورة إعداد مسودة تشريعية أولية لتنظيم عمل هذا المجلس.

وفي ذات الإطار حددت اتفاقية السلام تشابولنيك في سياق إصلاح الجهاز القضائي الآتي:

1) مدرسة تدريب قضائي Judicial Training School:

وهذه المدرسة ستكون مهامها تحت مسؤولية المجلس الوطني القضائي NCI، الذي هدفه تأكيد النحس المستن في تدريب مكتب النائب العام للتحقيق في المشاكل القضائية وتعزيز الحلول لها وتوثيق الروابط بين أعضاء السلطة القضائية والرؤية الكلية المنماسة لمهام القضاء في دولة ديمقراطية كما أن أحكام وقواعد إدارة وتنظيم مدرسة التدريب القضائي تم وضعها كإحدى الاستقلال الأكاديمي والانفتاح على مختلف المدارس الفكرية.

2) مكتب المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان Office of the National Counsel for the Defense of Human Rights:

بخانبة مدرسة التدريب الأكاديمي تم إنشاء هذا المجلس خلال 90 يوماً عقب اضطراب الدولة إلى إجراء في تحقيق في إصلاح دستوري نتج عن اتفاقيات مكسيكو. وفي ذات السياق تعهدت COPAZ آنذاك بإعداد مسودة مشروع قانون أولية لتنظيم عمل هذا المكتب.

وقد وضع مشروع القانون الأولي سابق الإشارة إليه الآليات المناسبة لتطبيق الالتزام الثابت الذي تعهدت به الأطراف في سياق المفاوضات لتحديد واستئصال أية مجموعات تمارس ممارسته منهجية لانتهكات حقوق الإنسان، بصفة خاصة الاعتقالات العسفية، وعمليات الخطف والإعدام بإجراءات موجزة. بالإضافة إلى محاولات الحرية والنزاهة وتحقيق الأمن للأفراد يشمل ذلك الالتزام لتجديد وإلغاء السجون السرية أو أي مكان للاحتجاز منى كان ذلك مناسباً.

وبالنسبة وافق أطراف الصراع في الاتفاق النهائي على إعطاء أولوية قصوى للتحقيق في الحالات المماثلة تحت إشراف ومراقبة وتحقيق ONUSAL⁽¹⁾.

وفي سياق تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق السلام النهائي لتحقيق إصلاحات قضائية، تمت الموافقة على الإصلاحات القضائية الواردة في الاتفاقات بطريقة سريعة خلال المراحل النهائية للمفاوضات، كما ينبغي ذلك في عدم أخيارها. فقد قاومت المحكمة العليا المسيستة والمحافظة إلى حد كبير، اللامركزية وعدم تسييس الاتجاه في الاتفاقات وتوصيات لجنة الحقيقة. لم تحدث تغييرات تذكر في النظام القضائي إلا بعد أن تولت الحكومة الجديدة والجمعية العامة السلطة في منتصف عام 1994. بعد الكثير من الجدل، تم انتخاب محكمة عليا جديدة وفقاً لهذه العملية الواردة في التعديلات الدستورية التي تم تمريرها كجزء من عملية السلام. وشارك المجتمع المدني - أي نقابة المحامين - في ترشيح وترتيب قضاة المحكمة العليا المحمليين، ووافقت الجمعية على اختيارها بأغلبية الثلثين لشروط متداخلة مدتها تسع سنوات، بدلاً من المصطلحات السابقة التي تزامنت مع الدورة الانتخابية. وكانت المحكمة الناجمة بالتأكيد أكثر احتراماً، وأكثر انظماماً سياسياً، وأقل حزبية، رغم أن روابط الأحزاب السياسية استمرت في الدخول في عملية الاختيار.

⁽¹⁾ Chapultepec Accords, Security Council & General Assembly, United Nations, 30 January 1992, A/46/864, S/23501., PP: 29-30.

على الرغم من بعض الخطوات المهمة نحو نقل سلطة المحكمة العليا إلى المحاكم الأقل درجة وإلى المجلس الوطني للقضاء، فإن النظام القضائي لا يزال من كزياً للغاية. على وجه الخصوص، تحتفظ المحكمة العليا بصوت محدود في اختيار وإقالة قضاة المحاكم الدنيا. في عام 1994، تمكن المجلس القومي للقضاء من بدء عملية مراجعة القضاء. وأسفرت التحقيقات التي أطلقت في سجلات القضاء من قبل إدارة التحقيقات التي أنشأتها المحكمة العليا عن عدد كبير من حالات التعليق وغيرها من العقوبات ضد قضاة المحاكم الدنيا. أظهرت استطلاعات الرأي العام في عامي 1996 و1997 أن القضاء قريب من الاهتمام العام بمؤسسات الدولة، وعكست الافتتاحات الإخبارية إحساساً عاماً بأن وتيرة ترتيب البيت من الداخل وإعادة هيكلة السلطة القضائية ظلت بطيئة في عام 1997.

في عام 1998، ظل النظام القضائي ضعيفاً وغير كفء وعنيفاً وحزبياً بشكل مفرط وخاضعاً للفساد. ولعب الغموض الذي يكشف أحكام الاتفاقية المتعلقة بالسلطة القضائية دوراً، مثلما حدث في جدل سياسي ومركود فعلي داخل الهيئة التشريعية بشأن الإصلاحات الدستورية والقانونية والإجراءات القضائية. ومع ذلك، وكما أوضح قانون الإجراءات الجنائية الجديد في أبريل 1998، فإن هناك عملية بطيئة للتحديث، وإضفاء الطابع المهني، وتوسيع الحماية القانونية⁽¹⁾.

ب. قضايا حقوق الإنسان:

وقد كان موضوع حقوق الإنسان أول الموضوعات التي بدأ التفاوض عليها والاهتمام بها وتم توقيع اتفاقية خاصة بها وهي اتفاقية سان جوسيه "San Jo Se Agreement"، وكان البدء لهذه القضايا مهماً في إعطاء الثقة بين الطرفين للتفاوض. ومن الأمور المثق عليها على عكس القضايا الأخرى التي كانت مثيرة للخلاف بين الجانبين.

(1) T. Call, Charles, Op.Cit, P: 560.

وفي هذا الإطار تم إنشاء مكتب جديد لحماية حقوق الإنسان National Human Rights Advocate's office، وهذا المكتب من أهم الآليات الجديدة المستحدثة على المستوى الوطني لحماية حقوق الإنسان وهو مكتب مستقل بصورة كبيرة عن الحكومة، وعمل السلطة التنفيذية وخاص باستقبال الشكاوى الخاصة بانتهاء حقوق الإنسان والتحقيق فيها وينم اخيار موظفي هذا المكتب عبر موافقة أغلبية السلطة التشريعية (3/2) وتسنم مدة عملهم ثلاث سنوات. هذا فضلاً عن تدريب موظفي وضباط القوات المسلحة والشرطة الجدد على مبادئ احترام حقوق الإنسان في أداء مهامهم الجديدة.

وجدير بالذكر أن الحرب الأهلية في السلفادور قد تميزت بالانتهكات الصارخة في ملف حقوق الإنسان مما دفع الكونجرس الأمريكي لتقديم مساعدات مالية وعسكرية مشروطة للحكومة السلفادورية آنذاك.

وفيما يتعلق بالمساءلة عن الانتهاكات الماضية. كانت اللجنة المخصصة هي العنصر الرئيس الأول في عملية التنفيذ لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، تليها لجنة الحقيقة. لأن القوات المسلحة عارضت بكل تشدد أي حكم يمكن من خلاله محاكمتهم بسبب انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب، فإن تفويض اللجنة المخصصة أو لجنة الحقيقة لا يشمل صلاحيات قضائية في الاتهام أو المحاكمة أو المحاكمة.

وكانت ولاية لجنة الحقيقة هي التحقيق في "أعمال العنف الخطيرة" منذ 1980. وإجراء تحقيقها في الإطار الزمني المحدد بسنة أشهر من خلال الاتفاقات، اختارت اللجنة حوالي اثنين وثلاثين انتهاكاً فظيماً أو شهيراً لحقوق الإنسان كحالات مثالية. وشملت هذه الحالات الانتهاكات الأكثر شهرة المنسوبة إلى فرق الموت العسكرية أو المرتبطة بالجيش، مثل مذخة عام 1981 في El Mozote، وعام 1989 عملية قتل لسنة من التساوستة اليسوعيين وزملائهم، واغتيال رئيس الأساقفة أوسكار مروميرو في عام

1980، وكذلك بعض الانتهاكات المنسوبة إلى جبهة فارابونديو مارتي للتحريز الوطني. ورغم أنها لم تعقد جلسات استماع، إلا أن اللجنة تلقت شهادة من أكثر من ألفي شخص.

وقد كان تقرير لجنة الحقيقة، الصادر في 15 مارس 1993، له تأثير هائل على المستوى القومي والدولي. أثرت النتائج التي توصلت إليها على المؤسسة العسكرية، وسمعة وإمكانات الانتخابات للقادة من كلا طرفي الحرب، وثيرة وعمق الإصلاحات في مؤسسات حقوق الإنسان والعدالة. وبالإضافة إلى وصف طبيعة منظمات فرق الموت، قام التقرير بتسمية اثنين وسنين من ضباط الجيش، وستة من قادة جبهة فارابونديو مارتي للتحريز الوطني FMLN، وعدة مدنيين بسبب ارتكابهم أو النستر على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد خلال فترة الحرب.

كما قدر التقرير أن فرق الموت العسكرية وشبه العسكرية كانت مسؤولة عن 95% من جمع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بين عامي 1980 و1992، مع مسؤولية جبهة فارابونديو مارتي للتحريز الوطني عن باقي الانتهاكات. هذا وقد ألقى التقرير الوظائف العسكرية لأولئك الذين تم تسميهم بفعالية.

ومع توقع أن النظام القضائي الضعيف في السلفادور لن يكون قادراً على ملاحقة من وردت أسماءهم في تقريره، أوصت لجنة الحقيقة بدلاً من ذلك بفتح المحرمين من شغل مناصب عامة لمدة عشرين سنة على الأقل، مع فرض حظر دائم على شغل مناصب الدفاع أو الأمن الداخلي. كما فاجأت اللجنة الحكومة بإدراجها سلسلة من النوصيات لإصلاح النظام القضائي تجاوزت ما تضمنته الاتفاقيات الأصلية. وسكرت هذه النوصيات على اتخاذ مزيد من التدابير لإضفاء اللامركزية على نظام المحاكم وعدم

تأسيسها، فضلاً عن دعوتها إلى استقالة المجلس الأعلى بأكمله وهو ما ارتبط مباشرة بالإصلاحات المتعلقة بالنظام القضائي التي سبق توضيحها⁽¹⁾.

على الرغم من أن الجانبين قد اتفقا على الالتزام بنتائج لجنة الحقيقة، إلا أنه سرعان ما أعلنت الحكومة أنها لن تنفذ تلك التوصيات. كما انتقد أعضاء الحكومة من فريق التفاوض عمل اللجنة على أنه منحيز وينجاوز ولايتها الأصلية.

وعلى الرغم من إشادة FMLN من تقرير لجنة الحقيقة في البداية إلا أن ذلك لم يمنع ارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان، إذ أن عدم وجود سجلات رسمية بأسماء أعضاء هذه اللجنة أدى إلى صعوبة التحقيق وإلصاق التهم بخلاف أسمائهم، ولكن النتائج التي توصلت إليها اللجنة واتهام بعض الشخصيات في هذه الجهة أدى إلى تعميق الانقسامات داخل المنظمة. وعلاوة على ذلك، تميل كل من جماعات حقوق الإنسان وجهته فارابونديو مارتي للتحريض الوطني إلى تجاهل انتقاداتهما للتقرير، معتقدين أن القيام بذلك قد يقوض القوة المعنوية لما تبقى من تقرير لجنة تقصي الحقائق، التي تمثل نتائجها ربما أهم أداة للحقيقة والمساءلة والرقابة العامة. وضع حد للإفلات من العقاب في السلفادور.

ج. انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية ودور بعثة مراقبي الأمم المتحدة:

انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية ودور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. ابتداءً من منتصف عام 1993، أصبح مراقبو بعثة الأمم المتحدة في السلفادور وغيرهم من المراقبين قلقين إزاء زيادة عدد عمليات القتل التي بدت ذات دوافع سياسية، والتي استهدفت بشكل خاص قادة جبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني. وفي الفترة من 1 أغسطس إلى 15 نوفمبر، سجلت البعثة 47 حالة كانت فيها الدوافع السياسية موجودة، رغم أن العديد من هذه الجرائم كان لها شكل جرائم شائعة.

(1) T. Call, Charles, Op.Cit, PP: 573-574.

وقد أسهمت عدة عوامل في هذا الاتجاه، بما في ذلك اسنياء الجناح اليميني من الجيش والظهير، ونس تقرير لجنة الحقيقة، ونهج انتخابات مارس 1994.

مرة أخرى، اتخذت الأمم المتحدة تدابير لمعالجة المشكلة في 8 ديسمبر 1993، حيث أعلن الأمين العام الأسبق الدكتور/ بطرس بطرس غالي عن تشكيل مجموعة مشتركة خاصة للتحقيق في الجماعات المسلحة غير القانونية ذات الدوافع السياسية، والتي تشكلت بشكل مشترك بين الأمر المنحلة والحكومة السلفادورية. واعترافاً بأن لجنة الحقيقة كانت جهداً دولياً لم يسهر في بناء المؤسسات داخل الدولة السلفادورية، سعى مسئولو الأمر المنحلة إلى إنشاء ملكية لهذا الجهد الجديد ووضع الأساس للملاحظات القضائية من خلال تبادل توجيه وتوظيف مجموعة العمل المشتركة. مع الحكومة السلفادورية. كما سعت "المجموعة المشتركة"، التي اقترحت "لجنة الحقيقة" إنشاءها، إلى معالجة الانتقادات التي تفيد بأن تقرير الأخيرة لم يذهب إلى حد كافٍ في الكشف عن طبيعة فرق الموت وراء العديد من فظائع الحرب. وتتألف المجموعة المشتركة من مدير قسم حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمر المنحلة في السودان، ومن المدافعين عن حقوق الإنسان في الحكومة، ومن محامين يدعوها الرئيس كريسنياني. وكانت ولاية الفريق المشترك ومدتها ستة أشهر هي التحقيق في أنشطة جمع الجماعات المسلحة غير المشروعة منذ اتفاقات عام 1992.

تضمن تقرير المجموعة المشتركة، الذي صدر في يوليو 1994، تفاصيل عن طبيعة فرق الموت أثناء الحرب وقبلها، ونموها وعلاقتها بالجيش، والطرق التي تغيرت لها عملياتها ونموها وعلاقتها بالدولة. عملية السلام. وتحتوي "ملحقها السري" على أسماء أولئك الذين يُزعم أنهم منظمون وممولون ومشغولون فرق الموت. غير أنه في نهاية المطاف، لم يُتخذ إجراء يذكر ضد أولئك الذين وردت أسماءهم في التقرير،

وكان استخدامه في الإجراءات القضائية لا شيء عملياً. على النقيض فقد تسبب عدم تنفيذ هذه الإجراءات العقابية في موجة عمليات القتل السياسية البارزة في فترة ما قبل الانتخابات. فقد شهدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تحسناً في حالة حقوق الإنسان في الأشهر الأولى من عام 1994، وهو أمر غير معتاد في فترة ما قبل الانتخابات، واستمرار التراجع في الأشهر الأربعة التي أعقبت انتخابات مارس 1994⁽¹⁾.

د. بناء مؤسسات لحماية حقوق الإنسان:

سعى اتفاق السلام النهائي ليس فقط لتفسير انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان، ولكن أيضاً لبناء ضمانات مؤسسية جديدة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل. وشملت هذه الإصلاحات الفكرية والتدريبية في المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة، وإنشاء أجهزة تفتيش للإشراف على قوات وأدوات الدولة القسرية. وبالإضافة إلى ذلك، أهدت الاتفاقات العسكرية الفيدرالية، أو الاختصاص العسكري، الذي خضع بموجب جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للمحاكم العسكرية لأي جريمة أو جنحة. كما أعطوا صلاحيات جديدة للمجلس التشريعي لإزاحة مدين PNC ومدين مكتب الاستخبارات للدولة في حال ارتكاب أي انتهاك لحقوق الإنسان.

كما تنص الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان وخاصة اتفاق سان جوسيه سابق الإشارة إليه على إنشاء أداة رقابية خارجية لحماية حقوق الإنسان، وتحقيق إصلاحات قضائية لتعزيز المساءلة، وعدم التحيز والكفاءة. وأهم هذه الآليات الجديدة لحماية حقوق الإنسان هو المكتب الوطني لحقوق الإنسان. أنشئ مكتب المحامي كمكتب حكومي مستقل إلى حد كبير عن السلطة التنفيذية لتلقي الشكاوى

(1) T. Call, Charles, Op.Cit, PP: 576-577.

والتحقيق فيها وإصدار تقارير بشأنها وتقديم توصيات غير ملزمة بالجزءات الإدارية ضد الجناة الذين تستخدمهم الدولة. كما يمكن إحالة نتائج المحامي إلى السلطات المختصة لاتخاذ الإجراءات القضائية. وعلى الرغم من أن منصب المحامي يعتبر منصباً إدارياً تحت السلطة التنفيذية للفرع العام، إلا أن القانون ينص على اختيار المحامي بأغلبية ثلثي الهيئة التشريعية لفترة قابلة للتجديد مدتها ثلاث سنوات.

٤. مكتب المدافعين عن حقوق الإنسان National Human Rights Advocate's Office

Office: الذي أنشئ بموجب القانون في عام 1991 ولكنه لم يشغله إلا بعد توقيع الاتفاقات مباشرة والذي بدأ عمله الأول بصورة بطيئة. إذ لم يكن لدى الحكومة اهتمام كبير بتطوير المكتب، وكان عمله ضعيفاً بسبب نقص التمويل الشديد، وانخفاض القدرة الفنية، وعدم وجود إحساس واضح بالمهمة. وقد تم إنفاق الكثير من جهودها على إنشاء مكاتب إقليمية.

وبدون تمويل دولي من الحكومات الهولندية والسويدية والنرويجية والفنلندية التي تدار من خلال برنامج الأمم المتحدة للثمنية، كان المكتب سيصبح في طور الانحطاط. وقدمت المساعدة التقنية المقدمة من شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، ولا سيما ممارسة تقديم الشكاوى الأولية بصورة مشتركة، التدريب والنوعية الذي ثبت أنه لا غنى عنه.

وقد بدأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في عام 1994 في توقيع إغلاقها، وهي شعبة حقوق الإنسان التابعة لها مما أدى إلى تزايد الإدراك بالحاجة إلى النخلة عن قدرة وطنية قوية لتنفيذ أعمال حماية حقوق الإنسان. ووقعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ONUSAL اتفاقاً مع مكتب المدافعين عن حقوق الإنسان في يوليو 1993 للتعاون في بناء المؤسسات، غير أن التحقيق المشترك لم يبدأ حتى عام 1994. وترامن تقليص بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وتحويلها إلى بعثة الأمم المتحدة

MINUSAL في أبريل 1995 مع انتخاب أحد المدافعين عن حقوق الإنسان الجديدة، "د. فيكتوريا دي أفيليس" Dr. Victoria De Aviles. وبموجب توجيهاته، أصبح المكتب أكثر نشاطاً. وقد اضطلع مكتب المحامي في البداية بمهام البعثة الممنثلة في تلقي الشكاوى ومعالجتها على مستوى الإدارات والأقاليم المختلفة، وفي نهاية المطاف في جميع أنحاء البلد. وقد أضاف دي أفيليس من الروح المهنية لعمل المكتب، وأصدر تقارير سنوية تفصيلية أصبحت أهم مصدر رسمي للبلد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. كما شرع المكتب في التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة والقضاء والعسكريين، وزار بنشاط المجتمعات المحلية لتلقي الشكاوى. وخلال فترة ولاية دي أفيليس، ازدادت بشكل كبير شخصيتها الشخصية وملف مكتب المدافعين عن حقوق الإنسان. أظهرت استطلاعات الرأي العام في عامي 1995 و1998 أن المكتب كان يعتبر المؤسسة التي ساهمت أكثر في حماية حقوق الإنسان في الدولة، أكثر من الشرطة أو المحاكم أو حتى منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية. والواقع أن ذهاب موظفي حقوق الإنسان غير الحكوميين والموارد الدولية إلى مكتب المحامي بين عامي 1995 و1998 قد أوجدت تحديات جديدة للمنظمات غير الحكومية المعنية لحقوق الإنسان التي قام مكتب المدافعين عن حقوق الإنسان باتخاذها بعض الشيء. ولسوء الحظ، أضعف الجدل الدائر حول خليفة دي أفيليس وغيره من المشاكل المكتب في عام 1998⁽¹⁾.

ثالثاً: إصلاح النظام الانتخابي:

تناول اتفاق السلام النهائي في فصله الرابع إصلاح النظام الانتخابي في السلفادور وذلك لتعزيز إصلاح النظام الانتخابي، وهنا تمت مطالبة COPAZ بتعيين لجنة خاصة لهذا الهدف وهذه اللجنة مهمتها الرئيسية هي دراسة التعديلات التشريعية المطلوبة لإصدار وتعديل القانون الانتخابي المقدم للجمعية

(1) T. Call, Charles, Op.Cit, PP: 577-579.

النشريعة، فضلاً عن اقتراحات يقدمها أعضاء اللجنة أو خبراء مستقلون يتم الاستعانة بهم في هذا الغرض. وقد نظمت هذه اللجنة عملها نتائج عملها بخداول زمنية محددة⁽²⁾.

ولأن المفاوضات وعملية السلام تمت في إطار دستور 1983 وإن كان ذلك مع تعديلات مهمة- فإن الدورة الانتخابية كانت غير قابلة للتفاوض ومن ثم فرضت قيوداً على الجدول الزمني والمواعيد النهائية لعملية السلام. وعندما حدثت حالات تأخير خطيرة، تعرضت إمكانية مشاركة جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني في انتخابات مارس 1994، وبالتالي عملية السلام بأكملها للخطر. وقد سح بالفعل قواته وتحولت معظم قواته إلى مواطنين مدنيين.

وفي بداية موسم الحملة في أواخر عام 1993، لم يكن لدى جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني سوى قدر ضئيل من النفوذ لضمان قدرتها على المشاركة في الانتخابات باستثناء الضغوط الدولية ومخاوف الحكومة بشأن شرعيتها. على الرغم من المخاوف من العنف، فقد جرت الانتخابات دون أي حوادث عنف خطيرة. ومع ذلك، فإن عملية التسجيل للنصوت، وهي مشكلة طويلة في انتخابات السلفادور، أصبحت نقطة ضعف كبيرة في الفترة الانتخابية بأكملها. وقد أجرى المكاتب والبرامج دراسة، ووجدت الدراسة أن 786 ألف شخص، أو 27% من السكان المؤهلين للنصوت، لم يتم تسجيلهم في أغسطس 1993⁽¹⁾. كانت عملية تقديم طلب للحصول على بطاقة تسجيل الناخبين عملية شاقة ومعقدة من قبل محكمة انتخابية عليا ضعيفة (TSE) رفضت 74 ألف مقدم طلب لأسباب تعكس بشكل عام أنها عملية ناقصة. وفي سياق آخر وعلى سبيل المثال، فقد خلصت الحسابات

⁽²⁾ Chapultepec Accords, Security Council & General Assembly, **United Nations**, 30 January 1992, A/46/864, S/23501., P: 30.

⁽¹⁾ Johnstone, Ian, " Rights and Reconciliation: UN Strategies in El Salvador", **International Peace Academy Occasional Paper Series**, UK, Lynne Rienner Publisher, (June 1, 1995), P: 52.

المنفصلة التي قام بها أحد مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السودان والشركة الاستطلاعية الأرجنتينية إلى أن نحو 6% من الأشخاص الذين يحملون بطاقات الناخبين الذين حاولوا التصويت لم يتمكنوا من القيام بذلك⁽²⁾.

ولإقراءهم، مركز فريق مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور والمجتمع الدولي الانبعاث إلى قدر كبير من الفائدة إلى فترة التسجيل والحملة التي سبقت الانتخابات، مع إدراك مغالطة عملية "حرة ونزيهة" من الناحية التقنية في يوم الانتخابات إذ كانت قوائم الناخبين ناقصة أو الحملة التي أجريت في ظروف غير مناسبة. بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، التي لم ينشأ ولايتها المتعلقة بالتحقق من الاتفاقيات، ولكن من طلب حكومي في يناير 1993 لمراقبة الانتخابات، شكلت شعبة انتخابية في أوائل عام 1993.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، نظر العديد من المراقبين إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور باعتبارها تحمل "خط النهاية" للتسجيل وعمليات الانتخابات.

في النهاية، كانت نتائج الانتخابات بلا منازع، حيث فاز أرماندو كالديرون سول من ARENA بالرئاسة بعد جولة ثانية ضد مرشح تحالف الثقارب الديمقراطي FMLN-Democratic Ruben Zamora، الذي كان قائداً لـ FDR خلال الحرب.

أدت المشاكل في العملية الانتخابية عام 1994 إلى تعميق الضغط من أجل إجراء إصلاحات انتخابية جادة. وتوصل مجلس مراقبة رسمي متعدد الأحزاب، تأسس في عام 1993، إلى توافق في الآراء بشأن عدد من الإصلاحات، كما اقترحت الولايات المتحدة والأمم المتحدة إجراء إصلاحات. بعد بعض التأخير،

⁽²⁾ Spence, Jack, Vickers, George, & Popkin, Margaret, "A Negotiated Revolution?: A Two Year Progress Report on the Salvadoran Peace Accords", the University of California, Hemisphere Initiatives, 1994, P: 7.

شكل الرئيس كالدوين سول لجنة رئاسية تضم مرشح المعارضة الخاسر، مروين زامورا. قدمت لجنة عدداً من النوصيات، بما في ذلك إصدار مسند واحد يضم كلاً من المعلومات الرسمية. بطاقة I.D.، مقر إقامة للتصويت من جانب المزيد من الأحياء اللامركزية للحد من مسافة السفر المطلوبة للإدلاء بصوتها، تحديد معايير الأداء غير الحزبية المستندة إلى الجدارة في موظفي TSE، بدلاً من الاعتماد كلياً على المعينين في الحزب في حماية بعضهم البعض، واعتماد التمثيل النسبي في انتخابات المجالس البلدية.

ولسوء الحظ، فإن الجمعية التي كانت تهيمن عليها ARENA لم تفعل شيئاً مع الإصلاحات، بل اعتمدت في أواخر عام 1996 قانوناً انتخابياً يجعل من الصعب على الأطراف الصغيرة أن تظل قانونية. أدت التوترات بين فصائل جبهة فارابونديو مارتي للنحرير، التي كانت موجودة دائماً أثناء الحرب، إلى انقسام في الحزب في غضون أشهر من انتخابات 1994. توقف نظام تخطيط موارد المؤسسات، الذي تبنى موقفاً أكثر ديمقراطية "براجماتية" أو "مركزية"، لتشكيل الحزب الديمقراطي (PD). فقد أظهرت الانتخابات التشريعية في عام 1997 أن جبهة فارابونديو مارتي للنحرير الوطني احتفظت بتأييد أكبر بكثير من الحزب الديمقراطي، لأن الأخيرة كانت سيئة للغاية في تلك الانتخابات. وقد تحسن أداء جبهة فارابونديو مارتي للنحرير الوطني بشكل ملحوظ في عام 1997 عن عام 1994، حيث فازت بالتحالف في الائتلاف مع الأحزاب اليسارية الأخرى من رؤساء البلديات في العاصمة وثاني أكبر مدينة، فضلاً عن 46 حكومة بلدية في البلد. وقد أفضت الانتخابات إلى إنشاء ARENA و FMLN بوصفهما أقوى حزبين في البلد، ومكنت أحزاب المعارضة، مع جبهة فارابونديو مارتي للنحرير الوطني كشريك مهيمناً، من العمل بصفة عامة ككتلة أغلبية في الجمعية.

وقد شاركت جميع الأحزاب السياسية في الدولة بما فيها جبهة فارابونديو مارتي للتحريين الوطني و ARENA في الانتخابات الرئاسية الثانية بعد الحرب المعقدة في مارس 1999، وتعتبر انتخابات 1999 انتخابات حرة ونزيهة مقارنةً بانتخابات 1994.

رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

على الرغم من أهمية القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومحوريتها في اندلاع الحرب الأهلية إلا أن اتفاق السلام النهائي في فصله النهائي قد اهتم بهذه القضايا، والتي تعتبر قضايا نقل الأراضي قضية محورية، إلا أنه تم الاتفاق عليها وتسويتها في اللحظات الأخيرة من الاتفاق مما نتج عنه إيجاد حلول نهائية فضفاضة. وفي هذا الإطار على الرغم وجود اتفاقيات أخرى في وقت لاحق كانت مكتملة عن طريق اقتراح برنامج الإصلاح الزراعي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في برنامج أكتوبر 1992، إلا أنها تعد إصلاحات منقصة نتيجة اللغة المعقدة.

فقد دعا اتفاق السلام النهائي إلى نقل الأراضي إلى أعضاء FMLN ومقاتلي الجيش السابقين بالإضافة إلى ملاك الأراضي التي احتلوها في مناطق الصراع أثناء فترة الحرب. ومن ثم يعتبر برنامج نقل الأراضي والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية محاولة مهمة في إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني والحياة المدنية. وفي هذا الإطار وضع اتفاق السلام النهائي أربعة إجراءات تُعد غامضة إلى حد كبير لتبادل ونقل الأراضي تتمثل هذه الإجراءات وفقاً لما نص عليه الفصل الخامس من اتفاق السلام النهائي على الآتي:

1) يجب أن يكون نقل ملكية الأراضي الخاصة عرضاً تطوعياً للبيع من قبل ملاك الأراضي.

2) يجب أن تتم عملية نقل الأراضي في ظل أحكام وأسعار السوق.

3) تجب على المستفيدين سداد القروض الحكومية بعد إنتمام شروط الدفع في الإصلاح الزراعي، وجدد بالذكر أن هذه المفاهيم من عليها ما يزيد على ثلاثين عاماً مع إعطاء فترة سماح مدتها آنذاك 4 سنوات بمعدل فائدة سنوي ثابت 6%.

4) وأخيراً، لا تجوز إخلاء الأراضي وأخذ الأراضي من ملاكها عنوة إلا أن ينم ذلك عن طريق النوصل إلى حل قانوني مرضٍ لجميع الأطراف ومنماشٍ مع حيازة الأراضي، كما ينم منحهم دعماً مالياً لازماً لزيادة الإنتاج⁽¹⁾.

وقد تم تفويض COPAZ بمسئولية تعيين لجنة خاصة بإدارة هذه العملية ضعيفة التحديد والتي تتمثل مسؤوليتها في جرد الأراضي والمنشآت في مناطق الصراع مستخدمين في ذلك المساعي الحميدة لشبوية النزاعات والتخاذ أية قرارات وإجراءات تعبر عن ضرورة وملائمة لتعزيز وتفعيل وتنفيذ الاتفاقيات⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى على المسنوي النطريقي لنوصيات وإجراءات الاتفاق نجد أن الاتفاق قد صمت حيال الأعداد الكلية لإجمالي المستفيدين، وحجم قطع الأراضي المتاحة للاستفادة والملكية، وتحديد ماهية الأراضي التي سينم نقل ملكيتها بصورة محددة وواضحة. هذا فضلاً عن عدم تحديد مصطلح منطقة الصراع مما أدى إلى عدم قطع الأراضي المؤهلة لعملية نقل الملكية⁽³⁾.

وفقاً للاتفاق، فإنه شمل نقل الملكية 47.500 شخص على أقصى تقدير (يوزعون تقريباً على النحو التالي: 7.500 من المقاتلين السابقين من جبهة فارابونديو مارتي للتحريين الوطني، بمن فيهم المقاتلون المعوقون. و15000 من المقاتلين التابعين للقوات المسلحة السلفادورية و25000 من مالكي

(1) Chapultepec Accords, Security Council & General Assembly, United Nations, 30 January 1992, A/46/864, S/23501., PP: 31-36.

(2) Ibid, P: 80.

(3) UN doc. S/25812/add.2, 25 May 1993, Paragraph, 3.

الأمراض⁽⁴⁾. وعلى الرغم من ذلك لم تتحدد في خطة أكتوبر ماهية مناطق النزاع ولم يتم تحديدها بعد في الترتيبات العملية لعملية نقل الأراضي.

وبالمثل ومن أجل تيسير تنفيذ البرامج تم إنشاء لجنة إشراف ومنابعة يشترك فيها الطرفان (الحكومة السلفادورية وجمهورية فارجواوندو للتحريز الوطني)، واللجنة الوطنية لتعزيز السلم COPAZ (عن طريق المنسق المؤقت للجنة الزراعية الخاصة)، التي تشترك فيها بوصفها الهيئة القائمة بالتحقق ولتقديم خبرتها الفنية، وتشمل مهام اللجنة تنسيق المعلومات المتعلقة بملاك الأراضي والملقاتين السابقين والسهر على تنفيذ البرنامج، وفي النهاية يمكن أن يطلب من هيئة مساعدة أن تعين هذه اللجنة في تحديد هذه الأراضي التي سئثر بها وتبعها، واقتراح التدابير القانونية والإدارية أو غيرها من التدابير اللازمة لسياسات عملية نقل ملكية الأراضي. وجدد بالذكر أن هذه اللجنة COPAZ لا يتعلق عملها بولاية اللجنة الزراعية؛ بل ينكامل معها.

وفي سياق متصل وضعت اتفاقية تشابولنيك أربعة إجراءات اقتصادية تتمثل في الآتي:

أولاً: تتضمن إجراءات لتخفيف الأعباء الاجتماعية الناتجة من برامج التكيف الهيكلي: وتشمل هذه الإجراءات مشروعات قوانين حماية المستهلك، خصخصة صناعات معينة لمساعدة العمال على الدخول للسوق والملكية، برامج الرفاهية الاجتماعية لتخفيف حدة الفقر⁽¹⁾. وثفاصيل تلك الإجراءات توجد في اتفاقيات أخرى ولكنها كانت دائماً في حاجة إلى تشريعات جديدة ليتم بلورها وتطبيقها.

(4) Ibid, P: 2

(1) Chapultepec Accords, Security Council & General Assembly, United Nations, 30 January 1992, A/46/864, S/23501., P: 82-83.

ثانياً: تزويد الحكومة بنسيهات مؤسسية لمساعدة المقاتلين السابقين في الحصول على المساعدات الخارجية منضمة المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني⁽²⁾: ويعتبر هذا الإجراء نافذة لاهتمام المجتمع الدولي في حال أن يؤدي النظام الاقتصادي والإجراءات الاقتصادية الجديدة إلى عدم تحقيق المساواة والعدالة.

ثالثاً: دعوة الاتفاقيات إلى عقد منتدى للاستشارات الاجتماعية والاقتصادية⁽³⁾: يكون هذا المنتدى من ممثلي الحكومة، العمال، مجتمع رجال الاعمال وذلك للعمل على تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستفادة لجميع المواطنين.

رابعاً: الاحكام والقوانين الاقتصادية: والتي تتطلب تشكيل وتحديد خطة إعادة الإعمار الوطنية، وإعدادها من قبل الحكومة باستشارة FMLN. وهذه الخطة لابد أن تتضمن تحقيق أربعة أهداف هي: تسهيل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، والمؤسسية والسياسية من خلال الأنشطة الزراعية والأنشطة الأخرى، وتحديد المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة من الحرب، لإعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز النضام فيما بين القطاعات الإنتاجية في الدولة⁽⁴⁾. إلا أن هذه الخطة مازالت تعاني من عدة سلبيات تمثل في مشاركة FMLN كجهة فقط استشارية، واعتماد نجاح هذه الخطة على تأمين الحصول على المساعدة الدولية. كما أن هناك افتقاراً للشريعات التي تدعم هذه الخطة.

وأخيراً: فإن هذه الإصلاحات الاقتصادية الأربعة ما هي إلا إجراءات لتخفيف حدة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من برامج التكيف الهيكلي الاقتصادي دون تقديم أية إجراءات قوية

(2) Ibid, P: 83.

(3) Ibid, PP: 83-85.

(4) Ibid, P: 85.

وجادة للإصلاح. وبالتالي فإن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم اقتراحها في اتفاق السلام النهائي والاتفاقيات التفصيلية الثالثة لهذا الاتفاق ما هي إلا وسيلة لربط السلفادور فقط ببرامج الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية دون تقديم خطة للاقتصاد الكلي في السلفادور، وهو ما يثير تساؤلاً حول ما هو موقف المقاتلين السابقين الذين لم تحصلوا على أراضي أو ليس لديهم فرص اقتصادية؟!

وفي النهاية، وفقاً لما سبق تناوله من آليات تدخل الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور ومحاولات توظيفها في إطار النظرية الليبرالية والواقعية نجد أن هناك تداخلاً في آليات التدخل من قبل الأمر المنحدة فيما بين النظرين حيث لم تعتمد الأمر المنحدة على آليات اقتصادية وإصلاحات اجتماعية وسياسية (خاصة بإصلاح النظام الانتخابي) وإصلاحات خاصة بالنظام القضائي وحقوق الإنسان وهي ما تعتبر آليات تنتمي إلى النظرية الليبرالية في بناء السلام، إلا أنها كذلك اعتمدت على آليات خاصة بنزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح أجهزة الشرطة وجهاز الاستخبارات الوطنية، بل وأعطت لها أهمية وأولوية كبرى وهي ما تعتبر آليات خاصة بالنظرية الواقعية.

ومن ثم فإن أسباب الصراع وطبيعته ومدته وأطراف الصراع وهيكل النظام الدولي كلها عوامل لا بد أخذها في الاعتبار عند تدخل الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية في دولته ما . كما أن هناك صعوبة في الفصل ما بين الآليات الليبرالية والواقعية التي تتخذها الأمر المنحدة في بناء السلام، نظراً لتداخل الآليات والقضايا الخاصة بالصراع والدولة ما قبل الحرب الأهلية والنوصل لاتفاق سلام لإنهاء الصراع المسلح والحرب الأهلية. فعلى الرغم من أهمية قضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مرحلة ما بعد الصراع على المدى الطويل لضمان استمرارية عملية السلام وعدم العودة لحالة الحرب والصراع المسلح مرة أخرى، إلا أن قضايا نزع السلاح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين وإصلاح أجهزة الشرطة والاستخبارات لا تقل أهمية عن الآليات الليبرالية.

كما أن ترتيبات بناء المؤسسات واستقرارها بعد انتهاء الحرب الأهلية تنوقف على عوامل متعددة، إذ أنها لا تقتصر فقط على دور الأمم المتحدة وإنما تنبع لتشمل طبيعة الأوضاع في مرحلة ما قبل اندلاع الصراع والحرب الأهلية نفسها ومدتها، والتخالفات القائمة سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية (دور الأطراف الخارجية).

فالنسوية التفاوضية في إطار الأمر المنحدة أدت إلى بناء مؤسسات ترضي جميع أطراف الصراع وهو ما أدى إلى إضعاف المؤسسات في القيام بمهامها والحفاظ على الاستقرار والسلام وخفض حدة العنف نتيجة عدم وضوح من كز واضح للسلطة⁽¹⁾.

وأخيراً، فإن هناك تداخلاً في المسارات فيما بين آليات تدخل الأمم المتحدة ولا يمكن الاعتماد على مسار واحد فقط نظراً لارتباط القضايا والآليات ببعضها البعض، كما أن هناك خصوصية لعملية بناء السلام وتدخل الأمم المتحدة لكل دولة، ففي بعض الأحيان هناك اعتماد أكثر على آليات ليبرالية وأوقات أخرى هناك اهتمام أكثر بالآليات واقعية إلا أنه لا يمكن الاقتصار على مسار واحد في حل الصراعات الأهلية وبناء السلام عقب انتهائها.

⁽¹⁾ A.Truner, Desmond, "Civil Ear and (Re) building the State: Recovery in Costa Rica, Nicaragua, And El Salvador", A Thesis Submitted to the faculty of the University of Miami in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, University of Miami, Coral Gables, Florida, May 2017, PP: 108-111.

المبحث الثالث: تقييم أداء آليات تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام في السلفادور

تعد عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب والصراع المسلح، إحدى أبرز المعضلات التي تواجه الدول ذات الصراعات الداخلية، وتتفق الأدبيات وكذلك الممارسات العملية في مناطق الصراع حول عمليات بناء السلام **Peacebuilding** بأنها تستهدف إقامة علاقات سلمية بين أطراف الصراع، بما يمنع العودة مرة أخرى لحالة الحرب والصراع المسلح مستقبلاً وذلك من خلال إبرام اتفاقيات إنهاء الحرب والسلام فيما بين أطراف الصراع الداخلي والحرب الأهلية والعمل على إعادة بناء المؤسسات الداخلية ومعالجة جذور وأسباب اندلاع الصراعات المسلحة والحروب الأهلية. وفي هذا الإطار يوجد اتجاهان أساسيان في سياق دور الأمم المتحدة في بناء السلام، ينتمى هذان الاتجاهان في الآتي:

الاتجاه الأول: وهو الأكثر شيوعاً والذي يخصص عمليات الأمم المتحدة في بناء السلام في ترتيبات ما بعد وقف الصراع المسلح، ويستهدف إعادة هيكلة بناء المؤسسات التي تساعد المجتمعات الخارجة من الصراعات على إزالة أسباب وعوامل اندلاع الحرب الأهلية والصراع المسلح الداخلي، وذلك عبر تبني مجموعة من البرامج والأنشطة التي تساعد الأطراف المتصارعة على تسوية الصراعات الداخلية سلمياً وتمثل هذه البرامج والأنشطة في: إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإصلاح البنية التحتية المدمرة، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم، وإعادة بناء المؤسسات القضائية والعدالة الانتقالية، وغيرها. وغالبا ما تبني المنظمات الأممية والإقليمية هذا الاتجاه لتمييزه عن مفاهيم أخرى، كالدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلام، وفرض السلام، كما تقضي "أجندة من أجل السلام" التي طرحها الدكتور/ بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في عام 1992، والذي سبق أن فصلنا فيه في الفصول السابقة.

الاتجاه الثاني: يرى أنصاره أن عمليات إعادة بناء السلام تنم من منظور أكثر شمولاً في مراحل ومسئوليات الصراع المختلفة، من خلال جهود وعمليات الإنذار المبكر لتجنب الصراعات، بالإضافة إلى هئية وتأهيل المتنازعين لتقبل السلام، كما يستمر هذا الاتجاه إلى مرحلة ما بعد توصل الأطراف المتصارعة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، عبر بناء الأطر والبرامج المختلفة لمنع الارتداد للصراع المسلح، كما يشملها الاتجاه الأول. ولهذا المعنى الواسع، فإن عملية بناء السلام تُشكل مساراً يربط بين الأبنية القاعدية والفوقية في الصراعات من أسفل إلى أعلى والعكس. أي بمعنى أوضح، تخلق حواضن مندرجة دافعة للسلام في مراحل ومسئوليات الصراع المختلفة⁽¹⁾.

وبالنظر إلى عمليات الأمر المنحدة لبناء السلام في السلفادور نجد أنها اتخذت من الاتجاه الثاني سبيلاً في عمليات إعادة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع الداخلي التي امتدت من 1992 إلى 2012، حيث كانت السلفادور دولة عسكرية دكتاتورية، وهو الأمر الذي عرضها إلى موجات من عمليات التمرد المسلح التي بدأت ظهورها منذ 1980 حتى 1992⁽²⁾ كما أوضحنا سابقاً، حيث بدأت هجمات مكثفة من قبل المتمردين تستهدف عمليات القمع من قبل الحكومة والنظام الحاكم آنذاك والذي تنوعت أشكاله فيما بين الاختفاء القسري والقتل، الاغصاب والمذابح الجماعية، الشريد، وقد انضم الفلاحون إلى المتمردين الذين حاربوا ضد الجيش من أجل تحقيق إصلاحات إجمالية اقتصادية ومؤسسية مثل تقليل سلطة الجيش وإعادة هيكلة النظام القضائي. وقد نتج عن هذه الصراعات أكثر من 75 ألف مواطن قتل في دولة مكونة من 5 ملايين نسمة أي قرابة واحد لكل 65 مواطناً (65/1) بنسبة 1.8% وهي نسبة أقل من جواتيما لا خلال فترة الحرب الأهلية لها حيث

(1) "أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع"، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2009:

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Amnesties_ar.pdf

(2) "El Salvador: The Difficult Fight against Impunity, seminario de investigación", instituto de Iberoamerica, 17 Octubre 2014.

كان معدل القتل (1 لكل 40 مواطناً) - 40/1 مواطناً - ومقارنته معدل القتل والموتى بين المدنيين السلفادور والنظم العسكرية الأخرى في تشيلي والأرجنتين نجد أنه كان أكبر من تلك النظم بمقدار 28 مرة⁽³⁾.

قد يبدو دور الأمر المنحد في بناء السلام في السلفادور عقب انتهاء الحرب الأهلية لها التي دامت اثني عشر عاماً ناجحاً، ولم تعد هناك رغبة لدى أطراف الصراع المسلح الداخلي في العودة إلى حالة الصراع المسلح والحرب، إلا أن هناك تداعيات وآثاراً سلبية للتدخل ويعود سبب هذه التداعيات السلبية ليس لأسباب تتعلق مباشرة بآليات تدخل الأمر المنحد ودورها بصورة مباشرة وإنما لأسباب تشمل طبيعة الأوضاع في مرحلة ما قبل اندلاع الحرب الأهلية وطبيعة الصراع والحرب الأهلية نفسها ومدتها والتحالفات القائمة سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية. ومن ثم فإن ترتيبات بناء المؤسسات واستقرارها فيما بعد انتهاء الحرب الأهلية لا تقتصر فقط على دور الأمر المنحد وإنما تشمل عوامل أخرى.

وبناءً على ما سبق فإن هذا يتطلب تقيماً لعملية السلام وبناء المؤسسات في السلفادور عقب توقيع اتفاق السلام النهائي في 1992، وانتهاء دور الأمر المنحد في 1996 وذلك من خلال دراسة وتناول الأوضاع الراهنة في السلفادور على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية كما سيلي توضيحه.

⁽³⁾ Vesselin Popovski and Mónica Serrano(eds.), " After oppression: Transitional justice in Latin America and Eastern Europe", United Nations University, 2012: <https://collections.unu.edu/eserv/UNU:2500/ebrary9789280812008.pdf>

المطلب الأول: تقييم عملية بناء السلام في السلفادور على المستوى السياسي

يشمل هذا المستوى إصلاح النظام الانتخابي والنحول الديمقراطي، وأوضاع حقوق الإنسان والإصلاح القضائي.

أولاً: حقوق الإنسان وإصلاح النظام القضائي.

ثانياً: إصلاح النظام الانتخابي والنحول الديمقراطي.

أولاً: إصلاح النظام القضائي.

فيما يتعلق بمبدأ المحاسبة **Accountability**: يُقصد هنا تبني مبدأ المحاسبة لجرائم الحرب وانهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الحرب الأهلية، حيث يكون الطريق من الحصانة إلى المحاسبة في السلفادور عن طريق الحد من الصعوبات والتحديات التي لم ينم الشبؤها أو مرؤنها خلال فترة اتفاقيات السلام، حيث أوردت لجنة التحقيق، تحقيقاً مهماً ولكن غير كامل، أعقبها قانون العفو الذي يبنى ضماناً للحصانة، هذا الأمر أعتبه إنكاراً لجرائم أثناء العشرين عاماً حيث بقاء التحالف الوطني الجمهوري ARENA في السلطة. ويعتبر قانون العفو العام هو العقبة الرئيسة لإجراء محاكمات عادلة، فقد ترأسبدال القانون الحالي بأخر أكثر مؤسسية، ففي سبتمبر 2000 وافقت الغرفة الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا على دستورية هذا القانون، منذ ذلك الوقت قوَّض العديد من سيئ السمعة لانهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الحرب، ومنذ أن حكمت المحاكم أن مذخنة اليسوعيين في 1989 لم تُشكل انهاكاً دستورياً، وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات، إلا أن النظام فشل في إقامة العدل في المسائل الجنائية والغلب على الثقايد السلطوية في فترة ما قبل الحرب الأهلية في السلفادور، ومن ثم على الرغم من كون المدعي العام للجمهورية (General FGR Prosecutor of the Republic) مستقلاً من الناحية النظرية لكنها تؤثر في عملها على

الشرطة المدنية الوطنية والمساعد الرئيسي لمكتب المدعي العام فجميعهم مسؤولين أمام السلطة التنفيذية وهو ما يؤثر على استقلالهم. هذا فضلاً عن عدم امتلاك الدولة البنية التحتية اللازمة لإجراء تحقيق جنائي علمي، وتعتبر الشهادة هي الدليل الرسمي في التحقيقات الجنائية.

هذا فضلاً عن عدم وجود إرادة سياسية من جانب الحكومة في إجراء تحقيقات تشرم بالكفاءة، وأصبحت هي العائق أمام تحقيق المساءلة والمحاسبة العادلة في العدالة الجنائية، وبناءً عليه فقد أدى اتفاق السلام النهائي ظاهرًا إلى إجراء إصلاحات هيكلية في القضاء إلا أن هذه الاتفاقيات لم تؤد إلى تغيير في نظم المحاسبة والمساءلة، وكان التغيير فقط في استجابة المحكمة العليا لبعض حالات انتهاكات حقوق الإنسان السابقة⁽¹⁾ كما سيوضح في السطور القادمة.

فيما يتعلق بمفوضية الحقيقة **Truth Commission**: كما ذكرنا سابقاً، تأسست مفوضية الحقيقة كجزء من مفاوضات السلام، والتي وكلت بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء الحرب منذ 1980 حتى 1998، كما ذكر تقرير اللجنة⁽²⁾، وتوسعت سلطة اللجنة في المادة الخامسة من اتفاق السلام تشابولينيك **The Chapultepec peace agreement** تحت عنوان "نهاية الحصانة" وتكونت لجنة الحقيقة من ثلاثة محققين دوليين: (الرئيس الكولومبي السابق **Belisario Betanceir**، وزير الشؤون الخارجية لفرنزويلا **Reinaldo Figueredo**، والرئيس السابق لدول أمريكا اللاتينية لحقوق الإنسان ومعهد حقوق الإنسان في الدول الأمريكية **Thomas Burgenthal**)، وبذلك تكونت اللجنة بالكامل من أعضاء أجانب، تم تعيينهم من الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيرنز دي كويلار، بعد الاستشارة

⁽¹⁾ Barahona, Elena Martinez, and Salazar, Martha Liliana Gutierrez, "El Salvador: The difficult fight against Impunity", **Seminario de investigacion, Instituto de Iberoamerica**, 17 October 2014, PP: 11-12.

⁽²⁾ "Truth Commission: El Salvador", **United States Institute of Peace**, July 1, 1992:

<https://www.usip.org/publications/1992/07/truth-commission-el-salvador>

والاستماع إلى آراء الأطراف، كما هو موضح في اتفاق السلام تشابولينك Chapultepec من أجل تمكينهم لعمل توصيات محايدة لحكومة السلفادور، وقد ساعدت قيود المشاركة باستثناء الأفراد على المستوى القومي في هذه اللجنة لتجنب عدم حيادية المحققين وكذلك تقييم ثقة الشهود في بلورة البحث عن الحقيقة وتجنب الشك في دولة صغيرة حيث كل فرد يعرف الآخر⁽³⁾.

عملت اللجنة لمدة 8 شهور (يوليو 1992-مارس 1993) وكان للجنة أثر عظيم فعلى الرغم من تلقي اللجنة 22 ألف شكوى تغطي كل أنواع انتهاكات حقوق الإنسان (معظمها اختفاء، وإعدام وتعذيب) إلا أن التقرير النهائي الذي نُشِر في مارس 1993 بعنوان: "من الجنون إلى الأمل: 12 عاماً من الحرب في السلفادور"، ركز فقط على 33 حالة براهاتية تاركاً الحالات الباقية دون تحقيق. وأكد التقرير على أن القوات المسلحة وشبه العسكرية كانت مسؤولة عن 85% من انتهاكات حقوق الإنسان، هذا الأمر كان ذا مغزى وأهمية خطيرة كما ساعد على تأكيد إزالة القيادة العليا في مارس 1993، إضافة إلى اتهام أكثر من 40 عسكرياً عن هذه الجرائم، فيما جاءت اللجنة بقائمة طويلة من التوصيات المفصلة وتضمنت:

1. إقالة وطرد ضباط القوات المسلحة المسؤولة عن تورطهم في ارتكاب أو الشتر على سلسلة أحداث العنف، أو لم ينجزوا التزامهم المهني في المبادرة أو التعاون في التحقيق وعقاب مثل هذه الأحداث.

2. إقالة وطرد كل من كان يعمل في الخدمة المدنية والقضائية الذين هم وفقاً للتقرير اساءوا استغلال منصبهم وتسترؤوا على سلسلة أحداث العنف، أو من مثلوا في إبراء ذمتهم من مسؤولياتهم في التحقيقات لمثل هذه الأحداث.

⁽³⁾ Mayra Gomez, Human Rights in Cuba, El Salvador, and Nicaragua: A Sociological Perspective on Human Rights Abuse, March 1, 2005, pp. 200- 222.

3. عدم تولي أي شخص تورط في ارتكاب مثل هذه الأحداث وأعمال العنف أي منصب عام لمدة لا تقل عن 10 سنوات، وعدم توليهم بصفة دائمة أي نشاط منغلِق بالأمْن العام أو الدفاع الوطني.
 4. مع احترام إصلاح السلطة القضائية "وهو ما أعطى مسؤولية هائلة للسلطة القضائية للعفو العام"، ليس هناك أي مبرر للتأجيل أكثر من ذلك تعيين محكمة دستورية عليا. . وصف هذا الوضع في التقرير أنه لم يندون توظيف وعمل النظام القضائي بصورة صحيحة.
 5. إصلاحات إدارة العدالة، لحماية حقوق الإنسان، وتأسيس وتوظيف قوات شرطة مدنية.
 6. تعويضات مادية ومعنوية لضحايا العنف.
- إلا أن التقرير واللجنة قد واجها اعتراضات في الحال من قبل كل من الحكومة والقوات المسلحة على تقرير اللجنة، حيث انتقد الرئيس Alfredo Christiani هذا التقرير بزعم عدم مساهمته في المصلحة الوطنية، وكما أصدرت القوات المسلحة في السلفادور بياناً في 23 مارس 1993 ووصفت هذا التقرير بعدم العدالة، وعدم الاكتمال وعدم القانونية والمشروعية كذلك لم تكن الجهة الوطنية لحركة التحرير الوطنية لمارتي فارابونديو FMLN راضية عن نتائج التقرير، حيث أوضحت أن أعضاء لجنة الحقيقة كلهم أجانب وذلك في محاولة لعدم إضفاء مصداقية على النتائج، ومع ذلك دفعت الولايات المتحدة والأمم المتحدة والحكومة في السلفادور لقبول توصيات اللجنة⁽¹⁾.

(1) "Truth Commission: El Salvador", Op.Cit.

فيما نفت لجنة الحقيقة في تقريرها النهائي بأن ما حصلت عليه كان حقيقة غير كاملة، رغم هذه الانتقادات وأفادت بأن التوصيات كانت محايدة، ورغم ذلك كان لتنفيذ هذه الإصلاحات الاعتماد على سلطة النوازن بين الجيش والحزبين الموقعين على اتفاقيات السلام ARENA and FMLN ومنذ ذلك الحين لم يهتم أي من الطرفين بتنفيذ هذه الإصلاحات أو اتباع الوحدة التي أنشئت لضمان تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة، وعلى الرغم من ذلك عقدت ONUSAL اجتماعات مع ممثلي اتفاقيات السلام للدفع نحو تحقيق توصيات لجنة الحقيقة وكان أحد النتائج الإيجابية لهذه العملية هو تصديق البرلمان عام 1995 على البروتوكول الإخباري لاتفاقية الحقوق السياسية والمدنية واعترفت رسمياً بإجراءات المحكمة بين الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. وتبني إجراءات جنائية جديدة في عام 1996، ثم من خلالها مراجعة إعادة هيكلة تعيين القضاة والمراجعة القضائية ثم إصلاحها⁽¹⁾.

وعلى الرغم من اشتمال جزء من اتفاقية السلام لإجراءات مثل لجنة الحقيقة واللجنة المنخصصة التي كانت تهدف إلى إنهاء الحصانة المنوطة والتي ميزت الجيش في السلفادور لعقود وإجراءات أخرى كانت في المكان الذي حال دون المحاسبة بصفة خاصة مجال العدالة الجنائية والمجلس التشريعي فعقب توقيع اتفاق تشابولينيك وافق على قانون الحصانة الذي صدر برقم 147/1992، والذي لم يتم تطبيقه على هؤلاء الذين حادهم تقرير لجنة الحقيقة كمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، حيث كلفت اللجنة المنخصصة بمراجعة تاريخ كبار العسكريين ومدى احترامهم لأداء حقوق الإنسان وقد أخذ التقييم الذي أجرته اللجنة المنخصصة في الاعتبار الأداء السابق لكل ضابط منضمة سجله في مراعاة النظام القانوني، وبالنسبة على احترام حقوق الإنسان المرتكبة في ظل

(1) Ibid.

قيادته، لاسيما إذا كانت مهمة خطيرة أو منهجية في العدد الأخير، وكفاءته المهنية، وقدرته على توظيفه في وضع السلام الجديد في إطار مجمع ديمقراطي لتقرير الديمقراطية في الدولة ضمان للاحترام غير المقيد لحقوق الإنسان وإعادة توحيد المجمع السلفادوري الذي يقر الفرص المشتركة التي تم الاتفاق عليها من قبل الأطراف في اتفاق جنيف، ومن ثم فإن وجود أوجه قصور خطيرة في أي من المجالات المذكورة أعلاه يمكن أن يكون سبباً كافياً لاتخاذ اللجنة المنخفضة قرارات.

وقد نبع عن التقييم عزل قرابة 200 من كبار المسؤولين في الجيش من مناصبهم، من خلال أكثر من آية للحقيقة حيث استكملت قائمة الأسماء من قبل لجنة مسنجات وذنائب لجنة الحقيقة، وبالتالي كل من اللجنين تم تكليفهما بمطابقة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أعضاء القوات المسلحة، وبعض منهم كان على صلة وتشكل جزءاً من الحكومة في ذلك الوقت، مما أدى إلى إنكار حكومة ARENA لتقرير اللجنين، ولعل أبرز التحديات التي واجهت اللجنين في جهود تقصي الحقائق التي تم توضيحها، بأنها حدثت في إطار الحصانة التي تمنعها قوات الجيش مما مكن بعضهم من الإفلات من العقوبة على الانتهاكات التي تم توثيقها بلجنة الحقيقة وفشل الدولة في حماية حقوق الإنسان، وقد تم مواجهة قانون الحصانة من قبل المحاكم في مختلف المناسبات في 20 مارس 1993

أما فيما يتعلق بالتحقيقات النهائية في حالات انتهاكات حقوق الإنسان في السلفادور ورغم القيود المفروضة على هذه العمليات سوف لهدف لإظهار الطريق من الإفلات من العقاب إلى التقدم المحدود في المساءلة، حيث إن تنظيم حالات انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع المسلح في السلفادور عملية معقدة، نظر لعدم وجود قواعد بيانات حالياً للمحاكمات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان من فترة الصراع المسلح، ولا توجد دراسات تقدم معلومات تفصيلية عن حالة الإجراءات

في مختلف المحاكم في جميع أنحاء السلفادور، وبالتالي فإن الحصول على المعلومات كان مسألة ثابتة مما أدى إلى قيود على عمق البيانات التي تم الحصول عليها. وعلى الرغم من القيود فقد أدار القائمون على مراجعة محددة للإجراءات المحاكم المستمرة في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة لتقديم خريطة عامة لحالات تقدم للقضاء الجنائي الوطني فإن المعلومات التي تم الحصول عليها من 7 مؤسسات عبر مقابلات مع ممثلهم، وهم: ممثل الحكومة أمين المظالم للدفاع عن حقوق الإنسان و6 مؤسسات غير حكومية للحراسة القانونية للأسقفية في سان سلفادور (Tute la legal)، ومؤسسة تعليق القانون (FESPAD) ومركز تروبيج حقوق الإنسان (Madeleine legadec)، ومؤسسة البحث عن الأطفال المفقودين Pro Busqueda، ولجنة حقوق الإنسان في السلفادور (CD HES)، ومعهد حقوق الإنسان لجامعة خورسين سيمون كانز IDHUCA⁽¹⁾، وتضمنت البيانات المناحة خلال فترة انتهاكات حقوق الإنسان من عام 1975-1991، 12 حالة تم تسجيلها في المحاكم في 14 منطقة في الدولة بين 1980 و2011 ثم رفع 18 ادعاء إلا أنه تم حذفهم من ملفات خلال فترة الحرب الأهلية و28 حالة تم تقديمهم في المحاكم عقب توقيع اتفاقية السلام 1992⁽²⁾.

أما عن تقييم أوضاع حقوق الإنسان: فنجد أن هناك ارتباطاً واضحاً بين أوضاع حقوق الإنسان والإصلاح القضائي، حيث إن مشاكل حقوق الإنسان الرئيسة في السلفادور ناتجة بالأساس من انتشار الفساد والابتزاز والإفلات من العقاب وإساءة استخدام السلطة، وذلك كله ناتج من

⁽¹⁾ " Standing for Justice for Grave Human Rights Violations in El Salvador: The International Community Calls for Action", [share-elsalvador](http://www.share-elsalvador.org), March 28, 2014.

<http://www.share-elsalvador.org/2014/03/standing-for-justice-for-grave-human-rights-violations-in-el-salvador-the-international-community-calls-for-action.html>

⁽²⁾ Jessica farber, War in peace: Exploring the Roots of El Salvador's Gran Violence ,Council on Hemispheric Affairs, Wastington D.c, July 18,2016.

ضعف سيادة القانون وعدم تطبيقه، حيث زيادة عمليات القتل خارج إطار القانون من قبل قوات الأمن، ووجود نوع من التمييز والتأخير في المحاكمات، وعدم الامتثال لأحكام المحاكم، ووجود قوانين تدعم الحصانة والإفلات من العقاب كما سبق وذكرنا في الفقرات السابقة، ووفقاً لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة جالوب عام 2016 حول أوضاع حقوق الإنسان في السلفادور أظهرت النتائج أن أكثر من أسرة واحدة من كل خمس أسر تدعي أنها وقعت ضحية لجرائم العنف⁽³⁾.

في هذا الإطار نجد أن هناك جرائم تتعلق بالحرب ما من التعسفي من الحياة وجرائم القتل الموجهة أو ذات الدوافع السياسية التي تتم خارج الإطار القانوني، على الرغم من عدم وجود تقارير تؤكد ارتكاب الحكومة أو وكلائها هذه الجرائم إلا أنه يوجد ما يؤكد تورط قوات الأمن في عمليات القتل غير القانونية، ففي أكتوبر 2016، كان المدعي العام متحقق في 53 قضية محتملة من أعمال القتل خارج نطاق القضاء، ثم واحدة في عام 2013، لم تحدث في عام 2014، و11 حادثة قتل في عام 2015، و41 في عام 2016. كما أعلن مكتب المدعي العام أيضاً تشكيل مجموعة خاصة ضد الإفلات من العقاب، مكرسة للتحقيق في هذا النوع من الجريمة. وحتى مارس 2016، تلقى مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان "PDDH" 12 شكوى تتعلق بعمليات قتل غير قانونية مزعومة ارتكبتها الأمن والعسكريون وغيرهم من الموظفين العموميين، ووجدت أدلة قوية في حالتيين. وفي سبتمبر 2016، ذكرت "PDDH" أنها كانت على علم بما يقرب من 50 حالة تنطوي على عمليات قتل محتملة خارج القضاء. وفي الفترة من يناير إلى يوليو 2016، أفاد مكتب المفنش العام للشرطة المدنية الوطنية أن 12 من ضباط الشرطة

⁽³⁾ El Salvador 2016 Human Rights Report, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, P: 1

الوطنية المدنية يواجهون اتهامات بالقتل. ارتكبت جميع جرائم القتل المزعومة باستثناء واحدة بينما كان الضباط المتهمون في الخدمة.

في 25 أبريل، وجد مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان PDDH أن هناك مؤشرات على ارتكاب الشرطة الوطنية PNC والجيش والقوات المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القضاء وذلك من خلال قضية سان بلاس في مارس 2015، (التي اشتملت على مقتل سبعة من أعضاء العصابات المزعومين وشخص آخر)، وقضية باجلز (أغسطس 2015)، (التي تضمنت مقتل أربعة أعضاء عصابات غير مسلحين)، انتقد مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان PDDH كلاً من الشرطة الوطنية المدنية PNC والقوات المسلحة لإصدار بيان صحفي مشترك يصور عمليات القتل كنتيجة للاشبهات مع أعضاء العصابات. كما لاحظ مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان PDDH وجود ضوابط داخلية ضعيفة في PNC والقوات المسلحة وأعربت عن أسفها لعدم وجود تعاون بين الوكالات في التحقيقات. في 9 يوليو 2015، أمر المدعي العام بالقبض على سبعة من ضباط الشرطة المتهمين بارتكاب عمليات قتل خارج نطاق القضاء في قضية سان بلاس بتهمة القتل وإعاقة العدالة. ووجهت اتهامات إلى سبعة ضباط في قضية باجالس، رغم عدم وجود أي اعتقالات مؤكدة⁽¹⁾.

وفي 9 يوليو 2015، أمر مكتب المدعي العام باعتقال خمسة من ضباط الشرطة وخمسة مدنيين لمشاركهم فيما لا يقل عن ثماني جرائم قتل كجزء من مجموعة إبادة مزعومة تعمل في سان ميغيل، كما أنه في 13 يوليو، أمر قاضٍ بالاحتجاز الوقائي للمتهمين. وقد فر أحد عَشْرَ منهما آخر من العدالة، وفقاً لمكتب النائب العام، وورد أن تمويل جماعة الإبادة جاء من السلفادوريين الذين

(1) El Salvador 2016 Human Rights Report, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, P: 2.

يعيشون في الخارج، وقارنت منظمة كريسوسال غير الحكومية بيانات الشرطة المدنية الوطنية التي أظهرت 366 مواجهة مسلحة حتى يوليو 2016، توفي خلالها 350 من أفراد العصابة المشنبة لهم. قُتل ما مجموعه 359 من أفراد العصابات المشنبة فيهم في 676 مواجهة مسلحة في عام 2015، و83 قُتلوا في 256 مواجهة في عام 2014. وكان معدل الوفيات بين أفراد العصابات المشنبة فيهم في المواجهات مع الشرطة خلال الأشهر الستة الأولى من السنة أعلى بنسبة 109% (أي أكثر من الضعف) من معدل الوفيات في عام 2015، الذي كان في حد ذاته أعلى بنسبة 41% عن عام 2014. في 4 أكتوبر، استشهدت صحيفة El Faro الرقمية بخبير برازيلي قام بتحليل بيانات PNC وخلص إلى أن البيانات أظهرت وجود نمط من إساءة استخدام القوة المميتة من قبل سلطات الشرطة.

وفي أغسطس، تلقى مكتب المفنش العام بوزارة الأمن العام والعدل شكاويين من حالات القتل خارج نطاق القضاء ضد أفراد الشرطة وشكاويين بسبب انتهاكات لحق الحياة⁽¹⁾. وفي ذات الإطار لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء أو خطف لأسباب ودوافع سياسية. وفي سبتمبر 2016، تلقت "جمعية البحث عن الأطفال المفقودين" (Pro-Busqueda)، وهي منظمة غير حكومية، خمس شكاوي جديدة تتعلق بالأطفال الذين اختفوا خلال الحرب الأهلية بين عامي 1980 و1992. وذكرت Pro-Busqueda في أغسطس أنها تحققت في 960 حالة مفنوحة، وحلت 425 حالة، وقررت أن 15% من الحالات التي تم إطلاق سراحها والنمك من الوصول لأماكنهم قد ماتت⁽²⁾.

(1) El Salvador 2016 Human Rights Report, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, PP: 2-3

(2) Ibid, P:3.

أما فيما يتعلق بخالة السجون وأماكن الاحتجاز فقد أورد التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان في السلفادور عام 2016 أنه مازالت حالة السجون وأماكن الاحتجاز لم ترق للإنسانية، فقد أوردت في تقريرها المشار إليه أنه مازالت أزمة الازدحام الشديد تشكل تهديداً خطيراً لصحة السجناء وحياتهم. وفي 15 أغسطس، ذكرت مديرية السجون أن 34938 نزيراً كانوا محجزين في المرافق الإصلاحية وقدرتها المصممة لـ 10.035 نزيراً. وحتى 11 يوليو، أشار وزير الأمن إلى أن مكنته قد نقل 1600 نزير من الاحتجاز السابق للمحاكمة إلى نظام السجون العادي. وقدرت مؤسسة السلفادور للشمية الاقتصادية والاجتماعية (FUSADES) أن الاكتظاظ في السجون بلغ 346% حتى 30 يونيو. وكان من بين نزلاء السجون مجموعة مكونة من 24675 نزيراً في حالة إيداع و10263 نزيراً في الحبس الاحتياطي. في العديد من المرافق، كانت أوضاع الصرف الصحي، ومياه الشرب، والنهوية، والنكمر في درجة الحرارة، والرعاية الطبية، والإضاءة غير كافية. في 14 نوفمبر، نش PDDH تقريراً عن تدهور أوضاع السجون، ثم ملاحظته خلال بعثات تقصي الحقائق بين أبريل ويوليو. ويسلط التقرير الضوء على الأوضاع المندھورة منذ تنفيذ التدابير الاستثنائية في أبريل، بما في ذلك انخفاض إمكانية الحصول على الرعاية الطبية في الوقت الذي ازدادت فيه الأمراض المعدية، ونقص مرافق الصرف الصحي لعدد النزلاء، والنزلاء الذين يتألمون على الأرض دون بطانيات، والنزلاء الذين يفتقرون إلى مساحة للنوم بسبب الاكتظاظ الشديد. كان للرجال والنساء أماكن إقامة منفصلة داخل السجون. وكان سجن النساء المنفصل في إيلوبانجو نظيفاً بشكل عام ويسمح للسجناء بالنحرك بحرية داخل ونزلاء السجناء دون سن الخامسة للبقاء مع أمهاتهم⁽¹⁾.

(1) Ibid, P:5.

وفي ذات السياق أعلنت الدائرة الدستورية للمحكمة العليا في 27 مايو 2016 عدم دستورية الانهياك المنظم لحقوق الإنسان الأساسية بسبب أكتظاظ السجون، مشيرة إلى أن الهامر الحكومة بسبب انتهاك حق السجناء في الصحة، وأمرت بزيارات دورية من وزارة الصحة. وأمرت المحكمة سلطات السجون ببناء سجون جديدة وإعادة تشكيل آخرين لإيواء النزلاء إنسانياً والنظام القضائي لمراجعة قوائم السجناء بهدف الحد من عدد السجناء. أغلقت السلطات سجناً واحداً خلال العام، وآخر قيد الإنشاء، كما أنه وفقاً لتقارير إخبارية، قُتل 25 سجيناً داخل السجون بين يناير وأغسطس 2016، بما في ذلك 11 سجيناً قُتلوا في سجن جوتيرا من قبل زملائهم السجناء. وحتى أغسطس، أبلغت إدارة السجن عن 11 حالة قتل داخل السجن⁽²⁾.

ثانياً: إصلاح النظام الانتخابي والنحول الديمقراطي:

عقب تناول أوضاع حقوق الإنسان والإصلاح القضائي في السلفادور في الوقت الراهن عقب انتهاء عمليات الأمر المنجدة في بناء السلام الذي نص عليه اتفاق السلام النهائي وما أعقبه من اتفاقيات تفصيلية لبعض القضايا، يتناول هذا القسم الثاني من تقييم الأوضاع السياسية في السلفادور إصلاح النظام الانتخابي ومدى نجاح عملية النحول الديمقراطي في السلفادور.

على الرغم من نجاح السلفادور في عملية النحول الديمقراطي، إلا أنه في الآونة الأخيرة أظهرت العديد من الأحداث أن هناك العديد من المشاكل المتعلقة بالأمن التي تؤثر على عملية النحول الديمقراطي في السلفادور وديمومتها، حيث هناك العديد من مشاكل الجرائم خاصة عصابات الشوارع، التي تؤدي شرعية فاعلية الحكومة السلفادورية. فالجرائم بالفعل عميقة حقاً حيث

⁽²⁾Ibid, PP: 6-7.

يرتبطها زيادة معدلات القتل والتي فاقت معدلات القتل اثناء فترة الحرب الأهلية كما سيرد تفصيله لاحقاً فيما يتعلق بالمسئول الأمني .

وتعد مشاكل الأمن ذات علاقة مباشرة بالعملية السياسية إذ تحمل العديد من التأثيرات السلبية على عملية التحول الديمقراطي واستمرارها، هذا فضلاً عن المشاكل الاقتصادية الناتجة من ارتفاع معدلات البطالة والتي لم يستطع السوق استيعاب تدفقات اللاجئين من الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فقد تدرّبوا جيداً هناك على حمل السلاح، فعلى الرغم من محاولات نزع السلاح إلا أنه ظل هناك سهولة في الحصول على السلاح. فقد ساعدت مساعدات الولايات المتحدة في تحسين مبدأ المحاسبة وممارسات حقوق الإنسان من قبل الشرطة عقب اتفاق السلام النهائي إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تحسن في فاعلية أجهزة الشرطة في القيام بمهامها وذلك لأسباب سيرد تفصيلها في تحليل المسئول الأمني . فقد أدت تدفقات اللاجئين فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة استيعاب السوق للشباب العائد للوطن ومع سهولة الحصول على السلاح، ظهرت عصابات جديدة وأجيال جديدة من الشباب تتخذ العنف عنواناً لها مما أدى إلى تداعيات سلبية على أداء النظام السياسي في مساره الديمقراطي . إذ أنه مع ارتفاع المخاوف الأمنية فإن ذلك تخلق العديد من التحديات التي تواجه التحسن والاستمرار في العملية الديمقراطية. وتتمثل هذه التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في السلفادور في الآتي:

- انتشار الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات أدى إلى زيادة الفساد الذي بدأ أن ينحصر تقريباً عام 1999⁽¹⁾، وذلك من خلال إعطاء مرشوة لرجال الشرطة، مما مرسخ وقوض النظام القضائي في حماية المواطنين.

(1) Call, Charles T. "Democratization, War and State-building: Constructing the Rule of Law in El Salvador", *Journal of Latin American Studies*, 35, No. 4, November 2003, P: 844.

- تخلي الحكومة والاندكاس عن المسار الديمقراطي لصالح المسار الأكثر استبدادية للخروج من النفق المظلم وتقليص انتشار الجرائم. ففي جميع الانتخابات تظل المشكلة الأمنية تحدياً يواجهه الرؤساء والحكومة، فعلى سبيل المثال عند انتخاب الرئيس Fransisco Flores في 1999 تعهد بتقليل معدلات عنف الجريمة بنسبة 50% والجريمة المنظمة بنسبة 60% خلال ثلاثة أعوام فقط، مما مثل ضغطاً عليه لتنفيذ وعده الانتخابية مما أدى إلى التوسع في سلطة قوات الأمن في إلقاء القبض على المواطنين وزيادة معدلات الاعتقالات العسفية. ففي عام 2003 أعلن الرئيس Francisco Flores خطئه ضد العصابات والتي عُرِفَت باسم Mano Dura مسنوحاً من خطة هندوراس للرئيس Ricardo Maduro، هذه الخطة منحت السلطة لضباط الجيش في العمل مع الشرطة في الحد من الجرائم، كما تتضمن الخطة أيضاً إجراءات لمن يشبه بانمائهم للعصابات، وهو ما أسس لحالات القبض العسفي والعشوائي من مدة عامين لخمس سنوات أعوام لمن يشبه فيهم، وخفض سن الطفولة إلى سن 12 عاماً، وقد أدت هذه الخطة إلى إلقاء القبض على 3000 في أول ثلاثة أشهر، على الرغم من إطلاق سراح معظمهم. وعلى الرغم من انتقاد FMLN لهذه الخطة واعتبارها انتهاكاً لحقوق الإنسان وأنها لم تؤدي إلى حل الأسباب الجذرية للمشكلة الأمنية. واقترحت بدلاً من ذلك أنه لا بد من زيادة ميزانية الحكومات المحلية وزيادة سلطتها للتمكن من إدارة جذور المشكلة. وعلى الرغم من آراء العديد من القضاة بعدم دستورية إلقاء القبض لمجرد الاشتباه في انمائهم للعصابات، إلا أن الرئيس اسنمر في سيره في طريقه ومنت الموافقة على خطئه لمدة ستة شهور إضافية أخرى⁽¹⁾.

(1) Wade, Christine J., "El Salvador: Contradictions of Neoliberalism and Building Sustainable Peace", *International Journal of Peace Studies*, Vol 13, No. 2, Autumn/Winter 2008, P: 27.

وعلى الرغم من انتقاد هذه الخطة إلا أن الرئيس التالي Elias Antonio Saca قد اقترح في 2004 بتحديد نسخة جديدة من هذه الخطة عُرفت باسم *Supra Mano Dura*. كما أنه في أكتوبر 2006 وافقت الحكومة على تمرير قانون خاص لمكافحة الإرهاب عقب حادث قتل ضابطي شرطة خلال مظاهرات أمام جامعة السلفادور في يوليو من ذات العام، وبخبر هذا القانون الوسائل الشائعة للاحتجاج مثل الاحتجاجات والمظاهرات والمسيرات، واحتلال المباني وإغلاق الشوارع حيث تم تصنيف هذه الأعمال كأعمال إرهابية⁽²⁾، وهو ما يقوض الحرية في التعبير.

كما قد يسمح ذلك بعودة الجيش مرة أخرى في الدخول للساحة السياسية من منطلق هذه الحجة كان هناك ارتفاع في معدلات الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج القومي فكما سيوضح الجدول التالي هناك تأرجح لمعدل الإنفاق العسكري إلا أنه وفقاً لآخر إحصائيات في تقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية، نلاحظ انخفاض معدل الإنفاق العسكري من الناتج القومي. ويوضح الجدول التالي معدلات الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج القومي:

⁽²⁾Ibid, PP: 27-28.

(جدول 1)

العالم	معدل الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج القومي
2012	%0.94
2013	%0.98
2014	%0.93
2015	%0.95
2016	%0.87

المصدر: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/es.html>

- وأخيراً، هناك اقتناع لدى عامة المواطنين لتحقيق الأمن بحاجة الدولة إلى رجل قوي. وفي هذا الإطار أظهرت نتائج استطلاعات الرأي التي أجراها Latinobarometro "أن هناك اختصاراً دراماتيكياً في دعم الديمقراطية في السلفادور، من 80% في 1998 إلى 40% في 2000"⁽¹⁾، فضلاً عن كون الجريمة كانت عاملاً يفسدها في اختصار هذه النسبة المؤيدة للمسار الديمقراطي، إلى جانب عاملين آخرين هما الفساد، وعدم قدرة الحكومة على القيام بأداء وظائفها.

ومن ثمّ من الأهمية تحديدها للدولة ذاتها كيفية مواجهة مشاكل الأمن والفساد والجرائم دون اللجوء إلى الوسائل القمعية والسلطوية للاستمرار في المسار الديمقراطي.

(1) Ibid, P: 859.

وعلى الرغم من ذلك فإن تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام وتصحيح المسار الانتخابي يعتبر ناجحاً، ويعود هذا النجاح بالأساس لطبيعة الصراع ذاته. فعلى المستوى الواقعي انتهى الصراع المسلح فيما بين طرفي الصراع ولم تعد هناك رغبة بين أطراف الصراع في عدم العودة لحالة الحرب مرة أخرى. إلا أن ذلك لا يمنع أن هناك ارتباطاً وثيقاً في السلفادور وعلاقة طردية بين زيادة المعضلات الأمنية والفساد وبين زيادة الاتجاه نحو السلطوية والابتعاد عن المسار الديمقراطي ونمو شعور عدم الثقة لدى المواطنين في العملية الديمقراطية لتحقيق الأمن الذاتي أو الحد من معدلات الجرائم.

ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ذاتها نلاحظ أنها وفقاً لتقارير وكالة المخابرات الأمريكية والتقارير الدولية ووفقاً للمراقبين الدوليين، أنها تعاني من مشاكل عامة خاصة بالسجيل في السجلات، والجدولة، وتأخير نتائج التصويت، وعدم تفعيل مواد القانون الانتخابي وخاصة المادة 195 الخاصة بخفض التصويت على رجال الشرطة والجيش. ينمّر انتخاب رئيس الدولة لمدة خمسة أعوام ولا يمكن له الترشح لفترة ثانية متتالية، وإن كان يمكنه الترشح لفترة ثانية ولكن بصورة غير متتالية، وينمّر الانتخاب بالأغلبية المطلقة. وفي حال عدم حصول أحد المرشحين في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية على الأغلبية المطلقة (50% + 1)، ينمّر إجراء انتخابات الإعادة بعد 30 يوماً بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى. كما ينمّر انتخاب نائبين للرئيس.

أما الانتخابات التشريعية فمدتها ثلاث سنوات بنظام القائمة المفتوحة وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد -المجلس التشريعي للسلفادور- والذي يتألف من 84 عضواً (نائباً). مع إمكانية إعادة الانتخاب على الفور. ينمّر انتخاب جميع المقاعد الـ 84 في الجمعية التشريعية على أساس 14

دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، (والتي تمثل ولايات ومقاطعات السلفادور الـ14). ويتراوح عدد المقاعد المرشحة لكل مقاطعة ما بين (3 إلى 16) مقعداً وفقاً لحجم السكان. وقد تمت العملية الانتخابية على جميع المستويات منذ توقيع اتفاق السلام النهائي في 1992 بصورة منظمة فقد تم إجراء خمسة انتخابات رئاسية، و9 انتخابات تشريعية منذ 1994، وثلاثة انتخابات محلية منذ 2012 حتى 2018.

وتوضح الملاحق (1، 2) معدلات المشاركة في الانتخابات وتطور العملية السياسية في السلفادور وذلك بظهور أحزاب جديدة على الرغم من استمرار سيطرة حزبين على السلطة التشريعية والتنفيذية.

ففي التعليق على الانتخابات التشريعية التي تم إجراؤها في 2015، أشار التقرير الانتخابي الذي نشرته البعثة الانتخابية لمنظمة الدول الأمريكية إلى أنه في الوقت الذي ينم فيه جدولة الأصوات، "تم اكتشاف حالات عدم اتساق في عدد كبير من السجلات، بسبب البيانات الخاطئة وإدخال المعلومات من قبل العديد من مراكز الاقتراع".

فقد أمرت الدائرة الدستورية للمحكمة العليا أبريل 2015 بالنصوت على إعادة فرز 24 من المرشحين المنتخبين في بلدية سان سلفادور، والتي تعد أكبر دائرة انتخابية في البلاد. إلا أن نتائج إعادة الفرز لم تغير من الأمر شيئاً⁽¹⁾.

وكذلك في الانتخابات الرئاسية لعام 2014، اهتم التحالف الجمهوري القومي (ARENA) والأحزاب السياسية في جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) بعضهما بالاحتيال، بما في ذلك تقارير عن النصوت المزدوج وترويع الناخبين. في 22 يونيو، أعلنت الدائرة الدستورية

(1) El Salvador 2016 Human Rights Report, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, P: 17.

للمحكمة العليا عدم دستورية المادة 195 من قانون الانتخابات، التي منعت الشرطة والجنود من التصويت في مراكز الاقتراع حيث يوفر الأمن. تخضع القانون على الموظفين العموميين شن الحملات الانتخابية، على الرغم من عدم تطبيق هذا الحكم دائماً⁽¹⁾.

أما عن مشاركة المرأة والأقليات: في عام 2013، وافقت الجمعية التشريعية على قانون ينص على تخصيص نسبة 30% من جميع المرشحين في الانتخابات البلدية والشريعية للنساء. دخل القانون حيز التنفيذ خلال انتخابات الجمعية البلدية والشريعية في مارس 2015. وكانت هناك 18 امرأة في الجمعية التشريعية التي تضم 84 عضواً، وخمس نساء في المحكمة العليا التي تضم 15 عضواً، وثلاث نساء في مجلس الوزراء المؤلف من 13 عضواً. في 18 أكتوبر، أفادت الصحف بأن منظمة TSE قد اتخذت إجراءً لتقديم النصيحة لأحد الأحزاب السياسية بأن انتخاباتها الأخيرة لم تمثل للحد الأدنى من الحصص وأنها قد تحتاج إلى استبدال المرأة بالجلد للامتنال للقانون⁽²⁾.

لم يُعرف أي من أعضاء المحكمة العليا أو الهيئة التشريعية أو الكيانات الحكومية الأخرى أنفسهم كأعضاء في أقلية عرقية أو مجتمع أصلي، ولم تكن هناك أي مواقع حزبية أو مقاعد تشريعية مخصصة للإثنية.

(1) Ibid, P: 17.

(2) Ibid, P: 17-18

المطلب الثاني: تقييم عملية بناء السلام في السلفادور على المستوى الأمني

على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية وإجراء إصلاحات على المستوى الأمني، إلا أنه من المثير للجدل أن تقف هذه الإصلاحات كأسباب جذرية لانتشار الجرائم.

وعقب انتهاء الحرب الأهلية مباشرة، تم تطبيق إصلاح القطاع الأمني أو المنظومة الأمنية SSR في السلفادور، وبالرغم من وجود إصلاحات مؤسسية إلا أن النظام الأمني في السلفادور لم يثمر لانتهاء منه، فعقب مرور 12 عاماً من نشق قوات شرطة مدنية جديدة في أنحاء السلفادور، إلا أنها تصنف كدولة تشتهر بالجريمة والعنف ومن ثم الإستراتيجيات الحديثة لا بد أن تزيد من كفاءة قطاع العدالة والأمن المسيطر على الجريمة والحد من عدم الأمن كهدف رئيس لإصلاح القطاع الأمني. من خلال المحادثات على المستوى الوطني وعملية صناعة السياسة ومن منطلق هذا النوجه، واستناداً إلى مبادرتي الأمن الإقليمي في أمريكا الوسطى، وهدنة العصابات.

توضح هذه الجهود مدى الحاجة إلى إعادة التفكير في كيفية الحفاظ على الأمن في السلفادور ووصول الدولة إلى مرحلة الأمن وكيفية معالجة الجريمة والعنف، والأكثر أهمية هو أن حالة السلفادور توضح أهمية ودور الفاعلين -الذين يشمون بالعنف وينخدون من العنف وسيلته وسيلاً لعملهم- من غير الدول الذين يسيطرون على مجتمعات ولا يمكن إبعادهم عن الصورة خاصة عندما تأتي إلى منطقة السيطرة على العنف وإصلاح القطاع الأمني. كما أن المالحين وصناع السياسة لا بد أن يعيدوا التفكير في كيفية التعامل مع هؤلاء الفاعلين المسلحين وأن يكونوا أكثر مرونة وتبني سياسات وإستراتيجيات أقل مركزية على مستوى الدولة والتي قد تحمل العديد من النتائج المرغوب فيها.

فمنذ صعود أحد هؤلاء الفاعلين إلى السلطة وهي جبهة التحرير الوطنية لمارتى فارابونديو Farabundo Marti National Liberation (FMLN) للرئاسة في عام 2009 بانتخاب موسيس فوينز، كرست الحكومة جهودها في مكافحة الفساد المترسخ العميق وعدم المساواة. وهذا الانقطاع من فترة طويلة من حكم اليمين المنطرف والحكم المنطرف من ARENA الحليف المخلص للولايات المتحدة الأمريكية أعاد الأمل لكثير من المواطنين الذين ينطوقون إلى تحقيق مزيد من الديمقراطية في بلادهم وتحقيق مزيد من الحرية السياسية والاقتصادية التي لم تتحقق عقب انتهاء الحرب الأهلية، هذا ومن المؤكد أن FMLN أثبتت التزامها بالتقدم الجماعي ورفع مستوى الفئات المهمشة عبر سلسلة من الإصلاحات الشاملة. ففي عام 2014 أقرت الجمعية التشريعية قانون التنمية الاجتماعية والحماية الذي قدمها فوينز عام 2013 بما يكفل وجود مشاريع إدارية إصلاحية واجتماعية مثل توفير تعليم ابتدائي و ثانوي شامل ووجود وجبات مجانية لأطفال المدارس وضمان تطبيق نظام رعاية صحية عامة شاملة⁽¹⁾.

وفي عام 2012 تم النوصل إلى هدنة بين أحد الفاعلين من غير الدول عصابات MS-13 و Barrio 18 بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، وأدت هذه الهدنة إلى خفض معدلات جرائم القتل بنسبة 41% عام 2013، وخفض عدد القتل اليومي من 14 إلى 5 فقط وفي الوقت الذي نفت فيه جبهة التحرير الوطنية لمارتى فارابونديو FMLN مشاركتها المباشرة في هذه الهدنة. فيما اعترف الرئيس فوينز بالعمل على تسهيل النواصل إليها من خلال أحد المنصردين السابقين الذين تحولوا إلى مستشار حكومي وأسقف كاثوليكي، كما يصف منندي

(1) R. Evan Ellis, Drugs, Gangs, Transnational Organized Crime and "Malgoverened Spaces" in the Americas: <https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=i&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwjuLvW8qfWAhWC5yYKHazRCpQQFggNMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.dtic.mil%2Fget-tr-doc%2Fpdf%3FAD%3DADA625780&usg=AFQjCNFI9mBU2Q4FqdRYf381flqqjWEfgw>

الجدال والنقاش الديمقراطي الدولي بأن "الديمقراطية المنفتحة"، عبر المفاوضات ساهمت في الاعتراف بالملاح الاجتماعية لظاهرة العصابات وفتحت مناقشات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن الوقاية وإعادة الإدماج وإعادة لتأهيل للمسلحين. علاوة على ذلك دفعت الهدنة إلى إنشاء مناطق خالية من العنف في إحدى عشرة بلدية - من أصل 14 بلدية - في جميع أنحاء السلفادور، وفي عدد قليل من المناطق اغتمت السلطات المحلية الفرصة لتعميق تدابير إعادة الاندماج، هذا ولا تزال معدلات القتل أدنى بكثير مما هي عليه في أجزاء أخرى من البلاد وقد أتاح السلام فرصة لإنشاء منجز ومزرعة دجاج في أول منطقة خالية من العنف وهي ألوبانجو، لتوفير فرص العمل لأفراد العصابات، وإنشاء هذه المناطق استناداً إلى اتفاقيات بين الحكومة والعصابات وميسري هذه الاتفاقيات، تمثل هذه الخطوة أولوية رئيسية في اتجاه إيجابي نحو تحقيق إعادة السلام في السلفادور⁽²⁾.

وعلى الرغم من انخفاض جرائم القتل، إلا أنه كان هناك استمرار من قبل العصابات للابتزاز ونقض الهدنة، فقد أفادت التقارير بأن حالات الاختفاء سجلت ارتفاعاً ملحوظاً فجأة وبشكل مريب وأعبه الكشف عن مقابر جماعية في أوائل 2014، مما يعني أن عمليات القتل كانت تحدث على طول الطريق وإن كان ذلك يتم بصورة سرية، بدلاً من ذلك كان الانقطاع في القتل فرصة للعصابات لتدعيم قبضتهم على مناطق السيطرة، وبالإضافة إلى ذلك تغير شهادات الأطفال

(2) Al Qaeda operative Adnan G. El Shukrijumah is reported to have met with MS-13 leaders in Honduras in July 2004 and perhaps on other occasions. "Out of the Underworld," **The Economist**, January 5, 2006,:

<http://www.economist.com/node/5354677>

See also Hitha Prabhakar, "From Prison to Gangs to the World's Most Notorious Terrorist Group," **Financial Times**, December 8, 2011, <http://www.ftpress.com/articles/article.aspx?p=1768313&seqNum=5>

El Shukrijumah and other Al Qaeda operatives have been reported in Central America on other occasions as well.

See "Terroristas Islamistas Estarian en Honduras," **La Prensa**, Tegucigalpa, Honduras, May 27, 2011.

<http://www.laprensa.hn/honduras/541621-97/terroristas-islamistas-estarian-en-honduras>

المهاجرة الذين يصلون إلى الحدود الأمريكية، إلا أن العصابات كثفت خلال فترة الهدنة أساليب تكتيكاتها لاستهداف الأطفال الأصغر سناً، ومع الاستقطاب السياسي وخفض الدعم العام للهدنة، لم يحقق الكثير من التمويل الذي وعدت به الحكومة للوقاية وإعادة التأهيل في المناطق الخالية من العنف، ومع بدء السلطات في نقل العصابات إلى سجون أمنية قصوى، ارتفع العنف مرة أخرى مما حطم الآمال الدولية في تحقيق السلام، وما كان يمكن أن يكون أساس السلم الواسع الانتشار في السلفادور وإتاحة الفرصة لإضفاء الطابع المؤسسي على تدابير المنع التي تفككت بسعة الهيار الهدنة إلى الافتقار إلى أي برامج للوقاية وإعادة التأهيل لمناجعة الأسباب الجذرية مثل الفقر، وحشية الشرطة، التعليم والسجون المزدهمة.

وفي أعقاب الهدنة الفاشلة رد رئيس جبهة التحرير الوطنية لما رتتى فارابونديو FMLN المنتخب حديثاً "سانشيز سيرن" على الضغط العام من أجل اتباع نهج أكثر وضوحاً وعدوانية ضد العنف العصابات وعودة الشرطة المشددة التي تذكرنا بسياسة القبضة الحديدية، وقد أوضح الرئيس أن الحكومة لم تعد مراغبة في التفاوض مع العصابات وقد أرسل الرئيس سيرن رجال الشرطة الملتزمين وأعضاء الحرس الوطني في عمق الأحياء الفقيرة حيث مارست العصابات أكبر قدر من السيطرة وقد أدت القوة المشددة التي اتخذتها معها الحكومة والشرطة والحرس الوطني للقضاء على العصابات إلى مقتل 346 من أفراد العصابات و16 من ضباط الشرطة في مواجهات عنيفة في الفترة من يناير ليونيو 2016. ورداً على اتهامات بزيادة القتل خارج نطاق القانون في قوة الشرطة، صرح أمين المظالم المعنى لحقوق الإنسان في السلفادور ديفيد موراليس بأن هناك أدلة جادة على أن عملاء الحكومة تصفوا خارج نطاق القانون. وفي ضوء هذه الاتهامات بذلت جبهة التحرير الوطنية لما رتتى FMLN جهوداً للتحقيق على النحو الذي ينبغي فيه

اعتقال 12 من رجال الشرطة المشاركين فيما يسمي بمذبحة سان بلاس التي وقعت في 12 يونيو 2016 والتي قتل فيها 6 من أفراد العصابات المزعومة واثنين من المدنيين، وهنا أكد النائب العام أن اثنين على الأقل من القتلى لا علاقة لهم بالعصابات، وبغض النظر عن التدريب الإلزامي في حقوق الإنسان لأعضاء الشرطة المدنية الوطنية والحرس الوطني من الأهمية بمكان أن تقوم به الحكومة لهم، هذا ولا يزال أعضاء الحكومة في حالة من الرصد والسيطرة على انبعاثات إنفاذ القانون من أجل إحراز مزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان والإدماج والسلام⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي توصل فيه الرئيس سيرين للقضاء على العصابات، فإنها وضعت أيضاً خطة سلام جديدة طموحاً تسمى خطة السلفادور سيجورد التي تعكس الجهود التي تبذلها الحكومة لهم الأسباب الجذرية للعنف ومحاولة معالجتها، هذه الخطة أعلنت أهدافها التي بدت ملحوظة في تحسن سياسة القبضة الحديدية القمعية وذلك نتيجة التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والكنيسة الكاثوليكية، ومن خلال ذلك تم تخفيض حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي أو ما يقرب من ثلاثة أرباع ميزانية الخطة لإعادة التأهيل وبرامج الوقاية الموجهة للشباب، ومع ذلك، حيث إن التمويل للخطة 2.1 مليار دولار من شأنه أن يأتي من المنظمات الدولية والأمم المتحدة ومع ذلك لا يزال غير واضح، فيما أحبطت حركة قادة المنظمة في الجهة التشريعية والمحكمة العليا الجهود لتنفيذ الخطة عن طريق حجب حوالي 90 مليون دولار مخصص للإنفاق الاجتماعي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ "Valentine's Day Massacre Chicago 1929", **Guardian Liberty**, February 14, 2014:

<http://guardianlv.com/2014/02/valentines-day-massacre-chicago-1929/>

⁽¹⁾ See, for example, "MS-13," Insight Crime:

<http://www.insightcrime.org/el-salvador-organized-crime-news/marasalvatrucha-ms-13-profile>

, Accessed January 23, 2015.

وفي مطلع يونيو 2016، تم إلقاء القبض على عمدة من حزب ARENA بتهمة التآمر مع زعماء العصابات بزعم أنهم عرضوا عليهم عملاً يدخل لهم المال العام مقابل الحصول على أصوات أو عود بنخفيض حالات القتل، وبعد 46 يوماً أتهم 15 موظفاً بالبلدية فيما يتعلق بالقضية مع ما لا يقل عن 36 من أفراد العصابات، ومن الواضح أن عمل الفساد الحكومي لا يمكن الاستهانة به، وسيطلب تنفيذ الخطة مزيداً من الشفافية والمساءلة في الحكومة المحلية وقوات الشرطة، ومن التحديات الرئيسة الأخرى لحكومة جبهة التحرير الوطنية لما رتي فارابونديو FMLN هي السيطرة على تدفقات الاتصالات بين زعماء العصابات المسجونين وأفرادهم بالخارج، وقد وجد حراس السجن الذي يتقاضون أجوراً منخفضة يقبلون رشاً وى تتراوح من اثنين إلى ثلاث مرات أضعاف أجورهم من أفراد العصابات مقابل السماح لهم باستخدام الهواتف الخلوية في السجن ومن زنايات السجن يستطيع زعماء العصابات المقبوض عليهم الاتصال بتنظيم الخريب، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لإجبار شركات الاتصال على إضعاف أو منع قوى الإشارة حول السجن فإن الشركات التي تدعمها إلى حد كبير ARENA كانت مترددة في الامتثال⁽²⁾.

ولا يمكن أن العصابات قد وجدت بيئة لا يمكن تجنبها للسكان الذين في السلفادور وفي عام 2015 فقط تم قتل 1012 من الشباب دون سن العشرين في جرائم القتل والوضع يتطلب اتخاذ إجراء مباشر على الفور، وأدى العنف المتواصل إلى آلاف حالات الشريد الداخلي القسري وما زال يدفع العديد من المواطنين إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة وقد أدى ذلك إلى تفكك الأسرة والنسب في صدمات نفسية للأطفال ومحدودية قدرات الآباء على العمل ومحدودية

(2) "Shadow of Perrones Looms over El Salvador Mayor's Arrest", **insight crime**, 01 June 2017:

<http://www.insightcrime.org/news-briefs/shadow-perrones-looms-el-salvador-mayor-arrest>

إمكانية الوصول إلى نظام ينسجم بالعدالة. ويشهد أمر نولفرانكو⁽¹⁾ مدير رابطة التعاون الطائفي والشمية في السلفادور والمقاتل السابق في جبهة التحرير الوطنية لما رتقى فارابونديو FMLN بأن المجتمعات التي ساعدها في إعادة الاستقرار وإعادة الوطن ينربناؤها عن طريق العنف وهذا أسوأ من الحرب، ففي خلال الحرب وصل معدل الجرائم خروته في 113 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة والآن معدل القمع والعنف وصل إلى 116 لكل 100 ألف نسمة أي ما يزيد على 17 مرة لموسم جرائم القتل عالمياً⁽²⁾.

وفي آخر المطاف، أظهر أحدث التقارير أن معدل القتل يتراجع من 611 قتيلاً في مارس إلى 133 قتيلاً في يونيو 2016⁽³⁾، وعلى الرغم من أن المسؤولين في الحكومة سيسارعون إلى إسناد هذا الانخفاض في أعداد القتلى إلى نجاح عمليات القمع إلا أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يكون أكثر حذراً إزاء إعلان هذه الأزمته وعلى الرغم من أن الانخفاض المفاجئ في العنف قد يعزى جزئياً إلى التكتيكات الحكومية والخطط، إلا أن الدولة تظهر أن هذا الانخفاض في جرائم القتل قد يكون نتيجة زيادة التعاون بين زعماء العصابات المتصارعة. ففي 5 يوليو 2016 أفادت صحيفة ألفارو في السلفادور على الإنترنت أن قادة المجموعات الرئسته MS-13، و Barrio 18 قد اتفقا على عدم الاعتداء على بعضهم البعض حيث تخترم العصابات أراضي بعضها في محاولة لشن حرب سياسية مشتركة ضد الحكومة⁽⁴⁾.

(1) Oscar Martinez, "Making a Deal With Murderers," New York Times, October 5, 2013, www.nytimes.com/.../making-a-deal-with-murderers.html?pagewanted=all

(2) Marguerite Cawley, "El Salvador Gangs Using Truce to Strengthen Drug Ties: Official," **Insight Crime**, July 19, 2013: www.insightcrime.org/news-briefs/el-salvador-gangs-using-truce-to-strengthen-drug-ties/security-minister

(3) Elyssa Pachico, "El Salvador's military to withdraw from 'peace zones'," **Christian Science Monitor**, February 4, 2013, <http://www.csmonitor.com/World/Americas/Latin-America-Monitor/2013/0204/El-Salvador-s-military-to-withdraw-from-peace-zones>

(4) Oscar Martinez, "Making a Deal With Murderers," **New York Times**, October 5, 2013, www.nytimes.com/.../making-a-deal-with-murderers.html?pagewanted=all.

هذه الطريقة تضغط العصابات على الحكومة للعودة إلى المفاوضات وإستراتيجية تقوم على الحوار، وبما أن الحكومة لم تعط أي إشارة إلى أنها ستراجع عن عمليات القمع في أي وقت قريباً، فقد لا يكون الأمر سوى مسألة وقت قبل استئناف القتل، وفي 9 يوليو 2016 أكدت الشرطة الوطنية للسلفادور أن أفراد MS-13 قد أطلقوا النار وقتلوا عمدة جبهة التحرير الوطنية لمارتي فارابونديو FMLN لبلدية تينانوياتي هذا الاغتيال عقب شهر من مقتل عمدة ARENA من قبل أعضاء العصابات في أبريل 2016، أما فيما يتعلق بأهداف واشنطن الدبلوماسية، يبدو أن تغييراً طفيفاً قد حدث فيما يتعلق بنمط العلاقات المعناد مع حكومات أمريكا الوسطى التي أصبحت مناصلة في السياسة الخارجية الأمريكية: مثل توفير الدعم المالي للمؤسسات الضعيفة وزيادة الاتفاق على عمليات الترحيل، وبينما تواصلت الحكومة والعصابات القتال من أجل الوصول للسلطة في السلفادور، فإن الولايات المتحدة حافظت على موقف مشوش وغير واضح⁽¹⁾.

وفي فصل الشتاء 2016، اعتبرت إدارة أوباما أن السلفادور خطراً جداً إلا أنها أسفرت في ترحيل النساء والأطفال ذوي الأصول السلفادورية إلى بلادهم على الرغم من التهديدات التي تعرض لها حياتهم، ويركز تركيز التحالف من أجل الرخاء لعام 2015 على زيادة العسكرية في المنطقة والشكوك في الاعتماد على العنف لمنع العنف في السلفادور، وقد أكد فرانسيسكو باتشكو، أنه من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة باستثمار رأس المال الاجتماعي وليس مجرد التمويل المالي والعسكري ويقول فرانسيسكو في هذا الشأن "أن الولايات المتحدة تريد دائماً المساعدة، ولكنها غالباً ما تجعل الأمور أكثر تعقيداً"، فإذا أرادت الولايات المتحدة

⁽¹⁾ Marguerite Cawley, "El Salvador Gangs Using Truce to Strengthen Drug Ties: Official," **Insight Crime**, July 19, 2013, www.insightcrime.org/news-briefs/el-salvador-gangs-using-truce-to-strengthen-drug-ties/security-minister.

إحداث تغيير حقيقي، عليها أن تحدد مساعيها، وفي ضوء ذلك ينحصر على الحكومة الأمريكية تحويل الطاقة لضمان المساواة والشفافية في المؤسسات السلفادورية وإلا لن يكون هناك أمل يذكر في التنفيذ الفعال لأي خطة تعالج الأسباب الحقيقية لعنف العصابات⁽²⁾.

وما دامت الحكومة السلفادورية تواصل الاعتماد على تدابير أمنية قمعية دون استثمار طويل الأجل في برامج الوقاية وإعادة الاندماج، فإن احتمال وجود مستقبل سلمي في السلفادور سيظل دائماً أمراً غير مؤكد، وبطبيعة الحال فإن البيئة غير قابلة للانفجار، إلا أن البيئة التي أنشأها العصابات في الدولة لا يمكن التغاضي عنها والعنف الذي تقوم به هو أمر مروع، وعلى الرغم من هذا بل وبسبب ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تنظر كل من الحكومتين الأمريكية والسلفادورية في العوامل الخارجية التي أدت لتطور العنف الذي يجبر آلاف المواطنين على طلب اللجوء إلى الولايات المتحدة، تجب أن تكون هذه القوة مصحوبة بسياسات تستهدف على وجه التحديد أو جزءاً من المساواة الهيكلية العميقة الجذور التي سنسبر دون توقف في دفع عدد لا تحصى من الشباب للانضمام إلى العصابات، وتتمثل كل من خطة السلفادور وسيجورد والنحالف من أجل الرخاء خطوات أولية حسنة النية نحو إفراز تقدم على هذا النحو، ومع استمرار الرقابة لضمان اتفاق الأموال بشكل مناسب ومسدداً يمكن للقادة في الولايات المتحدة والسلفادور العمل من أجل إيجاد حل لا يقتصر على مكافحة العنف بالعنف بل يمكنهم صياغة حل يقوم على التعليم والتقدم الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان⁽¹⁾.

⁽²⁾ See, for example, Marguerite Cawley, "MS13 Expanding After Truce Collapse in El Salvador?" *Insight Crime*, June 2, 2014:

<http://www.insightcrime.org/news-briefs/ms13-expanding-after-truce-collapse-in-el-salvador>.

⁽¹⁾ See for example, Celina B. Realuyo, "It's All About the Money: Advancing Anti-Money Laundering Efforts in the U.S. and Mexico to Combat Transnational Organized Crime," Woodrow Wilson International Center for Scholars, May 2012, http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Realuyo_U.S.-Mexico_Money_Laundering_0.pdf.

المطلب الثالث: تقييم عملية بناء السلام في السلفادور على المستوى الاقتصادي

هناك تداعيات ناجمة من الإصلاحات المؤسسية وأخرى ناجمة لظروف خارجية إقليمية ودولية لم تدرس الأمر المنفردة كقضية تدرأها. فقد اتبعت الإدارات المختلفة في السلفادور النموذج الليبرالي الجديد كنموذج اقتصادي للدولة دون مراعاة تداعياته أو خصوصية الوضع في السلفادور، مما أفضى إلى تداعيات سلبية للإصلاح الاقتصادي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي تتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، زيادة معدلات البطالة، زيادة معدلات جرائم العنف، زيادة معدلات الهجرة وكذلك زيادة نسبة الفقر، وقد انعكست هذه بعض هذه التحديات في المؤشرات الاقتصادية كما سيرد بيانها.

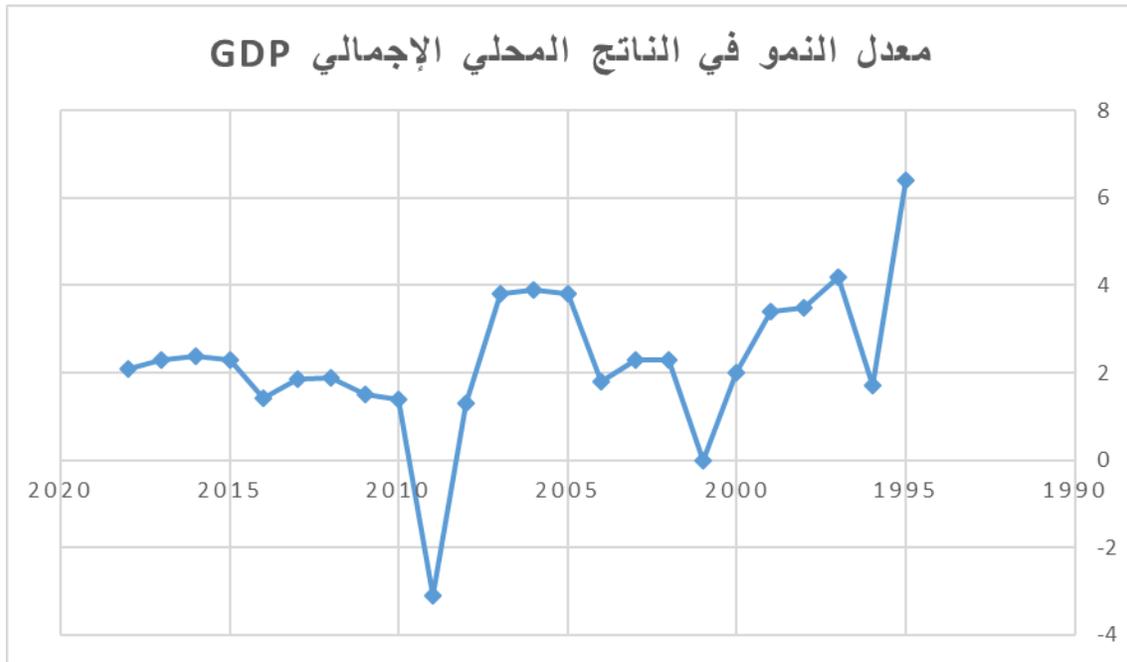
وتتمثل مظاهر السياسات الناجمة للنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد في سياسات الخصخصة، وخفض الجمارك، والنظيق الصارم لضريبة القيمة المضافة، والدولة⁽¹⁾، هذا فضلاً عن توقيع السلفادور على اتفاقية التجارة الحرة بين دول الدومنيكان، وجمهورية أمريكا الوسطى والتي بموجبها عززت من تصدير الأغذية المصنعة والسكن والإيثانول، ودعم الاستثمار في قطاع الملابس⁽²⁾.

وفقاً للبيانات الخاصة بمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفقر كما توضحه الرسوم البيانية الآتية (2،3).

⁽¹⁾ Wade, Christine J. "El Salvador: Contradictions of Neoliberalism and building Sustainable Peace", *International Journal of Peace Studies*, Vol. 13, No. 2, Autumn/Winter 2008, P: 23.

⁽²⁾ https://theodora.com/wfbccurrent/el_salvador/el_salvador_economy.html

شكل رقم (2)

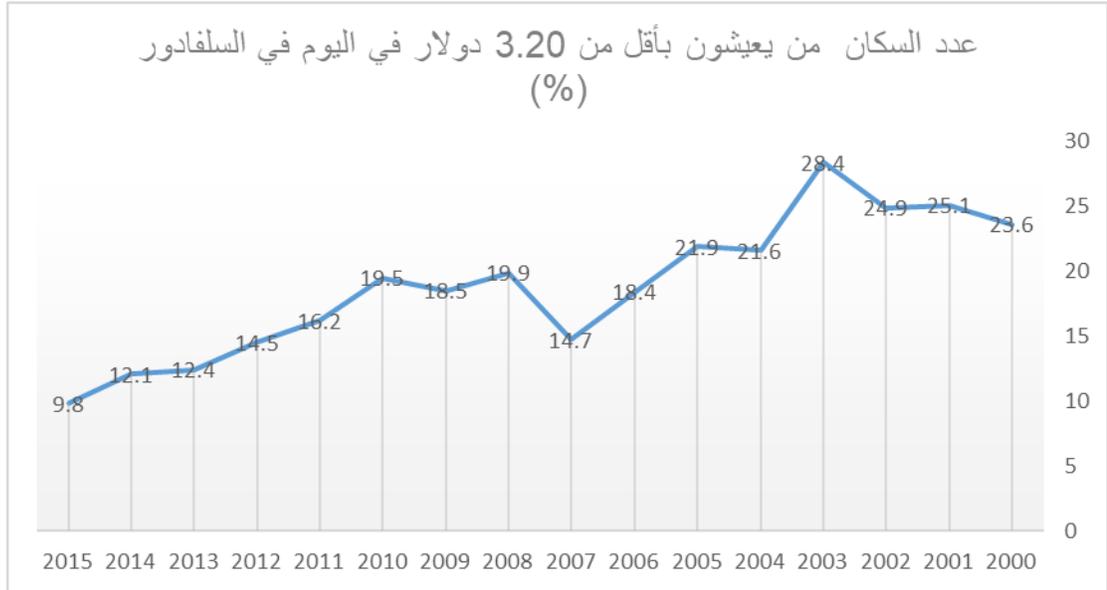


المصدر: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1995-2018)، بالاعتماد في البيانات على

BCR, Indicadores Economicos Anuales, (1994-2001), (2002-2006), (2006-2010), (2007-2011), (2010-2014).

وكما ينضح لنا من الشكل السابق أنه عقب توقيع اتفاق السلام في تسعينيات القرن العشرين ومنذ عام 1995، هناك ارتفاع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن كان هناك تذبذب واضح في تلك المؤشرات وقد كان الهبوط الأكبر في 2009 إلا أن المؤشر عاد في الصعود منذ 2010 واستمر في الاستقرار إلى حد ما منذ ذلك العام والنويعات مسنمة بصعود مؤش الناتج المحلي الإجمالي. وتنضح أهمية هذا الشكل وهذه المؤشرات عند ربطها بالشكل القادم والمؤشرات التالية، الخاصة بمعدلات الفقر.

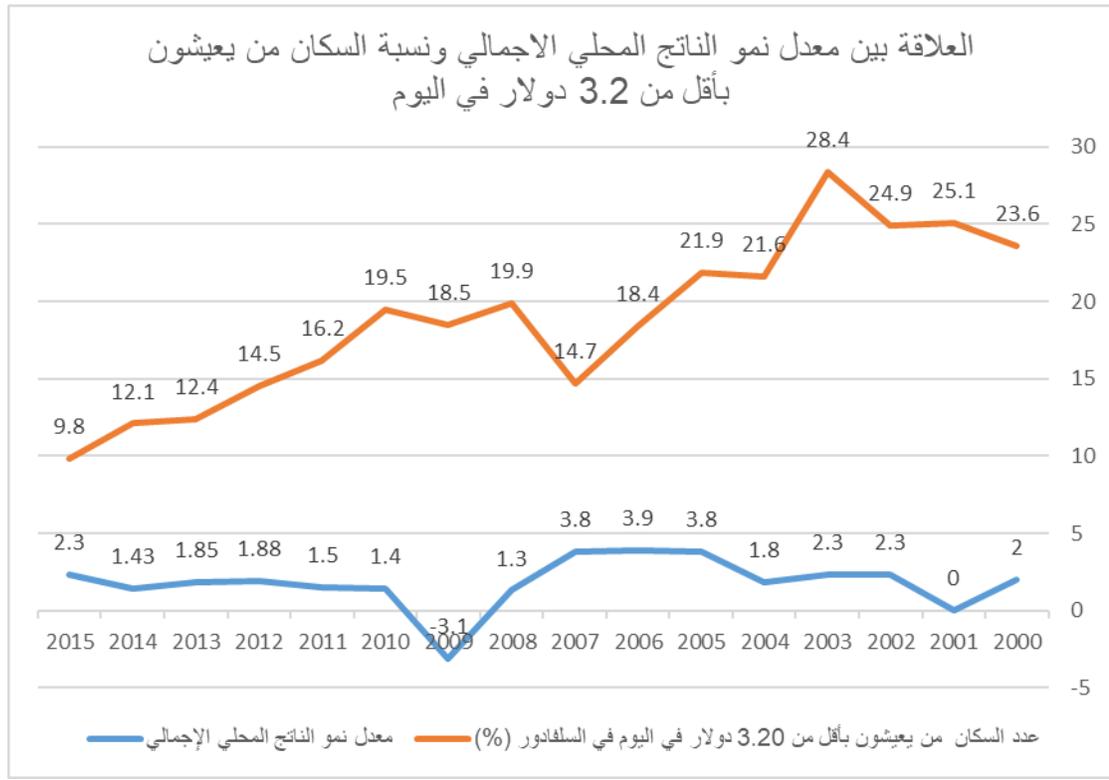
شكل رقم (3)



المصدر: <https://www.statista.com/statistics/790764/poverty-rate-el-salvador>

ويمثل الشكل السابق معدلات الفقر في السلفادور منذ بداية القرن الواحد والعشرين والذي ينضح لنا من خلاله أن معدلات الفقر ومن يعيشون تحت خط الفقر في ارتفاع على الرغم من انخفاض المعدلات مؤخراً حتى عام 2015 لنصل إلى 9.8% بعد أن كانت معدلاتها وصلت أقصاها في 2003 لنصل إلى 28.4%، وذلك على الرغم من ارتفاع معدلات النمو في ذات الفترة. وهذه العلاقة يوضحها الشكل التالي حيث العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفقر.

شكل رقم (4)



المصدر: تجميع بيانات من الشكلين رقم (2,3) السابقين.

ويلاحظ من البيانات والرسم البيانية السابقة أنه لا يوجد ارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسب من يعيشون تحت خط الفقر (أقل من 3.2 دولار في اليوم) كما هو واضح في الشكل رقم (4)، إذ أنه في بعض السنوات نجد ارتفاع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي وعلى الرغم من ذلك نجد ارتفاعاً في معدلات من يعيشون تحت خط الفقر والعكس، كما هو واضح في السنوات (2000، 2002، 2003، 2004، 2012، 2013، 2014).

وهذا ناتج من اعتماد الاقتصاد السلفادوري بصورة كبيرة وأساسية على الحوالات المالية من المواطنين في الخارج في محاولة لسد العجز في الميزان التجاري وفقاً لما صرح به وزير الاقتصاد

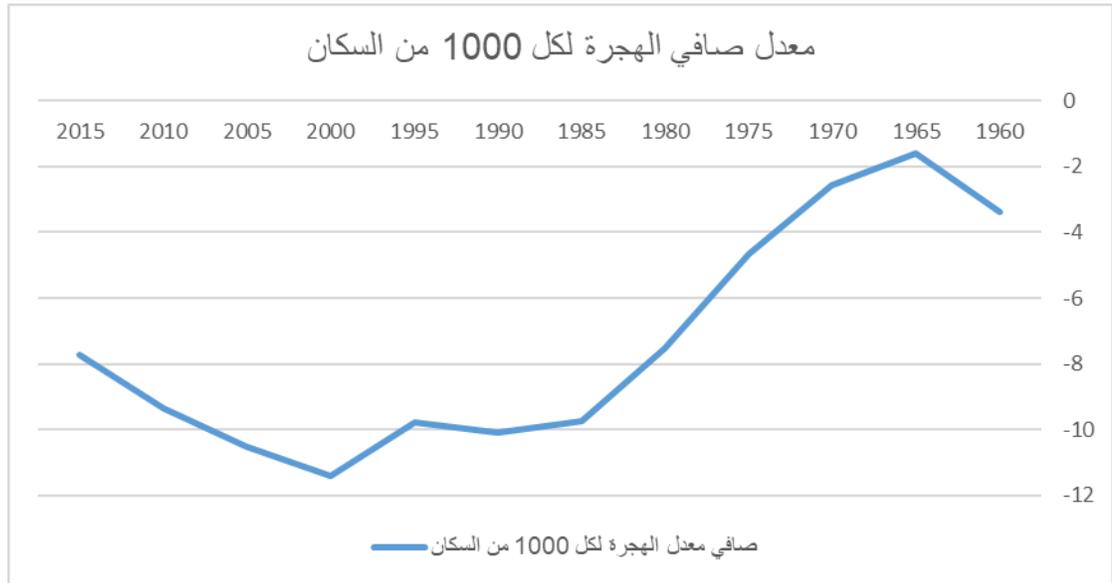
السلفادوري⁽¹⁾، فقد بلغت الحوالات المالية إلى ما يقرب من 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، وتلقنها 3/1 الأُس في السلفادور⁽²⁾.

وجدير بالذكر أنه بالرغم من انخفاض مستويات الفقر عام 2004، فقد بدأت تتراجع معدلات الفقر بداية منذ عام 1999 لنعود لمستوياتها في عام 1995، إلا أن معدلات الفقر في المناطق الريفية لم تبدأ في العودة لمستوياتها في عام 1995 إلا عام 2002⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى هناك ارتفاع في معدلات الهجرة خارج البلاد لشوق مثلينها أثناء فترة الحرب الأهلية وذلك نتيجة رغبة المواطنين في البحث عن فرص عمل ومسنويات معيشة أفضل وهو ما ينضح من

الشكل الآتي:

الشكل رقم (5)



المصدر:

ar.knoema.com/atlas/topics/السلفادور/صافي_معدل_الهجرة/السكان/علم_السن

(1) Wade, Christine J., Op.Cit, P: 25.

(2) https://theodora.com/wfbcurren/el_salvador/el_salvador_economy.html

(1) Wade, Christine J., Op.Cit, P: 24.

وينضح مما سبق ارتفاع معدلات الهجرة عقب توقيع اتفاق السلام وانتهاء الحرب الأهلية عن مثلها أثناء فترة الحرب الأهلية.

ومن ثم وفقاً لما سبق؛ فإنه على الرغم من نجاح عمليات الأمر المنحدة في بناء المؤسسات في الدولة إلا أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي كان من القضايا الشائكة أثناء توقيع اتفاق السلام ولم ينمى الطريق له بصورة تفصيلية كما سبق بيانه في المبحث السابق فيما يتعلق بآليات الأمر المنحدة في الإصلاح الاقتصادي وخاصة برامج نقل الأراضي وكذلك واجه الاقتصاد السلفادوري العديد من التحديات الناجمة من تطبيق النموذج الليبرالي الجديد، والتي تمثلت في تحديات اجتماعية لم تتداركها الأمر المنحدة فقد ازدادت معدلات البطالة إلى 7% عامي 2016، 2017⁽¹⁾.

وختاماً، وفقاً لما سبق نجد أنه لا يمكن تقييم إنكار نجاح الأمر المنحدة في إعادة بناء المؤسسات الشرطة والقضائية وكان هناك اهتمام خاص باحترام حقوق الإنسان، إلا أن الإصلاح الاقتصادي وخاصة برامج نقل الأراضي الزراعية فقد كانت من القضايا الشائكة أثناء التفاوض والتي تم الاتفاق عليها في نهاية الاتفاق وتم إنفاؤها باتفاقيات تفصيلية عقب توقيع اتفاق السلام النهائي كما سبق توضيحه في المبحث السابق، إلا أن النداءات السلبية لعملية بناء السلام في السلفادور كانت ناجمة ليس لأسباب تتعلق بدور الأمر المنحدة وإنما لظروف إقليمية وأخرى داخلية تتعلق بطبيعة المجتمع والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ومن ثم قد اتضح أهمية القضايا الأمنية في التحول الديمقراطي وهو ما يربط فرضيات النظرية الواقعية والنيار الليبرالي، إذ أن عملية نقل المهام من الجيش إلى قوات الشرطة المدنية (هيئة استبدلتها الأمر المنحدة عن قوات الشرطة السابقة أثناء فترة الحرب الأهلية)، مع حل الفرق شبه العسكرية وتحديد مهام الجيش إلا أن ذلك خلق فجوة في المؤسسات الأمنية وعدم

(1) https://theodora.com/wfbcurren/el_salvador/el_salvador_economy.html

قدرتها على القيام بمهامها نتيجة ضعفها -مقارنته بمثلها قبل وأثناء فترة الحرب الأهلية- نتيجة عدم وجود سعي لزيادة دور قوات الشرطة وزيادة تسليحها خوفاً من تكرار خبرتها السلبية أثناء فترة الحرب الأهلية، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات جرائم العنف كما سبق وأوضحنا. ومن ناحية أخرى انعكست هذه المعضلة الأمنية على مسار عملية التحول الديمقراطي فقد أصبحت هذه المعضلة خريجة للأنظمة والإدارات المختلفة في السلفادور لاتخاذ قرارات قمعية وإصدار تشريعات لمكافحة الإرهاب والجريمة غير دستورية وتسمح بالقبض العشوائي واتخاذ أحكام قضائية ضد من يشبه في انتمائهم للعصابات الاجرامية تتراوح ما بين ثلاث سنوات وخمس سنوات، وخفض سن الطفولة إلى 12 عاماً، كما أصبح هناك اتجاه في الرأي العام بين المواطنين بعدم الإيمان بقيم الديمقراطية والإيمان بضرورة وجود حكم قوي حفاظاً على الأمن العام في البلاد كما سبق وأوضحنا، إلا أن ذلك لم يمنع نجاح الأمر المنحدر في نزع سلاح القوات المتمردة واختراطها في العملية السياسية وتحويلها إلى أكبر حزب سياسي معارض في البلاد استنطاق الوصول للسلطة والحصول على الأغلبية في المجلس التشريعي؛ ومن ثم فإن هاتين المعضلتين توضحان عدم القدرة على الفصل بين آليات كل من الثيارين الواقعي والليبرالي في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية في السلفادور، وعدم التحويل على نجاح فروض وآليات النظرية الليبرالية فقط أو الواقعية فقط في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية في السلفادور حيث نجد التداخل فيما بينهما في حالة السلفادور فقد تدخلت الأمر المنحدر في السلفادور عبر آليات واقعية كإصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإعادة الوطن، ومن ناحية أخرى تدخلت باليات ليبرالية مثل احترام حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (والذي مازال يعاني من العديد من المشكلات التي مازال الاقتصاد يعاني منها وكانت لها تداعيات اجتماعية سلبية)، وإصلاح النظام الانتخابي والاستمرارية في عقدها حتى الآن.

وبالنسبة فقد ساهمت عملية الأمر المنحدة في بناء السلام وترتيبات تشارك السلطة في تداعيات أدت إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع دور الجيش لصالح الشرطة مع عدم منع الأخيرة بالقدرات المالية والقانونية واللوجستية، وحرص الأطراف الداخلية على عدم توسيع دور الشرطة وبناء قدراتها خوفاً من خبرتها السلبية أثناء الحرب الأهلية.

إن النسوية الثاقضية في إطار الأمر المنحدة أدت إلى بناء مؤسسات ترضي جميع الأطراف وهو ما أدى إلى إضعاف هذه المؤسسات فعلياً في تحقيق السلام والاستقرار وخفض مسنويات العنف وعدم وضوح مركز واضح للسلطة⁽¹⁾.

(1) Truner. Desmond A., "Civil War and (Re) Building the state: Recovery in Costa Rica, Nicaragua, and El Salvador", A Master Thesis, University of Maimi, Coral Gables, Florida, May 2017, PP: 108-111.

خاتمة الدراسة

تناولت الدراسة تحليل دور الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية وذلك في إطار فرض ومقولات كل من المدرسة الليبرالية والمدرسة الواقعية في بناء السلام. وقد اتخذ دور الأمم المتحدة في بناء في السلفادور كدراسة حالة لتحليل دور الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية التي شهدتها الدولة لمدة اثني عشر عاماً وذلك في ضوء مقولات وفروض كل من المدرسة الليبرالية والواقعية في إطار ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة. ويمكن تقسيم الخاتمة إلى ثلاثة محاور: يتناول الأول عرض وصفي لفصول الدراسة، والثاني يتناول تحليل مدى انطباق مقولات وفرضيات كل من النظرية الواقعية والليبرالية في بناء السلام في السلفادور، وأخيراً توصيات عامة لتطوير نمط تدخل الأمم المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية. أولاً: فيما يتعلق بمحتوي الدراسة، فقد تناولت الدراسة في البداية المقدمة والتي تعرضت لمشكلة الدراسة، وأهم النقاط التي حاولت الدراسة عبر فصولها المختلفة الإجابة عنها، وعرضت للدراسات السابقة التي قد تناولت بعض الأجزاء التي تم الاستفادة منها، والأهمية العلمية والعملية. فيما تناول الفصل الأول؛ البحث في الاتجاهات النظرية المختلفة في إنهاء الحروب الأهلية، والمبررات التي يسوقها كل اتجاه لاستدامة ترتيبات إنهاء الحروب الأهلية استقرار السلام بعد انتهاء الصراع المسلح، ثم بدأً لاخبار تلك الفروض النظرية وتطبيقها على حالة الدراسة "السلفادور" ومدى استقرار عملية السلام عقب توقيع اتفاق السلام في 1992، فضلاً عن تناول الأفكار النظرية المتعلقة ببناء السلام لإزالة الاختلاط بينها وبين المفاهيم الأخرى. وذلك عن طريق ثلاثة مباحث منصلة تناول الأول منها مفهوم بناء السلام وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة، أما المبحثان الثاني والثالث فقد تناولاً أبعاد بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية وفقاً للنظريتين الواقعية ثم الليبرالية على الترتيب.

أما الفصل الثاني فقد تناول الأساس القانوني لندخل الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية. حيث تناول المبحث الأول الأساس القانوني لندخل الأمر المنحدة في بناء السلام، ثم تناول المبحث الثاني أشكال التدخل من قبل الأمر المنحدة لبناء السلام عقب انتهاء الصراع المسلح الداخلي أو الحرب الأهلية، وأخيراً؛ تناول المبحث الثالث تقييم أداء تدخل الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية.

وأخيراً؛ الفصل الثالث تناول الحالة التطبيقية الخاصة بالسلفادور ففي المبحث الأول تم تناول أسباب اندلاع الحرب الأهلية وفي المبحث الثاني تم تحليل آليات الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور وتوقيع اتفاق السلام النهائي في 1992. أما المبحث الثالث، فقد تعرض تقييم لدور الأمر المنحدة في بناء السلام في السلفادور في ضوء مقولات النظريين الليبرالية والواقعية وتداعيات عملية السلام وبناء السلام في السلفادور عقب انتهاء بعثات الأمر المنحدة في السلفادور في إبريل 1995، إلا أنها استمرت من خلال برنامج الأمر المنحدة الإنمائي UNDP.

وبناءً على ما سبق، يوضح أن السلفادور تعتبر حالة مهمة في تاريخ الأمر المنحدة في إنهاء الحرب الأهلية التي دامت اثني عشر عاماً وكانت من أعنف الحروب في أمريكا الوسطى وكذلك في بناء السلام عقب توقيع اتفاق السلام النهائي "اتفاقية تشابولنيك" في يناير 1992 حيث أدت العديد من الأسباب لنجاح محاولات الأمر المنحدة في لعب دور الوساطة وإنهاء الحرب الأهلية وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

- قرار الاتحاد السوفيتي إيقاف الدعم العسكري وإرسال السلاح إلى نيكاراغوا ومن ثم تقليل التصعيد العسكري بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في دعمهم لطرفي الصراع في السلفادور، وهو ما يرتبط بتغيير هيكل النظام الدولي.

- رغبة طر في الصراع الداخلي في الهاء الصراع المسلح وعدم قدرة أي طرف على تحقيق انتصار حاسم كما سبق وفسرنا .

- شخصية المبعوث الخاص للأمم المتحدة للسلفادور .

هذا وقد استطاع اتفاق السلام النهائي إعادة بناء مؤسسات الدولة والمجتمع السلفادوري من خلال الهاء الحرب والعمل على إرساء دعائم قيم الديمقراطية في المجتمع واستبدال جهاز الشرطة بأخر تحت قيادة مدنية، وإصلاح المؤسسة العسكرية والقضاء ونزع السلاح وإعادة الانماج. ومن القضايا الهامة التي اهتم بها الاتفاق في إطار بناء المجتمع احترام حقوق الانسان، وإصلاح النظام الانتخابي واخيراً الإصلاح الاقتصادي وبرنامج نقل الأراضي والتي كانت من القضايا شديدة التعقيد وتم تأجيلها لنهاية الاتفاق كما سبق وأوضحنا .

وجدير بالذكر، أن الأمر المنحدة قد نجحت في خلق مناخ من التسامح، ولكن عقب من ومر عقود على اتفاق السلام فإن عملية السلام تعرض للتقويض نتيجة استحداث ظروف جديدة نتجت من السياسات الجديدة الناتجة من تطبيق النموذج الليبرالي الجديد في الاقتصاد والذي نتج عنه عدم المساواة وزيادة معدلات البطالة والهجرة وازدياد جرائم العنف الناتجة من زيادة عودة اللاجئين من الدول الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي وضعت قوانين للحد من اللاجئين غير الشرعيين والمقيدين، مما أدى إلى تعثر المسار الديمقراطي ووجود اتجاهات مؤيدة في الرأي العام لأهمية وجود قيادة قوية لحفظ الأمن في البلاد .

وبالنسبة لميرندارك اتفاق السلام النهائي تداعيات اصلاح المؤسسات والإصلاح الاقتصادي وخصوصية الوضع الاقتصادي والاجتماعي في السلفادور، كما سبق وفسرنا في المبحث الثالث من الفصل الثالث لهذه الدراسة .

وفي النهاية، رغم استمرار جذور الصراع من عدم المساواة وزيادة معدلات البطالة وزيادة معدلات الهجرة، إلا أنه يمكن تقييم دور الأمر المتحدة في السلفادور بالنجاح في إعادة بناء المؤسسات وعدم العودة إلى حالة الصراع المسلح بين طرفي الصراع مرة أخرى وذلك لعدم رغبة طرفي الصراع في العودة إلى حالة الحرب مرة أخرى، وكذلك الرأي العام في السلفادور على عكس حالات أخرى مثل سيراليون ورواندا حيث عادت الصراعات مرة أخرى، إلا أن الوضع الأمني والتحديات الاقتصادية من القضايا الهامة التي لا بد من تداركها .

ثانياً: فيما يتعلق بتحليل مقولات النظرية الواقعية والليبرالية ومدى انطباقها وجاهاها في دراسة دور الأمر المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية في السلفادور؛ فيمكن القول بدايةً في هذا الإطار أنه لا يمكن الاعتماد الكلي والفصل بين مقولات النظرية الواقعية والليبرالية عن بعضهما البعض، أو الحسم بالقول إن مقولات النظرية الواقعية أكثر نجاحاً من الليبرالية. ففي حالة السلفادور نلاحظ التداخل فيما بين النظريتين نلاحظ الآتي:

- فيما يتعلق بمقولات النظرية الواقعية الخاصة بـ "كلما كان هناك استعداد من قبل طرف خارجي للتدخل وضمان سلامة الأطراف المتصارعة داخلياً، كلما كان هناك قبول لدى الأطراف المتصارعة داخلياً بنوع اتفاق السلام والالتزام به"، هو أمر تأكد من خلال الأمر المتحدة والأطراف الإقليمية والدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت سلطتها في تقليل دعمها للحكومة في السلفادور، والضغط على أطراف الصراع لقبول التسوية السلمية للحرب الأهلية خاصة عقب انتهاء الحرب الأهلية، وكذلك دور الدول الإقليمية وخاصة منظمة دول أمريكا الوسطى (أصدقاء الأمر المتحدة كما سبق وأوضحنا)، ومن ثم لا بد من الأخذ في الاعتبار أهمية الضمانات الأمنية وتدخل طرف ثالث - وهو ما تؤكد عليه النظرية الواقعية كما سبق وأوضحنا في الفصل الأول من الدراسة بالتفصيل -

في استئثار عملية السلام واستقرارها، إلا أن هذه الضمانات الأمنية لم تكن وحدها فقط التي يمكن الاعتماد عليها في استقرار واستمرار السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية؛

* فلا بد مراعاة الظروف الدولية (هيكل النظام الدولي) -الفرضية في النظرية الليبرالية هي "فاعلية ونجاح دور الأمر المنحد في مفاوضات التسويات السلمية التي تمت عقب انتهاء الحرب الباردة أكثر نجاحاً واستقراراً عن تلك التي تمت خلال فترة الحرب الباردة" - إذ أنه عقب الهيار الاتحاد السوفيتي السابق كان دور الأمر المنحد أكثر سهولة في مساعدة أطراف الصراع الداخلي إلى اتفاق سلام نهائي، كذلك دور الأطراف الإقليمية في مسيرة الصراع حيث كانت هناك العديد من المحاولات والاتفاقيات السابقة لندخل الأمر المنحد والنوصل لاتفاق السلام النهائي وهو ما اتضح بالتفصيل في الفصل المبحث الثاني من الفصل الثالث للدراسة.

* أما عن طبيعة أطراف الصراع الداخلي وقضايا الصراع- فالفرضية في النظرية الليبرالية هي "نجاح دور الأمر المنحد واستقرار مفاوضات التسوية السلمية كلما كانت القضايا الخلافية بين الجماعات المتصارعة اقتصادية أو سياسية عن تلك التي تكون أسبانيا تتعلق بالهوية أو الدين"- وبالفعل كانت الحرب الأهلية في السلفادور على أسس اقتصادية وسياسية وليست عرقية أو اثنية مما ساهم في إمكانية النوصل إلى تسوية سياسية للصراع بصورة سلمية واستقرار الأوضاع إلى حد كبير عقب توقيع اتفاق السلام النهائي نتيجة عدم رغبة طرفي الصراع في العودة إلى حالة الصراع مرة أخرى وتحقيق نوع من المشاركة السياسية والاقتصادية وانتقال الصراع إلى الميدان السياسي.

هذا فضلاً عن وجود سبب رئيس في إنهاء الصراع وهو وصول الحرب إلى حالة من المأزق وعدم قدرة أي طرف على تحقيق انتصار حاسم، فضلاً عن ارتفاع كلفة الاستمرار في الحرب لدى طرفي الصراع فقد توقف الدعم لطرفي الصراع الداخلي من قبل المجتمع الدولي والدول الإقليمية، مما دفع طرفي الصراع لإنهاء

الصراع وهو ما يتعارض مع مقولات النظرية الواقعية التي تقترض عدم الرشادة والعقلانية لدى أطراف الصراع الداخلي.

* مدة الصراع؛ نجد أن الفرضية تقول: "كلما طالّت مدة الصراع المسلح والحرب الأهلية، كلما زادت احتمالية نجاح دور الأمر المنحدّة في مفاوضات التسوية السلمية وديمومتها عقب انتهاء الصراع المسلح أو الحرب الأهلية، وانخفاض معدلات عودة أطراف الحرب الأهلية إلى أجواء الحرب والعنف المسلح مرة أخرى" - وقد اتضحت صحة هذه الفرضية حيث أن الحرب الأهلية في السلفادور استمرت اثني عشر عاماً وخلفت العديد من الضحايا والقتلى والجرحى وأضرت بالبلايا، وهو ما يدفع الآن طرفي الصراع عدم الرغبة في العودة إلى الحرب مرة أخرى، وإن كان هناك ارتفاع في معدلات الجرائم وهذه نقطة أخرى تتعلق بالنظام الأمني الداخلي.

* طبيعة نظام الحكم وسمات الدولة؛ والفرضية في النظرية الليبرالية هي: "اتفاقيات التسوية السلمية ودور الأمر المنحدّة في الدول التي شهدت نظاماً ديموقراطية أو شبه ديموقراطية قبل اندلاع الحرب الأهلية أكثر عرضة للنجاح عن تلك الدول التي شهدت نظاماً سلطوية قبل اندلاع الحرب الأهلية" - نلاحظ أن السلفادور على الرغم من سيطرة اتجاه واحد على السلطة والحكم ممثلاً في الجيش المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، نجد قيام النظام الحاكم آنذاك بإجراء انتخابات والتي على الرغم من عدم نزاهتها إلا أنها كانت تنم ولو بصورة شكلية وقد ساهم ذلك في تطوير النظام الانتخابي وإصلاحه بما يضمن تكوين أحزاب جديدة وضمن مشاركة المعارضة التي تحولت إلى قوى سياسية مدنية ممثلة في حزب سياسي استطاع الوصول إلى السلطة سواء في الرئاسة فقد حقق كل من فيونز وسيرين التابعين لحزب المعارضة FMLN في انتخابات 2009، 2014 على التوالي في الانتخابات الرئاسية، وكذلك الحصول على الأغلبية في الانتخابات التشريعية.

ووفقاً لما سبق ينضح لنا؛ أن مقولات النظرية الليبرالية وفرضياتها تكاد تنطبق بصورة شبه كاملة على عملية بناء السلام في السلفادور، إلا أن ذلك لم يكن بالفصل عن مقولات النظرية الواقعية التي تعطي أولوية وأهمية للضمانات الأمنية فقد ظهر ذلك في عمليات إصلاح المؤسسات الأمنية وعملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم وإعادة توطين اللاجئين. إذ أنه نتيجة عدم الثقة بين طرفي الصراع الداخلي في السلفادور حيث قبيل النوصل إلى اتفاق السلام النهائي تم اكتشاف مخبأ للأسلحة على الحدود مع نيكاراغوا مما أدى إلى تراجع عمليات التفاوض آنذاك. هذا فضلاً عن أهمية شخصية مبعوث الأمر المنحدة في السلفادور اليفارو دي ساتو الذي كان له دور عظيم في نجاح مفاوضات التسوية السلمية والنوصل إلى تفاه السلام النهائي في 1992، إذ كان تخظى باحترام وثقة لدى أطراف الصراع الداخلي. هذا إلى جانب ظهور العديد من التحديات والعوائق في الناحية الأمنية نتيجة عدم قدرة القوات الشرطية الجديدة القيام بالأدوار التي كانت تقوم بها المؤسسة العسكرية، وهو ما اتضح في ارتفاع معدلات الجرائم والقتل والاحجار في المخدرات في السنوات الأخيرة وأصبحت السلفادور من أخطر الدول في الناحية الأمنية، وقد دفعت هذه المعضلة المواطنين إلى الاعتقاد بضرورة الحكم بعضا من حديد اعتقاداً منهم أن ذلك تحقق الأمن وهو ما يؤثر على عملية التحول الديمقراطي.

وعلى الرغم من ذلك لا يمكن القول بفشل مفاوضات إذ أن أطراف الصراع لم يكن لديهم الرغبة في العودة إلى حالة الحرب والصراع مرة أخرى، إلا أن هناك العديد من المعضلات والتحديات التي سبق توضيحها في المبحث الثالث من الفصل الثالث لهذه الدراسة. وأصبحت الخلافات بين أطراف جدل.

وجدير بالذكر؛ نجد أنه لا يمكن إنكار نجاح الأمر المنحدة في إعادة بناء المؤسسات الشرطية والقضائية وكان هناك اهتمام خاص باحترام حقوق الانسان، إلا أن الإصلاح الاقتصادي وخاصة برامج نقل الأراضي الزراعية فقد كانت من القضايا الشائكة أثناء التفاوض والتي تم الاتفاق عليها في

لهاية الاتفاق وتم انمامها باتفاقيات تفصيلية عقب توقيع اتفاق السلام النهائي كما سبق توضيحه، إلا أن الدعايات السلبية لعملية بناء السلام في السلفادور كانت ناجحة ليس لأسباب تتعلق بدور الأمم المتحدة وإنما لظروف إقليمية وأخرى داخلية تتعلق بطبيعة المجتمع والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ومن ثم قد اتضح أهمية القضايا الأمنية في التحول الديمقراطي وهو ما يربط فرضيات النظرية الواقعية والنيار الليبرالي، حيث إذ أن عملية نقل المهام من الجيش إلى قوات الشرطة المدنية (هيئة اسبندلها الأمر المتحدة عن قوات الشرطة السابقة اثناء فترة الحرب الأهلية) مع حل الفرق شبه العسكرية وتحديد مهام الجيش إلا أن ذلك خلق فجوة في المؤسسات الأمنية وعدم قدرتها على القيام بمهامها نتيجة ضعفها - مقارنة بمثلها قبل واثاء فترة الحرب الأهلية- نتيجة عدم وجود سعي لزيادة دور قوات الشرطة وزيادة تسليحها خوفاً من تكرار خبرتها السلبية اثناء فترة الحرب الأهلية، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات جرائم العنف كما سبق وأوضحنا. ومن ناحية أخرى انعكست هذه المعضلة الأمنية على مسار عملية التحول الديمقراطي فقد أصبحت هذه المعضلة ذريعة للأنظمة والإدارات المختلفة في السلفادور لاتخاذ قرارات قمعية وإصدار تشريعات لمكافحة الإرهاب والجريمة غير دستورية وتسمح بالقبض العشوائي واتخاذ احكام قضائية ضد من يشبهه في انتماءهم للعصابات الاجرامية تتراح ما بين ثلاث سنوات وخمس سنوات، وخفض سن الطفولة إلى 12 عاماً، كما اصبح هناك اتجاه في الرأي العام بين المواطنين بعدم الايمان بقيم الديمقراطية والايمان بوجود حكم قوي حفاظاً على الأمن العام في البلاد كما سبق وأوضحنا، إلا أن ذلك لم يمنع لجاح الأمر المتحدة في نزع سلاح القوات المنسدة واخر اطها في العملية السياسية وتحويلها إلى أكبر حزب سياسي معارض في البلاد استطاع الوصول للسلطة والحصول على الأغلبية في المجلس التشريعي؛ ومن ثم فإن هاتين المعضلتين توضح عدم القدرة على الفصل بين آليات كلاً من النيارين الواقعي والليبرالي في بناء السلام عقب انتهاء

الحرب الأهلية في السلفادور، وعدم التعويل على جناح فرض وآليات النظرية الليبرالية فقط أو الواقعية فقط في بناء السلام عقب انتهاء الحرب الأهلية في السلفادور حيث نجد النداخل فيما بينهما في حالة السلفادور فقد تدخلت الأمم المتحدة في السلفادور عبر آليات واقعية كإصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإعادة النوطنين، ومن ناحية أخرى تدخلت بآليات ليبرالية مثل احترام حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (والذي مازال يعاني من العديد من المشكلات التي مازال يعاني منها الاقتصاد وكانت لها تداعيات اجتماعية سلبية)، وإصلاح النظام الانتخابي والاستمرارية في عقدها حتى الآن.

وبالنسبة فقد ساهمت عملية الأمم المتحدة في بناء السلام وترتيبات تشارك السلطة في تداعيات أدت إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع دور الجيش لصالح الشرطة مع عدم منع الأخيرة بالقدرات المالية والقانونية واللوجستية، وحرص الأطراف الداخلية على عدم توسيع دور الشرطة وبناء قدراتها خوفاً من خبرتها السلبية أثناء الحرب الأهلية.

إن النسوية التفاوضية في إطار الأمم المتحدة أدت إلى بناء مؤسسات ترضي جميع الأطراف وهو ما أدى إلى إضعاف هذه المؤسسات فعلياً في تحقيق السلام والاستقرار وخفض مستويات العنف وعدم وضوح مركز واضح للسلطة⁽¹⁾.

فعلى الرغم من جناح وساطة الأمم المتحدة في إنهاء الحرب الأهلية في السلفادور من خلال النسوية التفاوضية دون تحقيق أحد طرفي الصراع انتصاراً حاسماً وهو ما يمثل أحد مقولات النيار الليبرالي، إلا أنه مع إصلاح المؤسسات الأمنية الشرطة والعسكرية ونزع السلاح؛ أدى ذلك إلى خلق مؤسسات ضعيفة لم تستطع السيطرة على معدلات الجرائم أو تحقيق الأمن العام للمواطنين وبالتالي لم ينم عودة طرفي الصراع

(1) Truner. Desmond A., "Civil Wand El Salvador", A Master Thesis, University of Maimi, Coral Gables, Florida, May 2017, PP: 108-111.

لحالة الحرب إلا أن معدلات القتل التي نجت من جرائم العنف فاقت مثلها أثناء الحرب، ومن ثم ألقت المعضلة الأمنية بظلالها على المستوى السياسي والاندكاس في التحول الديمقراطي، وأوضاع حقوق الإنسان.

ثالثاً؛ فيما يتعلق بالنوصيات الخاصة بتطوير دور الأمر المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية. وهنا يمكن طرح عدد من النوصيات لتطوير دور الأمر المتحدة وتفعيله في بناء السلام وهذه النوصيات تتمثل في الآتي:

أ) اختصاصات لجنة بناء السلام في الأمر المتحدة

وهنا نقصد بالأساس حدود اختصاصات بعثات الأمر المتحدة الممنوحة لها وما تتوفر لها من إمكانيات مادية تساهم في تفعيل دورها في عملية بناء السلام. فعقب تناول أدوات وآليات الأمر المتحدة في بناء السلام في الفصل الثاني من هذه الدراسة والذي حدد اختصاصات لجنة بناء السلام والموارد المالية لهذه اللجنة والتي تتمثل في إنشاء صندوق بناء السلام والقائم على الاشتراكات والتبرعات من الأعضاء فإن ذلك يعد تقويضاً لدور الأمر المتحدة في عمليات بناء السلام حيث أن عدم توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة واستمرار تدفق هذه الأموال بما يسمح بقيام الأمر المتحدة في عمليات بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية قد يؤدي إلى فشل دور الأمر المتحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية. خاصة وأن هناك العديد من الدول في حال عدم اهتمامها أو أن حالة التدخل لبناء السلام لا تفسر مصالحها بصورة أو بأخرى أو تتعارض مع مصالحها هذا من ناحية.

ومن ثم من المقترح، اجراء تعديل في سبل تمويل لجنة بناء السلام بما يسمح باسئمر ار تدفق الموارد المالية لها لتمكين الأمر المنحدة في القيام بدورها في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الاهلية في الحالات ذات الشأن.

من ناحية أخرى لابد من تشكيل مكتب دائم يضم افراد دائمين تابعين للأمر المنحدة وتدريبهم لرفع كفاءتهم في شعور بناء السلام عقب انتهاء الحروب الاهلية بصفة عامة، يمكن الاسئعانة به لتقديم المشوراء الفنية والاستراتيجية في جميع الحالات. خاصة وأنه لا توجد استراتيجية واحدة لتدخل الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الاهلية وذلك لخصوصية كل حالة عن الأخرى ومن ثم يتم تشكيل الفريق الذي يتدخل على ارض الواقع لبناء السلام وفقاً لكل حالة، ومن ثم ففي حالة عدم توافق عدد كاف قد يكون من المعوقات.

وهناك اقتراح آخر؛ خاص بضم وحدة وضع الأمر المنحدة استراتيجيات الخروج من المجتمعات عقب انتهاء دورها في بناء السلام.

وكذلك اقتراح يتعلق؛ بتشكيل مكتب داخل لجنة بناء السلام مكون من الخبراء والمستشارين العاملين والذي ينسب تشكيله، بأنه دائم وليس خاص بكل حالة على حدا، يهدف هذا المكتب لتقييم عمليات الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الاهلية بصفة دائمة، وفقاً لمعايير تؤكد اسئمر ار عملية السلام قبيد خروج الأمر المنحدة من المجتمعات ذات الشأن ومن ثم بناء على تقرير هذا المكتب يتم وضع جدول زمني لخروج الأمر المنحدة من المجتمعات ذات الشأن بصورة مندرجة.

(ب) هيكل النظام الدولي وأثره على أداء وفاعلية دور الأمر المنحدة في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الاهلية

إن الأمر المنحدر لم تكن تعمل في معزل عن النظام الدولي وهيكله ومن ثم هناك علاقة بين الأمر المنحدر وطبيعة وشكل النظام الدولي، فمن المفترض أن الأمر المنحدر تقوم بدورها في بناء السلام عقب انتهاء الحروب الأهلية بصورة حيادية وذلك لضمان مصداقيتها لدى أطراف الصراع الداخلي وكذلك لتوثيق ثمارها في استمرار وديمومة عملية السلام. إلا أننا لاحظنا أن الأمر المنحدر تنبع نموذج اقتصاد السوق الحر والديمقراطية الليبرالية والذي تتخذة سبيلاً دائماً في جميع عملياتها التي قامت لها حيث تطبقه بصورة نمطية مما قد لا يلائم هذا النظام الاقتصادي- طبيعة الدول المنهكة من الصراعات المسلحة التي قد طالت البلاد سنوات عديدة وهكنا وهو ما يوجه انتقاداً لها بعدم الحيادية. وهو ما اتضح في التحديت الاقتصادية التي واجهتها السلفادور نتيجة تبني هذا النموذج دون الاستعداد الجيد.

ويرجع هذا الأمر إلى سيطرة الدول الكبرى من خلال اشتراكها المالية في المنظمة الدولية بصفة عامة ولجنة بناء السلام بصفة خاصة وهو ما يرجعنا إلى النقطة السابقة الخاصة بالالتزامات المالية. وبالتالي فإن المنظمة الدولية ولجنة بناء السلام بصفة خاصة مشكوك دائماً في حيادها وأن الموارد المالية تؤثر بشكل سلبي على أداء المنظمة بصورة حيادية. فعلى سبيل المثال نجد في الوقت الراهن أن الولايات المتحدة الأمريكية دائماً تهدد بتقليل اشتراكها في المنظمات الدولية.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم الحيادية أو الصورة النمطية التي تتخذها الأمر المنحدر في التطبيق في المجتمعات ذات الشأن الخاصة ببناء السلام قد لا تحظى بشعبية ومصداقية لدورها.

ختاماً، يبقى من الضروري الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة والنوصيات المقترحة لا تتعارض مع التأكيد على خصوصية الحالات المختلفة، بما يفرض تحديات متنوعة في بناء السلام، وهو ما ينسق مع تبني الأمر المنحدر في عمليات بناء السلام ما يشبه اقتراب التعامل مع كل حالة على حدة. لكن ذلك لا ينبغي

إمكانية الخروج ببعض التعميمات بخصوص فرص وتحديات بناء الأمم المتحدة للسلام وهو ما سعت الرسالة للقيام به من خلال تحليل حالة السلفادور، وانطلاقاً من اختبار مقولات النظرين الواقعية والليبرالية. ويمكن تطوير التحليل الوارد في الرسالة بتضمين مقولات نظريات أخرى كالبنائية وغيرها، وبالنظر على حالات ونماذج أخرى.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

نتائج الانتخابات الرئاسية في السلفادور منذ 1994¹

Year السنة	Candidate المرشح	Party الحزب	First round الجولة الاولى		Second round الجولة الثانية	
			Votes عدد الأصوات	%	Votes عدد الأصوات	%
1994	Armando carderon Sol	ARENA	641.108	49	8108.264	68.3
		Ruben	FMLN-CD	325.582	24.9	378.9

¹ تم الاعتماد في جمع هذه البيانات على المصادر التالية:

<http://www.coha.org/the-2014-presidential-elections-in-el-salvador-and-the-transnational-electorate/comment-page-1/>

<http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/02/201323151934374123.html>

<http://www.cispes.org/blog/electoral-update-saca-announces-campaign-platform-constitutionality-candidacy-challenged/>

<http://edition.cnn.com/2009/WORLD/americas/06/01/salvador.inauguration/index.html>

https://archive.is/20120721105856/http://www.angus-reid.com/polls/view/leftist_funes_leads/

https://web.archive.org/web/20040324161738/http://upd.tse.gob.sv/f_cuerpo_principal.htm

Nohlen, D (2005) Elections in the Americas: A data handbook, Volume I, p276.

	Zamora Rivas					
1999	Francisco Flores	ARENA	614.268	51.96		
	Facundo Guardodo	FMLN- USC	343.472	29.05		
2004	Elias Antonio Saca Gonzalez	ARENA	1.314,43 6	57,71		
	Schafik Jorge Handal	FMLN	812.519	35.68 4		
2009	Mauicio Funes	FMLN	1.354.00 0	51.32		
	Rodrigo Avila	ARENA	1.284.58 8	48.68		
2014	Salvador Sanchez Ceren	FMLN	1.495.81 5	50.11		

	Normqn	ARENA	1.489.45	49.89		
	Quijano		1			

ويوضح لنا من هذا الجدول استمرار إجراء الانتخابات وتطورها ومشاركة الأحزاب السياسية المختلفة، بل وقدرة الأحزاب المعارضة في الوصول إلى رأس السلطة مرتين وهو ما يوضح المشاركة السياسية وانتقال الخلاف والصراع بين طرفي الحرب سابقاً من الميدان العسكري المسلح إلى الميدان السياسي، وهو ما يدفع طرفي الصراع الحالي لعدم الرغبة إلى حالة الصراع المسلح أو الحرب مرة أخرى. هذا فضلاً عن تطور معدلات مشاركة المواطنين في التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية وفقاً لهذه الإحصائيات.

ملحق رقم (2)

نتائج الانتخابات التشريعية في السلفادور منذ 1994¹

Year	Party	Votes	%	Seats	Total of Populations
1994	ARENA	605.775	45.03	39	1.453.299
	FMLN	287.811	21.39	23	
	Christian Democracy Party (PDC)	240.451	17.87	18	
1997	ARENA	396.301	35.4	28	1.176.887
	FMLN	369.709	33.0	27	

¹ تم الاعتماد في جمع هذه البيانات على المصادر التالية:

Nohlen, D (2005) Elections in the Americas: A data handbook, Volume I, p276.

Political Handbook of the world, 1997. New York, 1998.

"Former guerrillas score election advance". *The Independent*. 2003-03-18. p. 15.

http://www.elsalvador.com/mwedh/nota/nota_completa.asp?idCat=6351&idArt=3253195

<http://www.oas.org/es/sap/deco/calendario.asp>

<https://www.bbc.co.uk/news/world-latin-america-13251247>

<http://www.elsalvadornoticias.net/2011/09/23/tse-anuncia-inscripcion-del-partido-concertacion-nacional/>

	Christian Democracy Party (PDC)	93.545	4.8	10	
	Party of National Conciliation (New)	97.362	8.4	11	
2000	ARENA	436.169	36	29	1.256.342
	FMLN	426.289	35.2	31	
	Party of National Conciliation	106.802	8.8	13	
	PDC	87.074	7.2	6	
	United Democratic Center (New)	65.070	5.4	3	
	National Action Party (New)	44.901	3.7	2	
2003	FLMN	475.043	34	31	1.398.718
	ARENA	446.233	31.9	27	

	Party of National Conciliation (PCN)	181.167	13	16	
	PDC	101.841	7.3	5	
	United Democratic Center	89.115	6.4	5	
2006	ARENA	620.117	39.4	34	1.573.779
	FLMN	624.635	39.7	32	
	Party of National Conciliation (PCN)	172.341	11	10	
	PDC	106.509	68	6	
	Democratic Change (CD)	48.661	3.1	2	
2009	FLMN	943.936	42.60	35	2.215.589
	ARENA	854.166	38.55	32	
	PCN	194.751	8.79	11	
	PDC	146.904	6.63	5	

	CD	46.971	2.12	1	
2012	ARENA	870.418	39.76	33	2.215.589
	FLMN	804.760	36.78	31	
	Grand Alliance for National Unity (AUN)	210.101	9.6	11	
	National Coalition (CN)	157.074	7.18	7	
	Party of Hope (PE)	60.486	2.76	1	
	CD	46.838	2,14	1	
2015	ARENA	885.374	38.90	32	899.049.3
	FMLN	847.289	37.23	31	
	Grand Alliance for National Party (GANA)	209.897	9.22	11	
	CN	154.093	6.77	4	
	PCD	56.353	2.48	1	

	PCN-PDC	6.453	0.28	1	
	PCN-DC	3.659	0.16	1	
	Invalid/blank votes	51.080	-	-	
	Independents	1.802	0.08	-	
2018	ARENA	823.198	42.34	37	2.173.532
	FLMN	475.265	24.44	23	
	GANA	222.548	11.45	11	
	National Coalition Party (CN)	209.576	10.78	8	
	PCD	61.604	3.17	3	
	Democratic Change	17.503	0.90	1	
	Independents	12.998	0.67	1	
	Invalid/blank votes	229.190	-	-	

وفي سياق تعليقتنا على هذا الجدول السابق الخاص بالانتخابات التشريعية يمكن ملاحظة أمرين:

- على مستوى مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية، هناك ازدياد واضح في معدلات المشاركة من قبل المواطنين في العملية الانتخابية، وهو ما يوضح ارتفاع الوعي لدى المواطنين في أهمية المشاركة السياسية من ناحية، وحرصهم في تغيير السياسات التي تضرهم عبر الطرق السلمية، وعدم رغبتهم في العودة إلى حالة الحرب مرة أخرى،

- من ناحية أخرى هناك حالة من السيولة السياسية وظهور العديد من الأحزاب واندماج الآخر في أحزاب أخرى، إلا أنه ما زال يسيطر على المشهد السياسي الحزبان الرئيسيين هما ARENA، FLMN.

ملحق رقم (3)

أهم الأحداث التاريخية²

التاريخ	الحدث	من حلته ما قبل توقيع اتفاق السلام
1980	اندلاع الحرب الأهلية في السلفادور بصورة رسمية.	
مارس 1981	تم تشكيل التحالف الجمهوري الوطني ARENA-اليمين الراديكالي بقيادة روبرتو دي اوبسيون Roberto D'Aubuisson	
7 أغسطس 1987	توقيع رؤساء كل من كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، ونيكاراجوا اتفاقية ايسكيبولاس الثانية Esquipulas 11 Agreement، والتي يلزمون أنفسهم من خلالها بحفظ السلام في المنطقة والنهوض بمنع استخدام أراضيهم في تدمير الأمل الأخرى.	
15 سبتمبر 1989	موافقة كل من الحكومة وجبهة فارابونديو للتحرير الوطني FMLN على بدء الحوار ووقف المواجهات المسلحة	

² تم الاعتماد بالأساس على الآتي:

- DoyLe, Michael W. Johnstone, Ian, and Robert C. ORR (eds.), **Keeping the Peace: Multidimensional UN Operations in Cambodia and El Salvador** (Great Britain, Cambridge university press, 1997).

<p>فيما بينهما عبر استخدام الوسائل السياسية.</p>		
<p>موافقة كل من الحكومة وجبهة فارابونديو للنحرين الوطني FMLN على إطار عمل للمفاوضات برعاية الأمر المتحدة. وتحديد الجانبين أربعته أهداف للعملية السياسية وهي: انهاء الصراع المسلح عبر الوسائل السياسية، تعزيز عملية التحول الديمقراطي، ضمان احترام حقوق الانسان، وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري.</p>	<p>4 ابريل 1990</p>	
<p>توقيع الحكومة وجبهة فارابونديو للنحرين الوطني FMLN اتفاق سان جوسيه لحقوق الانسان، والذي بموجبه تم دعوة الأمر المتحدة لنشر بعثة تقصي الحقائق لمراقبة وضع حقوق الانسان في السلفادور بمجرد التوصل لوقف إطلاق النار.</p>	<p>26 يوليو 1990</p>	
<p>الاجتماع في مدينة ميكسيكو، وموافقة كل من الحكومة وجبهة فارابونديو للنحرين الوطني FMLN على اجراء إصلاحات دستورية ذات تأثير على القوات المسلحة، والسلطة القضائية والنظام الانتخابي. وأيضاً الاتفاق على تأسيس لجنة تقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الانسان التي تمت خلال فترة الحرب الأهلية.</p>	<p>27 ابريل 1991</p>	

<p>تأسس مجلس الأمن لجنة مراقبي الأمر المنحلة ONUSAL لمدة 12 شهر كفترة أولية لمراقبة جميع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الحكومة وجبهة فارابونديو للتحري الوطني FMLN. في البداية كانت مهام اللجنة مقتصرة على تقصي الحقائق من خلال قسم حقوق الانسان، من خلال اتفاق سان جوسيه الذي تم توقيعه في يوليو 1990.</p>	<p>20 مارس 1991</p>	
<p>توقيع كل من الحكومة وجبهة فارابونديو للتحري الوطني FMLN اتفاق نيويورك، الذي تم الاتفاق خلاله على تقديم اجندة مضغوطة للمفاوضات وسلسلة من الإجراءات بما فيها تنقية وتقليص حجم القوات المسلحة؛ تكوين قوات شرطة مدنية وطنية جديدة، تأسيس برنامج لنقل الأمراض، وتأسيس لجنة وطنية لدعم السلام COPAZ لمراقبة تنفيذ جميع الاتفاقيات السياسية التي توصل إليها الطرفين.</p>	<p>25 سبتمبر 1991</p>	
<p>توقيع الحكومة وجبهة فارابونديو للتحري الوطني FMLN، ميثاق نيويورك الذي يجمع بين الاتفاقيات السابقة الموقعة في سان جوسيه، ومدينة ميكسيكو ونيويورك، والتي تسنكمل المفاوضات حول جميع القضايا الجوهرية لعملية</p>	<p>31 ديسمبر 1991</p>	

السلام.		
توسيع مجلس الامن لمهام ONUSAL وزيادة قوة اللجنة، بإضافة اقسام شرطية وعسكرية لها .	14 يناير 1991	
توقيع اتفاق السلام النهائي بصورة رسمية في مدينة، تسابولينيك في المكسيك في احتفال حضره الأمين العام للأمم المنحدة آنذاك. وأصبح اتفاق وقف إطلاق النار بصورة رسمية.	16 يناير 1992	من لحظة منذ توقيع اتفاق السلام النهائي
موافقة كل من الحكومة وجمهه فارابونديو للتحريز الوطني FMLN على الحل التوافقي للأمين للأمم المنحدة لنقل الأراضي للمقاتلين السابقين وآخرين .	15-16 أكتوبر 1992	
مناجعة نزع السلاح الأخير لمقاتلي جمهه فارابونديو للتحريز الوطني FMLN وتحويلها إلى حزب سياسي بصورة قانونية. ومن ثم انتهى الصراع المسلح بين الجانبين بصورة رسمية باحتفال في سان سلفادور.	15 ديسمبر 1992	

نشر تقرير لجنة الحقيقة، والذي يعرض النتائج التي تم التوصل إليها من التحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان أثناء فترة الحرب الأهلية، مع تقديم توصيات لمنع تكرارها.	15 مارس 1993	
حدوث انفجار في ورشة إصلاح السيارات في ماناجوا، مما دفع نيكاراغوا لاكتشاف مخبأ للأسلحة التابع لجهة فارابونديو للتحرير الوطني FMLN. وقد قاد التحقيق الذي أجرته ONUSAL بالتعاون مع جهة فارابونديو للتحرير الوطني FMLN للكشف عن وجود 114 مسنودات للأسلحة السابقة غير المعروفة في السلفادور، نيكاراغوا، وهندوراس.	23 مايو 1993	
إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن أن الحكومة قامت بطرد كل الضباط العسكريين الناشطين وذلك ادعائاً كاملاً لتوصيات اللجنة المخصصة لتنقية القوات المسلحة.	7 يوليو 1993	
تدمير الكامل لكل أسلحة ومعدات جهة فارابونديو للتحرير الوطني FMLN تحت إشراف ONUSAL.	18 أغسطس 1993	

<p>تشكيل مجموعة مشتركة للتحقيق في جماعات غير قانونية ذات دوافع سياسية، على النحو الذي أوصت به لجنة الحقيقة.</p>	<p>7 ديسمبر 1993</p>	
<p>عقد اول انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية عقب توقيع اتفاق السلام وانتهاء الحرب الأهلية. بدون توصل أي من المرشحين وحصوله على الأغلبية المطلقة (50%+1) في الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية، مما أدى إلى إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية والتي كانت بين الحزبين الذين استطاعوا الحصول على اعلى نسبة تصويت في الجولة الاولى من الانتخابات ومن ثم كانت الانتخابات بين مرشحي حزب ARENA والأئتلاف المكون من الديمقراطيه الحكومية وجبهة فارابونديو للتحريين الوطني FMLN وحركة الثورة الوطنية. وعلى الرغم من القصور في هذه انتخابات إلا ONUSAL ذكرت في الجمل مت الانتخابات في ظروف ملائمة وفقاً لمبادئ الحرية والشفافية والامن.</p>	<p>20 مارس 1994</p>	
<p>فوز مرشح ARENA-ارماندو كالديرون سول- بالانتخابات الرئاسية في الجولة الثانية من تلك الانتخابات.</p>	<p>24 أبريل 1994</p>	

<p>بدأت الحكومة خطة الزراعة، والتي من خلالها خلقت مطالب مشتركة للأفراد الذين يلحقوا بالشرطة والجيش في المناطق الريفية في السلفادور. مما أدى إلى مأسسة وزيادة مهام الجيش الداخلية، مما يُعدّ انهاء للإجراءات التي تموضعها في اتفاقيات السلام.</p>	<p>مارس 1995</p>	
<p>توقيع الأطراف الموقعة على اتفاق تشابولنيك على برنامج عمل لاستكمال القضايا المتعلقة في اتفاقات السلام، منضمنة الامن العام، نقل الأمراض، المسنوطات البشرية، برامج إعادة الادماج، تمويل حماية المصابين والجرحى، والإصلاحات التشريعية.</p>	<p>27 أبريل 1995</p>	
<p>انتهاء عمل ONUSAL واستبدالها بأخرى MINUSAL، كلجنة صغيرة مهمتها محدودة في المساعي الحميدة والنهق من تنفيذ الاحكام المتعلقة في اتفاقيات السلام.</p>	<p>1 مايو 1995</p>	
<p>أعلن الرئيس السلفادوري "ارماندو كالديرون سول" تشكيل مجلس الامن العام لتحديد العديد من القضايا التي</p>	<p>ديسمبر 1995</p>	

<p>رفعها لجنة MINSAL في تقييمها الثاني لقطاع الأمن العام، منضمة المشاكل المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة، والأغنيالات المزعومة، وعضوية في جماعات مسلحة غير قانونية داخل الشرطة المدنية الوطنية الجديدة.</p>		
<p>87% من مجمل الأراضي قد تم نقلها.</p>	<p>مارس 1996</p>	
<p>قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأسيس مكتب للأمر المنحلة للتحقيق UNOV، وذلك بقرار رقم (A/RES/50/226) في 22 مارس 1996. وهي تعتبر نسخة مصغرة من MINSAL. وتخص هذا المكتب بالتحقق من تنفيذ مظاهر اتفاقات السلام الثالثة، قطاع الأمن العام، عملية الإصلاح الدستوري والنشعي، برنامج نقل الأراضي، ونقل مسنونات المواطنين الريفية. والذي دخل حيز التنفيذ في 31 ديسمبر 1996.</p>	<p>ربيع 1996</p>	

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الوثائق

1. الأمر المنحدة، مجلس الأمن، برنامج للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم عملاً بالبيان الذي اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن، 31 يناير 1992.
2. الأمر المنحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، برنامج للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، الوثيقة رقم رقم A/47/277, S/24111 الصادرة بتاريخ 1992/6/17.
3. الأمر المنحدة: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الخطوط التوجيهية لمساعدة ورصد ومراقبة الانتخابات: قائمة مراجعة حقوق الإنسان لفحص الترتيبات الانتخابية، 1993.
4. الأمر المنحدة، التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة بعنوان: مواجهة تحديات عالم متغير.
5. الأمر المنحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/52/871-s/1998/318 الصادرة بتاريخ 1998/3/18.
6. الأمر المنحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسليحهم وإعادة إدماجهم، 11 فبراير 2000.
7. الأمر المنحدة، تقرير الفريق المعنى بعمليات الأمم المتحدة للسلام، (تقرير الأخض الإبراهيمي)، A/55/305 S/2000/809، 21 أغسطس 2000.
8. الأمر المنحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، لا انسحاب بدون إستراتيجية: صنع القرار في مجلس الأمن وانهاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تحويلها، 20 إبريل 2001.

9. الأمر المنحدة، مجلس الأمن، موجز التقرير السنوي رقم (55) المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2001.
10. الأمر المنحدة، مجلس الأمن الدولي، التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة رقم (56)، 2002.
11. الأمر المنحدة، مجلس الأمن الدولي، بيان رئيس مجلس الأمن حول أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام، الجلسة 4864 لمجلس الأمن، 19 نوفمبر 2003.
12. الأمر المنحدة، قسم شؤون الإعلام، تقرير الصورة والواقع: دور المنظمة الدولية في تعزيز السلام والأمن، 2003.
13. الأمر المنحدة: تقرير موجز حول عمليات الأمر المنحدة لحفظ السلام، القسم السادس، 2004.
14. الأمر المنحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2005 رقم (A/RES/60/180).
15. الأمر المنحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بترتيبات انشاء صندوق بناء السلام رقم A/60/984.
16. الأمر المنحدة، مجلس الأمن الدولي، قرار مجلس الأمن (2005) S/RES/1645.
17. الأمر المنحدة، مجلس الأمن الدولي، قرار مجلس الأمن رقم (2005) S/RES/1649.
18. الأمر المنحدة، تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام A/62/138، مقدم إلى الدورة 62 للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26 يوليو 2007.
19. الأمر المنحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع الصادر في 2009/6/11، الوثيقة رقم s/2009/304-s/63/881

20. الأمر المنحد، مفوضية الأمر المنحد لحقوق الإنسان، "أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع"، 2009.

21. الأمر المنحد، قرار الجمعية العامة للأمر المنحد بتاريخ 29 يناير 2015 رقم A/69/745.

22. الأمر المنحد، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالندخل وسيادة الدول حول مسؤولية الحماية.

23. الأمر المنحد، نبذة عامة عن معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

24. الأمر المنحد، مفوضية الأمر المنحد لحقوق الإنسان، تقرير حول الإجراءات التي تتخذها العملية المبدأية لحقوق الإنسان.

25. ميثاق الأمر المنحد.

ثانياً: الكتب

1. إبراهيم محمد أحمد إبراهيم، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، (الخرطوم: اللجنة الفرعية لنزع السلاح وتسريح المحاربين وإعادة الإدماج، الطبعة الأولى، 2005).

2. أحمد إبراهيم محمود، مشكلة الألغام: أبعاد المشكلة في العالم وخصوصيات الحالة المصرية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000).

3. _____، الحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001).

4. _____، الصومال بين الهيار الدولة والمصالح الوطنية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية والأستراتيجية بالأهرام، 2005).

5. احمد الرشدي، "ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية"، في حسن نافعة، سيف عبد الفناح (محررين)، العولمة: قضايا ومفاهيم، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.

6. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والنوذج، 1987).
7. أيمن عبد العزيز سلامة، النظام القانوني لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998).
8. بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الايكواس، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009).
9. بول كينيدي، برلمان الإنسان: الماضي، الحاضر، المستقبل، ترجمة: مروف عباس، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008).
10. تيد روبرت جار، أقليات في خطر، تعريب: مجدى عبد الحكيم وسامية شامى، من اجتهه وتقدير: رفعت سيد احمد، (القاهرة: مكتبة مدبولى، 1995).
11. حسام هنداوى، الندخل الدولي الإنساني: دراسة فقهيّة وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1994).
12. حسن نافعة (محرر)، نظام الأمن الجماعي بين الواقع والأسطورة، الأمر المتحدّه في ظلّ التحولات الراهنة في النظام الدولي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994).
13. _____، دور الأمر المتحدّه في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظلّ التحولات العالمية الراهنة، فى: جميل مطر، على الدين هلال (محرران)، الأمر المتحدّه: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهته نظر عربيّة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
14. راوية توفيق، الحكم الرشيد والشمية في أفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة نيباد، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005).

15. رياض الدوادى، تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام، معاهدة فرساي، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1998).
16. فنوح أبو الذهب هيكل، "الندخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية"، (أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014).
17. مارك جولدينج، أمل جادو (محرران)، عمليات حفظ السلام الدولية: نماذج وقضايا، (فلسطين: معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2000).

ثالثاً: الدوريات العلمية

1. أحمد فض، السلام: بناء السلام وإلغاء النزاعات، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 1، السنة الأولى، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يناير 2005).
2. إيمان أحمد مرجب، الهوية أمر المصلحة: ما الذي ينحصر في علاقات الدول الخارجية؟، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، الهوية: تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية، عدد 186، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2011).
3. إيرن هرمان ودانيل بالميري، "النزاعات الجديدة: الماضي في إطار الحداثة"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، 31 مارس 2003.
4. أيمن شبانتة، الأمر المنحدة وبناء السلم في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 176، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل 2009).

5. بروس م. أوزولد، إنشاء أماكن الحماية ومراقبتها أثناء عمليات الأمر المنحلة الهادفة للسلام، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع844، (منظمة الصليب الأحمر، 31 ديسمبر 2001)، ص ص: 1013-1036.
 6. بطرس غالي: الأمر المنحلة واحنواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع (115)، السنة (30)، القاهرة، يناير، 1994.
 7. عبد الصمد ناجي ملاياس: الأمر المنحلة والندخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، ع (23)، 2010.
 8. عبد الله صالح، الأمر المنحلة وتطور عمليات حفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، عدد 176، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل 2009).
 9. خالد محمد دفع الله، ما بعد نيفاشا: الفرص غير التقليدية للوقاية من النزاعات الإثنية، أوراق سودانية، العدد الثاني، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، أغسطس 2006).
 10. خولته محي الدين يوسف، دور الأمر المنحلة في بناء السلام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثالث، المجلد 27، (دمشق: 2011).
 11. فرست سوفي: الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات المسلحة الداخلية وتسويتها، مشورات زين الحقوقية، (بيروت: 2013).
 12. محمود عبد الحميد سليمان، عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1998).
- مراجعة: الرسائل الجامعية

1. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين الهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2004.
2. أحمد محمد حسن مرشدي، "الحرب الأهلية اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية (1975-1977)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1980.
3. أحمد يوسف أحمد، "الدور المصري في اليمن (1962-1967)"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1978.
4. أيمن شبانة، دور الأمم المتحدة في بناء السلم في أفريقيا: دراسة حالة موزمبيق وليبيريا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2009.
5. مرغدة محمود أحمد حسنين، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة: الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.
6. مروة أحمد نظير هويدى، عمليات حفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة: دراسة لحالي الصومال وكوسوفا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.
7. هاشم بن عوض بن أحمد آل إبراهيم، "سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، الأردن، حزيران/يونيو 2013.

خامساً: مصادر أخرى

المصادر الإلكترونية

1. الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة للعام 1998.

<http://www.un.org/arabic/doc/sgrpt98/s9981.htm>

2. الأمم المتحدة، دراسة حول دور المنظمة الدولية في تعزيز السلام والأمن،

http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch2/ch2_txt2.htm

3. الأمر المنحلة: تقرير موجز حول عمليات الأمر المنحلة لحفظ السلام، 2004.

<http://www.un.org/arabic/peace/dpko/yiro4/ch6.htm#election>

4. الأمر المنحلة، مجلس الأمن، تقرير موجز عن أعمال المجلس لعام 2002، يناير 2003.

<http://www.un.org/arabic/aboutun/organs/roundup/html>

5. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تاريخ العدالة الانتقالية ونظرها.

<http://www.ictj.net/arabic/intro.html>

6. سيلفان فينيه، إمكانية تطبيق القانون الدولي المنعلق بالاحتلال العسكري على نشاطات

المنظمات الدولية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، (منظمة الصليب الأحمر، ديسمبر 2004).

<http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/review-853-p777?opendocument>

7. فيكي مايلز لانغرانج، القدمرة على اللجوء إلى القضاء: الإصلاح القضائي في رواندا، مجلة قضايا

الديمقراطية، (واشنطن: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الدولي، ديسمبر

2005).

www.usinfo-state.gov/journals/itdhr/1205/ijda/lagrange.htm

8. "اللاجئون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب

الأحمر"، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح على الرابط:

<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5zxhvp.htm>

9. <http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding/mandate.shtml>

10. <http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding/PBCFastFacts/PB%20architecture%20September%202008.pdf>

11. <http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding/membership.shtml>

12. <http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding/pbc-countrymtgcs.shtml>
13. <http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding/index.shtml>
14. <http://www.un.org/peace/peacebuilding/pbsoorganigramme.pdf>
15. http://www.un.org/arabic/ga/62/plenary/peacebuilding_commission/bkg-shtml
16. <http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch2/chxt2.htm>
17. <http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding/mandate.shtml>
18. <http://www.un.org/arabic/peace/peacebuilding/membership.shtml>
19. http://www.un.org/arabic/ga/62/plenary/peacebuilding_commission/bkg-shtml

المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Documents:

1. Chapultepec Accords, Security Council & General Assembly, United Nations, 30 January 1992, A/46/864, S/23501.,
2. Filipov. Filip, Post – Conflict Peacebuilding: Startegies and Lessons from Bosnia and Herzegovina, El Salvador and Sierra Leone: Somethoughts from the rights to education and health, Human Right Unit in United Nations, Santiago, Chile, September 2006.
3. Ghali, Boutros Boutros, An Agenda for Peace", "Beyond Peacekeeping", Journal of International Law and Politics, (New York: New York University, No. 25, Fall 1992.

4. _____, An Agenda for Peace Prevention Diplomacy, Peacemaking and Peacekeeping/SCOR, 47th press, Preliminary list Item, 10, 55 U.N. Doc.A/47/27725/2411.
5. New York Peace Accords, 25 September 1991.
6. The World Bank, "Report titled: Post-conflict Reconciliation.. The Role of The World Bank", Washington D.C., The World Bank, First Printing, April 1998.
7. UN doc. S/25812/add.2, 25 May 1993
8. U. N. Doc. S/ 26005, June 29, 1993.
9. United Nations, "Executive Office of Secretary- General", Inventory United Nations Capacity in Peacebuilding, September 2006.
10. United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines", United Nations, Department of Peacekeeping operations- Department of field support, 2008.
11. U. S. and Soviet Military AID.

2) Books:

1. Armstrong, Robert, and Janet Shenk, "El Salvador: The Face of Revolution", Boston: South End Press, 1982.
2. Baker, Pauline H., "conflict resolution versus democratic governance: divergent path to peace", in chester a. crocker and fen osler Hampson with Pamela aall, (eds), Managing Global Chaos: Sources of and Responses to International Conflict, (Washington D.C: united states institute of peace press, 1996).
3. Barasyi, Staphen, and lisi North, "The United Nations Role in El Salvador: The Promises and Dilemmas & Integrated Approach to Peace", Toronto: York University Press, 1993.
4. Brahm, Eric, "Transitional Justice: A User Guide to the Beyond Intractability System", the beyond intractability knowledge base

- project, university of Colorado, boulder, 2013.
5. Bruce Bueno de Mesquita & David Lalman, “War and Reason”, New Haven, Conn Yale University Press, 1992.
 6. Burchill, Scott, Andrew Linlater, Richard Devetak and others, "Theories of International Relations", U.S.A., Palgrave macmillan, 2005
 7. Call, Charles T., "Assessing El Salvador's Transition from Civil War to Peace." Chapter14 in Stephen John Stedman, Donald Rothchild, and Elizabeth Cousens (eds.), Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements, Boulder: Lynne Rienner, 2002.
 8. Co-operating for peace: The Global Agenda for the 1990's and beyond", St-Leonards, NSW, Australia, Allen and Unwin, 1993.
 9. Consens, Elizabeth M., “Introduction”; in Elizabeth M. Consens, Chetan Kumar Karin Wermester (eds.), “Peacebuilding as politics: Cultivating peace in Fragile Societies”, (London: Lynne Rienner Publishers, 2001).
 10. De Soto Álvaro, The Negotiations Following the New York Agreement. "In Joseph S. Tulchin and Gary Brand (eds). Is There a Transition to Democracy in El Salvador? (Boulder, Col, lynne Rionner, 1992).
 11. Evans, Gareth J., “Cooperating for Peace: The Global Agenda for the 1990’s and beyond”, St.Leonards, NSW, Austratian, Allen and Unwin, 1993.
 12. Fred C. Ikle, "Every War Must End", 2nd Edition, (New York: Colombia University Press, 1991).
 13. Galtung, John, Peace by peaceful means: peace and conflict development and civilization, (London: Sage Publications, 1996).
 14. Heintze, Hans. Joachin, “Autonomy and protection of Minorities Under International Law In Federalism Against Ethnicity?, Institutional Legal and Democratic Instruments to prevent violent Minority Conflicts”, edited by: Gunther Bachler, Zurich, Verlag Ruegger, 1997.

15. Holl, Jane, "When War Doesn't Work. In Stopping the Killing: How Civil Wars End", edited by Roy Licklider.) New York: New York University Press, 1993).
16. Huntington, Samuel P., Political Order in Changing Societies, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.
17. _____, "The Third Wave", Norman University of Oklahoma Press, 1991.
18. Karamer, Fransco V. Lagram, "Under Standing the Crisis in Central America: Approaches to Peace and Security, London: Hurst, 1986.
19. kumar, Krishna (ed), "postconflict elections, democratization, and international assistance" (Boulder, co: lynne rienner publishers, 1998).
20. Le Vine, Mark, Peacemaking in El Salvador, in DoyLe, Michael W. Johnstone, Ian, and Robert C. ORR (eds.), Keeping the Peale: Multidimensional UN Operations in Cambodia and El Salvador (Great Britain, Combridge unirersity press, 1997).
21. Lipson, Michael, "Peacekeeping: Organized Hypocrisy?," Paper prepared for the Workshop on Peacekeeping Politics, Columbia University, October 17-18, 2002.
22. Lijphart, Arend, "Power-Sharing in South Africa", Berkely: University of California, Institute of International Studies, 1985.
23. Montgomery , Tommie, "Revolution in ElSalvador", Blouder: Westview Press, 1982.
24. Page Fortna, Virginia, "Scraps of papers? Agreements and the Durability of Peace", Unpublished manuscript, Stanford University, Stanford, Calif, 1998.
25. Paris, Oland, "At War's End: Building Peace After Civil Conflict", Cambridge University Press, 2004.
26. Popovski, Vesselin and Mónica Serrano(eds.), "After oppression: Transitional justice in Latin America and Eastern Europe", United Nations University, 2012.

<https://collections.unu.edu/eserv/UNU:2500/ebrary9789280812008.pdf>

27. Reychler, Luc, “From Conflict to Sustainable Peacebuilding: Concepts and Analytical Tools”, in Luc Reychler and Thania Paffewholz (eds.), Peacebuilding: A field Guide, (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers Inc., 2001).
28. Rivas, Edelberto Torres, "Insurrection and Civil War in El Salvador", in Michael W. Doyle, Ian Johnstone and Robert C. Orr (eds.), "Keeping the Peace: Multidimensional U.N. Operations In Cambodia and El Salvador", Great Britain, Cambridge University Press, 1997.
29. Rothchild, Donald and Caroline Hartzell, "The Peace Process In Sudan (1971-1972". In Stopping the Killing: How Civil Wars End", edited by Roy Licklider.)New York: New York University Press, 1993).
30. Rothchild, Donald, "Managing Ethnic Conflict in Africa: Pressures and incentives for Cooperation", Washington D.C.: Brookings Institution, 1997.
31. Russel, Philip, “Elsalvador in crisis”, Ausin: Colorado River Press, 1984.
32. Santis, Carlos, “Promoting Democratic Governance and Preventing the Recurrence of Conflict: The Role of United Nations Development Programme in post conflict Peace Building”, The Journal of Latin American Studies, London, Institute of Latin American Studies, University of London, 2002.
33. Schooly , Helen, “Conflict in Central America”, (Essex: Longman House, 1987).
34. Sens, Allen G. , “The Forest And The Trees: Sociology As Life, Practice, And Promise”, Temple University Press; 3rd Edition, September 12, 2014.
35. Sisk, Timothy D., "Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflict", Washington D.C.: United States Institute of Peace Press, 1996.
36. Spence, Jack, "A Negotiated Revolution? A two - Year

Progress Report on the Salvadoran Peace Accords," (Cambridge: Hemisphere Initiative, March 1994).

37. Tersa, Whitefield, "The Role of the united Nations" in Arnsn, cynthia and corlos Bosombia (eds). "Comparative peace processes in Latin America, stanford: Stanford university press, 1991.
38. The United Nations, The United Nations and El Salvador, United Nations Blue Book Series, No. 4, (New York: United Nations, 1995).
39. Timothy, Wickham-crowley, "Guerrillas and Revolution in Latin America: A Comparative Study of Insurgents and Regimes since 1950s", Princeton University Press, 1992.
40. Urquhart, Brian, "Security After The Cold War, United Nations, Devided World", Oxford University Press, Britain, 1993
41. Walter, Barbra F., and Jack Snyder (eds.), "Civil Wars, Insecurity, and Intervention", New York: Columbia University Press, 1999.
42. Wickhem-Crowley, Timothy, "Gurillas and Revolution in Latin America: A Comparative Study of Insurgents and Regimes Since 1956", (Princeton: Princeton University Press, 1992).
43. Zartman, William I. & Saadia Touval, "Mediation: The Role of Third-Party Diplomacy and Informal Peacemaking", In "Resolving Third World Conflict: Challenges for a New Era", Sheryl J. Brown& Kimber M. Schraub (eds.), Washington D.C., United States Institute of Peace Press, 1992.

3) Articles:

1. Acheson, Dean, letter of transmittal to President Truman, The China White Paper, Department of State Publication 3573, Far Eastern Series 30,)Stanford: Stanford University Press. 30 July 1949).

2. Barung , Barabra, & Mbugua Karanja, “From Peace Keeping to Peace Building: Post- Conflict Reconstruction in Africa”, Conflict Trends, No. 4, 2005.
3. Biersteker, Thomas J., Prospects for the U.N. Peace-Building Commission, the United Nations Peace-Building Commission: Origins and Initial Practice, Disarmament Forum, 2/2007.
4. Call, Charles T. “Democratization, War and State-building: Constracting the Rule of Law in El Salvador”, Journal of Latin American Studies, 35, No. 4, November 2003.
5. Dawson, Grant, "Peacekeeping, Peacebuilding, and Peacemaking: Concepts, Complications, and Canad's Role", IN Brief, Parliamentary Research Branch, 17th March 2004.
6. Coleman, Christopher C. The Salvadoran Peace Proven: A Preliminary Inquiry, (Oslo: Norwegian Institute of International Affairs, Research Report no. 173, 1993.
7. Downes, Alexander B., "The Problem with Negotiated Settlements to Ethnic Civil Wars", Security Studies, 13, no. 4 (summer 2004), PP: 238-239.
8. Doyle , Michael W. – Hunjoon – Madalene O’Donnell and Laura Sitea, “Peace-Building: What is in a Name?”, Global Governance, Vol. 13, No. 1, 2007.
9. Evans, Gareth, and Mohamed Sahnoun, “The Responsibility to Protect”, Foreign Affairs, vol. 8, No. 6, 2002, PP: 99-110.
10. Fearon, James D., and David D. Laitin, “Ethnicity, Insurgency, and Civil War”, The American Political Science Review, Vol. 97, No. 1, 2003, PP: 75-90.
11. Finnemore, Martha & Kathryn Sikkink, “International Norm Dynamics and Political Change”, International Organization, Vol. 52, No. 2, 1998.
12. "Former guerrillas score election advance". The Independent. 2003-03-18.

13. Galtung, John, Violence, Peace and Peace Research, Journal of Peace Research, (Oslo: International Peace Institute, Vol. 6, No. 3, 1969), PP: 616-628.
14. Gurr, Ted Robert, "Ethnic Warfare and the changing priorities of Global Security", Mediterranean Quarterly, Vol. 1, No. 1, 1990, PP: 82-98.
15. Hartzell, Caroline, Mazaffar Shaheen, and Donald Rothchild, "Negotiated Civil War Settlements and post-conflict Governance: The choice and consequences of institutional design", Unpublished paper, Gettysbury College, Gettysburg Press, 1999.
16. _____, Matthew Hoddie, and Donald Rothchild, "Stabilizing the Peace After Civil War: An Investigation of some key variables", International Organization, Vol. 55, No. 1, Winter 2001.
17. Hebert, Nicolas Lemay and Sophie Toupin, "Peacebuilding: A broad review of approaches, Policies and Practicies", Background Paper, PaixDurable PeaceBuild Ottawa, Department of Foreign Affairs and International Trade, March 14, 2011.
18. Intern, Henning and Hargerud Braeten, "Peacebuilding: Six dimensions and two concept", African Security Review (Pretoria: Institute for Security Studies, Vol. 7, No. 6, 1998).
19. James, R. Bayce, "External Assistance and the Peace Process in El Salvador, World Development, vol. 23, No. 12, p: 2102.
20. Karl, Terry lynn, "El Salvador's negotiated evolution, foreign Affairs, vol. 71, no. 2, 1992.
21. Kyle, Brett, Causes for Civil war and Failed Revolution in El Salvador, University of Texas At Austin, January 1, 2004, P: 19.
22. Lake , David A. &Donald Rothchild, "containing Fear: The Origins and Management of Ethnic conflict", International Security, Vol. 21, No. 2, Fall 1996, PP: 41-75.
23. Last, David, "From peace keeping to peacebuilding", the Online Journal of Peace and Conflict Resolution, Vol. 5, No. 1, Summer 2003).

24. ONeal , John & Bruce Russett, “The Classical Liberals were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict (1950-1985), *International Studies Quarterly*, Vol. 41, No. 2, 1997, PP: 267-294.
25. Mason, T. David and Patrick J. Fett., "How Civil Wars End: A Rational Choice Approach", *Journal of Conflict Resolution* 40, (4), PP: 549-568.
26. Ngoma, Naison, “Peace Support Operations and perpetual Human failings: are we all human or are some more human than others”, *African Security Review*, Vol. 14, No. 2, 2005.
27. Nohlen, D (2005) *Elections in the Americas: A data handbook*, Volume I.
28. Organization for Economic Co-operation and Development: Development Assistance Committee," *Peace Building Overview*, " Issue brief, 2005.
29. Osamba, Josiah, “Peacebuilding and Transformation from below: Indigenous Approaches to Conflict Resolution and Reconciliation among the pastoral societies in the borderlands of Eastern Africa”, *Africa Journal on Conflict Resolution*, (Durban: The Africa Journal On Conflict Resolution, ACCORD, N o. 1, 2001).
30. Peceny , Mark and William Stanley, "Liberal Social Reconstruction and the Resolution of Civil Wars in Central America", *International Organization* 55, winter 2001.
31. *Political Handbook of the world*, 1997. New York, 1998.
32. Pugh, Michael,"Post-Conflict Rehabilitation: Social and Civil Dimensions", *Journal of Humanitarian Assistance*, December 1998.
33. Quigley, Kevin F. F. , and Lex Rieffel, "Ten Times The Peace Crops: A Smart Investment In Soft Power", *Policy Brief* 2008-02, The Brookings Institutions, September 2008.
34. Ramsbotham, Oilver, "Reflections On Post-Settlement Peace-Building", *International Peacekeeping*, Special Issue, Spring 2000.
35. Ribondo, Carle, "El Salvador: Background and U. S. relations, *Congressional Research Service*, Jane 26m 2014.

36. Sany, Joseph N., "Reintegration of Ex-Combatants: The Liberia Case", Conflict Trends, No. 1, 2006.
37. Schrijver, Nicoj., "The Future of The Charter of the United Nations, Max Plank Year Book of the United Nations Law, Vol. 10, 2006.
38. Slaughter, Anne Marie, "Security, Solidarity, A Sovereignty: Themes of U.N. Reform", The American Journal of International Law, Vol. 99, July 2005.
39. Schrijver, Nicoj., "The Future of The Charter of the United Nations, Max Plank Year Book of the United Nations Law, Vol. 10, 2006.
40. Wade, Christine J., "El Salvador: Contradictions of Neoliberalism and Building Sustainable Peace", International Journal of Peace Studies, Vol 13, No. 2, Autumn/Winter 2008.
41. Walter, Barbara F., "The Critical Barrier to civil war settlement", International Organization, Vol. 51, No. 3, Summer 1997, PP: 335-364.
42. William, Stanley, "the protection state: Elite Politics, Military Extortion, and civil war in El Salvador", Temple university press, & June, 1996

4) Electronic Resources:

1. Al Qaeda operative Adnan G. El Shukrijumah is reported to have met with MS-13 leaders in Honduras in July 2004 and perhaps on other occasions. "Out of the Underworld," The Economist, January 5, 2006,:

<http://www.economist.com/node/5354677>

2. Armed Conflict Events Data, Salvadoran Civil War 1980-1992, Article on-line, On War.com 2000.

<http://www.onwar.com/aced/data/echo/elsavador1980.htm>

3. Brham, Eric, "Peace Building and Reconciliation Stage", Beyond Intractability, Acknowledge Base Project, September 2003.

www.beyondintractability.org/essay/peacebuilding-reconciliation

4. Cawley, Marguerite, “El Salvador Gangs Using Truce to Strengthen Drug Ties: Official,” Insight Crime, July 19, 2013:
www.insightcrime.org/news-briefs/el-salvador-gangs-using-truce-to-strengthen-drug-ties/security-minister
5. ———, “MS13 Expanding After Truce Collapse in El Salvador?”
Insight Crime, June 2, 2014:
<http://www.insightcrime.org/news-briefs/ms13-expanding-after-truce-collapse-in-el-salvador>.
6. Central America, “Enrique Alvarez: Presented”, article on-line,
Hanover: Darmouth, 2002.
<http://hilbert.darmouth.edu/landpert/centralamerica-presente.html>
7. Doyle. Michael W. & Sambains. Nicholas, Building Peace: Challenges and Strategies After Civil War, Dec. 27, 1999.
<http://www.chs.ubc.ca/srilanka/PDFs/Building%20peacechallenges%20and%20strategies.pdf>
8. Ellis, Evan R. , Drugs, Gangs, Transnational Organized Crime and
“Malgoverened Spaces” in the Americas:
<https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwjuyLvW8qfWAhWC5yYKHazRCpQQFggnMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.dtic.mil%2Fget-tr-doc%2Fpdf%3FAD%3DADA625780&usg=AFQjCNFI9mBU2Q4FqdRYf381flqqjWEfgw>
9. El Salvador: A National Security State in The Periphery of the world capitalist system, University, Church, geosoc.org, 2000.
<http://www.geosoc.org/shcools/adult/docs/elsal.html#UNIVERSITYCHURCH>
10. Els, Cacon, “El Salvador 1980-92”, article on-line, (Boston: MIT, 1999).
http://web.mit.edu/cascon/cases/case_els.html

11. Fusato, Massimo, “Disarmament, Demobilization, and Reintegration of Ex-Combatants”, The Beyond Intractability Knowledge Base Project, July 2003.

www.beyonintractability.org/essay

12. - El Shukrijumah and other Al Qaeda operatives have been reported in Central America on other occasions as well. See “Terroristas Islamistas Estarian en Honduras,” La Prensa, Tegucigalpa, Honduras, May 27, 2011.

<http://www.laprensa.hn/honduras/541621-97/terroristas-islamistas-estarian-en-honduras>

13. Georoge, Howon, “Peace Building in Post – Conflict Societies: Processes and Strategies”.

www.gmu.edu/academic/hsp/hj.html

14. Harbottle, Michael and Eirwen Harbottle, “The Two faces of Peace-Building”.

www.gmu.edu/academic/pcs/harbottle.htm

15. Inter-American Commission on Human Rights, “Reports on the Situation of Human Rights in ElSalvador”, Washington, D.C.:Organization of American States, 1978.

<http://www.cidh.oas.org/countryrep/ElSalvador78eng/chap11.htm>

16. Jeong,Howon “peacebuilding in post-conflict societies: process and strategies”.

www.gwu.edu/academic/hsp/hj.html

17. Kiani, Maria, “The Changing Dimensions of UN Peacekeeping”,

http://www.issj.org.pk/journal/2004_files/no_1/articles/8a.htm

18. Kim, Sang Ki, “Third-Party Intervention in Civil Wars: Motivation, War Outcomes, and Post War development”, PhD (Doctor of Philosophy Thesis), University of Iowa, 2012.

<http://ir.uiowa.edu/eld/3483>

19. Kyle, Bertt, “Causes for Civil War and failed Revolution in ElSalvador”, University of Texas at Austin, January 1, 2004.

<http://lanic.utexas.edu/project/etext/llilas/ilassa/2004/kyle.pdf>

20. Library of Congress Country Studies, “El Salvador: The constitution of 1983”, article available on line (Washington, D.C.), Library of Congress, 1988.
[http://memory.loc.gov/cgi-bin/query/r?frd/cstdy:@field\(DOCID+sv0084\);internet](http://memory.loc.gov/cgi-bin/query/r?frd/cstdy:@field(DOCID+sv0084);internet)
21. Lange, Maria & Mick Quinn, “Conflict, Humanitarian Assistance and Peacebuilding Meeting the challenges”, Paper submitted to: International Alert: Development and Peacebuilding Program, December 2003.
www.international-alert.org
22. Mackinaly, John, ed., “A Guide to Peace Support Operations”, 1996, Available at:
www.jha.sps.com.ac.uk/a026.pdf
23. Maintenance of peace and security and post-conflict peacebuilding, New York, 23 March 2000.
www.algeria-un.org/default.asp?doc=62
24. Maire, Dudgan A. “Stable Peace” Beyond Intractability, (Boulder: University of Colorado, Conflict Research Consortium, October 2003)
www.beyondintractability.org/essay/stable_peace
- Martinez, Oscar, “Making a Deal With Murderers,” New York Times, October 5, 2013,
www.nytimes.com/.../making-a-deal-with-murderers.html?pagewanted=all
25. Morris, Cathrine “What is Peacebuilding?: One Definition”, 2000.
<http://www.peacemakers.ca/publications/peacebuildingdefintion.html>
26. “MS-13,” Insight Crime:
<http://www.insightcrime.org/el-salvador-organized-crime-news/marasalvatrucha-ms-13-profile>
, Accessed January 23, 2015
27. New Daily Films, “Historical Overview: El Savador”, article on-line, Harriman: New Daily Films 2002.

<http://www.newday.com/guides/mango/20histelsal.html>

28. Pachico, Elyssa, "El Salvador's military to withdraw from 'peace zones'," Christian Science Monitor, February 4, 2013, <http://www.csmonitor.com/World/Americas/Latin-America-Monitor/2013/0204/El-Salvador-s-military-to-withdraw-from-peace-zones>
29. Prabhakar, Hitha, "From Prison to Gangs to the World's Most Notorious Terrorist Group," Financial Times, December 8, 2011. <http://www.ftpress.com/articles/article.aspx?p=1768313&seqNum=5>
30. Program on Peace Keeping Policy Technical Note, The Conceptual Model of Peace Operations, March 1999. <http://www.gmu.edu/departments/t-po/peace/TechNotes/0-99.htm>
31. Pugh. Jeff, El Salvador's Negotiated Solution to Civil War, Working paper, January, 2006. <http://www.cemproc.org/ElSalvadornegotiation.pdf>
32. Realuyo, Celina B., "It's All About the Money: Advancing Anti-Money Laundering Efforts in the U.S. and Mexico to Combat Transnational Organized Crime," Woodrow Wilson International Center for Scholars, May 2012, http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Realuyo_U.S.-Mexico_Money_Laundering_0.pdf.
33. Reychler, Luc, "Religion and Conflict Introduction: Towards a religion of world politics", The International Journal of Peace Studies, The International Journal of Peace Studies Association, Vol. 2, No. 1, January 1997. http://www.gmu.edu/academic/ijps/vol2_1/Reyschler.htm
34. Sandy, Leo R. and Ray Perkins Jr., "The Nature of Peace and its implications for Peace Education", The Online Journal of Peace and Conflict Resolution (Washington, DC. : Tabula Rasa Institute, Vol. 4, No. 2, 2002). http://www.institute.org/ojpcr/4_2natp.pdf
35. Santiso, Carlos "Promoting Democratic Governance and preventing the Recurrence of conflict: The Role of United Nations Development Programme in past conflict peace-building", Journal

of Latin American Studies, (London: Institute of Latin American Studies, University of London, 2002).

www.eldis.org/fulltext/promoting/pdf

36. Seelke, Clare Ribando, El Salvador: Political, Economic, and Social Conditions and U.S. Relations, CRS Report Congress, January 11, 2012.

<http://www.fas.org/sgp/crs/row/RS21655.pdf>

37. Sens, Allen G, "The United Nations and Peace-building: Building the Liberal Peace", Paper presented to a Conference titled: The United Nations and Global Order.

www.udc.ca/unconf/sens.doc

38. "Shadow of Perrones Looms over El Salvador Mayor's Arrest", insight crime, 01 June 2017:

<http://www.insightcrime.org/news-briefs/shadow-perrones-looms-el-salvador-mayor-arrest>

39. Shamnon, O'Neil, Rethinking the United Nations, Role in Peace Keeping: lesson From El Salvador.

<https://jpia.princeton.edu/sites/jpia/files/1999-9.pdf>

40. Siegel, Kelly, "UN Intervention in Civil War and Post-Conflict Economic Recovery", Undergraduate Thesis, NYU 2010,

https://as.nyu.edu/content/dam/nyu-as/politics/documents/kelly_siegel.pdf

41. Slim, Hugo, "Military Humanitarianism And The Peacekeeping: An Agenda For Peace?", September 1995.

<http://www.jha.Ac/Articles/A003.htm>

42. Standing for Justice for Grave Human Rights Violations in El Salvador: The International Community Calls for Action", share-elsalvador, March 28, 2014.

<http://www.share-elsalvador.org/2014/03/standing-for-justice-for-grave-human-rights-violations-in-el-salvador-the-international-community-calls-for-action.html>

43. "Truth Commission: El Salvador", **United States Institute of Peace**, July 1, 1992:

<https://www.usip.org/publications/1992/07/truth-commission-el-salvador>

44. United Nations: Report Titled: International Peace Support Operations: Policy Framework

www.un.org

45. United Nations, "From Peacekeeping to Peacebuilding: UN Strategy to support National Recovery & Peacebuilding in Sierra Leone", October 2002.

www.reliefweb.int/rw.nfs/AIIDossbyUNID/

United Nations, Report titled: "International Peace Support Operations: Policy Framework".

<http://www.un.org/peace/peacebuilding/pbsoorganigramme.pdf>

46. " Valentine's Day Massacre Chicago 1929", Guardian Liberty, February 14, 2014:

<http://guardianlv.com/2014/02/valentines-day-massacre-chicago-1929/>

47. https://theodora.com/wfbcurrent/el_salvador/el_salvador_economy.html

48. <https://www.statista.com/statistics/790764/poverty-rate-el-salvador>

49. https://theodora.com/wfbcurrent/el_salvador/el_salvador_economy.html

50. https://theodora.com/wfbcurrent/el_salvador/el_salvador_economy.html

51. http://www.elsalvador.com/mwedh/nota/nota_completa.asp?idCat=6351&idArt=3253195

52. <http://www.oas.org/es/sap/deco/calendario.asp>

53. <https://www.bbc.co.uk/news/world-latin-america-13251247>

54. <http://www.elsalvadornoticias.net/2011/09/23/tse-anuncia-inscripcion-del-partido-concertacion-nacional/>

55. <http://www.coha.org/the-2014-presidential-elections-in-el-salvador-and-the-transnational-electorate/comment-page-1/>

56. <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/02/201323151934374123.html>
57. <http://www.cispes.org/blog/electoral-update-saca-announces-campaign-platform-constitutionality-candidacy-challenged/>
58. <http://edition.cnn.com/2009/WORLD/americas/06/01/salvador.inauguration/index.html>
59. https://archive.is/20120721105856/http://www.angus-reid.com/polls/view/leftist_funes_leads/
60. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/es.html>
61. https://web.archive.org/web/20040324161738/http://upd.tse.gob.sv/f_cuerpo_principal.htm

5) Others:

1. Barahona, Elena Martinez, and Salazar, Martha Liliana Gutierrez, "El Salvador: The difficult fight against Impunity", Seminario de investigacion, Instituto de Iberoamerica, 17 October 2014.
2. Biersteker, Thomas J., "Prospects for the U.N. Peacebuilding Commission", The United Nations Peacebuilding Commission: Origins and Initial Practice, **Disarmament Forum**, 2, 2007.
3. Burton, John W., "International Conflict Resolution Priorities", **Forum, Peace Institute Reporter**, 1987.

4. Champagne, Helene, "Peace Building: Toward a Global Ethic Responsibility".
5. **"El Salvador: The Difficult Fight against Impunity, saminario deinvestigacion"**, Instituto de Iberoamerica, 17 Octobre 2014.
6. **"El Salvador 2016 Human Rights Report, United States Department of State"**, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor.
7. Fortna, Virginia Page, "Scraps of papers? Agreements and the Durability of Peace", **Unpublished Manuscript**, Stanford University, Stanford, Calif, 1998.
8. Gomez, Mayra, Human Rights in Cuba, El Salvador, and Nicaragua: A Sociological Perspective on Human Rights Abuse, March 1, 2005.
9. Jeong, H.W. , **Peace Building Design A Synergistic Approach**.
10. Kubai, Anne N, **Life and Peace Institute** (an International Ecumenical Centre for Peace Research and Action).
11. Kumar, Krishna and marina ottaway, **"from bullets to ballots a summary of findings from six post-conflict election studies,"** paper submitted to the USAID conference titled promoting democracy, human rights, and reintegration in post-conflict societies, October 30 -31-1996.
12. Lyons, Terrence, Postconflict Elections: War Termination, Democratization, and Demilitarizing Politics, Institute for Conflict Analysis and Resolution, George Mason University, Working Paper, No. 2, February 2002.

13. Truner, Desmond A., "**Civil War and (Re) building the State: Recovery in Costa Rica, Nicaragua, And El Salvador**", A Thesis Submitted to the faculty of the University of Miami in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, University of Miami, Coral Gables, Florida, May 2017.

14. Wood, Elisabeth, "**Civil War Settlement: Modeling the Bases of Compromise**", Paper presented at the 95th Annual Meeting of American Political Science Association, 2-5 September 1999, Atlanta.

Abstract

The study examined the role of the United Nations as an international organization in peace building after the end of civil wars. The thesis analyzed the UN role in El Salvador between 1992 and 1996. The role of UN officially ended in 1996. However, the study examined the implications of peacebuilding and the current situation in El Salvador and its impact on the stability of the situation and the sustainability of peace and the non-return to the state of war again. In the same context, the study examined the arguments of realistic and liberal theories. The study concluded that it is not sufficient to rely exclusively on one of the two competing theories without the other. The analysis showed that many of the assumptions and arguments of both theories compliment rather than contradict each other. The case study also revealed the many requirements needed to enhance the roles of UN (or international organizations in general) in post war peace building processes. Accordingly, the thesis concluded by putting forward a number of recommendations to develop these roles.

Key words:

United Nations, Peace building, Civil Wars, El Salvador, Central America.

Supervisors' Signatures

Prof. Ahmed Rashidy

Dr. Ali Galal Moawad

Name: Mai Abd El Rahman Mohammed Ghaith
Egyptian

Nationality:

Date of Birth: 13/11 / 1984- Cairo

Degree: Doctor of Philosophy in Political Science

Specialization: Political Science.

Supervisor: Prof. Dr. Ahmed Rashidy

Dr. Ali Galal Moawad

Thesis title: "The role of the United Nations in peacebuilding after the end of civil wars: A case study of El Salvador 1992-1996".

Summary:

The study examined the role of the United Nations in peacebuilding after the end of the civil wars in the framework of the assumptions and statements of both the liberal and realist theories. El Salvador was chosen as a case study to analyze the role of the United Nations following the civil war that lasted for twelve years.

The thesis presented and analyzed the assumptions and arguments of the liberal and realist theories within three chapters. The first chapter introduced the conceptual and theoretical framework of the study. It defined the concepts of civil war and peacebuilding differentiating the latter from other inter-connected concepts. The chapter then analyzed the different realist and liberal theoretical trends showing their debate about ending civil wars and sustaining the post-conflict peacebuilding arrangements.

The second and third chapters analyzed the applicability of the arguments and hypotheses of both theories with regards to peacebuilding in El Salvador. The chapter briefly presented the legal basis for UN involvement and the developments of civil war in El Salvador. It then analyzed analyze the mechanisms of the United Nations roles in peace – building in El Salvador and the yearning of the final peace agreement in 1992. The thesis Assessed the role of the United Nations in

peacebuilding in El Salvador in the light of the liberal and realistic doctrines till the conclusion of United Nations missions in El Salvador in April 1995 and its aftermath continued through the UNDP.

Despite the persistence of inequality and increasing unemployment rates and increasing rates of migration as basic roots of conflict, the UN partially succeeded rebuilding institutions and preventing the return to the state of armed conflict. This is a remarkable success compared with other cases such as Sierra Leone and Rwanda, where conflicts have erupted again. Still, the security situation and economic challenges are important issues that need to be addressed.

Finally, the study concluded that it is not sufficient to rely exclusively on one of the two competing theories without the other. The analysis showed that many of the assumptions and arguments of both liberal and realist theories compliment rather than contradict each other. The case study also revealed the many requirements needed to enhance the roles of UN (or international organizations in general) in post war peace building processes. Accordingly, the thesis concluded by putting forward a number of recommendations to develop these roles.

Supervisor Signature

Prof. Ahmed Rashidy

Dr. Ali Galal Moawad



إصدار

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا

إنّ الآراء والأفكار التي يحملها المؤلف لا تحمّل بالضرورة وجهة نظر
المركز الديمقراطي العربي فمؤلف الكتاب يتحمل مسؤولية مضمونه.

الطبعة الأولى

2019